

كيف نفهم التاريخ

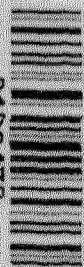
مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي

لؤي جوتشالي

الدكتورة عائدة سليمان عارف
الدكتور أحمد مصطفى أبو حكمة

ترجمة

0193478



Shohada Al-Arabia

كيف نفهم التاريخ

مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي

شيد بالاشتراك مع
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بنيوتن - نيويورك

١٩٦٦

لوليت جوستشوك

كيف نفهم التاريخ

مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي

ترجمة

الدكتورة عائدة سليمان عارف
الدكتور أحمد مصطفى أبو حكمة

دار الكاتب العربي

هذه الترجمة مُرخص بها وقد قامت
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بشراء حقوق الترجمة من صاحب هذا الحق

**This is an authorized translation of
UNDERSTANDING HISTORY by Louis Gottschalk.
Copyright 1950 by Alfred A. Knopf, Inc.
Published by Alfred A. Knopf, Inc., New York,
New York, U.S.A.**

المستقيمون في هذا الكتاب

لولين جوتشك

(المؤلف) ولد المؤلف في بروكلين عام ١٨٩٩ . نال درجة الدكتوراه من جامعة كورنيل في ١٩١٢ . ودرس التاريخ في جامعات مختلفة ، وبين سنتي ١٩٣٧ - ١٩٤٢ كان رئيساً لدائرة التاريخ في جامعة شيكاغو . وهو عضو في جمعيات علمية عديدة ، وله عدد من الدراسات التاريخية .

الدكتورة عابدة سليمان عارف

(الترجمة) نالت درجتي الليسانس والماجستير من جامعة القاهرة ، ودرجة الدكتوراه في الآثار الاسلامية من جامعة لندن عام ١٩٦٠ .

انتدبت (١٩٦٠ - ١٩٦٢) لتدريس مادة الآثار الاسلامية في جامعة الخرطوم . وشغلت منصب رئيسة دائرة اللغة العربية في كلية اليونسكو

العالية بزاريا في نيجيريا (١٩٦٣ - ١٩٦٤) . ومنذ ١٩٦٤ حتى الآن
تعمل استاذاً مساعداً في كلية الآداب بالجامعة الاردنية .

الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكم

(المترجم) تخرج من الكلية العربية بالقدس ونال درجتي الليسانس والماجستير
في التاريخ من جامعة القاهرة ، ونال أيضاً من الجامعة نفسها دبلوماً في الترجمة
والصحافة ودبلوماً في الآثار الإسلامية . وفي عام ١٩٦٠ حصل على درجة
الدكتوراه في التاريخ من جامعة لندن .

عمل في جامعة الخرطوم محاضراً في تاريخ العرب والمسلمين (١٩٦٠ -
١٩٦٢) ، ثم اختارته منظمة اليونسكو خبيراً ومحاضراً أول في التاريخ
ليؤسس دائرة التاريخ في كلية اليونسكو العالية بزاريا في نيجيريا
(١٩٦٢ - ١٩٦٤) . ومنذ ١٩٦٤ حتى الآن يعمل استاذاً مساعداً في
كلية الآداب بالجامعة الاردنية .

مقدمة

لقد اشتركت منذ عام ١٩٣٣ مع مختلف الزملاء في تدريس « موضوع المختبر في المنهج التاريخي ». وكلمة « المختبر » في عنوان ذلك المنهج مقصودة بعناها الحرفي ، اذ ينتظر من كل طالب أن يقوم بأكبر قط يستطيعه من عمله أمام الطلبة الآخرين وأمام أستاذه . ولما كنا لا نستطيع القيام الا بالقليل من البحث التاريخي الجدي في حالة عدم وجود مكتبة عامرة ، فان الكثير من تدوين الملاحظات والكتابة لا بد من أن يتم قبل أن يطرح العمل للنقد في حجرة الدراسة . غير أن بحث الموضوعات والاساليب والأدوات والمشكلات النظرية التي تواجه الطلبة يتم في الصف حينما تعرض المناسبات . ولنا نتعاشى النظر في المسائل المتعلقة بالسببية ومطارح الاسناد وفلسفة التاريخ ، ولا تتجنب تحليل القضايا الجدلية في التفسير التاريخي ، غير انا نبذل جهداً واعياً في وضعها بالمرتبة الثانية بعد المسائل المحسوسة مثل طريقة اختيار الموضوع ، وكيفية استخدام المكتبة ، وكيفية تدوين الملاحظات ، ومتى يجوز الاقتباس ، ومتى نلجأ الى استخدام الملحوظة الهامشية وكيف نقوم الشواهد وكيف يميز بين الغث والسمين من المؤلفات التاريخية ، وأخيراً كيف يعد الطالب بحثه وكيف يكتب بحثاً تاريخياً .

وعلى الرغم من المزايا الواضحة التي يتحلى بها ما لدينا من كتب مدرسية

في المنهج التاريخي ، فانها نادراً ما تقي مجاجات الطلاب الذين يدرسون موضوعاً من هذا النوع . وذلك أنها ، باستثناء عدد قليل معروف ، ليست من الكتب التي نسميها « مختبرية » . فهي تعالج المسائل العملية التي يتطلب الطالب المبتدئ أجوبة لها بطريقة بالغة التجريد . فبدلاً من أن تدل الطالب على نوع الملاحظات الجديرة بالنقل او تبين له متى يصح أو لا يصح استخدام ملحوظة هامشية ، أو كيف يتجنب الوقوع في خطأ تدوين أشياء لا علاقة لها بموضوعه ، فانها تعرض أمامه قوائم طويلة من المراجع أو تتحدث في إلهام عن الكشف عن المخطوطات غير الأصلية وعن العلوم المساعدة للتاريخ . أما وقد أصبحت أية مكتبة من مكتبات الكليات الأمريكية تكتني مجموعات مخطوطة ومطبوعة من الوثائق بعد تبويبها وتحقيقها بشكل رائع ، فانه يندر أن يكون لهذه الأساليب تلك الأهمية التي كانت لها عندما كان على الطالب ان يتعلم كيف يجمع مجموعات بحفواته بنفسه أو عندما يترك الطالب مكتبة كليته ويرجع الى مجموعات ومحفوفات أقل تنظيمًا . زد على ذلك أن ما بين أيدينا من كتب مدرسية لا يعنى في الغالب بمشكلات الاسلوب (ربما باستثناء ما كان على مستوى التشجيع) ، وهي عندما تثير مسائل تتعلق بعلمات التاريخ بالعلوم الاجتماعية والفلسفة أو بامكانات التعميم والتنبؤ والتسلط في التاريخ فانها إنما تميل الى القيام بهذا في جو أكاديمي ملطف .

على ان أي واحدة من هذه المسائل قد تنشأ في صورة مسائل عملية أثناء اعداد البحث التاريخي . فالتاريخ أبعاد ثلاثة ، فهو يشارك في طبيعة العلوم والفنون والفلسفة ؛ فن حيث أنه منهج ، إنما يتبع قواعد صارمة لتعيين الواقعة التي يمكن التحقق منها ؛ وهو من حيث العرض والقصص يتطلب خيالاً وذوقاً أدبياً ومقاييس نقدية ، ومن حيث هو تفسير للحياة

يتطلب بصيرة الفيلسوف وأحكامه . أما الكتب التي تقع في متناول المبتدئ فأنها تتناول في الغالب المنهج وحده حتى أنها نادراً ما تشير إلى نظرية التاريخ أو جانبها الأدبي . وعلى هذا فأننا نحاول في هذا الكتاب أن نناقش بطريقة مبسطة أمور التطبيق والاسلوب والنظرية على حسب الترتيب الذي قد تصبح به متدرجة التصاعد في ذهن المؤرخ غير المتمرس (هذا على الرغم من أنها قد تنشأ في وقت واحد) . وبعد أن بدأنا بمناقشة موجزة لطبيعة التاريخ ، مضينا إلى النظر في المنهج التاريخي ، ثم إلى بعض الملاحظات المتعلقة بمشكلة الاسلوب ، واتسبنا ببحث بعض المسائل النظرية . وعلى الرغم من أن طالب التاريخ كان هو المقصود بالدرجة الأولى عند وضع كتابي هذا ، فأنني لم أحاول أن أخفي بأنه لا بد للمؤرخ من أن يواجه هذه المسائل على كل المستويات في عالم أصبحت نظريته إلى التاريخ من أجل التاريخ نفسه ، مسألة يزداد فيها عامل اللامبالاة . وهذه المسائل لم تعد مجرد مسائل أكاديمية أو منغصات تحسن لها وتقع على هامش هذه المهنة المبهمة . ذلك أن الاجابات عليها قد تقرر درجة التهذيب التي سوف تبقى عليها هذه المهنة كما تقرر ما إذا كان من الواجب أن نبقى عليها بوصفها علماً مستقلاً .

ومن السخف أن ندعي بأن لدينا الاجابات الصحيحة على مسائل تبلغ مثل هذه الدرجة من التعقيد والاختلاف في وجهات النظر . وكما كان يبلغ سروري لو أني استطعت الاقتناع بأن زميليّ اللذين أهديت إليهما هذا الكتاب يشاركانني اعتقادي بصحة تلك الاجابات . وإذا بدت اجاباتي باطلة لأي قارئ فان الخطأ خطأي أنا وحدي . ومهما يكن من أمر فاني آمل أن يعتبرها القراء جديرة بالنظر من حيث أنها موضوعات تستحق

المزيد من النقاش . ومن أجل ذلك السبب اعتقدت أنه من الأفضل ألا أصف التطبيقات التي اعتبرها عموماً مقبولة لدى جمهرة المؤرخين فحسب ، بل وأن ألتقدم كذلك باقتراحات (تقدم بها آخرون في بعض الأحيان) قد يثبت أنها مقبولة على نطاق واسع ، كما حاولت أن أبين بوضوح الفرق بين العبارات الوصفية والاقتراحات .

لقد وضع هذا الكتاب في الأساس لطالب التاريخ في الكليات والجامعات . إلا أن حاجات القارئ العام المستقل ، الذي لا يعنى بأن يكتب التاريخ بنفسه عناية مباشرة بل يرغب في معرفة المقاييس التي يستطيع بها أن يحكم على الكتابة التاريخية - تلك الحاجات كانت على الدوام ماثلة في الذهن . ولقد افترضنا أيضاً طوال الوقت بأن حب القارئ للتاريخ أعمق من معرفته به ، إلا أن لديه من المعرفة ما يمكنه من قراءة الكتاب دون حاجة إلى مرشد متمرّن . وإذا كان هذا الافتراض قد ساقنا أحياناً إلى الوقوف عند ما هو بدهي من ناحية ، وإلى المبالغة في تبسيط المعقد من الناحية الأخرى ، فذلك كان شيئاً مقصوداً . فالكتاب يخاطب المبتدئ وصاحب الهواية ، وقد يرغب القارئ المطلع في الاستغناء عن الفصول من الثالث إلى السابع . وربما كان من الخير لأساتذة المنهج التاريخي أن يبدأوا بالفصل الثامن .

لويس جوتشلك

البَابُ الْأَوَّلُ

مُسْتَهْدَفَاتُ الْمُؤَرِّخِينَ

١] تقويم الكتابة التاريخية^(١)

التاريخ والوطنية

قد يجد المؤرخون أنفسهم في اوقات الازمات القومية كالحرب أو فترات التكيف التي تعقب الحرب مدفوعين الى اضفاء العاطفة على قصة تقدم بلادهم ، وقد يتناسون الحقيقة بعض الشيء اذا دعت الضرورة لذلك . حقاً ان تعليم التاريخ يمكن ان يستغمد في تنشئة مواطنين مخلصين اذا كانت قصة الوطن - فعلاً - قصة يمكن للمواطن أن يفخر بها أو يمكن تعديلها واستغلالها بحيث تبعث على السمو . وهذا ، أو جزء منه في الاقل ، يفسر لم اختار نابليون بوناپرت أن يلغي « علوم الاخلاق » في المعهد ، ولم ادعى النازيون أن في أمريكا نفوذاً المانياً غالباً يعود عليها بالخير ، وأن في المانيا نفوذاً يهودياً غالباً يعود عليها بالشرور ، ولم بحث الستالينيون ذكرى بعض الابطال البارزين من الروس . فالديكتاتوريون وبعض السطحيين من رجال السياسة في البلاد الديمقراطية يفضلون أن ينظروا الى التاريخ لا على أنه نوع من المعرفة لها منهجها الخاص بها للوصول الى الحقيقة الظاهرية ، بل على أنه وسيلة لبلوغ ذلك النوع من الوطنية الذي يمكن أن يقوم على نظر غير تقدي لتاريخ بلادهم .

وعند نهاية الحرب العالمية الاولى ، باعد الجدل القديم تماماً بين المؤرخين والسياسيين^{١٦} الأمريكيين بحيث كان بين البارزين من المتحمسين لأحد الفريقين مواطن من شيكاغو ، فكان رئيس بلدية شيكاغو وليم هيل طومسون ذو الصوت المسموع الذي يعرفه الناس جميعاً مهاجم من يفسرون التاريخ الأمريكي ، وكان اندرو ماكلوجين ، ولعل رئيس البلدية لم يكن قد سمع به ، ممن نالهم الهجوم لتفسيراتهم التاريخية . أما موضوع الجدل فقد كان قائماً حول ما اذا كانت كتبنا المدرسية ذات نغمة وطنية كافية ، وكان طومسون « المفقود » الذي لم يكن قد سمع بجورج الثالث ملك إنجلترا منذ عهد قريب ، يريد أن « يجدد أنفه » وأخذ يشكو لكل من هب ودب بأن الكتب المدرسية المستعملة في مدارسنا الثانوية كانت تصور جلالة الملك السابق انساناً يتحلى بالصفات البشرية تقريباً . وفي تلك الأيام ، أيام لجان الولاء اللسكية (نسبة الى لسك) وحملات بالمر الحمراء والدلائل اليومية على انهيار روسيا السوفيتية ، لم يكن من الصعب على طومسون أن يكسب الأتباع ، ولم يكن امام المؤرخين الذين كانوا يكتبون مقالات تطعن في أنواع خاصة من الوطنية على أساس أنها الملاذ الاخير لبعض السفلة ، الا ان يقنعوا بما كانت تجده مقالاتهم من صدى لدى بعضهم البعض ليس الا . أما الكتب المقررة التي كتبت خلال العقد التالي فكانت أحياناً تراجع على مقترحات الناشرين وذلك لتجنب ما يرد فيها مما لا يسر ادعاء الوطنية من أعضاء مجالس المدارس في المدن الأمريكية الرئيسية .

ولما انتفضت حمى الحرب وتبدد الخوف الاحمر فقد سمح للروح الأكاديمية بأن تتسلل من جديد إلى الكتب المدرسية وكان يمكن أن تسير الأمور سيراً حسناً وكان يمكن للتاريخ أن يعود إلى مستواه

الطبيعي لولا موجتنا بلاك وبراون من الهلع اللتان قامتا في الثلاثينات من القرن العشرين لتحلا محل هلع العشرينات من القرن نفسه . فبدأ إذ ذاك علماء على جانب كبير من الكفاية والجد يشعرون بأن الدراسة التاريخية البحتة كانت خطراً لأنها مكنت المؤرخين الذين يتمتعون بالحرية في بيئتهم الديوقراطية من أن يلقوا بالأوساخ على أبوز أبطال الأمة وذلك في نفس الوقت الذي كانت تطمس فيه جميع الحقائق غير السارة عن العظماء في الدول الديكتاتورية ، ولأنها جعلت أي نظرة احترام للمثل العليا والمثاليين في الماضي الديوقراطي تبدو كأنها مآلة قد عفا عليها الزمن ، وذلك في وقت كانت الديوقراطية فيه تحتاج إلى مثالية في صراعها مع الديكتاتورية .

وديجت المقالات العلمية تحت المؤرخين ببلاغة على احترام عبير القداسة الذي يعبق حول عظمائنا^(٢) . فأبدت أسفها لميل الكتب المقررة الحديثة إلى الصمت عن التصريحات النبيلة التي قيل إن أجدادنا العقلاء كانوا قد ألقوا بها بهدوء في أشد اللحظات حرجاً من ماضينا . وأيد هذه الحملة الرامية إلى خلق الأساطير القومية عدد من الصحفيين الأكفاء . وعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون ما في التزييف من خطر ، فقد شعروا بأنه لا بد من المغامرة في تلك السبيل .

ومها يكن من أمر فانه ينبغي أن تظل الوطنية بوصفها معياراً لتقدير الكتابات التاريخية موضع شك القارئ الناقد . وليس مرد هذا إلى أن اتفاق الوطنيين المتأثرين في مشاعرهم الوطنية على تحديد ما هو وطني أمر ضعيف الاحتمال إذ لا يحتمل أن ينظر البروتستانت إلى الشهداء الكاثوليك مثلاً ، بنفس القداسة التي يراهم بها أهل مذهبهم ، كما أن أبطال الألمان قد يكونون في نظر الفرنسيين على حظ نزر من البطولة ، ويبدو عمالقة

الجمهوريين في نظر الديموقراطيين أناساً عاديين . كذلك فإن نسبة اختراع ما إلى فئة وطنية دون أخرى أمر يعتوره النزاع الذي يكون في الغالب قائماً على أسس حققة . ليس هذا هو الذي يجعل اتخاذ الوطنية معياراً لتقدير الكتابات التاريخية أمراً مشكوكاً فيه وإنما العلة في ذلك أن خلق القديسين عند كل فئة وطنية أمر لا يقف عند حد .

وهاك مثلاً على الحماسة التي تجر كاتباً ذكياً نقادة إلى الخطأ ظهر في مقال لحرر جريدة « أخبار شيكاغو اليومية » ، وذلك أثناء حملة صحفية قريبة العهد تهدف إلى كتابة تاريخ أمريكي أكثر وطنية^(٣) . فقد ذهب الكاتب ، وهو متحمس لإظهار المؤرخين بظهر من يبالغ في تحطيم المقدسات ، إلى القول بأنه من الجائز تماماً ل واشنطن ، عندما كان يعبر نهر ديلاور المليء بالجليد في قارب مثقل بالناس ، أن يكون قد وقفه - بسبب الازدحام - وقبض بيديه على العلم الأمريكي ، كما تبين ذلك الصورة المشهورة التي رسمها له فيما بعد عمانوئيل لويتزه . وهذه نقطة بارعة إلا أنها شطح بعيد ، ذلك أن التشكك في تاريخية صورة لويتزه ليس هو ظهور واشنطن واقفاً وإنما مرده إلى أن العلم الذي يقبض عليه واشنطن بيده هو النجوم والأشرطة التي لم يتخذها الكونجرس علماً للولايات المتحدة إلا في ٤ يونيو (حزيران) من سنة ١٧٧٧ ، ويرجح أنه لم يكن قد استعمل قبل ذلك التاريخ . وبعبارة أخرى فإن الفنان لويتزه لم يكن وطنياً متحمساً فحسب بل انه كذلك قد رسم شيئاً لم يكن له وجود حينئذ . وهكذا فإن اعطاء الوطنية مكاناً أعلى من مكانتها الحقيقية التاريخية يمكن أن يكون أمراً قد تسمح به الفضيلة عند رسام أو حتى عند صحفي ولكن هذا أمر لا يجوز بالنسبة للمؤرخ .

التاريخ والايان الديموقراطي.

ينبغي علينا ، انصافاً للمتحمسين للوطنية ، أن نشير إلى أنهم كانوا أكثر اهتماماً بمشكلة تعليم الشباب منهم بالبحث العلمي . لكن حتى في تعليم اليافعين هذا ، ربما كان من الواجب أن تقدم الحقيقة بلا طلاء إذا أمكن تقريرها بالمنهج التاريخي ، أما الوطنية التي تقوم على أساطير تاريخية فلا يمكن أن يكتب لها الخلود . ولن يخدم أي وطني بلاده خدمة طيبة إذا ستر الاقدام الصلصالية لأصنام بلاده بطلاء مذهب . ومن الأحكم أن تترك الأطفال يرون الصلصال ليقدروا قيمة القطع الرخامية البارية والذهب الحقيقي في تلك التماثيل . فربما لم يشعر هؤلاء بحية الأمل كما شعر الجيل الذي تدمر الناقدون من قلة اكترائه بأساطيرنا الوطنية .

ويمكن غرس وطنية أفضل وأطول بقاء بالتبشير تبشيراً علنياً جريئاً بالمثل الديموقراطية وانخاضها معتقداً . فان قلة فقط هي التي تتأثر نظرتها إلى اليهودية لأن موسى وكز رجلاً ففضى عليه أو إلى الكاثوليكية لأن القديس أوغسطين كان آمناً في شبابه أو إلى البروتستانتية لأن كلفن حرق سرفيتوس منصوباً على الخازوق ؛ فإذا ما تمسكنا في حماسة دينية بمنزلنا الديموقراطية أعني حرية التعبير وتكافؤ الفرص والتسامح إزاء الآخرين في معتقداتهم وآرائهم ، فماذا يضيرنا لو أن بعض أبطال الديموقراطية كانوا سلاب أرض أو متصيدي وظائف أو سعاة وراء الاعلان عن أنفسهم ؟ إن مثلنا لا عدداً من الأشخاص الضعاف هي التي نجب أن ترفع شاهرة . أمام ابنائنا في المدارس وتتخذ أساساً لعقيدتنا الوطنية . فالمشكلة إذن . بيداغوجية الطابع وليست مشكلة بحث علمي .

هل التاريخ فن أم علم ؟

على ان العقيدة ليست بغريبة غاماً عن التاريخ . فلقد قال شارلز بيرد في الخطاب الذي ألقاه من على منصة الرئاسة في الجمعية التاريخية الأمريكية عام ١٩٣٣ ، بعنوان « التاريخ المكتوب من حيث انه عقيدة » (٤) : كل منها يتم الآخر . ومن المؤكد أن التاريخ علمي في منهجه ، فان ملايين الحقائق التاريخية يمكن أن تقرر بحيث تقنع غير المختصين والخبراء على حد سواء كأن نقول ان اثنين واثنين تساوي أربعة أو أن الهيدروجين والاكسجين إذا خلطا معاً بنسب خاصة تحت ظروف خاصة فانها يكونان الماء . وليس هنالك شك مثلاً في أنه ذات يوم ، حدد يوم « ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٤٩٢ » ، نزل جماعة من البحارة بأشراف قبطان اسمه باللغة الانجليزية كريستوفر كولومبس ، على جزيرة كانت على ما يبدو الجزيرة التي تسمى الآن « جزيرة واقلنج » . وحقيقة هذه الحادثة تثبتها سلسلة من الوثائق اختبرت صحتها وقابليتها للتصديق بعناية كبيرة وسيظل المؤرخ يعتبرها حقيقة واقعية او سلسلة من الحقائق ولن يشك فيها غير المختص أكثر من شكه في جدول الضرب إلى أن يحين ظهور وثائق أكثر صحة وقابلية للتصديق منها . وهناك جم غفير من الحقائق المشابهة لهذه الحقيقة والقائمة على أسس علمية مماثلة من وجهة نظر المؤرخ وغير المختص . وهذه الحقائق هي مواد التاريخ التي لم تستكمل بعد .

ووضع هذه المواد غير المستكملة في كتاب يتطاب أن تختار هذه المواد ثم ترتب وتوصف أو توضع بشكل قصصي . وهذه العمليات هي ما أسمىه بتدوين التاريخ ، وميزناها من المنهج التاريخي التحليلي (انظر الفصل الثالث ، الفقرة بعنوان المنهج التاريخي والتدوين التاريخي) . فالمنهج التاريخي علمي في

حدود ؛ أي أن نتائجه تخضع للتحقيق والاتفاق بين الخبراء وعدم الاتفاق
 بينهم عن فهم وإدراك ؛ وتدوين التاريخ أقرب إلى الفن أو الفلسفة
 أو الجدل أو الدعاية أو الدفاع الخاص . فقد يدعو المؤرخ أحياناً ، عن
 وعي منه ، إلى الأخلاق ، ويقوم بهذه العملية أحياناً من غير قصد
 وهو في هذه الحالة الثانية صاحب فلسفة أو هو ، بعبارة أدق ،
 خطر إذا اعتقد أنه صاحب فلسفة ليست لديه في الواقع . فالكاتب
 ذو الامانة الفكرية الذي يعلم أنه ينتمي إلى الأحرار أو المحافظين ، أو إلى
 البروتستانت أو الكاثوليك ، أو أنه أمريكي أو ألماني ، أبيض أو أسود
 من الطبقة الوسطى أو العامة ، ذلك الكاتب يستطيع أن يضغط على ميوله
 الكامنة حتى يبلغ درجة أكبر من عدم التحيز أو يستطيع أن يطلع قراءه
 على ميوله حتى يجذروهم مسبقاً بها أو ، من الخير أن يفعل كلا الأمرين معاً .
 فالكاتب الذي يظن أنه ليست لديه فلسفة للتاريخ أو الذي يعتقد أنه في معزل
 عن كل تأثير يجذع نفسه بنفسه ، اللهم إلا أن كان يتمتع بصفات لم
 يجزها البشر ، وهو عند ذاك ادعى إلى خداع الآخرين بما لو كان يعتمد
 الكذب . والمؤرخون عندما يتطرقون إلى الدفاع عن الموضوعية العلمية
 للتاريخ^(٥) ، فإنهم في الغالب يعنون قدرة المؤرخ على إثبات حقائق
 مفردة أو إثبات تسلسل الحوادث . فإن لم يصروا على أن تفسيراتهم الخاصة
 هي التفسيرات الوحيدة الممكنة الصحيحة ، فليس في مقدورهم أن يزعموا
 بأنهم يتجاوزون المعقول كثيراً في تقييمهم واختيارهم وتوкиدهم وترتيبهم
 لتلك الحقائق أو التسلسلات . ولما كانت هناك عوامل كثيرة متغيرة
 تدخل في الأحكام التاريخية فليس المدهش هو اختلاف المؤرخين وإنما هو
 اتفاقهم كلما اتفقوا .

التاريخ والفلسفة وعلم الاخلاق

وبما أن هنالك طرقاً مختلفة لعرض الحقائق التاريخية ، فإن الحقيقة لا تظل هي الأساس الوحيد للحكم على قيمة الكتابات التاريخية ؛ اذ المعيار الثاني من المعايير التي يزن بها المرء تلك الكتابات هو ما تنطوي عليه مبادئ الكاتب الفلسفي من بصيرة . فالمؤرخ لا يستطيع أن يتجنب فلسفة ما أو دستوراً أخلاقياً ، وعلى ذلك فمن الخير أن يتبنى تلك الفلسفة أو ذلك الدستور بصراحة . يجب عليه ان يعرف هل هو مادي أو مثالي ، هل هو حر أم محافظ ، هل هو متشكك في أمور الدين أم هو مؤمن مخلص ، هل هو مؤمن بتقدم البشرية أم بعجزها عن بلوغ الكمال ، وهل هو مؤمن بالتحليل النفسي أم بالتحليل الجسدي ، وهل هو مؤمن بنظرية التفسير الاقتصادي أو التقني ، بالتفسير الجغرافي أو المناخي ، بالتفسير القائم على المعرفة أم بالعناية الالهية ، هل يؤمن بأي مزيج أو بشكل آخر من هذه المبادئ الفلسفية والاخلاقية وغيرها بما هو على شاكلتها . أضف الى ذلك أن المؤرخ الذي ليست لديه مبادئ فلسفية أو أخلاقية ليست لديه أسس يقيس بها التغيير أو الاستمرار وعلى ذلك فليس في مقدوره أن يحكم على التطور أو الظهور أو السقوط أو النمو أو الركود أو الانحلال أو الحصب أو العقم . وبدون مثل هذه الاحكام لا يمكن للكتابة التاريخية أن تكون ذلك السرد القصصي أو الوصف الجيد الذي هو جوهر التاريخ . فحيث لا يتوفر احساس بالتطور ، قد نجد تبويباً لتفاصيل تاريخية مرتبة ترتيباً زمنياً أو حسب نظام منطقي من العناوين الصغيرة ، غير أن هذا لا يمكن مجال أن يعرض قصة مستمرة للاصول أو النمو أو الاثر أو الركود أو الانحطاط . ولكي يستطيع المرء أن يرى الاشياء تنمو أو تنهار أو أنها

تظل على حالها فقط أو أنه يتكرر حدوثها دون نمو أو انحطاط ، لا بد أن تكون لديه فكرة ما عن ماهية النمو ، أي أن تكون لديه فلسفة في الاهداف ومقياس للصالح والطالح .

وكانت لدى عظماء مؤرخي الماضي مثل تلك الفلسفات ، ومثل تلك المقاييس . فقد كتب ثوسيديد وتاكيوتوس وفولتير وجييون وماكولي من أجل هدف ومقاييس محددة للاحكام . ولكي نزن قيمة مقاييسهم ينبغي أن تكون لنا نحن مقاييس خاصة بنا . فلا يمكننا أن نقول بأن مقاييسهم صادقة أو باطلة من ناحية موضوعية ، وكل ما نستطيع أن نقوله هو أننا نشعر بنباهتهم أو غباهم وأنهم يدون على صواب أو على خطأ في ضوء الأسس التي نعتمدها . وبإيجاز يحتاج المؤرخ إلى بعض القواعد الفلسفية والاخلاقية لا ليضع تاريخاً يتجاوز مجرد تبويب الحقائق بل أيضاً لكي يحكم في فطنة على الكتابات التاريخية التي ينتجها غيره .

ومن المفترض أن يكون هنالك مجال كبير للاختلاف في الآراء فيما يتعلق بمفهوم هذه القواعد . أضف إلى ذلك أن ذلك المجال لا يقل بالضرورة تبعاً للزيادة في الاطلاع على المؤلفات التاريخية الكلاسيكية . فالعدالة ، والصدق ، والجمال ، والتقوى ، والكرم ، والتسامح ، والتفاؤل ، والتقدم ، وحب البشرية ، والحرية ، والمساواة ، والسلم ، والوطنية ، والروح الرياضية ، والكفاية ، والصحة ، والقانون ، والنظام ، كل هذه يمكن أن تعتبر مبادئ فلسفية وأخلاقية ، وكانت قد تبناها بعض المؤرخين في وقت مضى . على أنها ليست شاملة لجميع الأسس الفكرية كما أنها ليست بالضرورة متناسقة منطقياً . أضف إلى ذلك أن المؤرخين قد دافعوا أحياناً عن التسامح دون تسامح ، وعن حب

البشرية بمرارة تسيء إلى البشرية وعن المساواة بشعور غير خافٍ من الاستعلاء ، وبالتأكيد في الغالب على جانب واحد هو وحده كقيل بأن يدفع قارئهم إلى الشك ، ومثلهم هنا كمثل الفلاسفة الذين كانوا ، كما قال أحدهم ، يجوبون الدنيا في بعض الاحياء لكي يتجنبوا حب جيرانهم . ولا شك أن اتفاق المؤرخين حول مبادئهم الفلسفية والاخلاقية أضعف احتمالاً من اتفاقهم حول حقيقة المواد التي عليهم أن يفسروها في ضوء تلك المبادئ . وإلى أن يبلغ المؤرخون تلك الحقبة النائية من الانسجام والتوافق الفلسفي فعليهم التأكد من أن يتساحوا مع بعضهم البعض وأن يقتصروا على الاشتراط بألا تكون مبادئهم ذات قيمة عابرة بشكل ملحوظ ، وألا تكون موقوتة بشكل محدد ، تستند بصراحة إلى دوافع خفية .

وقد يبدو التسامح المتبادل مثل عدو الوقت دون عمل شيء في مواجهة خطر رهيب يهدد قيم المؤرخين الفكرية والاجتماعية . غير أن أولئك الذين يرفعون أصواتهم من أجل اجراءات أقوى ومن أجل قدر أكبر من وحدة الهدف بين المؤرخين ليسوا بقادرين - فيما يبدو - على تقديم مجموعة من المبادئ التي يمكن أن يتفق عليها الجميع . قد يكون الايمان في انتصارات الحرية في النهاية واحترام شهداء الديمقراطية أمرين بدهيين لدى مؤرخي الغرب ، غير أن مؤرخي الدول ذات المذهب الفردي سيرون أن مثل هذه العقيدة بسيطة ساذجة ضحلة عابرة القيمة . وهم كمؤرخي العصور الوسطى ، يتنازون علينا بيمزة واضحة ، ذلك أن مبادئهم الأخلاقية والفاسفية مفروضة عليهم ، ولو اعترفوا بوجود مبادئ أخرى أو لو أنهم ناقشوا صحة تلك المبادئ المفروضة عليهم فان ذلك هو الضلال البعيد . ان لدى هؤلاء وحدة هدف ، ومع ذلك فلا يمكن

أن يقال إنهم قد كتبوا كتباً تفوق ما كتبه مؤرخو الدول الديمقراطية . وربما كان تفسير هذا التناقض يكمن في أن المبادئ الفلسفية يجب ألا تحفظ عن ظهر قلب بل يجب أن تستمد من تجارب المرء وتتفق وإياها . وإذا كان أوغسطين قد كتب كتباً أبعد أثراً من كتب مواطنه المؤرخ الساذج أجنيلس Agnellus ، على الرغم من أن الفلسفات التي انبثت عليها فلسفتاهما كانت متشابهة ، فربما كان من أسباب ذلك أن أوغسطين قد اكتسب فلسفته وأن فلسفة أجنيلس فرضت عليه - أو أنه في أفضل الحالات وجدها كذلك يوم ولد وقبلها دون تفكير .

التاريخ والاسلوب الادبي

ويجب علينا أن نشير أيضاً إلى أن أوغسطين كان يعرف كيف يكتب بطريقة أفضل من أجنيلس . وهذا يثير مسألة القدرة الادبية في الكتابة التاريخية . ولقد حمل نقاد حسنو النية ، حملات صادقة على الاسلوب الدارج الذي يستعمله المؤرخون الاكاديميون^(٦) . فالصيغة التي تصطبغ بها كتابة كثير من المؤرخين هي في الغالب نتيجة مباشرة للاجتهاد المهادف إلى وصف التفاصيل بدقة وإلى الاحكام العام ، وهذا كله يتم على حساب الوضوح في الكتابة . وعلى الرغم أن مثل هذا الاختيار المتعمد قد يكون أحياناً حميداً ، فإن تسويغه موضع لكثير من الشك . ذلك أن بلاد الاسلوب بعينها قد تؤدي إلى الوقوع في الخطأ . ولا يسهل على المرء أن يتصور حدثاً لم يكن مهماً للغاية لدى شخص ما حتى عندما يكون الحدث ثقيلاً بالنسبة لنفس الشخص كأن يورد أخبار نقي أو سجن أو مرض أو عمل آلي . وان تقديم القصص التاريخي ، ضمن اطار خال من الطلاوة ،

هو إلى حد ما تشويه لذلك القصص .

والواقع أن المؤرخ الذي يكتب تاريخاً لا يلذه أحد ، يعتبر مؤرخاً وديئاً بقدر ما يبعثه من املال . فهو بحكم مهنته مسئول عن أن يدون ، إلى جانب الأشياء العادية المعاصرة ، أكثر حوادث الماضي اثاراً وأن يتتبع الجو الذي وقعت فيه تلك الحوادث . فإذا ما جاء وصفه لمعركة كأنه تقليب في دليل بائع بنادق ، وإذا ما جاءت قصته التي تصف مغامرة بطل من الابطال كأنها سجل لكاتب رخص ، فانه يكون عند ذلك قد أخفق في اعادة تصوير الجو المناسب للحوادث . وان الكثير جداً مما يسمى بكتب التاريخ يفلح في اغراق المعارك التاريخية والاساطير والاكتشافات والثورات ومعارك الحدود ، والازدهار ، والركود الاقتصادي ، وكذلك الصراع الصناعي والانتصارات الذهنية ، والافراح القومية ، يفلح في اغراق هذه في فيض من الالفاظ والصيغ التعبيرية التي يخططها التوفيق . وحتى الاستطراد الممل والضجر يمكن أن يوضعا في بلاغة . وانه لمن المشكوك فيه أن يكون وصفها الممل - لا سيما عندما يكون الممل غير متعمد - أقرب إلى الصواب من وصف بليغ . وان الرجوع في أي قاموس إلى الأقوال المأثورة تحت لفظي «ضجر» و «رثاء» لا بد أن يبين ما ذهبنا اليه .

ومن الجائز أن أولئك الذين خلدت ملاحظاتهم في قواميس الأقوال المأثورة ، لم تكن لهم إلا صلات نادرة بكتابة الأسانيد وأمهاات المصادر ودور الوثائق ومجموعاتها وأكدهاس الملاحظات والرجوع إلى الاشارات . ومن الجائز أيضاً أن هؤلاء قل أن تحملوا عبء التوصية بالألا يرتبطوا - تحديداً - بأي عبارة إلا ان كان يسندها شاهدان عدلان أو كانت موثقة

على نحو آخر . وأغلب الظن أن خيالهم ومواهبهم الخاصة بالتعبير عن النفس ندر أن عوق انطلاقها الاحترام الزائد للملاحظات الهامشية وقوانين المنهج التاريخي . ويجب علينا أن نعتز بأن الاحترام المناسب للدقة التاريخية ، قد يكون أداة نحد من نشاط القلم الموهوب . على أن ناقدني أسلوب المؤرخ الأكاديمي ، لا ينتظرون منه أن يكتب على نسق فولتير وشيلر وماكولي وهنري أدامز . وكل ما يطلبونه منه ، أن يكتب ببساطة وأن يتجنب الشرود والايهام بالمعرفة ، وأن يعرف عن الاسلوب قدراً يسمح للكتابة أن تكون أداة سهلة طيبة توصل إلى حقائق الأشياء التي يتحدث عنها ، لا أن تكون عقبة في سبيل الوصول إليها .

ويمكن للمرء أن يتعلم مثل ذلك الاسلوب . فبعض نتيجة لمجهود بذل في الكتابة والمراجعة والكتابة من جديد ، والبعض الآخر نتيجة للنمو . فإذا قارنا بين الكتابات الاولى والكتابات المتأخرة لكثير من المؤرخين الذين يعتبرون بعامة اليوم من أصحاب الاساليب الجيدة تبين الدور الواضح للجهد والخبرة في تحسين نوع الخصائص الأدبية . فالمرء يستطيع أن يحرز المهارة في الأسلوب بطريق التطبيق المستمر ، كما أن التجربة المتزايدة ، يمكنه من الوصول إلى فهم أفضل للسلوك الانساني . التاريخ هو الحياة ، والذي لم يعيش مدة كافية ، أو الذي عاش مدة تكفي لإنشاء رسالة الدكتوراه وحسب ، إنما يكون على قدر قليل جداً من اختبار الحياة ، لا يمكنه من كتابة تاريخ جيد . فهو لا يعرف إلا القليل جداً عن دوافع الناس وعلائقهم : عن الحب والكراهية والحرب والسلم والاثارة والطموح والتضحية والألم والخوف والفقر والنجاح والثورة والدعاية والتعصب والضجر والاختفاق والكفاح كي يتمكن من تدوين تجربته على الورق . ذلك أن المؤرخ

يختلف عن قارئ القصص الطويلة . فهو بدلاً من أن يحيا حياة الشخصيات التي يدون تاريخها نحيا هي حياته هو لأنه لا يستطيع أن يفهمها إلا بالقياس والمقارنة أو بالمفارقات بينها وبين تجربته الشخصية .

واذا ما تساوى المؤرخون في الاشياء الاخرى المتعلقة بهم ، فان أكثرهم تجربة هو أفضلهم تاريخياً . وهذا لا يعني بالتالي المؤرخ الذي عاش حياة تفوق حياة الآخرين من حيث المغامرة . فالبعض يكون بمقدورهم أن يفهموا الناس من حولهم بقسط أوفر وهم جالسون في مقعد ويثر يقرأون في ديوان من الشعر لا رفيق لهم سواء ، أكثر من آخرين ممن يعيشون سنوات جنوداً في الصفوف الاولى من المعركة . ذلك أن روح الحيال ليست بحاجة الى أن تحرق المدن أو أن تشوه اطفالاً حديثي الولادة كي تفهم معنى الكراهية والخوف والالم . ورغم كل هذا فان من كان فناناً بالفطرة يفهم الحياة على شكل أوضح وبصورة أفضل كلما تقدمت به سنوات العمر ، وان الموعظة التالية التي يقدمها الشاعر للشاعر تنطبق على المؤرخ أيضاً :

إذا لم يصنع أحد للشعراء ، فاللوم
يقع عليهم هم . فهم لا يتكلمون بوضوح
ويضلون سبيلهم
في تيههم النفسي الخاص بهم ولعبتهم اللفظية المعقدة
ففي عالم ملتوي ، تكون الاهمية القصوى
للعبرة البسيطة التي يستطيع أن يفهمها
أغبي الناس . ولا يمكن للاقوال المنمقة أن تستحوذ على السمع
كما وانه لا يمكن أن نخلص الروح الفوضوية
بزيد من الفوضى . ذلك أن الذين يعيشون في خوف وشك

يفتشون دوماً عن الواقفين والشجعان. فاذا شاء الشاعر أن ينعت الناس له اليوم
فعليه ان يتكلم في وضوح . لأنه ليس للغموض
من سلطان على العنف . كل كلمة
يجب أن تتصف بالحمية ، والحاجة الملحة ، والنقاء ،
إذا اردنا من الناس ان يصغوا ، ويستمعوا ، رغم الزئير ،
الى صوت اولئك الذين يعرفون اهداف الكلم^(٧) .

الاسلوب الطيب والبحث الجيد

على أن مشكلة الاسلوب يمكن ان تحل جزئياً بتعاون الجهود . فبعد ان
يفرغ المؤرخ جهده وعنايته في كتابة القصة التي استخرجها من مصادره ،
يمكن لمحرر أو لشخص معاون يتمتع بأسلوب أدبي رفيع أن « يعيد
كتابتها » . وعندما يكون هذان الشخصان المتعاونان متقاربين في روحهما
فان مثل هذا التدبير أمر مرموق مطلوب . غير أن الخطر في مثل هذا التعاون
متعين يمكن اذا كان الشخص الذي « يعيد الكتابة » ممن يؤثرون الكتابة
الجذابة للناس على الكتابة التاريخية الدقيقة . فقد يكون بمقدوره أن يبعث
في الجهود التاريخية الجدي حماسة أو طلاوة ، الا أن ذلك قد يتم على
حساب الدقة في التعبير . فان شخصاً من اولئك الذين يعيدون الكتابة لا
يستبقى المجلة السابقة « ذات يوم وافق تحديدده الثاني عشر من تشرين الاول
(اكتوبر) عام ١٤٩٢ نزل جماعة من البحاوة تحت اشراف قبطان يسمى
في اللغة الانجليزية كريستوفر كولومبس ، على جزيرة هي فيما يبدو
الجزيرة التي تسمى اليوم جزيرة واثلنج » . وانما سيغيرها في الغالب على النحو
الآتي : اكتشف كولومبس أمريكا يوم ١٢ تشرين الاول (اكتوبر)

عام ١٤٩٢ . غير أن هذه الصيغة الثانية هي تماماً ما يود أن يتجنبه مؤرخ يجري وراء الدقة لا وراء الاسلوب . فان وضع هذه الفكرة في هذا العدد الكثير من الكلمات كان امراً متعمداً ؛ اذ في تلك الصيغة ما يوحي بأن كاتبها كان واعياً بأن هناك طرقات أخرى للتاريخ الزمني عدا التاريخ الغريغوري ، وفيها تنبه الى الشكوك حول أول رجل وطئت قدماه الجزيرة وهل كان كولومبس هو أول رجل وضع قدمه على أرض أمريكية أو لا ، وهي صيغة توميء الى قول ناس يرون ان هناك آخرين سبقوا رجال كولومبس الى بلوغ أمريكا ، وتشير إلى المجادلات حول جنسية كولومبس وإلى المجادلات التي يرى اصحابها أن من وصل إلى جزيرة ثايتة ليس من حقه ان يدعي استكشاف قارة كاملة . كما تشير إلى أن تلك الجزيرة التي نزل فيها ليست متعددة على نحو يقيني . فالشخص الذي يناط به اعادة الكتابة قد يواجه مصاعب كبيرة اذا أراد أن يضمن جميع هذه الشكوك والآراء المتضاربة جملة واحدة متشابكة .

والكاتب الجاد يجد نفسه أحياناً يواجه الاختيار بين التاريخ الدقيق وبين ارضاء جمهرة القراء . واذا ما وقع عالم باحث في مثل هذه الحيرة ، فان الاختيار أمامه سهل : ذلك أن تشويه التاريخ ، بالنسبة له ، يمثل مخالفة أعظم من الكتابة البليدة^(٨) . وعندئذ يصبح صحيحاً قول من قال بأن مثل هذا الوزن للقيم التاريخية يجعل العلماء الباحثين لا يكتبون الا لبعضهم البعض ، غير أن ذلك لا يكون له تأثير كبير على الناس الذين تتوافر لديهم بعض لوازم البحث العلمي من غير طبقة الباحثين العلماء . واذا ما كان هدف الكاتب من كتابة كتبه أو مقالاته وبيعها أكبر من رغبته في تقديم المعرفة وفهم التاريخ ، فان عليه أن يختار موضوعاً مألوفاً للغاية لدى

الجاهير ، ومعروفاً بحيث لا يتطلب منه الا أن يعرضه بطريقة تتال رضى القارئ العادي بعد أن يترك للمختصين مهمة اجراء البحث العلمي على ذلك الموضوع . ان مثل هذا التبسيط هو عملية يمكن أن يقوم بها ذوو الجلد من الناس الذين تتوافر فيهم المسحة الادبية . ومما يمكن من أمر ، فان ذلك لا يعفي المؤرخ المدقق ، من أن يتزود بأسلوب أخاذ ، أو من مسئوليته تجاه اتخاذ اللازم لكي يجعل من موضوعه موضوعاً محبباً إلى القارئ العادي . وإذا أردنا للتاريخ أن يبقى هو الماضي الحي ، فان علينا أن لا نعتبر الكفاية العلمية التاريخية هي الجنين الذي ولد ميتاً .

ان الاختيار بين الدقة في التعبير والعبارة الجامعة المانعة ، ليس هو الاختيار الوحيد الذي يواجهه مؤرخ يتوخى السمو بالأسلوب الأدبي . ذلك أن عليه أن يختار أيضاً بين اتجاه علمي مطلق وبين أسلوب قائم على المحاورة ، والأمر الأول يلزمه أن يؤكد ما لم يؤكد أحد من قبل ، وهذا سيجرئه على أن يجعل من الخطرات الخيالية حقائق قائمة . وبناء على هذا الاتجاه العلمي المطلق ، يحدثنا اميل لودفيج بما كان يدور في خلد نابليون ، ويحدثنا ليتون ستراشي Lytton Strachey بما كان يجس في قلب الملكة فيكتوريا . ولو أن أحدهما قال : « هذا هو ما أظن أنه كان يدور في خلد نابليون أو يجس في قلب فيكتوريا في هذه اللحظة أو تلك » ، فانه لم يكن عليه فقط حينئذ أن يجادل بدلاً من أن يؤكد ، بل كان عليه أيضاً أن يعزز مناقشته بالملاحظات الهامشية ، وما الملحوظات الهامشية آفة رواج الكتب .

استخدام الملاحظات الهامشية

ومع ذلك فان للملاحظات الهامشية فوائدها . والمؤرخ الذي يتخلى عنها في مؤلف تاريخي هام ، يتخلى عن إحدى الوسائل التي يستطيع بها الآخرون أن يفحصوا ما توصل اليه من نتائج . فالملاحظات الهامشية يمكن القارئ الفاحص المدقق من الاستدلال على الكيفية التي حصل بواسطتها المؤلف على المعلومات التي دوتها ، وأما المؤرخ - إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه مؤرخ لا متعهد لتوريد الأطعمة والأحذية لأسرته - فيعدّ القارئ المدقق ، خيراً من مائة قارئ يتكدهسون عادة في أندية الكتب رغبة في المطالعة العابرة . أخف إلى ذلك أن الملاحظة الهامشية تجعل الكاتب القدير ، يبرز قدراً أعظم من الدقة . فلو لم يتجنب لودفيج الملاحظات الهامشية كأنما هي طاعون مهلك ، ربما فطن إلى أنه إنما كان ينقل رسائل نابليون بشكل أبعد ما يكون عن الترتيب الزمني والتنظيم المنطقي . غير أن لودفيج ربما كان يعلم ذلك ، وانزلق إلى طريق التجميع ، دون العناية بمستلزمات التأليف الأخرى .

ان أهم سبب لاستخدام الملاحظة الهامشية في الكتابة ، أو عند عرض نص من النصوص هو الإشارة الى المصدر الذي أخذت منه تلك العبارة . فالملاحظة الهامشية على هذا هي بمثابة استدعاء الشاهد في قاعة المحكمة . ولعله من الأفضل تبعاً لهذا أن تأتي هذه الملاحظة في غاية الإيجاز . غير انه أحياناً ، قد يصبح من اللازم استدعاء العديد من الشهود ، اذا تضاربت أقوال بعضهم ، اي لبيان اختلافهم ولحسم مادة الخلاف في ملحوظة هامشية . وهنا قد تطول الملاحظة الهامشية ، غير أنه لا بد من أن يبقى هدفها ، حتى في هذه الحالة ، هو التدليل ، فتبين مصدر الشاهد الذي تستند

اليه العبارة أو العبارات التي تشير اليها . ولقد درج البعض ، في وقتنا الحاضر على أن يضمنوا الملاحظات الهامشية ، اقتباسات من المصادر تنقل بجرفيتها أو على صورة تقرب من ذلك . ان مثل هذا الاجراء يحقق الفائدة المرجوة منه ، فالقارئ أو المهتم بالموضوع يصبح بمقدوره أن يفحص العبارة التي دار حولها النقاش أو الكلمات المكتسبة وكذلك يسهل حينئذ على الذين سيتناولون موضوعات متصلة بالموضوع نفسه أن يرجعوا الى المصادر المطلوبة .

وبما يلفت وجود هذه الملاحظات ايجازها . فقد أمسى استخدام صور مختزلة لهذه الملاحظات ، عندما تكرر المصادر ، أمراً شائعاً ومربحاً . كذلك فان القارئ الذي لا يعنيه التحقيق في تلك العبارات المعلق عليها ، يضي في قراءة الكتاب دون أن يعير الملاحظات الهامشية أدنى التفات .

إساءة استخدام الملاحظات الهامشية

أما كراهية الناس للملاحظات الهامشية فناجاة عن تعسف المؤلفين وحذقتهم . والملاحظات التي تبدو فيها الخذلقة هي من ذلك النوع الذي سنتناوله بالبحث فيما بعد (الفصل التاسع الفقرة : ٨) - وهي التعليقات المشكوك في ارتباطها بالنص الذي لم يستطع المؤلف أن يقبله قبولاً نهائياً . وتتطوي أحياناً على وصف لأشخاص أو لأشياء ذكرها المؤلف في سياق البحث ، ولم تتوفر لديه المهارة الكافية لبيانها في ذلك السياق . ان نقدنا هذا لا ينطبق على الوثيقة المنقولة دون مساس بأصلها ، ففي مثل هذه الحالات تستخدم الملاحظة الهامشية من أجل تحقيق الوصف وتبينه . ومهما

يكن من أمر فان الوثائق انما تحقق بقصد اطلاع العلماء من القراء عليها ، لا من أجل القارئ العادي . وكذلك تتجاوز عن الملاحظات الهامشية التي مردّها ضعف الاسلوب الأدبي لدى كاتبها ، أما الملاحظات الناجمة عن التحدّق فلا تسمع فيها . وأبرز مثل على ذلك تلك الهوامش التي يهدف المؤلف من ورائها تبيان وفرة مصادره ، او سعة اطلاعه باللغات الاجنبية . أما أسوأ تلك الملاحظات فهو ما ينم عن التعسف والتعقّر ، كمثل ذلك الطراز من الملاحظات التي يحشرها نتيجة لمعلومات جديدة ، لم تكن قد توفرت له قبل أن يفرغ من كتابة مسودته ، ثم يلج عليه الوقت أو التردد ، فلا يعود قادراً آنذاك على ان يدبجها بسلامة في المسودة . غير ان مثل هذا يمكن التغاضي عنه ، ولا بأس من الإشارة في ملحوظة هامشية ، إن جدد جديد عند مثول الكتاب للطباعة .

ومها يكن من أمر ، فان الملاحظات الهامشية ، التي تكون مجردة اشارات عابرة ، يقصد بها الاستدلال على النص ، لا يمكن ان يهملها القارئ العادي لأنها قد تتضمن شيئاً هاماً بالنسبة لفهم النص (وربما لم تتضمن في الغالب شيئاً) . ومن هذا يتضح انه نظراً لأن المؤرخين لم يدرجوا على تدوين الملاحظات الهامشية من أجل المختصين بالذات ، فان القراء العاديين بدورهم لم يدرجوا على اهمالها ، ولما كانت هذه الاشارات مزعجة عموماً ، فقد نشأ القارئ العادي على كراهيتها . ولعله لا يزال في مقدورنا أن نعالج هذه الكراهية لدى القارئ وذلك بتجنب التعقّر والتعسف عند تدوينها .

التاريخ ونوق القارئ العادي

إذن ما هو سر رواج كتاب ما ؟ وهل يكمن ذلك في الابداع في الاسلوب ؟ لعل هذا أحد الأسباب ؛ غير أن السبب الرئيسي ليس مرده مدى اتقان الكتابة بقدر « الموضوع » الذي يدور الكتاب حوله ، وكذلك شمول البحث . فالدراسة التي تتناول سيرة انسان منذ ولادته حتى وفاته ، على سبيل المثال ، تلذ القارئ العادي أكثر من الدراسة التي تتناول فترة حرجة من تاريخ حياته فحسب . ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا ان الكتب التي تباع في الولايات المتحدة الامريكية والتي تعالج سيرة واشنطن أو لنكولن أو فرانكلين روزفلت ، مهما كانت مادتها غير أصيلة ، تزيد في مبيعاتها عن كتاب يتناول سيرة بوليس قيصر أو شرلمان أو ولیم الصامت أو نابليون أو كافور ، على الرغم مما قد يبذل من جهد في هذه الأخيرة . وكذلك فان الكتب التي تدور حول الشخصيات البارزة يكون حظها من الرواج أزيد من تلك التي تتناول شخصيات دونها في الأهمية سواء أكانت هذه الشخصيات الأخيرة من الشخصيات القومية أو الأجنبية . ويمكن أن نقيس الكتب التاريخية التي لا تتناول السير بنفس المقياس من حيث درجة النجاح التي تلاقها في السوق . فالكتب التي تعالج تاريخ الولايات المتحدة أو موضوعاً من موضوعات الساعة ستروج في أمريكا أكثر من كتب تساويها في القيمة وتعالج موضوعات تتعلق بأوروبا أو بأقطار صغيرة أو بموضوعات بعيدة عن القارئ الأمريكي . ويصدق قولنا هذا على الكتب التي تصدر في بلاد غير أمريكا وتتناول موضوعات قومية وأبطلاً قوميين ، فان حظها من الرواج أكثر من سواها .

وهذا التفضيل في اختيار الكتب ، لدى القراء ، يفسر في الغالب لماذا أخفقت في الرواج المرجو لها بعض الكتب الجيدة التي تعالج تاريخ قطر أجنبي في عصر سحيق سواء دونت فيها ملحوظات هامشية أم لم تدون ، غير أنه يجب أن لا يفهم من هذا أن قيمة الكتاب التاريخية أو الأدبية تنهار اذا كانت أشخاصه أجنبية الاصل وافتها المنية منذ أمد بعيد . ويخيل إلينا أن التدوين التاريخي يتجه سريعاً نحو تسجيل الحوادث الوطنية أو الحوادث الحديثة العهد - أو يعتمد الى حد بعيد على الاسماء والحوادث البارزة - وهي الموضوعات التي تروق القارئ العادي فحسب . ويظهر من قائمة الكتب التي تفوز بالجوائز السنوية ، والكتب التي راجت رواجاً كبيراً لدى جبهة القراء أن هناك اتجاهات ليس الى حصر الأدب التاريخي في مستويات أدبية واطئة وحسب بل حصره كذلك في موضوعات محدودة للغاية كالموضوعات المعاصرة أو الحديثة أو المثيرة أو المدرسية أو الغريبة أو الشهوانية أو القومية .

واجبات مراجعي الكتب

ربما كانت المجلات التاريخية الشعبية هي العلاج لمثل هذه الكتب التاريخية ذات الصبغة الأدبية المتدنية ، وذلك أمر اقترحه البعض منذ أمد . لكن على الرغم مما قد تتحلى به مثل هذه المجلات من عناصر طيبة ، فإنها سوف تكون محدودة النشاط من حيث المستوى الأدبي العام للنتاج التاريخي ، ما دامت هنالك أبواب أخرى تبقى مفتوحة على مصاريعها أمام المؤلفات الغثة الملهمة . ومثل هذا العلاج كمن يوسع مصب مجرى الجدول ظناً أن ذلك يزيد في مياهه . إنما الحل الصحيح لهذه المشكلة ،

يكمن في اقلال كمية الكتابة التاريخية الرديئة التي تدفع إلى المطبعة .

ولربما يكون التغير التاريخي الأصل الصريح هو خير سلاح لاستئصال شأفة العديد من المؤلفات التاريخية المموجة ، المتحذقة ، البعيدة عن الدقة ، الحظيرة ، العديمة النفع التي تكس في الأسواق كل عام . فالمعروف أن ناشري الكتب يدفعون للخبراء الأكفاء النقود في مقابل تقييمهم للسودات قبل أن يقرروا نشرها . ويحرص هؤلاء الناشرون على طرح الأسئلة الآتية : ما هو هدف الكاتب من كتابه (ونحن لا ننقد من عمله الا ما نفذه بالفعل أي ما دونه فيه) ؟ ما هو مدى اجادته وابداعه في مؤلفه ؟ وإذا كان قد أحسن القيام به ، فمن ذا الذي سيقدم على شرائه ؟ ثم هل يتحتم على هذا الكتاب أن ينافس كتباً أخرى كتبت في نفس الموضوع ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي فرص النجاح أمامه في هذا المظهر ؟ ويمكننا القول بأن فائدة أتم تتجم عن نقد الكتب قبل نشرها لو طلب الناشرون من هؤلاء المراجعين أن يجيبوا على أسئلة معينة عميقة ، إذ أن ذلك سيؤدي على الأرجح ، إلى رفع مستوى النقد ومراجعة الكتب قبل نشرها . وفي رأينا أن هنالك خمسة أسئلة لا بد أن يحرص عليها كل منصف من مراجعي الكتب (وكذلك القراء عموماً) وكلها تدور حول ما يتطلبون من الكتاب :

١ - هل يبنى هذا الكتاب تفاصيله الواقعية على أساس تطبيق دقيق للنهج التاريخي ؟

٢ - هل للكتاب فلسفة أو سند موضوعي ذو أهمية غير عابرة وغير ذات صبغة محلية وقيمة موضوعية ليست ذاتية ؟

٣ - هل توحى المؤلف الكتابة بأسلوب يسهل على القارئ فهم ما ورد في كتابه ولا يعيق مثل ذلك الفهم ؟

٤ - هل الكتاب مجرد عمل مهمل يكرر قصة معروفة ، أم هو يعرض معلومات جديدة أو تفسيراً جديداً لمعلومات قديمة ؟

٥ - هل الكاتب على دراية بجميع الأسئلة التي تدور بخلد الناس في كل زمان ومكان بصرف النظر عن موضوع كتابه ؟

لقد عرفت كتابة التاريخ بأنها « أخذ نتف صغيرة من كتب عديدة ، عظيمة الأهمية ، بما لم يقرأها أحد ، ووضع تلك النتف مع بعضها البعض في كتاب واحد لن يقرأها أحد » . اننا لا نستبعد أن يكون بين قائمة الكتب « التي لم يقرأها أحد » بعض الكتب المهمة الممتازة ، كذلك فان المؤرخ يرغب في الاحتفاظ ببعض النسخ منها بغية حفظها ضمن سجله التاريخي . لذا ، ربما وجب أن لا يتم شيء لاقبال عدد المؤلفات الموجودة فعلاً والتي لا يقرأها أحد أو لا يجب أن يقرأها ، غير أنه ينبغي على أولئك الذين يقرأون أو يكتبون وعلى من يراجع الكتب التاريخية أن يبذلوا جهد طاقتهم في سبيل التقليل من أعداد الكتب المستجدة . وهنا يمكن القول أننا نصبح بحاجة ماسة إلى مواهب أقدر وإلى أموال أوفر من أجل الارتفاع بالكتب إلى مستويات أرفع لكي يتسق ذلك مع المستويات الجديدة للقراء .

٢] العلاقة بين المنهج التاريخي والحياة والتعلم

« كل انسان مؤرخ نفسه »

ان اي يافع لا بد وأن يكون قد عرف ، وقد قرأ ، وقد كتب من التاريخ ما يكفيه لكي يفهم الامثلة التي نضربها لشرح معظم المشكلات التي يعالجها كتابنا هذا . فاليافع مزود بالفطرة بذاكرة تحتفظ بمحصول سنوات عديدة من التجربة . ومن خلال تلك التجربة لا بد أن يكون قد قرأ وسمع الكثير من الوثائق التاريخية بما فيها الصحف اليومية ، والرسائل ، والاوراق العامة ، والقانونية ، وما يذاع في المذيع ، والخطب السياسية ، والاحصاءات الرسمية والاعلاقات والحوار العادي . ثم انه لا بد وان يكون قد كتب العديد من الوثائق التاريخية الاساسية : - كالتاريخ المدرسية ، والتقارير الضرائبية ، والرسائل الشخصية والعملية ، والخطب ، والملاحظات ، في دفاتر الملاحظات ، أو على الاوراق المنفصلة ، والتعليقات في هوامش الكتب التي كتبها ، وحسابات المصروفات ، وميزانيات البيت ، ودفتر اليومية ، ودفتر الاستاذ ، وقوائم الشراء والحساب في المخازن ، ووقائع جلسات ناديه ، وبطاقات الخط ، ودفاتر

المواعيد ، واليوميات ، وغير ذلك . فاذا ما وقعت اية وثائق من هذه في يدي مؤرخ يهمه امر ذلك اليافع ، أو المكان والزمان الذي عاش فيه ، أو أوجه نشاطه ، فيمكن أن تصبح مصدراً لبعض المعلومات مهما بلغت قيمتها من التفاهة وقابليتها للطعن . فالتناس الذين رموا بحسابات بيوتهم أو أعمالهم القديمة منذ آلاف السنين في مصر الفرعونية ، لم يكن لديهم في الغالب ، أية معلومات محددة عن الطريقة التي يعمل بها المؤرخ المعاصر . ومع ذلك فان العلماء في وقتنا هذا يتعلمون الكثير من تلك القصصات القديمة (أو بلغة ادق من أوراق البردي) ، بما كان سيظل مجهولاً لولاها . أما الامور التي تعالجها اوراق البردي فتتعلق بالحياة المنزلية ، والنظم ، وبطرق التجارة ، والأسعار أي بالحياة اليومية في فترة غابرة . وهكذا ، فان اسم كاتب مجهول ، أو عامل من طبقة دنيا ، لو عثر عليه مكتوباً على ورق بردي ، فربما يخلد الى الابد ، بينما قضيع وتسمى اسماء السادة ذوي الحول والطول ، وابطال الغزو اذا لم نعثر عليها مدونة في سجل ، أو اذا كان الضياع نصيب ذلك السجل . فكل فرد قادر على أن يكون مؤرخاً اذا دون من تلقاء نفسه تاريخ حياته بقصد الاستفادة الشخصية منه ، غير أن الفرصة للخلود قد نواته كذلك من جراء ذلك التاريخ حين يتطلع المؤرخون الى كتاباته بعد آلاف السنين ، وهو خلود لا يناله أحد من معاصريه الذين كان يشار اليهم في أيامه بالبنان .

مقومات المنهج التاريخي

وما لم تتعرض المناهج التاريخية إلى تغيير أشمل في المستقبل من ذلك الذي كانت عليه في الماضي ، فان مؤرخ المستقبل سيسير غالباً في نفس

الطريق الذي نوجزه في كتابنا هذا ، حين يتناول بالدرس أية وثائق تاريخية ، قد يعثر عليها ، بما تخطه أيدينا . وهو حين يعثر على هذه الوثائق ، يتحتم عليه أن يبت في مسألتين : أولاها هل هذه وثائق يمكن الاطمئنان اليها كلية ؟ والا فأي أجزاء منها يوثق بها ؟ أما المسألة الثانية فهي : ما هو المقدار الذي يمكنه قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به ؟ وإلى أي حد يمكن الاطمئنان اليه ؟ ذلك هو كل ما يمكن أن ينتفع به من الوثائق في حد ذاتها . ومما يمكن من أمر ، فأن مجرد العثور على الوثائق ، أو التحري عن قدر ما بها من الصحة ، أو حتى نشرها ومناقشتها ، مع اشارات لبقة نيرة ، تدور حول حفظها من الأصالة ، ستكسبه صفة المرء المختص بأمر يسعف التاريخ لا أكثر من ذلك . أما إذا أراد أن يصبح مؤرخاً لنا ولزماننا ، فستواجهه مشكلة أصعب ، وتلك هي كيفية تدوين التفاصيل الصادقة التي توصل اليها من الوثائق الأصلية ، على نمط قصصي متوابط أو عرض مستمر . ونحن لا يمكننا أن نضفي على مثل ذلك المرء صبغة المؤرخ أو مؤرخ زماننا ، إلا عندما يقوم بهذه الالتزامات الثلاثة كاملة غير منقوصة .

وعلى هذا فانه لا بدّ من مراعاة أمور أربعة أساسية حين التعرض لتدوين تاريخ مكان بعينه ، أو حقبة ، أو مجموعة منسقة من الحوادث ، أو النظم ، أو الأشخاص :

١ - جمع كل الخلفات من الموجودات التي لها صلة بالموضوع وكذلك المواد المطبوعة والمخطوطة ثم الروايات التي تتناولها الشفاه والتي تلقي الضوء عليه .

٢ - غربلة ما جمع والتخلص من المعلومات المشكوك في أصالتها .

٣ - الإبقاء على ما يمكن تصديقه بما غربل .

٤ - صياغة تلك الغربلة النهائية على صورة قصص أو عرض تاريخي ذي معنى .

ان تقم هذه الخطوات الأربع وادراكها ثم استيعاب مجموعة من المقاييس التي نزن بها كل واحدة منها ، هو أمر لا غنى عنه لمن يريد أن يعي ما قد سطره المؤرخون . وان كتابنا هذا ليغنى بشرح تلك الخطوات الأربع وتفصيلها .

ثبات المنهج التاريخي

اختلف الناس في نظرتهم للتاريخ فمنهم من نظر اليه على أنه أسلوب قصصي لطيف ، أو فرع من الدراسات الانسانية ، ومنهم من رأى فيه أداة لخدمة العلوم الاجتماعية ، والبعض يرى فيه منهجاً لتفهم أفضل لجميع الفنون والعلوم . وسواء أكان أي واحد من هذه الأوصاف صحيحاً أو كانت كلها صحيحة أو لم يصح منها شيء ، فان ذلك لا يؤثر في الطريقة التي يسير عليها المؤرخ في تحليل الدليل القائم بين يديه ، الدليل الدال على الشاهد الموثوق به فيما يتعلق بماضي البشرية ، على الرغم من أن ذلك ، كما سنرى بعد حين ، قد يؤثر في نوعية الدليل الذي يسعى وراءه المؤرخ ، والكيفية التي سوف يربط بها المؤرخ أنواع تلك الأدلة ببعض . ان هذه الطريقة التحليلية هي التي سنطلق عليها « المنهج التاريخي » .

شمول المنهج التاريخي

ولقد رأى البعض في هذا المنهج الدلالة الكبرى - ان لم تكن الدلالة الوحيدة - على أهمية التاريخ . « فالتاريخ » ، كما قال شارلز سينوبوس^(١) Seignobos ليس علماً، إنما هو منهج (Procédé de Connaissance) ، وقد قصد بذلك أن المنهج التاريخي هو أسلوب يطبق على مسادة أي موضوع للكشف عن الحقيقة . وهذا قول صحيح بلا ريب ، فحتى في الميادين التي تبدو بعيدة عن اهتمام المؤرخ ، كالعلوم الطبيعية مثلاً ، نجد الباحث فيها ، بسبب تقصيه حقائق ما فعله الآخرون في الماضي ، قادراً أحياناً على أن يلقي ضوءاً على تجارب يمكن إما أن تعاد من جديد - إذا كان في الاعادة افادة - ولما أن تعدل إذا كانت عميقة ؛ وتبرز للتاريخ قيمة أخرى في ميادين أخرى كالقانون وعلم اللاهوت ، والتجارة ، والفلسفة ، والأدب ، والفن ، والعلوم الاجتماعية ، وعلم النشوء ، وشئون السوابق ، والتجارب السالفة ، والبيئة التاريخية ، والمقاييس الماضية ، ومقارنة الاوضاع .

لقد قال الناقد الالماني جوتفولد افرام لسنج (Gotthold Ephraim Lessing) قبل حوالي قرنين من الزمن اننا : « بدون التاريخ سوف نكون في خطر خداع دائم من متبجحين جهلة يزعمون انهم اكتشفوا أمراً جديداً ليعرضوه علينا ، بينما هو أمر قد عرفه الناس وآمنوا به منذ آلاف السنين »^(٢) . نعم قد يظل التاريخ يخدعنا غير انه يقلل من الوقوع في الخطأ بالتعلم من أحداث الماضي . فالتاريخ بلا شك هو التجربة المدونة للجنس البشري ، والانسان يستطيع أن يستفيد من التجربة في أي ميدان من ميادين المعرفة .

ومع هذا ، فان المنهج التاريخي هو بالفعل ذو أهمية خاصة بالنسبة

للمؤرخ . إذ المؤرخ (أو أي عالم آخر ممن يستعين بالتاريخ في بحوثه) يطبق المنهج التاريخي على الدليل المتخلف من الماضي ، ومنه يجمع ما أمكن جمعه من المعلومات ، التي يمكن التثبت من صحتها . وهذه المعلومات قد يستخدمها الفيلسوف ، أو عالم الاقتصاد السياسي ، أو العالم الاجتماعي ، أو الناقد الأدبي ، أو عالم الطبيعيات ، ليكتب تاريخاً للفكر ، أو للنظم السياسية ، أو للعادات الاجتماعية أو للأدب ، أو لعلوم الطبيعة . ولكن المؤرخ يستخدمها بدوره ليرسم صوراً لشخصيات سالفة ولأماكن غابرة ، ولقصص عن أحداث مضت وتبيان لآراء سالفة ، أو يستخدمها في وضع أسس تحليلية لحقب وثقافات ماضية .

العلاقات بين التاريخ والدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية

ونحن نكتفي هنا بأن نقول : ان تلك الصور القائمة على الفرض التحليلي يجب أن تعتمد في أساسها على قواعد خاصة ، وإذا استخدم المؤرخون هذه القواعد فانهم لا يسировون على منهج علمي فحسب ، في استخلاص الحقائق الأولية ، ولكنهم أيضاً قد يهدفون الى السير في طريق علمي (ضمن جميع الحدود الواضحة) في وضعهم الحقائق وتنسيقها . ونحن نبحث هذه النقطة هنا دون أن نلزم أنفسنا ، على أية طريقة من الطرق ، بالوقوف إلى جانب أولئك الذين يؤمنون بالمناظرة القديمة قدم الدهر ، الا وهي : هل يتحتم على علم التاريخ أن يكون نظيراً للعلوم الانسانية أو للعلوم الاجتماعية ؟ فهو في رأينا يمكن أن يكون أحد النظيرين أو كليهما معا . فالتاريخ قد يتصف بصفات العلوم الاجتماعية ، ونحن نأمل أن يفيد التاريخ من مثل هذه النزعة . غير أن التاريخ يعنى أيضاً بالماضي من

أجل الماضي ، وبالأخص كقرد ، وبالمؤثرة الانسانية الخاصة أو بخط التطور لأن البشر يثيرون الاهتمام بكونهم كذلك . فاذا كان المؤرخ ، الذي يعتبر نفسه وصيا على تراثنا الثقافي ، ومتربحاً للتطور الانساني ، اذا كان يحرص على أن يصل الى نتائج تصف بالعموم والصحة ، واذا حرص على أن يعزز التفسيرات التي تشرح تطور الحوادث المعاصرة ، والافكار ، والعادات والنظم ، فانه بهذا المجهود الاضافي يعزز مركزه كمؤرخ (٣) . حتى أنه لو لم يحرص على بذل المجهود الزائد ، فربما جاز لنا أن نعتبره مؤرخاً جيداً . ومما يمكن من أمر فان المؤرخ ، كعالم اجتماعي ، أو كعالم انساني ، لا يحتاج بالضرورة أن يكون ذا شخصيتين منفصلتين ، اذ انه من اليسير الجمع بينها في شخص واحد . ولا ريب في أن النفع الذي يعود على كل من الدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية يزداد جدا اذا لم يحدث في شخصية المؤرخ انفصام .

العلاقة بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

ذلك أن الاختلاف بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية يمكن أن يضم في يسر ، فان كلا منهما يعالج موضوع الانسان من حيث هو حيوان اجتماعي يتميز بالذكاء والفطنة ؛ وكلاهما ميال الى التعميم (مع ملاحظة أن العالم الاجتماعي أميل الى التنبؤ والسيطرة ، بينما يهتم الانساني بالمثل الغد ، ثم ان كلا منهما يولي الماضي والحاضر والمستقبل اهتمامه) ، على الرغم من أن العالم الانساني يحرص على توكيد الماضي بينما يميل العالم الاجتماعي الى الالتفات للحاضر والمستقبل . وان قانون غريم Grimm الفيلولوجي في ترادف الحروف الساكنة ، هو حقيقة علمية عامة لا تقل أهمية مجال عن

قانون فيركانت Vierkandt الاجتماعي المتعلق بتتابع الظواهر المدمرة والبنّاءة في الثورات ، أو قانون جريشام الاقتصادي Gresham ، في العلاقة بين العملة الجيدة والعملة الرديئة . وفي قانون غريم هذا فائدة للعالم الاجتماعي أيضاً ، والواقع انه أكثر اعتماداً على الملاحظة الدقيقة من قانوني فيركانت وجريشام وهو يفوقها في كونه أكثر منها عمقاً تبعاً لذلك.

أما أولئك الذين يأبون أن يعترفوا بالعلاقة الوثيقة التي تربط بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، فهم في الغالب جاهلون بالكثير من النواحي الطبية التي تنطوي عليها العلوم الاجتماعية والتي يعرضها ويقدمها الفلاسفة والمبدعون من كتاب الآداب ، وهم لا يدركون المفاهيم الطبية التي ينشرها ويذيعها الآن علماء الاجتماع . فلا المشتغلون بالعلوم الانسانية ولا المشتغلون بعلم الاجتماع يجرءون على أن يتجاهلوا الفيلسوف هيربرت سبنسر مثلاً . ولو فرضنا أن سبنسر قد اشتهر قبل أن تؤسس دراسة علم الاجتماع الحديثة ، فان الكثيرين من علماء الاجتماع المعاصرين يمكن أن يتجاهلوه ، ولو أنه كان يكتب الآن ، لزم الكثيرون من المشتغلين بالعلوم الانسانية أنوفهم إزاءه لا شيء إلا من أجل كتابة اطروحات علمية عنه بعد أن تمضي عدة عقود على وفاته ، يحاولون بها الاجابة على نوع الاسئلة التي سيألفها عنه عالم الاجتماع المعاصر هذا في حين يأخذ علماء الاجتماع بعد تلك العقود ، ممن يكونون قد نسوا سبنسر ، يأخذ هؤلاء في ايراد اسئلة تدور حول شخصية عصرية أقرب عهداً بهم من سبنسر .

المؤرخ عالماً اجتماعياً

ان كون سبنسر وفلاسفة بارزين آخرين ، على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة لعالم الدراسات الانسانية والعالم الاجتماعي ، هذه الحقيقة مع حقائق أخرى ، تجعلنا نستنتج أن ذنبك النوعين من العلماء يختلفان من حيث موطن الاهتمام والصيغة أكثر من اختلافهم من حيث مادة الموضوع وهدفه . فالمؤرخ الانساني لا يحتاج أن يكون عالماً اجتماع بقصر همه على دراسة الماضي وإنما قد يكون كذلك ؛ نظراً لأن هنالك في الماضي نفسه أهمية تجعل من يهوى دراسة الماضي يفعل ذلك من أجل الماضي ليس الا ، كمثل المحافظة على التراث الثقافي من التجارب ، والأفكار ، والعادات ، والاخلاق ، والاديان ، والقوانين والشخصيات ، والأدب ، والفنون ، والموسيقى ، والعلوم ، وحكمة الماضي . كل هذا يكفي ليسوغ عمل العالم الانساني الذي يرغب في أن يكرس نفسه لدراسة الامثلة الفريدة ، والمناطق المعزولة ، والعصور السحيقة ، أو الاتجاهات الخاصة في التطور . غير أن في مقدوره أن يربط هذه الأمثلة والنواحي والعصور واتجاهات التطور ، إلى مفاهيم أوسع وإلى تعميمات اجتماعية إذا كان يهيمه أو إذا توفرت لديه الجرأة للقيام بجهود جديد في هذا المضمار . فيمكن أن تعالج شخصية كشمسية الكيادس Alcibiades على أنه قائد عسكري ورجل سياسة اغريقي فحسب ، غير أنه يمكن أن يتخذ نموذجاً لطرز الشخصيات العسكرية والسياسية في آن واحد ، كما أن حملة الأطفال الصليبية يمكن أن توصف على انها قصة حادث مثير للشجن حدث سنة ١٢١٢ ، غير انها يمكن أن تستخدم كذلك لشرح عدد من مفاهيم الأطفال النفسية ، والسلوك

الاجتماعي والتجربة الدينية ، وان شعر جون دريدن John Dryden يربح القارئ عندما يطلعه بغية تقطيعه إلى أوزان والاستفادة من مفرداته أو جملة ، غير أن هذا الشعر يستغل أيضاً من حيث أنه مصدر لتاريخ الأفكار المعاصرة والجو الفكري المعاصر أو كجزء من الايديولوجية الانسانية المستمرة .

ثلاثة طرق لدراسة المنجزات الانسانية

يمكن للعالم المختص بالعلوم الانسانية ، أن ينظر فيما يتعلق بموضوعه من زاويتين أخريين ، ليكون في وضع أفضل من وضع العالم الاجتماعي . قد يرغب هذا العالم في أن يدرس المؤلفات الممتازة من الأدب والفنون والموسيقى بطريقة تحليلية وجمالية . وقد يكون هذا العالم ناقد أديباً ، وتكون روايات شيكسبير الدراماتيكية مثلاً ذات أهمية خاصة بالنسبة له لا سيما من حيث بناؤها الداخلي ، وأسلوبها ، والحكمة التي تأتي بها ، وعلى هذا فان مثل ذلك التأريخ الذي يضمه دراسته يقتصر على ما يزوده بمعرفة ما أرهصَ بها . وربما يكون هذا العالم ذا اختصاص في تاريخ الفنون الروائية وقد تهمة هذه الروايات من حيث شرحها تطوراً هاماً من تطورات المسرح ، لا يتصل في ذهنه بالوضع الاجتماعي المعاصر لها . وكلا نوعي الاهتمام السابقين ليس أمراً مشروعاً لدى العالم الاجتماعي فحسب بل انه كذلك أمر حميد . ومع هذا ، فانه لا يستطيع أن يتجنب «التاريخ الاجتماعي» الذي يعرضه شيكسبير الا بمجهود متعمد . أما إذا كان المؤرخ الاجتماعي مهتماً بروايات شيكسبير الدراماتية فانه في الغالب سيشغل نفسه بقدر أقل بالنقد الأدبي وتاريخ الدراما ، وإنما سيشغل نفسه أكثر بما

يمكن أن يدعوه هو « بتداخل الأوضاع » ، و « النفسية الاجتماعية » و « المناخ الفكري » و « علم أثر البيئة الاجتماعية » أو « علم اجتماع المعرفة » لشيكسبير وعصره ؛ أي ان روايات شيكسبير بالنسبة له ستكون بمثابة جلاء للتفاعل بين الثقافة والشخصية .

ومع ذلك فانه من الواضح أن المبادئ المسرحية الشيكسبيرية وصفات شيكسبير وتطور الدراما الاليزابثية ، كانت إلى حد ما جزءاً من « البيئة الاجتماعية » ومن الأسس الثقافية لروايات شيكسبير (والعكس صحيح كذلك) . وعلى هذا فان فصل الأساليب الثلاثة ، حين دراسة شيكسبير ، عن بعضها البعض – وهي التي يمكن ، أن نسميها : « الاسلوب التحليلي النقدي » و « الاسلوب الواقعي التاريخي » و « الاسلوب الثقافي الاجتماعي » هو اصطناع لا مسوغ له سوى ضرورة التخصص والاصابة في توزيع الزمن اللازم لأغراض البحث العلمي . ومهما يكن من أمر فان المؤرخ إذا أراد أن يفهم تماماً تاريخ حياة شيكسبير أو شيكسبير من حيث انه يمثل للثقافة الاليزابثية أو شيكسبير بمنزلة لتطور الأدب العالمي أو شيكسبير في أي وضع تاريخي ، فان عليه أن يستخدم هذه الأساليب الثلاثة معاً ، وبالقدر الذي يفضّل فيه في مثل هذا العمل ، فاننا نحكم عليه بالفشل مؤرخاً .

ان الطرق الثلاثة التي يمكننا بواسطتها أن ندرس روايات شيكسبير يمكن أيضاً أن تطبق على دراسة أية انجازات مهمة في الميادين الأخرى . فتجارب نيوتن مثلاً يمكن أن تدرس كجزء من سبب التداخل بين الاسباب والنتائج في المجتمع الانجليزي في القرن السابع عشر ، أو كجزء من التاريخ المادي للعلوم ، أو كتحليل نقدي لما أضافه نيوتن الى التفكير

العالمي . وكذلك فانه يكون في مقدورنا أن ندرس معارك نابليون كتعبير وكسبب منبثق عن الثقافة الاوروبية في القرن التاسع عشر ، أو كسطور من التاريخ الحقيقي للحروب ، أو بتحليل نقدي لفنون واستراتيجية معاركه كلاً على حدة . لقد درجت الكتب المدرسية في مقرر التاريخ العام على تحليل فنون المعارك واستراتيجيتها (فتين مقدار الجيوش ، وتوزيع الفرق ، والطبوغرافية ، والتموين ، والأهداف وغير ذلك) ، أو ما تضمنته المعاهدات عند النقطة التي يبدأ معها رد الفعل ضد زيادة توكيد التفاصيل العسكرية والديبلوماسية . أما الآن فان الكتب المدرسية تحلل الانجازات الهامة في الميادين الادبية والموسيقية والفنية والفلسفية والعلمية .

ما يهم المؤرخ في هذه الطرق الثلاثة جميعاً

ولما كان بإمكان كل فرد أن يكتب تاريخه الخاص به (ولا شك أن ذلك يتروّد في خاطره) ، فيمكنه أن يفعل ذلك بطريقة هي مزيج إلى حد ما من الطرق الثلاثة التي وصفناها سابقاً - الثقافية :للمحة أو القائمة على درس المجتمع - وهي المتخصصة - أو الطريقة التحليلية . فإذا كان طالباً في كلية مثلاً فيمكن أن يعتبر نفسه انتاجاً للعوامل الثلاثة التي دخلت في تكوين مجتمعه وثقافته ، أو يمكنه أن يعتبر نفسه جزءاً من التاريخ الفعلي للتعليم ، أو يمكنه كذلك أن يحاول تقييم عمله وشخصيته بأسلوب نقدي تحليلي . ابدأ الآن بالتفكير في نفسك بهذه الطرق الثلاثة وعندئذ مستئين بمجلاء الصعوبات الفائقة التي تواجهه مؤرخاً يأخذ على عاتقه القيام بجميع هذه الاشياء وما هو اكثر منها في دراسته لجميع الامم أو

الحضارات . هذه الصعوبات تفسر لم لا يصل الكثيرون من أبناء مهنته الا الى حد محدود من النجاح . ثم لا تراح - لذلك - عنه واجباته ولكن الصعوبة الكامنة في عمله ستحدوه اما الى الحذر والتواضع في اختبار موضوعه وإما الى الجرأة المتعمدة والرغبة الواعية لمواجهة النقد . او كلا الامرين الحذر والجرأة يمكن أن يكونا فضيلتين اذا حسبنا حسابهما ، أما الذي لا يمكن غفرانه فهو اندفاع أعمى سببه عدم ادراك الصعوبات . ولقد حرصنا في الصفحات التالية على أن نحث المبتدئين باتباع فضيلة التواضع . ونحن نطلب منهم أن يفكروا دوماً في المشكلة التاريخية البسيطة الدقيقة المموسة .

والمرء بعد هذا يتعلم كيف يضع اللبئات واحدة واحدة حتى يرتفع بناؤه غير أنه لما يجيب الأمل حقاً أن يتوهم المرء الماهر في البناء أن غايته القصوى هي صف اللبئات بعضها فوق بعض دون ان يدرك معنى لإنشاء الصروح المشيدة .

الباب الثاني

مناهج البحث التاريخي

٣ مَاهُوَ التَّارِيخُ وما هي المصَادِرُ التاريخية

معنى « التاريخ »

ان الكلمة الانجليزية history (التاريخ) مشتقة من الكلمة الاغريقية « هستوريا » بمعنى التعلم . وكانت تعني حسباً استخدمها الفيلسوف الاغريقي ارسططاليس سرداً منظماً لمجموعة من الظواهر الطبيعية سواء جاءت مرتبة ترتيباً زمنياً أم غير مرتبة في ذلك السرد ؛ وذلك الاستعمال ، على الرغم من ندرته ، لا يزال شائعاً في اللغة الانجليزية في اصطلاح « التاريخ الطبيعي » natural history ومهما يكن من أمر فانه مع مرور الزمن ، صارت كلمة (سنتيا scientia) اللاتينية (وباللغة الانجليزية science) المعادلة لها ، صارت تستخدم على نطاق أوسع لتعني السرد المنظم ، الذي لم يرتب ترتيباً زمنياً ، للظواهر الطبيعية ، واختصت كلمة التاريخ history في الغالب بسرد الظواهر الطبيعية (لا سيما المسائل الانسانية) المرتبة ترتيباً زمنياً .

وفي تعميمها الأكثر شيوعاً ، صارت كلمة التاريخ الآن تعني « ماضي

الانسانية ، (قارن في هذا المقام الكلمة الألمانية الدالة على لفظ تاريخ وهي : Geschichte المشتقة من الفعل geschehen ومعناه « يحدث » ، فكلمة التاريخ في اللغة الألمانية معناها ذلك الشيء الذي حدث) . وهذا المعنى لكلمة التاريخ كثيراً ما نواجهه في أقوال مثل « كل التاريخ يعلمنا » أو « دروس التاريخ » .

ولا نحتاج لأكثر من لحظة واحدة ، حتى ندرك أن التاريخ بهذا المعنى ، لا يمكن أن يعاد بناؤه ، فإن ماضي البشرية في معظمه أبعد من أن نقدر على تذكره . وحتى أولئك الذين منحهم الله أقوى الذاكرات لا يمكنهم أن يستذكروا ماضيهم الخاص بهم ، نظراً لأنه في حياة جميع الناس ، لا بد أن توجد حوادث وأشخاص وكلمات وأفكار وأماكن وتخييلات لم تترك انطباعاً بالمرّة ، في صفحة الزمن الذي حدثت فيه ، أو أنها تكون قد تسالت إلى زوايا النسيان . ثم إن تجربة جيل قد توفي منذ أمد بعيد ، ولم يترك معظمهم أي سجل ، أو أن سجلاتهم ، إذا كان لها وجود ، لم ترعجها يد المؤرخ باللمس ، إن تلك التجربة يعز بلوغ التذكر الكامل إليها . وهكذا فإن إعادة بناء ماضي الجنس البشري كاملاً ، على الرغم من أنها هدف المؤرخين تبقى والحالة هذه هدفاً يعرف جميعهم أنه أبعد من أن يصلوا إليه بأي حال من الأحوال .

« الموضوعية » و « الذاتية »

يحدث أحياناً أن نعثر على أشياء أبقي عليها الزمن ، كالحرائب ، والرق ، وقطع العملة المعدنية وذلك من مخلفات الماضي . وبخلاف هذا

فان حقائق التاريخ تشتق من الشواهد ، وعلى هذا فهي حقائق ذات معنى ؛ وهذه لا يمكن أن نراها أو نلمسها أو نذوقها أو نسمعها أو نشم رائحتها . وقد تكون رمزية أو بمثابة شيء كان ذات يوم حقيقة ولكن ليس فيها حقيقة واقعية ذاتية . وبلغة أخرى انها توجد في تخيلة الملاحظ لها أو المؤرخ فحسب (وعلى ذلك يمكن أن تسمى « ذاتية ») . ولكي ندرس الحقيقة بموضوعية (أي بقصد الوصول إلى المعرفة المجردة الصادقة المستقلة عن الغرض الذاتي) يجب أن تكون أولاً ، شيئاً ما ؛ يجب أن يكون لها كيان مستقل خارج الذهن الانساني . وعلى أية حال ، فان تصور الأشياء الماضية ليس له وجود خارج نطاق العقل البشري ، ومعظم التاريخ قائم على هذه التصورات - أي الدليل المكتوب أو المنطوق .

وهناك تحامل سخييف على المعرفة « الذاتية » على أساس أنها دون مستوى المعرفة « الموضوعية » . ذلك في الغالب لأن كلمة « ذاتي » تعني أيضاً « خداعاً » أو « مبنياً على اعتبارات شخصية » ومن هنا صارت تعني « غير صحيح » أو « متحيزاً » . ومهما يكن من أمر ، فان المعرفة يمكن أن يتوصل اليها عن طريق تحرّ حيادي وقانوني مجرد للتصورات العقلية والاساليب والافكار والفروض التي هي بعيدة قليلاً أو كثيراً عن الواقع الموضوعي . ولا داعي لأن نؤكد أن الحيادية « والموضوعية » يصعب التوصل اليها في مثل هذه الحقائق ، ومن هنا فان الاستنتاجات المبنية عليها يمكن أن تكون عرضة للنقاشات والنقد ، غير أن مثل هذه الحقائق والاستنتاجات إذا كانت صحيحة لا تقع في رتبها دون أنواع أخرى محددة من المعرفة . وكلمة « ذاتي » لم تستعمل في

هذا المقام لتحمل في طياتها أي ذم من أي نوع ، ولكنها تعني ضرورة تطبيق أنواع خاصة من الاحتياطات ضد الخطأ .

المخلفات الحضارية كمصادر للتاريخ

ولا يجد المؤرخ أمامه أشياء يستطيع دراستها خلاف الكلمات المكتوبة ، الا حينما يعثر على مخلفات انسانية ، من قطعة فخار مكسرة ، وعملة مسكوكة ، ومخطوطة وكتاب ، أو صور شخصية ، واختام ، وحطام سفينة ، وخصلة شعر أو غير ذلك من البقايا الأثرية والانثروبولوجية . وعلى أية حال ، فان هذه الأشياء ليست مجال هي الحوادث والوقائع نفسها . فالمخلفات الحضارية هي نتائج لوقائع قد حدثت ، فاذا كانت وثائق مكتوبة فهي في الغالب نتائج الحوادث أو سجلاتها . وهذه المخلفات الأثرية والوثائق هي المواد الخام التي يمكن أن يستخلص منها التاريخ ثم يكتب .

ولا جدال في أن حقائق تاريخية بعينها يمكن ان تستخلص في الحال من مثل هذه المواد ، فالمؤرخ يستطيع الكشف عن أن قطعة من الحرف كانت مصنوعة باليد ، وأن بناية كانت قائمة من الطوب والمونة ، وأن مخطوطة قد كتبت بخط مستدير ، وأن صورة قد رسمت بالزيت ، وأن المجاري الصحية كانت معروفة في مدينة قديمة ، وأن كثيراً من الحقائق الأخرى تعرف من ملاحظة المخلفات الأثرية التي حفظت لنا من الماضي بطريق مباشر . على أن حقائق كهذه ، على الرغم مما هي عليه من الأهمية ، ليست هي أصل الدراسة التاريخية . فالمؤرخ يعالج المتحرك

والماتوالد (الصائر) والساكن (الكائن أو ما سيكون) وهو يهدف الى صيرورة كونه مفسراً (شارحاً لم وكيف حدثت الاشياء وترابطت) وكذلك واصفاً (فيقص ما حدث ، متى وابن ومن ساهم فيه) . أضف الى ذلك أن مثل هذه المعلومات الوصفية التي يمكن أن تستقى مباشرة ، وفي التوثيق ، من الخلفات الأثرية لا تكون سوى جزء صغير من تاريخ الفترات التي ترجع اليها . ولا يمكن أن تكتسب هذه الخلفات دلالة تاريخية الا اذا أمكن ربطها بحياة الانسان في اماكنها . وانه لمن السهولة بمكان أن نستنتج أن أناساً قد عاشوا في بناء مبني من الطوب وله دورات مياه وانهم كانوا يأكلون من آنية فخارية مصنوعة باليد ، ويعجبون بصور زيتية كالتي ذكرناها فيما سبق . على أن مثل هذا الاستنتاج يمكن بسهولة أيضاً أن يكون خاطئاً ، لأن البنية ربما كانت اسطبلًا ، وقطع الفخار ربما كانت أجزاء من بلاط السقف ، والصورة الزيتية ربما جاءت من أثر كان مخبأ على بعد ، ولم يكن لها عشاق البتة ، ونستطيع ان نمضي الى غير ذلك من الفروض التي لا حصر لها . واذا لم يقم دليل أقوى من كل ذلك فانه يصعب بل يستحيل علينا أن نفهم الدلالة الانسانية لهذه الخلفات.

نقص السجلات يحد من المعرفة التاريخية

ولسوء الحظ فانا لا نفتقر وحسب بالنسبة لمعظم الماضي ، الى دليل أوفى يبين وضع الانسان في الخلفات الأثرية الباقية ، بل اننا لا نملك حتى تلك الخلفات نفسها . ان معظم المسائل المتعلقة بالانسان تحدث دون أن تترك أثراً أو سجلاً من أي نوع يمكن الرجوع اليه لدراستها . فالماضي اذن ، قد حدث وانتهى وقد انتضى الى الابد تاركاً وراءه

آثاراً محدودة للغاية . ويجدر بنا أن نقول إنه على الرغم من أن العدد الكثير من الكتابات التاريخية الصرفة غير راسخة ، فان قدراً صغيراً فقط مما حدث في الماضي كان قد استرعى الانتباه ودون . وان التأمل لفترة قصيرة في هذا الموضوع يكفي للتأكد من تلك الحقيقة . فمثلاً : كم من الأشياء التي تعملها أو تسمعها أو تفكر فيها يلاحظه أي انسان (بما فيهم أنت نفسك) ؟ واذا ضاعفت أعمالك وأفكارك وكلهاتك وتحركاتك الفسيولوجية غير الملحوظة بضربها في ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فإنك تحصل على تقدير تقريبي للأشياء التي تحدث دون أن يلاحظها أحد في العالم طوال الوقت . ان قدراً فقط مما لوحظ في الماضي قد تذكره أولئك الذين لاحظوه ، وأن جزءاً فقط مما تذكر سجل ، وان جزءاً فقط مما قد سجل حفظه لنا التاريخ ، وأن جزءاً من ذلك الذي يمكن تصديقه ، وأن جزءاً من ذلك الذي يمكن تصديقه هو الذي حفظ ، وان جزءاً من ذلك الذي حفظ يمكن أن يوسعه المؤرخ أو يقصه ، وان تاريخ الماضي بأكمله (ما سمي بالتاريخ الواقع) لا يعرفه المؤرخ الا بواسطة السجل المحفوظ (التاريخ المسجل) ، وان معظم التاريخ المحفوظ هو الجزء الباقي من الجزء المسجل عن الجزء المتذكر من الجزء الملاحظ من ذلك الكل . وحتى عندما يكون سجل الماضي مأخوذاً مباشرة من الخلفات الاثريّة أو الانثروبولوجية فهذه فقط هي الاجزاء التي اختارها العالم من بين الاجزاء المكتشفة لما ساعد الحظ على بقائه من مجموع الماضي كله .

وبالنسبة لما قد يدرسه المؤرخ من أمر متعلق بموضوع خارجي فأت التاريخ الذي انقضى ليس هو الذي حدث (التاريخ الواقع) وإنما هو السجلات الباقية لما حدث (التاريخ المسجل) . والتاريخ لا يمكن أن

يروى إلا من (التاريخ المسجل) ، والتاريخ كما يروى (التاريخ المقصوص أو المكتوب) هو فقط الجزء الذي شرحه المؤرخون من الجزء المفهوم من الجزء الذي أمكن تصديقه من الجزء الذي اكتشف من (التاريخ المسجل) . وقبل أن يصف المؤرخ الماضي ، من المحتمل أن يكون قد مر خلال ثماني خطوات منفصلة ضاع في كل واحدة منها بعض الشيء ، وليس هنالك ما يضمن أن ما تبقى هو أهم جزء وأكبره وأقيم وأفضله وأخلده وبلغه أخرى فان « الموضوع » الذي يدرسه المؤرخ ليس غير كامل فحسب ، بل هو دون شك متغير ، فالسجلات تضع أو تكتشف من جديد .

التاريخ وسيلة ذاتية للبحث

ومن هذا المتبقي الذي يمكن أن نصفه بأنه غير واف يتحتم على المؤرخ أن يرمم ماضي الإنسانية بقدر استطاعته . وليس أمامه طريقة للقيام بذلك العمل غير تجربته الشخصية . على أن تلك التجربة الشخصية قد علمته (أولاً) أن أمس كان يختلف عن اليوم في بعض النواحي كما أنه يشبه في نواح أخرى ، و (ثانياً) أن تجربته الخاصة تشابه تجارب الآخرين وتختلف عنها في الوقت نفسه . فليس عليه فقط أن يحاول تطبيق ما حفظته ذاكرته بنفسه في ضوء تجربته الخاصة لفهم المتخلفات التاريخية ، بل عليه أن يستفيد بما وعته ذاكرات كثيرين آخرين غيره أيضاً . على أن كل ما يصل اليه عن طريق ما يتذكره بنفسه إنما هو مجرد تصورات لا حقائق ، وهو عندما يستعين بما وعته ذاكرة الآخرين ، حتى عندما تعززاها الوثائق والمتخلفات المعاصرة ، تبقى هذه الحاصلات أقرب

إلى التصورات المذكورة ، أي كأنّ ذاكرات الآخرين لا تسعف في هذا المضمار . وعلى هذا فان أكثر ما يستطيع المؤرخ أن يتلمسه في التاريخ من واقع - ولا يهنا مقدار هذه الواقعية عندما وقعت في الماضي - لا يعدو أن يكون أكثر من تخيل أو سلسلة من الصور أو الخيالات العقلية المبنية على تجربته الخاصة به ، سواء أكانت هذه التجربة حقيقية ، أو خيالية ، وتطبق ذلك التخيل على جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من كل غابر .

وبإيجاز فان هدف المؤرخ هو محاولة الوصول إلى الحقيقة في أمر يتعلق بماض قد اندثر ، عن طريق جهد شخصي ، لا عن طريق التجربة القائمة على حقيقة موضوعية . فهو يحاول أن يقترب بقدر نسبي من حقيقة الماضي بالقدر الذي يسمح به التصويب المستمر للصور العقلية التي تترسم في مخيلته ، ثم انه في نفس الوقت مدرك أن تلك الحقيقة قد أفلتت منه إلى الأبد . وهنا يكون الاختلاف الأساسي بين دراسة ماضي الانسان ودراسة بيئته الطبيعية أي فيزيائية الكون . فعلم الفيزياء مثلاً يتناول موضوعاً قائماً بالدرس وهو الكون الطبيعي الذي لا يتغير لأن الفيزيائي يدرسه مهما يتغير فهمه له .

أما في التاريخ فليس ثمة إلا أشياء مفصولة ومبعثرة لدرس (وثائق ومخلفات) وهي لا تكون الموضوع الكلّي الذي يتناوله المؤرخ بالدرس وهو ماضي الانسان ، فذلك الموضوع قد اختفى في أكثره ولا وجود له إلا بالقدر الذي يستطيع فهم المؤرخ أن يبعثه ، وهو فهم ناقص دائماً كثير التغير . غير أن بعض العلماء الذين يدرسون الطبيعة ، كعلماء الجيولوجيا وعلماء الأحافير الحيوانية ، يشبهون المؤرخين إلى حد بعيد ،

من حيث أن الموضوعات التي يتناولونها بالدراسة تعود إلى ماضٍ قد اندرس ، غير أنهم من جهة أخرى ، يختلفون عن المؤرخين من حيث أن الآخرين عليهم أن يعالجوا في موضوع درسم الدليل الانساني بالإضافة إلى المخلفات الطبيعية .

وفي اللحظة التي يفهم فيها المؤرخ موقفه ، يخف حمله ، إذ تتقل مسئوليته من التزامه بالوصول إلى معرفة كاملة للماضي ، الذي لا يمكن استرداده عن طريق الدليل المتبقي أو المتخلف عنه ، إلى بحث صورة مرجحة للماضي بالقدر الذي يسمح به الشاهد التاريخي . وهذا العمل الأخير هو أسهل أعماله ، إذ يصبح التاريخ ، بالنسبة للمؤرخ ، ذلك الجزء المحدد من ماضي البشرية ، الذي يمكن إعادة بنائه أي روايته من السجلات المتوفرة ومن الاستنتاجات القائمة عليها .

تعريف المنهج التاريخي والتدوين التاريخي

ان عملية الفحص والتحليل الدقيقين لسجلات الماضي ومخلفاته نطلق عليها هنا اسم المنهج التاريخي historical method وان إعادة البناء التصوري للماضي من واقع الحقائق المستخلصة بتلك الطريقة نسميها تدوين التاريخ أو كتابة التاريخ historiography وباستخدام المنهج التاريخي والتدوين التاريخي (وكلا هذين بعملان سويا ويطلق عليها معاً المنهج التاريخي)^(١) ، يحاول المؤرخ أن يرسم صورة لماضي الانسان بالقدر المستطاع . على أنه ، حتى في هذا المجهود المحدود ، يشعر المؤرخ بأنه لا يعمل وبده مطلقة ، فقلما يكون باستطاعته أن يقص قصة جزء من

الماضي « كما وقع حقيقة » ، هذا على الرغم من أن المؤرخ الالماني العظيم ليوبولد فون رانكه حتم عليه القيام به ، ذلك لأن المؤرخ يواجه بالاضافة إلى النقص المحتمل في السجلات ، عدم دقة في التصور الانساني وفي التعبير الانساني عن مثل هذا البعث « الحقيقي » . غير انه يستطيع ، ولنستعمل تعبيراً هندسياً ، أن يحاول الوصول إلى الماضي الحقيقي « كحد » لأننا إذا اعتبرنا أن الماضي شيء « قد وقع فعلاً » فان هذا الاعتبار يضع حدوداً واضحة على أنواع السجلات ، والصور التي يمكن أن يستخدمها المؤرخ . هكذا إذن يتحتم على المؤرخ أن يتأكد من أن سجلاته تأتيه فعلاً من الماضي ، وأن واقعها هو ما تتيحه ، وأن خياله موجه نحو بعث الماضي لا خلقه من جديد . وهذه الحدود هي التي تميز التاريخ عن القصة الخيالية والشعر والدراما والوهم .

مكان الخيال في الكتابة التاريخية

من غير المسموح به للمؤرخ أن يتصور أشياء لا يمكن أن تكون منطقياً قد وقعت ؛ ومع ذلك ، فأننا نظراً لأسباب خاصة سنبحثها بعد قليل ، نبيز له أن يتخيل أشياء يمكن أن تكون قد وقعت . غير أنه يجد نفسه في كثير من الأوقات مضطراً لأن يتصور أشياء لا بد وأن تكون قد وقعت . ونحن لا نستطيع أن نضع قوانين من أجل التدريب على التصور في التاريخ ، اللهم إلا ما اصطبغ بصبغة العموم ؛ ولا حاجة بنا إلى القول بأن المؤرخ الذي يكون على معرفة أفضل بحياته المعاصرة ، يستطيع أن يفهم الحياة الماضية بصورة أفضل أيضاً . ولما كانت العقلية الانسانية لم تتغير تغيراً ملحوظاً طوال العصور التاريخية ، فان الأجيال

الحاضرة تستطيع أن تفهم الأجيال الماضية حسب تجربتها الخاصة بها .
وان أقدر المؤرخين على القياس وعقد المقارنات لهم أولئك الذين لديهم
أعظم قدرة على تمييز الدرجات الممكنة من القياس والمقارنات - أي أكبر
قدر من التجربة والخيال والحكمة والمعرفة . ولسوء الحظ فليس في ذلك
الكلام المعاد ما يدلنا على الطريقة التي نستطيع بها أن نتزود بذلك التنوع
من تلك الصفات المطلوبة وتلك المعرفة أو كيف نحولها بحيث يتيسر لنا
تفهم الماضي . فهذه أمور لا يمكن أن نوفرها فحسب عن طريق أمثلة
سابقة أو ضرب الأمثلة أو الجدل أو الدعاء ، على الرغم من أن هذه
الأمثلة مجتمعة قد تكون ذات نفع في هذا السبيل . وعلى هذا فأن
كتابة التاريخ ^(٢) وتحليل المعلومات التاريخية بوضعها في قالب قصصي عند
تأليف الكتب التاريخية والمقالات أو القاء المحاضرات التاريخية ، لا يمكن
أن تجعل بسهولة موضوع قواعد وتنظيمات . على أننا يجب أن نتوك
مجالاً للموهبة الفطرية والالهام ، وهذا أمر مستحب في مثل هذا المقام .
غير أنه لما كان يمكن للفروض والأمثلة هنا ان تكون ذات نفع ، فأننا
سنبدل بعض الجهد في تقديم القليل منها ، (وانظر من أجل هذا الفصول
من ٧ - ١١ من هذا الكتاب) .

تاريخ المنهج التاريخي

ومها يمكن من أمر ، فان المنهج التاريخي يمكن أن يصير موضوعاً
لقواعد وتنظيمات ، وهذا هو حاله منذ أكثر من ألفي سنة . فتوسيد ،
الذي كتب في القرن الخامس قبل الميلاد تاريخه الشهير عن الحروب
البلوبونيزية ، قد أخبر قارئه بكل أمانة عن كيفية جمعه لمواده التاريخية

وعن أنواع الاختبارات التي طبقها في فصل الحقيقة عن القصة الخرافية . وهو حتى عندما أَلَفَ خطباً لِيُنطق معاصريه بها ، قد بذل أقصى جهده في استقصاء المصادر المتوفرة لديه لكي يجعلها شبيهة بالأصل أكبر شبه ممكن . وكان يأمل أن يلتزم فيما يورده بروح المتكلم وحرفية الخطاب ، ولكن لما كانت التقارير المختزلة ليست متوفرة لديه ، كان يجد نفسه أحياناً مضطراً لأن يضع الكلمات التي سينطق بها المتكلم ، « كما خيل إليه أنه كان سينطق بها » (٣) .

ولقد كتب عديد من المؤرخين منذ أيام ثوسيديد في المنهج التاريخي بإسهاب أو بإيجاز . ومن الأمثلة البارزة في هذا المضمار لوقيان Lucian وابن إخلدون ، وبودن Bodin ومييلي ، وفولتير ، ورائكه ، غير أن دراساتهم كثيراً ما عاجلت مجال التاريخ أكثر من أساليبه الفنية . ويمكننا أن نقول إن الدراسة العصرية الأكاديمية لهذا الموضوع ، قد بدأت بعد أن ألف ارنست برنهايم Ernst Bernheim كتابه « تعلم المنهج التاريخي والفلسفة التاريخية » ، Lehrbuch der historischen Methode und der Geschichtsphilosophie (الطبعة الأولى ، ليبزج ، ١٨٨٩) . ومنذ نشر كتاب برنهايم هذا ، ظهرت عدة كتب حول هذا الموضوع أيضاً . وعلى الرغم من أنه لا يوجد بينها من يتفوق على تحفة برنهايم ، فإننا نجد بعض المواهب الغربية ، التي يقصد بها نوع خاص من القراء ، تتوفر في بعض هذه الكتب . ومن الأمثلة البارزة بين هذه الكتب مؤلف لاجلوا Langlois وسينوبوس Seignobos للفرنسيين ومؤلفا جونسون ونيفنز Nevins للأمريكيين ، ثم كتيبات هارسن Harsin

و كنت Kent لصغار الطلبة ، و كتب وولف Wolf وهو كيت Hockett و بلوخ Bloch ورنوفين Renouvin للطلبة الذين يتخصصون في ميادين التاريخ .

في جميع هذه المؤلفات ، وفي عشرات الكتب الأدبية الأخرى المشابهة لها ، إجماع على العناية بالطرق المتعلقة بمنهج التحليل التاريخي . ومن أجل أهداف كتابنا هذا سندرس هذه الطرق تحت أربعة عناوين : (١) اختيار موضوع لتمحيصه وتحقيقه ، (٢) جمع المراجع التي يمكن أن تكون ذات معلومات تتعلق بذلك الموضوع ، (٣) فحص تلك المصادر من حيث أصالتها (الكلية أو الجزئية) ، (٤) استخلاص التفاصيل التي يمكن تصديقها من المصادر (أو من أجزاء من المصادر) التي ثبتت أصالتها . ان تحليل التفاصيل التي وصلنا اليها عن ذلك الطريق هو - ما يسمى كتابة التاريخ التي تختلف إزاءها وجهات نظر أصحاب الكتب المدرسية ، ومن أجل أن تكون دراستنا واضحة جلية رأينا أن ننظر إلى التحليل والتركيب ، كأنهما عمليتان منفصلتان ، ولكننا سوف نرى أنها لا يمكن أن يفصلا فصلاً كلياً في مراحل متنوعة .

المصادر

سنتناول المشكلات التي تواجه المؤرخ ، في اختيار موضوع البحث ، وجمع المادة الخاصة به (وهذا الجمع هو ما يسمى باللغة الاغريقية heuristics) بالبحث في الفصل الرابع . ان جمع المادة التاريخية لا يختلف في أساسه

عن ممارسة أي تبويب للمراجع ما دامت هذه المراجع كتباً مطبوعة . غير أن المؤرخ مضطر للرجوع إلى كثير من المواد التي لا وجود لها بين طيات الكتب . وعندما تكون هذه المواد ذات صبغة أثرية أو تتعلق بعلم الحطوط أو علم النميات ، يتحتم عليه أن يعتمد ، إلى حد كبير ، على المتاحف . وعندما تكون هذه المواد سجلات رسمية ، فإنه قد يبحث عنها في سجل المحفوظات ، ودفاتر المحاكم وفي المكتبات الحكومية وغيرها . وقد تكون هذه المعلومات محفوظة في أوراق خاصة لا يمكن الوصول إليها في المجموعات الرسمية ، وهنا عليه أن يفتش في أوراق البيوتات التجارية وحجج البراءات في القلاع القديمة ، والمقتنيات الثمينة لجامعي التوقيعات ، وسجلات أبرشيات الكنائس وغيرها . وعندما يقرر المؤرخ دراسة موضوع ما ، ويحدد الأشخاص ، الذين لهم علاقة بموضوعه ثم يحدد المكان والزمان المتعلقين بالموضوع (أي المظاهر الاقتصادية والسياسية والفكرية والديبلوماسية أو غيرها من الأمور) ، فإنه يسعى وراء الأمور المتعلقة ببحثه والتي تلقي ضوءاً على أولئك الأشخاص الذين عاشوا في الأرجاء التي يدرسها في ذلك الزمن الذي يدور فيه بحثه .

ان هذه المواد هي مصادر بحثه . وتزداد أهمية مصادره هذه بالنسبة لموضوعه بحسب دقته في تحديد الأشخاص ومكانهم وزمانهم وعملهم ، أي تحديد موضوع الدرس وما حوله . (انظر الفصل التاسع : الفقرة الخامسة والسادسة) .

التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الأصلية الأخرى

تقسم المصادر المكتوبة والمصادر الشفوية الى نوعين أولية وثانوية .

والمصدر الأولي هو شهادة شاهد عيان ، أو شهادة شاهد ليس بالعيان وإنما بحاسة أخرى أو آلة كاللكتافون - أي شهادة أحد الناس أو شهادة شيء كان موجوداً عند وقوع الحوادث التي يتحدث عنها (وهذا ما سنطلق عليه بتبسيط كلمة شاهد عيان) . أما المصدر الثانوي فهو شهادة أي شخص لم يكن شاهد عيان - أي ، أي شخص لم يكن موجوداً عند وقوع الحوادث التي يرويها . أما المصدر الأولي فلا بد والحالة هذه أن يكون قد نتج عن معاصر للحوادث التي يرويها . ومهما يكن من أمر فإن هذا الشاهد لا يحتاج أن يكون أصلاً بالمعنى القانوني لكلمة اصلي (٤) - أي الوثيقة بعينها (وهي في الغالب المسودة الأولى المكتوبة) التي تكون محتوياتها هي موضع البحث - لأنه كثيراً ما تقوم بنفس العمل نسخة خطية مأخوذة من تلك الوثيقة أو نسخة مطبوعة ، ففي الآداب الاغريقية والرومانية الكلاسيكية لا تتوفر سوى نسخ متأخرة منقولة عن النسخ الاصلية .

ان كلمة أصلي (Original) تعدد معانيها الى حد يجعل من الافضل أن نتجنبها في مناقشة تاريخية دقيقة . فهي يمكن أن تصف خمسة أحوال مختلفة للوثيقة ، بل هي فعلاً استخدمت لكي تدل على تلك الأحوال ، وجميع هذه الاحوال الخمسة ذات أهمية بالنسبة للمؤرخ . فالوثيقة يمكن أن تسمى أصلية ، (١) لأنها تنطوي على أفكار جديدة وخلاقة ، (٢) لأنها لم تترجم من اللغة التي كانت قد كتبت بها في الاصل ، (٣) لأنها لا تزال على حالتها التي صيغت بها ولم تصقل بعد ، (٤) لأن نصها هو النص المعترف به وهو غير محوّر أو معدّل أو مبسط ، (٥) لأنها أقدم مصدر أمكن العثور عليه في بابها . ان هذه المعاني الخمسة لكلمة « أصلي » يمكن أن

يتمد أحدها فيتصل بغيره غير أنها ليست اسماء مرادف واحد .

ونظراً لأن اصطلاح « المصادر الاصلية » قد صار لسوء الحظ دارجاً وشائع الاستعمال بين المؤرخين ، نرى أنه يستحسن أن نحدد كيفية استخدامه على وجه دقيق . فالمؤرخون يستخدمونه على وجه الادق في مقامين ، (١) عند الحديث عن مصدر بحالته الاولى ، التي ورد عليها ، غير منقح أو منسوخ أو مترجم ، أي كما وضعته يد مؤلفه (ومثال ذلك المسودة الاصلية للمغناكرتا) ، أو (٢) المصدر الذي يعطينا أول معلومات توفرت (أي الاصل) فيما يتعلق بالسؤال الذي نتحرى عنه لأن المصادر الاقدم منه قد فقدت (بمعنى أن ليفي Livy هو مصدر أصلي لبعض معرفتنا المتعلقة بملوك روما) . ولا ريب في أن المؤرخين يستخدمون هذا الاصطلاح كثيراً ، في كثير من الحرية وقليل من التقيد . وسنبذل جهدنا هنا على قصره على المعنيين اللذين عرفناه بهما في الاسطر القليلة الماضية .

أما المراجع الأولية فلا يتحتم بالضرورة أن تكون أصلية بالمعنى المفهوم في هاتين الطريقتين . فهي يجب أن تكون « أصلية » فقط من حيث أنها ليست مأخوذة من غيرها أو من حيث أنها جديدة كل الجدة فيما يتعلق بأبوابها للموضوع من دلالتها عليه . ويجب علينا أن نؤكد هذه النقطة لكي نتجنب الخلط بين المراجع الاصلية والمراجع الأولية . والخلط يتأتى من عدم تدقيق في استخدام كلمة « أصلي » ، إذ كثيراً ما يستخدمها المؤرخون مرادفاً لكلمة « مخطوطة » أو « محفوظات » ؛ غير أننا لسنا بحاجة الى أكثر من لحظة من التأمل حتى نتبين أن المصدر المخطوط قد لا يكون أهم من مصدر مطبوع ، وأنه ربما كان نسخة وليس « أصلاً » . وحتى حين يكون هو نفسه مصدراً أولياً ، فربما يعالج

موضوعاً عرفنا معلوماته عن طريق اخباري آخر أسبق منه . ومن هنا فان المصدر المخطوط ليس بالضرورة مصدراً « أصلياً » وفقاً لمفهوم تلك الكلمة بالمعنيين المذكورين أعلاه . ويجب علينا أن نذكر أيضاً أن المؤرخ عندما يحلل المصادر ينصب اهتمامه أساساً على التفاصيل ، وأنه يحاول أن يعرف ما اذا كان كل تفصيل قائماً على دليل أولي أو ثانوي . ومن هنا فان المؤرخ لا يهتم كثيراً أن الوثيقة التي بين يديه « اصلية » بمعنى « أنها كتبت بخط يد مؤلفها نفسه » أو أنها نسخة من وثيقة أخذت عن الاصل ، لا يهتم ذلك ، اللهم الا من حيث فائدة تلك « الاصلية » في مساعدته على تقرير معرفة مؤلفها ، وبالتالي سواء أكانت وثيقة أولية أو ثانوية ، فان أهميتها تنحصر في مدى عدم تبعية شاهدها لغيره وبالتالي استقلاله . وان طلبه التاريخ يرحبون عادة بالمتخصصين في شئون التحرير وفنون المخطوطات الذين يستطيعون أن ينشروا تلك المخطوطات لكي يستخدموها بعد طباعتها في أبحاثهم .

هدف المؤرخ التفصيلات الاولية لا المصادر الاولية برمتها

ان المؤرخ ، كما سبق أن بينا ، هو أقل التفاتاً الى المصدر منه إلى المعلومات الخاصة الموجودة ضمن ذلك المصدر . وانه لمن السهل أن نظن أن مصدراً يحتوي على معلومات أولية أساسية ، مع أنه يكون مصدراً ثانوياً ليس الا ، وعلى ذلك لا نستخدم ما يرد فيه من معلومات الا نادراً . فالجنرال الذي يكتب أمراً أو يصدر نشرة ، يُظن أن ما يصدره أساسي ، وهذا لا يجوز بالطبع لأن تفاصيل كثيرة منه تكون ثانوية ، فهو يعتمد على من هم دونه في كثير من المعلومات التي تتعلق بنشرته التي

أصدرها . وكذلك الحال مع مراسل الجريدة فهو يتحدثنا عن أشياء ، كما فعل إينياس ، يقول انه « رآها بأكملها ، وانه كان طرفاً في جزء منها » . ومع ذلك فانه أيضاً ربما وجب عليه أن يعتمد في بعض ذلك على « متحدث رسمي أو مصدر يعتبر عادة موثقاً به » . ان المؤرخ المدقق لن يساوي بين جميع عبارات تلك النشرة العسكرية أو الاخبار الصحفية . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا وجد ، وكثيراً ما نجد ، أن كتاباً في معظمه يمثل مصدراً ثانوياً (كسيرة لشخص ما أو حتى ككتاب يعالج قصة خيالية) ، فيه على سبيل المثال رسائل شخصية أو مسائل فيها ملاحظات مباشرة ذات طابع محلي ، فله عندئذ أن يستفيد من تلك الاجزاء ، على أنها مصادر أساسية ، اذا كانت موثوقة وتتصل بالموضوع اتصالاً وثيقاً .

وبعبارة أخرى أن المصادر ، سواء منها الأولية أو الثانوية ، تهم المؤرخ بالقدر الذي تنطوي عليه من دقائق أساسية (أو على الأقل بقدر ما توصل اليه من دقائق أساسية) . فاهمية تلك التفاصيل اذن لا تتبع من كونها وردت في كتاب بعينه ، أو في مقالة خاصة ، أو تقرير ما ، بل بقدر اعتمادنا على الذي يقص تلك التفاصيل كأن يكون شاهد عيان لها ، وسنعود الى تفصيل هذه النقطة فيما بعد (انظر الفصل السابع) .

الوثيقة

ان كلمة وثيقة document مشتقة من الاصل اللاتيني docere بمعنى يُعلّم ، وقد استخدمها المؤرخون في معان عديدة . فهي أحياناً تستخدم

لتعني مضدراً مكتوباً للاعلام التاريخي في حالة قياسه بالدليل الشفهي أو بمخلفات الحضارة والبقايا التصويرية والاركيولوجية . ومن ناحية أخرى تختص بها أوراق الدولة الرسمية كالمعاهدات والقوانين والمنح والوصايا الخ . ومع ذلك فان كلمة التوثيق documentation تنطوي على معنى آخر وهو ، كما يستخدمه المؤرخون وغيرهم ، يدل على أي طريقة للبرهان تستند الى نوع من المراجع ، سواء أكانت مكتوبة أو شفوية ، أو مصورة أو أثرية . ومن أجل الوضوح يبدو أنه من الافضل ان نستخدم كلمة وثيقة document بالمعنى الاخير ، والمعنى الشامل جداً الذي ضبطناه من حيث الاشتقاق ، أي نستخدم « الوثيقة المكتوبة » و « الوثيقة الرسمية » للدلالة على الفئات الأقل شمولاً . وهكذا تصبح لفظة « وثيقة » مرادفة لكلمة « مرجع » سواء أكان مكتوباً أو غير مكتوب ، وسواء أكان رسمياً أم غير رسمي ، أساسياً أم غير أساسي .

الوثيقة « الانسانية » والوثيقة « الشخصية »

لقد عرفت « الوثيقة الانسانية » بأنها « سرد لتجربة فردية تكشف تصرفات الفرد كفاعل انساني ومشارك في الحياة الاجتماعية »^(٥) . أما « الوثيقة الشخصية » فقد عرفت على أنها « سجل ذاتي يقدم عن قصد أو غير قصد معلومات تتعلق بتكوين حياة المؤلف الذهنية وديناميكيته وعملها »^(٦) ، والتعريف الاول وضعه عالم من علماء الاجتماع وهو يؤكد التجربة الفردية كعنصر من الوثيقة الانسانية . والتعريف الثاني وضعه عالم نفساني وهو يضع التوكيد على « حياة المؤلف الذهنية » كعنصر في الوثيقة الشخصية . على أن « الوثيقة الانسانية » و « الوثيقة الشخصية » قد اختلطت^(٧)

أمرهما في مواضع كثيرة . ويبدو أن لهذين النوعين من الوثائق ميزة أساسية واحدة مشتركة ؛ وهو رد فعل انساني شخصي للحوادث التي تعالجها . ان ما يميز هذين النوعين من الوثائق عن الوثائق الاخرى في نظر كل من العالم الاجتماعي والسيكولوجي هو درجة الشخصية فيها . ولعل أحسن أمثلة ^(٨) هي تلك الوثائق المكتوبة بضمير المتكلم - كالسير الشخصية والرسائل أو الوثائق المكتوبة بضمير الغائب لتصف رد الفعل والسلوك الانسانيين - كالتقارير التي ترد في الصحف ، وسجلات المحاكم وسجلات المرافق الاجتماعية . أما المؤرخ فلا يكاد يهتم بالفرق بين ضمير المتكلم وبين ضمير الغائب في الوثائق ، ونستطيع أن نسوق للتدليل على صحة قولنا هذا أسباباً ثلاثة على الأقل : (١) كثيراً ما تبدو الوثيقة ذات ضمير الغائب في واقعها وثيقة بضمير المتكلم (كذكرات لافاييت على سبيل المثال أو كتاب « تربية هنري أدامز » The Education of Henry Adams) ، (٢) ان وثائق ضمير الغائب في أصليتها اذا ما أخذنا بعين الاعتبار « كونها تاريخاً » ^(٩) ، يجب أن تقوم دون ريب على ملاحظة مباشرة لا بالواسطة (سواء أقام بتلك الملاحظة المؤلف نفسه أو شخص آخر استشاره المؤلف) ^(١٠) ، (٣) ان كل وثيقة بصرف النظر عن مقدار الدقة التي حرص المؤلف على أن يتبعها ، لتكون نظره حيادية بعيدة عن التحيز ، يجب أن تعرض الى حد كبير أو صغير فلسفات المؤلف وما يود أن يؤكد ، والاشياء التي يحبها والاشياء ^(١١) التي يكرها ، ومن هنا فان هذه الوثيقة تكشف عن شخصية المؤلف المستترة . وان كتاب ادوارد جيبون Edward Gibbon « انحطاط الامبراطورية الرومانية وسقوطها » ، Decline and Fall of the Roman Empire ، وكتاب جوهان جوستاف درويسون « تاريخ الاسكندر الأكبر » Geschichte Alexanders des Grossen ،

أو كتاب « الثورة الفرنسية » لهيوليت تين ، يمكن أن تعتبر مصادر ثانوية مكتوبة بضمير الغائب ، لتحكي تاريخاً بعيداً ، أو يمكن كذلك اعتبارها كتابات لسيير شخصية للمؤلفين الثلاثة : جيبون ودرويسون وتين ، (وهي في الواقع كانت كذلك) (١٢) . ان المراجعة العلمية للمكتب يجب أن تكون من أقل الموضوعات التي تبدو فيها ردود الفعل الشخصية عند المراجعين (اللهم الا أحياناً عندما يحدث في أحسن المراجعات النقدية ، حين يعتمد الناقد أن يبين وجهة نظره الخاصة به هو) ، ومع ذلك فكثيراً ما نجد هؤلاء المراجعين يعرضون عن غير قصد فلسفات وألواناً من السلوك ، وما يحبونه وما يبغضونه ، على الرغم من أنهم هم أنفسهم من أرزن الناقدين . وسواء أكانت الوثيقة ستفحص لما تكشفه عن موضوعها أو عن مؤلفها – أو بلغة أخرى : سواء أكانت من طراز ضمير الغائب أو ضمير المتكلم – كل هذا يعتمد على الناقد الفاحص نفسه أكثر من اعتياده على ما كان ينتويه مؤلفها .

ولنفس السبب ، فان تعبير « الوثيقة الشخصية » هو في عرف المؤرخ ، مرادف للفظ « وثيقة انسانية » ، وهذه ألفاظ من صنع علماء الاجتماع . ويبدو من الراجح أن المؤرخ لن يستعملها ، فهي تبدو له لغوياً ، إذ ان الوثائق جميعها في الوقت نفسه انسانية وشخصية ، لأنها من صنع مخلوقات بشرية ، تلقى ضوءاً على مؤلفيها كما تلقى على الموضوعات التي كان المؤلفون يرغبون في عرضها . وهي في الواقع ، تم أحياناً عن شخصية المؤلف وأفكاره الخاصة ، والحياة الاجتماعية بمقدار يفوق ما فيها من وصف الأشياء التي هي قيد البحث والملاحظة . وهنا أيضاً قد تكون لأهمية الوثيقة علاقة بهدف المؤرخ أو نيته أكبر من علاقتها بهدف المؤلف أو نيته . وأحياناً

يكون بمقدور المؤرخ أن يعرف عن المؤلف أكثر مما كان في نية المؤلف
اطلاعه عليه (١٣) .

٤ - اختيار الموضوع والبحث عن المعلومات الخاصة به

اختيار الموضوع

كثيراً ما يحتفظ اساتذة التاريخ بقوائم تحتوي على موضوعات يطلبون من طلبتهم أن يتحروها وأحياناً يكون لدى الناشرين والمحررين عناوين لكتب ومقالات يقدمونها إلى الكتاب ليؤلفوا فيها . وعلى كل حال ، فأننا ننصح الكاتب الناشئ أن لا يترك المجال في اختيار موضوعه للاستاذ أو الناشر أو المحرر ، بل عليه أن يختار موضوعه بنفسه ، اللهم إلا إذا كان راغباً في أن يعرض نفسه لعملية قد تؤثر في تطور أسلوبه في الكتابة إذا غامر وترك لواحد من هؤلاء أن يختار له موضوع بحثه .

والمبتدئ ، سواء استعان بغيره أم لم يستعن ، يستطيع أن يكتشف موضوعاً يهمه ، ويكون ذا قيمة يستحق معها أن يتحراه مهما كان مستواه بسيطاً . وهو في هذا لا يحتاج سوى أن يسأل نفسه الأسئلة التالية التي تقع في مجموعات أربع :

١- أما المجموعة الأولى فجغرافية ، وهي تدور حول لفظة الاستفهام « أين ؟ » أية مساحة من العالم أرغب في دراستها ؟ الشرق الأدنى أم البرازيل ؟ بلادي أم مدينتي ؟ أم جيواني ؟

٢- المجموعة الثانية من الأسئلة سيرية . وهذه تتركز حول الاستفهام : « من ؟ » من هم الذين أنا مهمتهم ؟ الصينيون أم الاغريق ؟ أجدادي أم جيواني ؟ أم شخص مشهور بعينه ؟

٣- اما المجموعة الثالثة من الأسئلة فهي زمنية وهي تتركز حول كلمة الاستفهام « متى ؟ » أية حقبة من الماضي أريد أن أدرس ؟ منذ بدء التاريخ حتى هذه الساعة ؟ هل هو القرن الخامس قبل الميلاد ؟ أمي العصور الوسطى ؟ أم هو العقد التاسع من القرن الثامن عشر أم هو العام الماضي ؟

٤- أما المجموعة الرابعة من الأسئلة فهي عملية أو مهنية . وهي تتركز حول كلمة الاستفهام « أي ؟ » أية أجزاء مما يهم الانسانية تهمني أكثر من غيرها ؟ أية أنواع من النشاط البشري ؟ أهتمني الاقتصاد أم الأدب ؟ الألعاب الرياضية أم الجنس أم السياسة ؟

ان الجواب على هذه المجموعات الأربع من الأسئلة يبين للسائل الحدود التي توضح مجالات رغبته التاريخية . وبالطبع فان المبتدئ يكون على قدر من الطموح كبير ، وربما كان مرد ذلك لحاجته إلى الخبرة ، تلك الحاجة التي تجعله غير قادر على تصور القدر الهائل من الادلة الذي يمكن أن يكون متوفراً في الموضوع الذي اختاره . وندر أن يجد المبتدئ نفسه في وضع لا يمكنه من اكتشاف معلومات ذات مادة تكفي

لكتابة تقرير موجز عن موضوعه . أما الموضوع نفسه فيمكن أن يختزل من حيث اتساع دائرته ، إذا كانت المعلومات المتوفرة حوله كثيرة جداً ، بحيث لا يسهل تداولها ، ويكون ذلك باختصار (١) المنطقة الجغرافية التي يشملها البحث ، (٢) عدد الأشخاص ، (٣) الفترة الزمنية أو (٤) مجال الحركة الداخل ضمن نطاق الموضوع . والعكس يصح مع الموضوع الذي يصعب العثور على مراجع للبحث عنه إذ يمكن أن يوسع في أي اتجاه من الاتجاهات الأربعة نفسها .

تضييق مجال البحث (الموضوع)

ولربما يكفي أن نقدم مثلاً واحداً لتوضيح هذه العملية (وهذا المثل مختار عن تعمد من أحد ميادين التاريخ وفيه نفترض أن الباحث يتوفر له إلمام محدود بالموضوع وقدر معقول من الدراية الشخصية به ، غير أن الباحث المبتدئ ، والذي يعنى بمشاكل تاريخية أعقد ، لا يتوفر لديه بالضرورة نفس القدر من الدراية) .

لنفرض أنك وأنت المقصود بالتجربة أجبت السؤال المتعلق بالمنطقة التي يدور تحريك حولها على أنها هي « الولايات المتحدة » ، والسؤال الخاص بالأشخاص بأنه « القوى المسلحة » ، والخاص بالزمن على أنه « الحرب العالمية الثانية » ، والسؤال المتعلق بأنواع النشاط « الحرب البرية » . ان منطقة اهتمامك عندئذ ستكون تاريخ العمليات الحربية للقوى المسلحة التابعة للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية . ولربما تكتشف بسرعة أن المصادر المتوفرة في مكتبك من الكثرة بحيث أنه ربما لا يكون

بمقدورك أن تكتب شيئاً جديداً أو أصيلاً في مثل هذا الموضوع الواسع في أي فترة زمنية معقولة . عندئذ قد يخطر ببالك أن تختصر المنطقة الجغرافية ، موضع البحث ، من الولايات المتحدة إلى ولايتك أنت ، والأشخاص ، من القوى المسلحة غير المحددة ، إلى الحرس الوطني ، والفترة الزمنية من الحرب العالمية الثانية ، إلى سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، وميدان العمليات ، من الحرب البرية ، إلى التنظيم العسكري . وهكذا فإن موضوعك سيحدد الآن بتنظيم الحرس الوطني لولايتك في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ . وإذا أردت أن تضيق الدائرة أكثر من هذا ، فإن باستطاعتك أن تقوم بذلك ، بأن تحصره في مدينتك وبفصيلة واحدة من الحرس ، في النصف الأول من العام المذكور ، وإلى التنظيم المالي أو الاحصائي ، ... الخ .

ان اتباع هذه الخطوة الثالثة ، قد يوصاك إلى موضوع يضيق مجاله بحيث أنه لن يروق إلا للمواطن المحلي من يبتك أو للمختص ، غير أنه سوف يكون ذا حدود يمكن التصرف فيها خلال فترة قصيرة من الزمن ، وربما يكون موضوعاً يمكنك أن تكتب فيه شيئاً تتوفر مادته في يسر في عدد من الكتب الأخرى . وهذا الموضوع هو خير الموضوعات من حيث أهداف الدراسة في قاعة الدرس وللمبتدئين بصورة عامة ، لأنه يلقي بالكاتب بين مصادره الخاصة به ، دون أن يرهقه بمتطلبات تثقل كاهله . ولكن من الخطأ أن نعري المبتدئين ذوي الآمال في الكتابة التاريخية بأن يظنوا أن التاريخ الجيد يتكون فقط من كتابات تدور حول موضوعات غاية في التخصص والمحلية ، فان ذلك معناه أن نحد من قدرتهم على التصور والتخيل ، شأنهم شأن ذلك الباحث الاسطوري جون وبستر J. Webster .

في المنظر الثالث من الفصل الثالث من رواية «دوقة ملفي» Duchess of Malfi الذي يبذل جهداً كبيراً محاولاً معرفة عدد العقد في عصا هرقل Hercules ولون شعر لحية أخيل Achilles ، وما إذا كان هكتور Hector لا يشكو من ألم في أسنانه ؛ وقد أجهد عينيه حتى صار أعشى من أجل معرفة التائل الحقيقي في أتف قيصر مستخدماً من أجل ذلك «لباسة» الاحذية .

توسيع مجال البحث (الموضوع)

وإذا أردنا أن نتجنب ذلك التطرف ، فيجب أن نتذكر دائماً أن تضيق مجال موضوع واسع ضمن حدود معقولة يمكن أن يعكس إذا كان الموضوع على درجة من التفاهة أو التخصص بحيث أن مصادره لا توفر مادة كافية ، وبالتالي يوسع مجال البحث . فإذا كان اهتمامك بالتاريخ قد بدأ مثلاً بفريزة حب الاستطلاع الدائر حول ما كان يسرده والدك عليك من الحوادث التي ساهم بها في الحرب العالمية الثانية ، وأنت قد وجدت بأن مكتبك ليس بها إلا القليل جداً من ذلك القصص ، فيمكنك أن توسع موضوعك بحيث يشمل الفصيلة التي كان ينتمي إليها والدك ، وربما لا تتوقف عند الحديث على دورها في الحرب العالمية الثانية فقط ، بل تتبع تاريخها منذ البداية حتى الوقت الحاضر . وهكذا ربما يكون بمقدورك أن تكتب تاريخاً أصيلاً يدور حول تلك الفصيلة العسكرية ، أو ربما تتعمق أكثر من هذا وتدرس الدور الذي تلعبه الأوسمة العسكرية في تاريخ الحروب البشرية . وإن مؤامراً له ذلك الأفق الواسع ، إذا ما أنقنت كتابته لن يلاقي قبولاً واهتماماً من لدن المواطنين والمؤرخين فحسب ، بل سيهتم به الجنود وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وكاتبو الروايات

وغيرهم من الاختصاصيين .

ان البحث التاريخي الاختصاصي ، والذي يتناول حوادث صغيرة ،
والقائم على وثائق متخصصة هو أمر لازم لا غنى عنه في كتابة تقريرك
عن موضوعك كله ، اللهم إلا إذا جاء تقريرك منسوخاً عن كتاب آخرين
أو مقتبساً منهم .

ولقد ميز أحد الماكرين الأذكياء بين البحث التاريخي وسرقة تأليف
الآخرين ، بقوله : ان البحث هو أن تنسخ أكثر من كتاب واحد ،
غير ان الفارق الأساسي كما نراه يكمن في التفتيش عن بعض المصادر
الجديدة أو التي لم تستخدم بعد ، فنستقي منها المعلومات المتعلقة بموضوع
ما وقد يكون ذلك بتحليل جديد لتلك المعلومات ، أو بكلا الأمرين
معاً . هذا ما نعنيه بالبحث التاريخي . وبلوغ هذا الهدف يتحقق على وجه
أدق ، وفي وقت أقل بالاختزال المعقول في مجال الموضوع أكثر من
العمل على توسيعه . ولا شك أن المرء إذا تعلم ذات يوم كيف يقطع
حجراً معتدل الحجم ، فلسوف يأتي عليه الوقت الذي يستطيع فيه أن
يبنى كاتدرائية عظيمة .

شروط اختيار الموضوع

ان رغبة ذوي الضمير من المؤرخين في تجنب الاعتماد الزائد على ما
أنتجه غيرهم من الكتاب ، وبلغة أخرى ، رغبتهم في كتابة بحث تاريخي
أصيل - تثير أسئلة أخرى تجب الاجابة عليها عند اختيار الموضوع . فلا
ريب في أنه من الخطأ الواضح أن يختار موضوع تكون مصادره مكتوبة

بلغة لا يعرفها الباحث ولا يتوقع أن يتعلمها ، وهذا الأمر يكون صحيحاً
 لا ان كانت اللغة المقصودة لغة أجنبية وحسب ، بل أيضاً إذا كانت فيه
 مصطلحات علمية فنية (كالطب أو اللاهوت أو الاحصاء ... الخ) لا
 تكون في نية الكاتب أن يتعلمها أو يستحيل عليه فهمها ومثل ذلك يقال
 عن الموضوع الذي يستحيل الوصول إلى مصادره كأن تكون المصادر قادرة
 باهظة التكاليف ، أو أن تكون المصادر ملكاً لأفراد يحرصون على أن
 لا يطلعوا أحداً عليها ، أو أن يكون ضمن الوثائق المحظور الاطلاع
 عليها في المحفوظات الحكومية ، مما ينجم عنه في كل هذه الحالات توقع
 الاخفاق ، وبالتالي لا بد من تجنبه . وأحياناً يختار المبتدئون ، ويكونون
 حينئذ مدفوعين برغبة حميدة للكتابة عن مشكلة ذات أهمية خالدة ،
 يختارون مواضيع ذات رنين ، غير أنها بعيدة عن الحسن قابلة للطعن ،
 ولا يستطيع الاجابة عليها إلا حكم فاصح يمكنه تقييم الدليل التاريخي
 الدقيق . ثم اننا لا ننصح المبتدئ أن يدرس مشكلات « كالتأثير » ،
 « والجنس » ، « والطبقة » ، « والعظمة » ، « والسبب » ، « والدوافع » ،
 « والثقافة » ، وان كانت هذه مشكلات يجوز للمؤرخين أن يتناولوها
 (وسنعرض بعضها فيما بعد) غير أن ما تنطوي عليه من صعوبات فنية
 تجعلها عسيرة على الطالب المبتدئ قبل أن تصبح لديه القدرة على تمييز
 الدليل التاريخي البين من الدليل الذي لا يمكن تمييزه ، وهي لا تقيد
 بالتالي في منح الطالب المبتدئ ما أشرنا اليه من قدرة تمييزية .

تشابك الدراسات المقارنة

ولعل الصعوبات الفنية (التقنية) في الواقع أكثر تعقيداً ، اذا وقع

الاختيار على موضوع في التاريخ المقارن ، لأن أبسط مشكلات المقارنة قد تتطوي على معرفة مثلثة . فاذا أراد أحد ، على سبيل الايضاح البسيط ، أن يقرر فيما اذا كان نابليون بونابرت يزيد أو يقل في الوزن عن ولنجن ، فعليه أولاً أن يعرف كم كان وزن بونابرت وكم كان وزن ولنجن (وكل بحث في هاتين الحالتين يتطلب في الغالب القيام ببحث واسع في مختلف أنواع المصادر) ، ثم ربما وجد المرء عندئذ أن عليه أن يصرف وقتاً أطول ليحول وحدات الوزن الفرنسية والانجليزية آنذاك الى عيار مألوف في القرن العشرين . ومثل هذا القول ينطبق على تاريخ الاسعار حيث تتور مشاكل مقارنة من ذلك النوع . ولربما جاءت المقارنة غير المموسة بتعقيدات أكبر . ومما يكن من أمر ، فان على الباحث المبتدئ أن يتجنب مثل هذه الامور المشككة ، وعليه أن يقسمها الى الاجزاء التي تتألف منها لكي يبدأ في تواضع بواحد من العناصر الثلاثة المكونة لها .

معاونات لاختيار الموضوع

ولربما يريد طالب البحث الجديد ذو الضمير الحي أن يكتشف قبل أن يتورط ما اذا كان الحقل الذي يريد أن يبحثه قد تعرض تعرضاً تاماً للبحث من قبل ، بحيث ان فرص الاتيان بجديد فيه أو الفرص المغايرة لما جاء به الآخرون تكون محدودة للغاية . ولا شك أن نصيحة خبير في مثل هذه الحالة هي نعم العون ، ويمكن في العادة أن تقدم إما بالاتصال الشخصي واما بالمراسلة . وأحياناً تقترح الكتب مشكلات تاريخية تحتاج الى مزيد من توضيح مثال ذلك كتاب « البحث العلمي التاريخي في أمريكا ، حاجاته وفرصه » ، المنشور في نيويورك عام ١٩٣٢ ومحرره هو

آرثر سليزنجر (وهو لسوء الحظ قد تقادم عليه العهد) ، ثم هنالك المصادر المرتبة في مجلدات والتي تلخص الابحاث التي تمت في فترات معينة محددة ، وذلك في سلسلة « مقدمة الى الدراسات التاريخية ، لكليو ، (المطبوعات الجامعية) Clio, Introduction aux Etudes Historiques وفي سلسلة « نشوء أوروبا الحديثة ، Rise of Modern Europe (تحرير لانجر ، ونشر هاربر) وهي تشمل اقتراحات لتحقيق جديدة ، وهذا ينطبق أيضاً على المصادر الواردة في الدراسات الخاصة . وأحياناً يشير نقد الكتب الجديدة ، والمقالات التي تنشر في المجلات العلمية التاريخية عن المصادر ، الى مشكلات تحتاج الى مزيد من التحري .

ملامحة العنوان للمحتويات

وسوف نرى فيما بعد (انظر الفصل : ٧ ، الفقرة : ٣) لم يجب أن تفكر في موضوعك في المراحل الاولى للبحث والتحري ، كسؤال لا كموضوع . فعلى سبيل المثال لو سرنا قدماً بالموضوع المقترح سابقاً فربما تسأل : « كيف كان الحرس الوطني لمدينة نيويورك يمول في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ » ؟ وفي أثناء تنقيك وبحثك قد تجد معلومات كافية يمكنك من الاجابة على ذلك السؤال بدون توكيد خاص على مصادر خاصة أو محلية أو حكومية أو اتحادية أو غيرها من المصادر ، ومن هنا قد تعطي المقال الناتج عن ذلك أو الكتاب عنواناً موضوعياً مثل « تمويل الحرس الوطني لولاية نيويورك في سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ » . ولنفرض أنك قد وجدت الامور تتشعب بك دون أن تتوقع ذلك ، ولنفرض أن دفاتر حسابات إحدى الفصائل قد تبينت أن نفقاتها قد دفعها أحد حمائها

المهلين ، وأنت كنت قد انهمكت في الموضوع لدرجة أنك قد أعطيت كل ما لديك من حيز لتلك الفصيلة وحاميتها ، وأنت بذلك قد عاجلت باقي الفصائل معالجة بسيطة لا عمق فيها ، فانه من الخطأ أن تطلق حينئذ على موضوعك اسم « تمويل الحرس الوطني لولاية نيويورك في سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ » . ولعلك تجرد نقادك من سلاحهم في حالة ما اذا غيوت تسميتك لموضوعك بأن أعطيته اسماً أكثر واقعية ، والا فانهم ستهمونك (بحق) بأنك وعدت بأن تعطيهم معلومات أكثر مما أعطيت وهم عن (غير حق) سيتغاضون عن المعلومات الجديدة الحقيقية التي قدمتها لهم . فاذا جعلت العنوان « الفصيلة « س » من الحرس الوطني لمدينة نيويورك وحاميتها (١٩٤٠ - ١٩٤١) » فانه سيكون عنواناً لا يقود الى توقعات أكبر مما تستطيع الآن أن تحققه ، وبذلك ستتجنب استياء محتملا يظهره ناقد لبحثك نظرا لأنه قد وجد فيه قدرا أقل مما أوحيت اليه بأن يتوقعه . وحتى حين تكون الحاجة داعية ، لسبب أدبي أو تجاري ، لعنوان « أكثر جاذبية » ، فان الانحراف الكبير جدا عن محتويات قصة الكتاب يجب أن يتجنب بعناية ، والا فان الجاذبية التجارية المحتملة قد يعادلها في الجانب الآخر خيبة أمل المراجعين الناقدين . ولعلنا لو اتخذنا العنوان « حامى الفصيلة » أو « السيد سميث والفصيلة « س » » اسماً لكتاب لكان فيه من الجاذبية ، قدر كاف لا يتعد بالقارىء كثيراً عن مادة الكتاب .

كيفية العثور على المصادر

بعد أن يختار المبتدئ السؤال الذي سيدرسه ، تواجهه مشكلة الحصول

على المعلومات التي ستمكنه من الاجابة على ذلك السؤال . ان مختبر
 الابحاث المعتاد لدى المؤرخ هو المكتبة ، وأنفع أدواته هناك هي الفهارس .
 وقد كتبت كتب خصيصاً لتمكن مستخدم المكتبة من استغلالها إلى أبعد
 حد ، ومن الأمثلة على ذلك كتاب « المرشد إلى كيفية الاستفادة من
 المكتبات » Guide to the Use of Libraries من تأليف مرغريت هتشينز
 Margaret Hutchins وأ.أ. جونسون A. A. Johnson وليمز M.S. Williams
 (الطبعة الخامسة ، نيويورك ١٩٣٦) . وهناك شيء هام يجب تذكره
 عن فهرس المكتبة ، وهو أنه يجب عادة أن يحتوي على فهارس للموضوعات
 ولعناوين الكتب وكذلك للمؤلفين . وعلى ذلك إذا كان لدى الباحث عدد
 من الكلمات الهامة التي سيستخدمها في موضوع ، فربما وجد كتباً ومقالات
 مدرجة في الفهارس تحت هذه الكلمات الهامة . ولما كان كل موضوع
 تاريخي ينطوي على بعض الاشارات إلى أسماء الأشخاص ، والأماكن ،
 والفترات الزمنية ، وأنواع من النشاط البشري المنطوي تحت الموضوع ،
 فانه يمكن بسهولة ان نرسم جدولاً بأربعة عناوين لمجموعات يمكن في
 نطاقها الرجوع إلى الفهرس بقصد العثور على أسماء الكتب المتعلقة
 بالموضوع وكذلك على المؤلفين . وعلى ذلك ، فانه لدراسة تاريخ النشاط
 الحربي لقوات الولايات المتحدة المسلحة في الحرب العالمية الثانية ، تكون
 العناوين التالية مثل « ايزنهاور » و « ماك آرثر » ، « أوروبا » و « نيوكلدونيا »
 و « جرينلند » و « السنوات من ١٩٤١ - ١٩٤٥ » و « الجيش »
 و « المشاة » و « القوات البرية » تكون هذه عناوين لها صلة بالموضوع
 (بالاضافة إلى عناوين كثيرة أخرى في مثل هذا الموضوع تبين بأن
 الموضوع يمكن أن يحدد أكثر بما حدد ، وذلك لكي يصبح تدبره ممكناً) .

وكذلك يمكن أيضاً ان يرجع إلى مصادر البحث تحت هذه الكلمات الهامة أو العناوين . ومثل هذه الكتب مرتبة ترتيباً مناسباً في قوائم في كتاب : كونستانس ونشل Constance M. Winchell المسمى « المرشد إلى المراجع » Guide to Reference Books (الطبعة السابعة والملحقات ، شيكاغو ، ١٩٥١ - ١٩٥٥) . وكذلك فانه يستحسن ، اذا كان الطالب يعرف مجموعة من اسماء الأماكن والأشخاص ، ان يتدبر في امعان دوائر المعارف وقواميس الاعلام وفهارس الكتب ، التي تعالج موضوعاً بعينه وكذلك الاطالس وغيرها . اما فهارس المصادر التاريخية من ناحية أخرى ، فالأفضل ان ترتب وفقاً لفترات التاريخ (عادة في حدود المنطقة المدروسة) . ويجب ان تذكر ان هنالك العديد من المهرسات التاريخية - بعضها يعالج فترات من التاريخ ، وبعضها يعالج بعض الاقطار ، وبعضها خاص بالأشخاص البارزين ، وبعضها يختص بموضوعات محدّدة . وأهم هذه المؤلفات المذكورة في كتاب كولتر وغيرشتنفلد Coulter & Melanie Gerstenfeld المسمى « المهرسات التاريخية » Historical Bibliographies والمنشور في (بيركلي ، كاليفورنيا ، ١٩٣٥) .

واذا استخدم المرء بعناية فهرساً جيداً لمكتبة ، وكذلك كتباً مثل كتاب هتشز وجونسون ووليمز عن المكتبات وكتاب ونشل عن كتب المصادر وكتاب كولتر وغيرشتنفلد عن المصادر ، فربما يصبح بمقدوره ان يياشر بترتيب قائمة من المراجع والمقالات التي تعالج أي موضوع تقريباً . اما دوائر المعارف ، والمعاجم التاريخية ، والمهرسات ، فانها تمدد بعناوين أو قوائم زيادة على ما تقدم . والكتب والمقالات التي تكتشف على هذه الشاكلة ، ستمد المرء بدورها بأسماء كتب ومقالات جديدة ، تأتي مدونة

في ملحوظاتها الهامشية ومصادرها . وكذلك فان فهارس المكتبة والمصادر ، والملاحظات الهامشية لكتب البحث العلمية ستفيد أيضاً فيما تشير اليه من مجموعات المخطوطات والمحفوظات التي يمكن ان تدرس بدورها . وكذلك لا بد من الرجوع إلى الدوريات للاطلاع على أسماء الكتب وتقدمها وعلى المعلومات المتعلقة بالمصادر الحديثة النشر (وهي وفيرة العدد) وذلك بقصد استيفاء أحدث ما كتب حول الموضوع .

المراجع العامة لبحث ما

ان جهاز جمع المعلومات هذا الذي تحدثنا عنه يبين الحكمة في ان يحتفظ المرء في ذاكرته بفهرس موجز للكتب التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي بحث جدي . ويكفي المبتدئ ان يتذكر دوماً أسماء المصادر الآتية :

- ١- قائمة بأسماء قوائم المصادر (ويفضل تلك التي تكون اكبر نفعاً في حقل التخصص) .
- ٢- فهرس (كتالوج) كبير مطبوع لمكتبة من المكتبات .
- ٣- دائرة معارف جيدة في حقله .
- ٤- قاموس جيد للاعلام .
- ٥- قاموس تاريخي جيد .
- ٦- قاموس جيد في دائرة بحثه (اقتصادي ، ثيولوجي ، اجتماعي ، أدبي ... الخ) .

٧ - قاموس جيد للمبادئ التاريخية (أي قاموساً يعطي تاريخ الكلمات والتواريخ الخاصة باستخدامها استخداماً جديداً) .

٨ - قائمة المصادر التاريخية التي سيكون أكثر رجوعه اليها .

٩ - التاريخ العام الواسع (عادة حلقة) والذي سيكون أكثر رجوعه اليه .

١٠ - أشهر دورية تاريخية في حقل تخصصه .

١١ - قائمة المنشورات الوطنية المعاصرة (التي يقوم بها الناشرون المحليون أو دائرة حكومية للمنشورات الجارية) والتي سيكون أكثر رجوعه اليها .

١٢ - فهرس الدوريات الذي سيكون أكثر رجوعه اليها .

١٣ - أشهر مجموعة للوثائق المنشورة في حقل تخصصه .

وينصح المؤرخ المبتدئ بأن يدون مثل هذه القائمة بنفسه . ولما كنا نعتقد انه من الأفيد للمبتدئ ان يكون قائمته بنفسه فالتا لن ندرج هنا عينة لمثل هذه القائمة الشاملة للموضوعات السابقة ، غير ان هنالك آلاف الكتب التي يمكن ان يختار منها مثل تلك القائمة . ولا ريب ان الكتب الموضوعة في مثل هذه القائمة ، ستوصل جامعها الى كتب أخرى غيرها ، ومن مقترحاتها المفهرسة المترابطة ، يستطيع ان يكون لنفسه سجلاً كاملاً شاملاً للمقالات والكتب المتخصصة في موضوع بعينه (وكذلك ما تعلق منها بموضوعات أكثر شمولاً) .

تدوين الملاحظات

ان أكثر ما يثقل على المؤرخ في عمله ، ثقله للملاحظات من المصادر المختلفة . ولا شك انه من المستحسن ان يعرف متى لا يدون الملحوظات أو كيف يدونها موجزة ومتى يدونها وافية دون اختزال . وقد يفيدنا هنا ان نأخذ بعين الاعتبار الامور العامة التالية :

١- ان طرافة بعض اجزاء المادة التاريخية ، في مصدر ما يغري المرء بنقلها وتدوينها وهذا يستهلك وقتاً طويلاً يمكن ان يستغل بصورة أفضل في تدوين ملاحظات لها ارتباط وثيق بالموضوع سواء أكانت طريقة أم غير طريقة . ومن هنا يجب ان توضع في الذهن مقاييس دقيقة تبين مدى ارتباط المادة المنقولة بالموضوع . وهذا الامر ليس بسيطاً ، وسيطلب منا بحثاً أطول سنتناوله في (الفصل التاسع : الفقرة الرابعة وما بعدها) .

٢- يجب الا تؤخذ ملحوظات كاملة وافية لمعلومات عادية أو غير موثوق بها ، (اللهم الا من أجل دحضها) وكذلك لا تؤخذ ملحوظات عما يسهل تذكره . ولكننا لا بد من ان نحذر المبتدئين من انهم كثيراً ما يظنون ان بمقدورهم ان يتذكروا أشياء ، وهم يبالغون في هذا الظن ، وعلى هذا فانهم قد يضعون ساعات عديدة فيما بعد ليتذكروا مواد أصبحت ضرورية لازمة لهم ، فاذا تذكروها ، فلن يتذكروها بجلاء بل بغموض .

٣- - حينما يبدو احتمال بأن كلمات مصدر بحرفيتها قد تقبس في المسودة

النهائية ، يجب ان تؤخذ ملحوظة كاملة للمادة المقتبسة . والاسباب التي تدعو لذلك متنوعة ، منها ان تكون الفقرة المقتبسة ترسم صورة دقيقة واضحة التصوير أو تكون حجة في حد ذاتها أو ان تصف أمراً غريباً غير مألوف ، أو عندما يصعب تذكرها ، إذا هي لم تدون ، او عندما تكون مثاراً للخلاف ، أو عندما تكون مناقضة للتاريخ المروي المؤلف .

الملحوظة المقتبسة

وعلى العموم فان الملحوظة التي تنقل كاملة يجب أن تكون من ذلك النوع الذي يتطلب شدة في التدقيق . ويجب أن تنقل العبارة بنصها الاصيل ، وأما ترجمتها فيجب أن تتم عند تحرير الكتاب ، اذ يتوفر آنذاك الوقت الكافي لترجمة دقيقة . ويجب أن يحافظ عند نقل هذه الملحوظة ، بدقة ، على الاملاء والترقيم كما جاء في الاصل . ولا بد من استخدام كلمة « sic » (بمعنى هكذا في الاصل بكثرة ، ويوضع تحتها خط ومن حولها قوسان) ، وذلك لتصف الاخطاء التي وقعت في الاصل والا فإن الرجوع في المستقبل الى الملحوظة ، قد يجعل المرء غير قادر على التمييز بين خطأ المصدر الاصيل أو خطأ الذي دون الملحوظة . ثم ان العلامة الدالة على نقط الحذف والاضمار (٠٠٠) ، يجب أن تستعمل لتبين بأن كلمات وردت في المصدر قد حذفتها كاتب الملحوظات عن عمد ، وكذلك فان وضع الخطوط تحت الكلمات المنقولة من المصدر يعني أن تلك الكلمات كانت مكتوبة بحروف مائلة في الاصل . واذا ما وقعت نقط الحذف أو الاضمار في المصدر أو كان وضع الخطوط تحت الكلمات من صنع كاتب

الملحوظات ، وليس موجوداً أصلاً في المصدر ، فيجب التنبيه إلى هذا الامر ضمن قوسين يأتیان مباشرة بعد نقط الحرف أو وضع الخط الموضوع تحت الكلمات . وعلى العموم يجب أن توضع جميع الكلمات التي جعلها آخذ الملحوظات ضمن اقتباس في اطار قوسين . ثم ان الملحوظة اذا زادت عن صفحة من صفحات المصدر فيستحسن أن نين بخط مائل (/) ابن تنهي صفحة وابن تبدأ أخرى نظرا لأن الاجزاء التي قد تقتبس عند التأليف ، قد تنقل من احدى الصفحتين وليس من كليهما معا .

استخدام التصوير الفوتوغرافي

واذا كانت المادة المراد نقلها طويلة ، فانه ينظر في استخدام طريقة تصويرية مثل الفوتوستات او الميكروفيلم لنقل الصفحة المطبوعة . وان الكثير من المكتبات العلمية والمكتبات القائمة في المدن الكبيرة تقدم مثل هذه التسهيلات بأثمان زهيدة نسبياً ، ويشيع مثل هذا الامر ، على الرغم من تلكؤ المؤرخين ، بمن اعتادوا على الكتب والمخطوطات في استخدامه . وقد أصبح منذ أمد بعيد بالامكان وضع مقالة كبيرة الحجم (أو فصل كامل) على بطاقة واحدة من الميكروفيلم ، وهناك آلة معروفة تسمى جهاز انتقاء الميكروفيلم السريع Microfilm Rapid Selector ، قد صنعت واستخدمت في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الامريكية بمقدورها أن تقرر وتختار المواد المطلوبة من أشرطة الميكروفيلم بسرعة تزيد على ١٠,٠٠٠ صورة في الدقيقة اذا كان نظام التقسيم مرتباً ترتيباً صحيحاً . وهناك آلة أخرى تعرف باسم « الترافاكس » Ultrafax تستطيع أن ترسل عبر الفضاء مواد ميكروفيلمية بسرعة الضوء وبعدل نحو مليون كلمة في الدقيقة ، كما

تستطيع أيضا أن ترسل مصورات وخرائط ورسوم إيضاحية ورسوم بيانية. ان هاتين الآلتين أيضاً بمقدورهما أن تنتجا صوراً ثابتة مقروءة لمواد مختارة . وهكذا فإن أي مصدر يتوفر في أي مكان ، يمكن الحصول عليه في الحال في أي مكان آخر ، ويمكن بالتالي حل مشكلة امداد العالم الباحث الذي ليست لديه مكتبة بحث كبيرة بما يحتاجه من مصادر ^(١) . ومع هذا فان المؤرخين الذين يعنون بالفتوات المبكرة من التاريخ سيقعون محدودي الجهد بسبب قلة المواد . فآلة تستطيع أن ترسل مليون كلمة في الدقيقة ليست لها فائدة كبيرة بالنسبة لمن يتحرى موضوعا كل مادته تقل عن مليون كلمة . أما بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالتاريخ الحديث ولا سيما تاريخ القرن العشرين - فان مشكلة غلبة المعلومات وارسالها للباحث قد أصبحت مشكلة حادة ، فان سجلات الحرب العالمية الثانية مثلا قد نقلت من أوروبا الى واشنطن بحرفيتها ، وتقوم الآن فرق من المؤرخين بادخالها في التواريخ الرسمية في مجلدات عديدة ضخمة . وان كاتب المستقبل الذي سيتخصص في موضوع واحد من هذه المادة عليه أن يتذكر ضروبا وطرقا فنية للاطلاع على عينة وهو أمر يبدو تصويره الآن بعيداً أمام المؤرخين العاديين ^(٢) .

الملحوظة الموجزة

يدون المؤرخ الملحوظة الموجزة (للتذكير) عندما لا ينوي اقتباس المادة الكاملة ، ومن هنا فانه يكفي الإشارة فقط الى مصدرها دون نقل حرفية لغتها . وقد تكون هذه الملحوظة موجزة للغاية اذا كان المصدر ملكا خاصا لاأخذ الملحوظة ، أو اذا كان المصدر من مقتنيات مكتبة

يستطيع آخذ الملاحظات أن يرجع اليه في يسر ، فيكفي في هذه الحالة أن تكون الملاحظة من نوع بطاقات الفهرست مثال ذلك :

Collingwood, Idea of History, 190-4
 Critique of Croce's 1893 essay on history
 كولنجوود ، فكرة التاريخ ، ١٩٠ - ١٩٤
 تحليل مقالة كروتشي عن التاريخ ، الصادرة عام ١٨٩٣

ولا شك في أنه من الواضح أن توفر الوصول الى المصدر في يسر يوفر على الكاتب وقته ويزيد في طمأنينته ، اذ انه يستطيع العودة الى الكتاب نفسه اذا ما دعت الظروف الى ذلك ، وهذا أيسر عليه من اجراء تحليل كامل للمعلومات عندما يكون في طور تدوينها . وعكس هذا تماماً يجب أن يقال عندما يتعذر الحصول على الكتاب ، بسبب نفاد طبعته أو صعوبة استعارته نظراً لوجوده في مكتبة نائية ، اذ هنا يستحسن أن تؤخذ الملاحظات مفصلة وافية . ثم إنه اذا اقتض ان المعلومات المطلوبة ذات صلة مباشرة بالموضوع ، وأنها في نفس الوقت قد تكون سهلة التذكر ، فان مجرد الاشارة اليها قد يكفي . ومع ذلك فان المرء ينصح أيضاً بأن يفكر في اتخاذ الاقتباسات المنقولة حرفياً (بنقط الحذف والاضمار اذا روي ذلك) أو بالتصوير الفوتوغرافي لأن المرء لا يعرف ما اذا كانت سيحتاج الى الاقتباس الدقيق الكامل عندما يأخذ في اعداد مخطوطته ، وعندما لا يكون الكتاب الذي دون منه الملاحظات موجوداً بجانبه .

طرق توفير الجهد ومقابلة المصادر

وسرعان ما يتعلم آخذ الملاحظات الراعي النيه طرقاً تعينه على توفير

القليل من الجهد . فالوقت والاجهاد الذهني يمكن توفيرهما في أحوال كثيرة
بالإشارة ، في الاحوال التي قد لا يبدو ذلك واضحاً فيها ، إلى سبب تدوين
الملحوظة خشية أن يصعب تتبع نقطة ، بدا أنها واضحة لأول وهلة ،
بعد مضي رده من الزمن .

وعلى هذه الشاكلة يستطيع المرء ان يخاتل الشعور بالحيرة الذي يواجهه
أحياناً مدونو الملاحظات المتمرنون عندما يجدون بين ملاحظاتهم مقتبسات
أجدهم وهم الآن يعجبون لم تحملوا كل تلك الجهود ذات يوم ظناً منهم
بأن تلك الاقتباسات تستحق النقل . وان تدوين الملاحظات للاستفادة
الشخصية كتلك التي يقترح فيها المرء على نفسه بعض الاسئلة أو الزيادات .
أو الفروض أو الجمل المناسبة أو مقارنة المصادر أو الآراء اللامعة التي
تمبط عليه في منتصف الليل (وربما تبخر مع النهار) يمكن ان يستفاد من
هذه جميعها أيضاً ، فتكتب على أوراق ملحوظات منفصلة لتوضع في المكان
المناسب لها بين الملحوظات المستقاة من المصادر ؛ وكذلك فان الوثائق يجب
ان تحلل د أي تنخل بهدف الرجوع اليها لمختلف الحوادث والاشخاص .
وعلى ذلك فان ملحوظة واحدة مثلاً كتبت بخصوص رسالة فيها إشارة
عابرة إلى حوادث سابقة أو عدة شخصيات يمكن ان تنسق فقط تحت
اسم كاتب الرسالة ، واما الاشارات إلى الحوادث السابقة أو الشخصيات
فقد ننساها الا إذا أجرينا لها ملحوظات منفصلة أو « أشرنا إلى مصادرها
الأخرى ، وربطناها بها . وعلى العموم فان هذه الاشارات إلى المصادر
يجب ان تم حالماً تبدو الحاجة لها واضحة ، والا فان امكانية نسيانها
تصبح كبيرة .

ملحوظات خاصة بالمصادر

الملحوظات التي تسجل عناوين الكتب والمقالات التي يمكن ان تكون ذات اتصال بالموضوع الجاري بحثه نوعان : (اولاً) المتعلقة بعناوين سيرجع اليها في المستقبل ، (ثانياً) تلك المتعلقة بعناوين قد تم الفراغ منها . اما النوع الاول وهو المأخوذ بعون من المصادر المختلفة فينطوي على المعلومات التي يمكن الباحث من تشخيص نقطة البحث والتثبت منها ، فاخذ ملحوظة طويلة في هذه الحالة قد تكون فيه مضیعة للوقت لأن العنوان ، ربما أثبت بعد فحصه ، انه لا قيمة له . واذا اكتشف المرء من فحص واقعي للكتاب أو المقالة انها سيكونان مفيدین ، فان ملحوظة كاملة تدون حول المصدر تصبح أمراً مرغوباً فيه . ومثل هذه الملحوظة يجب ان تضم كل المعلومات التي يمكن ان يحتاج اليها في تدوين ملحوظات هامشية واضحة ، وكذلك عند كتابة عرض تحليلي واضح للمصادر . وتختلف مدارس البحث العلمي وكذلك الدوريات والناشرون فيما يتعلق بما يكتب في البند الخاص بالمراجع وفي ترتيبه . وعلى ذلك فان من الحكمة ان تعرف الاسلوب أو الطريق التي يفضلها أستاذك المنتظر أو المحرر المنتظر . وكثيراً ما تزودك المدارس أو المحررون أو الناشرون « بورقة أسلوب » أو « دليل أسلوب » وهذه يجب ان يرجع اليها ، ويستفاد منها .

واذا ما أخذ الباحث ملحوظة بمعلوماتها المصدرية الكاملة بخصوص نقطة ما سيستخدمها فيما بعد ، فلا داعي لأن يأخذ نفس التفاصيل المصدرية كاملة في مكان آخر . ويكفي أن يستعمل عنواناً مختصراً ، مثال ذلك « كولنجوود فكرة التاريخ » Collingwood, Idea of History تكفي في الإشارة الى

R.G. Collingwood, The Idea of History, (Oxford, Clarendon Press, 1946)
 نظراً لأن الإشارة الكاملة ستكون موجودة في ملف الباحث الذي يحوي
 العناوين التي رجع إليها فعلاً . وعندما نرجع الى كتاب واحد لمؤلف واحد
 فقط فان بعض المحررين يسمحون بالإشارة إليه بذكر اسم المؤلف فحسب ،
 غير أنه عند تدوين الملاحظات لا يكفي أن نذكر « كولنجوود Collingwood »
 فقط لانك ، وان كنت لا تدرك ذلك ، وأنت تدون الملاحظات ربما
 استخدمت في المستقبل كتاباً آخر من تأليف كولنجوود وعلى ذلك فانك
 تسبب لنفسك حيرة بين الاثنين لا داعي لها . ويجب أن تنطوي الملاحظة
 المصدرية الكاملة أيضاً على الرقم المسجل به الكتاب في المكتبة ، وذلك لكي
 تسهل مسألة استعارة الكتاب من جديد ، دون الرجوع إلى فهرس المكتبة .
 وعلى خلاف الملاحظات التي تؤخذ للكتابة نفسها (انظر الفقرة التالية) فان
 الملاحظات المتعلقة بالمصادر يجب أن تكتب على بطاقات مقياسه ٣١ . ٥
 بوصة ، نظراً لأن البطاقات من ذلك الحجم سهلة التداول ولأنه لن تزيد
 أية ملحوظة مصدرية واحدة على بطاقة من ذلك الحجم . وهذه البطاقات
 بعد أن ترتب في ملف ترتيباً أبجدياً (اسم المؤلف ، نظراً لأن القليل من
 الابحاث تصل في حجمها مقداراً يحتاج فيه الى عناوين الموضوعات) توضع
 في صندوق مقياسه ٣٠ . ٥ بوصة أيضاً ، يمكن أن تنقل من قسم (« عناوين
 للمراجعة ») الى القسم الآخر (« كتب روجعت فعلاً ») ، وفي نفس
 الوقت نكون قد دوننا معلومات وافية عن المصادر .

مادة الملاحظات

ان البطاقة ذات مقياس ٣ : ٥ بوصة ، تكون عادة صغيرة جداً
 وسيمكة جداً وباهظة الثمن اذا أراد الباحث أن يستخدمها في تدوين

ملاحظاته التي ينقلها عن الكتب . وكل ما يحتاج اليه هو ورقة جيدة ، لا تحتاج الى ان تشغل حيزاً كبيراً ، ويكون بمقدورها أن تتحمل النقل من مكان الى مكان ، وأن تكون ذات حجم معقول بحيث يمكن استخدامها ، والكتابة عليها ، في أية مكتبة يعكف فيها على بحثه . وفي نفس الوقت يجب أن تكون من حجم يستطيع أن يحتويه صندوق من صناديق الملفات المتوفرة في السوق . وان ورقاً من نوع جيد من ذلك الذي تستخدمه الآلات الكاتبة العادية ، يكون هو المطلوب اذا ما طوي وقسم الى نصفين ، وربما كانت مقياسه آنذاك تقريباً ٨٥ × ٥٥ سم من البوصات ، وهذه تكون كافية للملاحظة العادية لا سيما عند استخدام وجهها وظهرها . واذا طويت هذه الورقة فان وجوها الاربعة تكون كافية ، بكل تأكيد حتى لأطول أنواع الملاحظات . وهكذا فان الورقة ذات المقياس ٨٥ × ١١ بوصة ، بعد طيها ، يجب أن لا تقطع الى نصفين الا اذا اتضح أن ورقة من مقياس ٨٥ × ٥٥ سم من البوصات ستكون كافية . والا فان استخدام المشابك أو الدبابيس المعدنية ، قد يصبح أمراً ضرورياً ، ومثل هذه المعادن هي أمر مزعج حقاً في نظام تدوين الملاحظات ، فهي تمزق الورق وتبقعه وتعطنه ، والاسوأ من هذا أنها تتشابك مع أوراق الملاحظات المجاورة لها ، مما يصعب معه العثور على الملاحظات الاخيرة . وكذلك فان تنظيم البطاقات في صفوف ، وعليها السنة تكتب عليها عناوين ، أمر ضروري أيضاً في كل نظام جيد يجري اتباعه في تدوين الملاحظات .

ثم ان علينا أن نذكر أيضاً أن الباحث الذي يذهب الى العمل في مكتبات لا يعرف قوانينها ، عليه أن يأخذ معه قلم رصاص لا ينطمس

لتدوين ملاحظاته ، ذلك لأن بعض المكتبات لا تسمح للباحث باستخدام
الخبر في النقل من كتبها ومخطوطاتها . أما قلم الرصاص العادي ، فسيء
في تدوين الملاحظات ، فهو مع مرور الزمن ينمحي ويلطخ ، وتصبح
قراءة ما دُوّن به صعبة أو مستحيلة ، وكذلك فانه يؤثر في الملاحظات
الآخري بحيث يجعل قراءتها متعذرة .

ترتيب الملاحظات

أشرفنا من قبل الى أن الملاحظات المتعلقة بالمصادر ، يجب أن تقسم
في قسمين يوضع كل منهما في ملف يكتب على أحدهما « عناوين للمراجعة »
وعلى الثاني « عناوين كتب تم الرجوع إليها » . ونخت كل من هذين
القسمين يستحسن أن يعمل ترتيب أيجدي لأسماء المؤلفين . ففي الملاحظات
الخاصة بالكتابة ، يكون الترتيب المفضل عادة ، هو الترتيب الزمني ،
وذلك في المراحل المبكرة من البحث والتحري ، ولربما كان هذا الترتيب
هو الافضل في جميع المراحل ، اذا كان الشكل النهائي الذي سيتخذه
البحث شكلاً قصصياً . أضف الى ذلك أن الترتيب الزمني يسهل مشكلة
ضبط المصادر ومقارنتها بعضها مع بعض ، لا سيما عندما تكون نفس
الملاحظة متصلة بأكثر من مكان واحد في القصة ، وذلك نظراً لأن
الملاحظة يمكن أن توضع تحت أول تاريخ يتصل بها ، وتضبط والحالة هذه
بالنسبة لذلك التاريخ . وحتى اذا كانت تواريخ موضوع بحث ما ، تتغير
أثناء اجراء ذلك البحث ، فانه سيصبح من اليسور العثور على الملاحظة
مرة ثانية ، ما دامت ستبقى في ترتيبها الزمني التقريبي .

وبما لا شك فيه ان مشكلات ضبط المصادر ومقارنتها تزداد صعوبتها

إذا رُتبت المصادر حسب الموضوع خصوصاً وإن الموضوعات تتغير أثناء عملية البحث والتحري . ومهما يكن من أمر ، فإن الترتيب حسب الموضوعات يبدو في بعض الأحيان أفضل من غيره ، وخصوصاً إذا كان التأليف النهائي سيتخذ شكلاً جديلاً أو استعراضياً . والترتيب حسب الموضوعات يكون حسب الأشخاص (الأفراد ، أو الجماعات ، أو المجموعات ، أو الجمعيات ، الخ) ، موضع البحث ، أو المناطق ، أو أنواع النشاط أو وفق مزيج من هذا كله . ثم إن الموضوعات بدورها ، قد تأتي ، إلى حد ما ، مرتبطة ارتباطاً زمنياً . وهذا الأمر يصدق خاصة عندما تتناول الدراسة تطور مجتمع أو منطقة لفترة محددة . ونحن نرى أن الترتيب الزمني لا ينكر وجوده حتى مع الموضوعات غير المترابطة ، ولا غرابة في هذا فهذه هي الطريقة التي يحدث فيها التاريخ .

شرح لتنظيم تاريخي

ولعلنا نستطيع أن نضرب مثلاً يوضح بجلاء متى تفضل طريقة الترتيب الموضوعي ، على طريقة الترتيب الزمني المحض . لنفرض أن الموضوع الذي نتناوله كان تربية وتعليم لويس السادس عشر . هذه التربية يمكن أن تبين بترتيب زمني يتناول العوامل المؤثرة في حياة لويس السادس عشر والتي يمكن أن تعتبر بأنها أثرت في تربيته وهذه هي الطريقة التي كتب بها كتاب « تربية وتعليم هنري أدمز » The Education of Henry Adams . ولكن لنفرض أن الباحث قد قرر أثناء قيامه ببحثه أن يركز على عنايته في السؤال التالي : « ما الذي قرأه لويس السادس عشر ؟ » أن وضع كشف زمني بما قرأه لويس سيصبح أمراً مستحيلًا لأن السجلات لن تبين زمن القراءة

بدقة ، حتى ولو أشارت إلى ما قرأه لويس . وكذلك فان ترتيباً أيجدياً لما قرأه لويس قد يخطر ببالنا ، ولكن بما ان كثيراً من الاشارات ستختص بأنواع القراءات أكثر من تحديد موضوعات بعينها أو مؤلفين بأعيانهم ، فان مثل هذا الترتيب الأيجدي سيصبح معقداً . وكذلك فان الباحث قد يرى ان يرتب معلوماته عن هذا الموضوع متخذاً تواريخ صدور مراجعته أساساً لذلك ، غير ان مصادر مختلفة قد تذكر نفس البنود أو نفس الانواع من القراءات ، وتكون النتيجة حينئذ كثرة التكرار مع انعدام الترابط . أضف إلى ذلك انه يتحتم إذا اتبعنا أيّاً من هذه الطرق الثلاثة ان نتوقف كلما عرضت لنا مشكلة التحقق من أي الموضوعات قد قرأها لويس فعلاً وأياً لم يقرأ إطلاقاً ، لهذا نجيل اليينا ان هناك طريقة رابعة تفضل تلك الطرق الثلاثة وهكذا .

ونحن نرى ان ترتيباً موضوعياً لا بد وان يتغلب على الصعوبات الزمنية (التاريخية) والتكرار ، وعدم التماسك . ويستطيع المرء مثلاً ان يقسم قراءات لويس السادس عشر إلى فئات منها : (١) الكتب والمقالات الخ ، أو أسماء المؤلفين الذين قام الدليل على أنه قرأها أو قرأ مؤلفاتهم . (٢) الكتب وغيرها ، أو المؤلفين ممن يجوز ان يكون قد قرأ لهم وحيث لا نستطيع التأكد من اطلاعه عليها أو رجوعه إلى كتبهم ، تأكداً تاماً . (٣) أنواع المادة المقروءة كما أشارت اليها المصادر بدون تخصيص عناوين منفصلة (مثال ذلك الروايات الفرنسية) . (٤) أنواع المادة المقروءة المتوفرة في مكتبته والتي يجوز ان يكون قد قرأها أو لم يقرأها . وكل فئة من هذه الفئات يجب ان ترتب ترتيباً زمنياً بقدر المستطاع ، غير ان وفاءها بالغرض المطلوب منها لن يتوقف على الترتيب الزمني بالطبع .

على انه يجب ان لا يغيب عن النظر ان كل هذه الطرق لا تقيدنا نظراً لأننا قد ضحينا بالترتيب الزمني في هذا المقام . ذلك ان تربية لويس السادس عشر كانت عملية ديناميكية ، وكانت تتقدم بطريقة زمنية . وإذا كانت إحدى قراءاته تتصف بنوع من التطور يتعدها إلى قراءات أخرى ، فان ترتيباً حسب الفئات لن يبين ذلك . وإذا كان بالامكان تبويب فئات المطالعة في اقسام (مثال ذلك الكتب التي يبدو انه قد كان لها بعض التأثير على سياسة لويس السادس عشر ، والكتب التي قرئت لمجرد المتعة السريعة ... الخ) فانه بالامكان السيطرة على مشكّلي الترابط والتطور التعليمي للويس . ولسوء الحظ فانه في هذه الحالة وفي حالات كثيرة أخرى لا يمكننا المصادر التي تحت أيدينا من أن نسير على مثل هذا التنظيم .

وهذا المثال يبين عَرَضاً أيضاً فائدة من فوائد اعتبار المشكلة المراد درسها سؤالاً لا موضوعاً . ذلك ان ملازمة التفصيلات للجواب على سؤال أيسر تقريراً من ملازمة التفصيلات لتطور موضوع ما ، ولسوف نعود إلى هذا الموضوع بشرح أوفى وأتم في الفصل السابع من كتابنا هذا .

٥ من أين نستقي المعلومات التاريخية

« الماضي من أجل الماضي »

للمؤرخ على الأقل هدف مزدوج . فهو (١) حارس على التراث الثقافي ، (٢) راوية للتطور البشري . وهو بحكم وضعه الاول مختص بوضع بيان دقيق ، مفصل تزيه ، عن الاشخاص الغابرين وعن الحوادث والافكار والنظم والاشياء بقدر ما تسمح به معرفته وأبحاثه التحليلية المبنية على مصادره وهنا يمكن أن يجعل شعاره « الماضي من أجل الماضي » . وعلى أية حال فهو حتى هنا تواجهه مشكلات الاختيار ، أي أية اشخاص أو حوادث أو فكر أو أشياء يدرس ، ثم مشكلات العلاقات بين الاشخاص والحوادث والافكار والنظم والاشياء . وهو على كل حال بحكم وضعه الثاني لا بد من أن يكون لنفسه نظرية عن كيفية تطور البشرية أيضاً . وهنا يجد نفسه غارقاً في الفلسفة وعلم الاجتماع ، وربما أيضاً في اعتبارات ذات طابع شخصي تتعلق باختيار مادته وتوكيدها .

ومننظر فيما بعد في مسائل الاختيار والتوكيد ، وكذلك في التاريخ

كعلم اجتماعي (انظر الفصل التاسع والحادي عشر) . ويكفي هنا أن نشير الى أن التاريخ من بين جميع الدراسات الاجتماعية ، أشدها انسانية . ففي الوقت الذي يذهب فيه اهتمام عالم الانثروبولوجيا . الى كسارة خزفية ، لأنها تلقي ضوءاً على حالة ثقافية ، أو العالم الاقتصادي الى قطعة من النقود نظراً لما تعكسه من معلومات متعلقة بالنظام المالي في مجتمع ما ، ذلك أن هذه هي الطريقة التي يتبعانها حتى تمكنها من التنبؤ بما يملأ الى أو من التحكم في التعميمات ، فان المؤرخ بدوره يولي الحزاف وصانع العملة وزمانيهما اهتمامه من أجل ما فيهم جميعاً من قيم ذاتية اذ ان للكائنات البشرية والحقائق في حد ذاتها اهميتها عند المؤرخ وهو يمارس مهنته مدوناً للتاريخ . وعلى الرغم من أن المؤرخ الذي لا يجعل اهتمامه يجتاز العناية بالافراد والجزئيات لا يزيد عن كونه مجرد عامل بالآثار ، فائنا في بعض الاحيان نغفل في الدوائر التاريخية عن أن علماء الآثار هم أعضاء محترمون في المهنة التاريخية ، وهم في هذا المقام أشبه شيء بين رجال مهنتهم وعلماء الحفائر النباتية بين زملائهم في المهنة . والمؤرخ الذي يدرس شيئاً ماضياً من أجل الشيء نفسه . فقط ، وفي عزلة عما حوله قد يضيف إلى العلم اضافة هامة لا فيما يتعلق بذلك الشيء فقط بل أيضاً ببيئته ، وهو على أية حال قد يحفظ المعلومات المرتبطة بذلك الشيء من الضياع .

اتخاذ المخلقات وثائق

ان قطعة من الحزف أو النقود أو ختماً قديماً أو حديثاً ، بالنسبة للمؤرخ (سواء أكان مشتغلاً بالآثار القديمة أم فيلسوفاً اجتماعياً) ، يمكن ان تكون وثيقة « شخصية » تكشف عن المقدرة الفنية ودرجة التعلم ،

وحتى ربما كشفت عن آمال وأحلام الرجل الذي صنعها أو خططها . ولو فرضنا جدلاً انه لم يبق شيء من حضارة أمريكا الحالية خلال الألف السنة القادمة سوى سنت واحد ، فان أي مؤرخ يدرس تلك الفترة سوف يكون بمقدوره ان يكون فكرة ما ، قد لا تكون دقيقة غاية الدقة ، عن الرجل الذي وضع تصميم تلك القطعة النقدية ، بل وأكثر من ذلك ، عن الحضارة التي عاش فيها ، كل ذلك من مجرد تحليل دقيق لقطعة النقود نفسها . ان نظرة عادية على « بني » Penny من عهد لنكولن Lincoln تكفي لاثبات صحة هذا القول . فذلك « البني » يدل على انه ينتمي إلى حضارة كان لها بعض المعرفة بعلم التعدين ، وبالزراعة ، وبصب القوالب ، والحفر ، وبالحلاقة ، وتفصيل الملابس ، وبالانجليزية واللاتينية وبالأعداد العربية ، وبالتوقيت ، والجغرافيا ، وبالله ، والحربة ، والاتحاد السياسي الكوفندريالي ، وبالحساب والنظام العشري . كما وان « نيكلة » Nickel من عهد جيفرسون ستؤكد هذه الدلائل وربما أضافت شيئاً عن معرفة ضارب النكلة بالهندسة المعمارية في عصره . وهكذا يكون الحال مع قطع أخرى من العملة الأمريكية . ان هذه المصادر التي ليس لها طابع انساني ، مثل الخلفات الأثرية . يمكن ان يضمها المؤرخ إلى وقائعه ، غير ان المؤرخ أقل حظاً من زميله عالم النفس أو العالم الاجتماعي ، من حيث انه عادة لا يستطيع ان يضع عيناته الانسانية تحت مراقبة مباشرة ، بل انه كثيراً ما يجد نفسه مضطراً لاستخلاص معلوماته الخاصة بالحياة الاجتماعية والعقلية ، من مثل تلك الأدلة التي خلفها لنا الماضي ، على الرغم من عدم دقة ذلك الدليل وكفايته . وكثيراً ما يأتي هذا الدليل على هيئة أشياء لا كتابة عليها ونذر ان يكون هذا الدليل مكتوباً أي يجيء على شكل كلمات .

ان استخلاص المعلومات التاريخية من مخلفات الماضي قد صار موضوعاً متخصصاً جداً ، ولنا رجعة اليه ، عندما نأتي إلى النظر في العلوم المساعدة للتاريخ ، كعلم النميات وعلم الآثار (انظر الفقرة : ٦ من الفصل السادس) ولا يقلل من أهمية ما يضيفه عالم الآثار الى التاريخ كون بعض أمماء المتاحف يذهبون ، مدفوعين بحماسة المنافسة مع زملائهم ، إلى وصف محتويات متاحفهم بأوصاف لا يمكن التثبت من صحتها . فلو اننا مثلاً حاولنا ان نزن جميع القطع المعدنية التي قيل انها بقية الصليب الذي قيل ان السيد المسيح صلب عليه ، لوجدنا انها في الغالب تفوق ما يستطيع ان يحمله أو يحمله انسان بمفرده . ولعله من الطريف ان نذكر كذلك ان متحفين على الاقل يزعمان بأنها يمتلكان حوض الاستحمام الأصلي الذي طعن فيه مارا Marat على يد شارلوت كورداي Charlotte Corday ، فلو ذهبنا إذن الى اصدار الاحكام معتمدين على ادعاءات المتاحف ، لوجدنا ان عدداً كبيراً من الناس قد بعثوا كثيراً من قطع أثاثهم ومن ملابسهم في أماكن متباعدة للغاية . ولا شك في ان أمماء المتاحف ، الذين لم يدربوا تدريباً كافياً ، يصدرن أحكاماً سيئة في مثل هذه الاحوال ، ولعل السبب في هذا ، يرجع إلى استعدادهم الطبيعي لقبول أسطورة محلية أو عائلية تدور حول الموضوع أو إلى محاولتهم لاكساب كنوزهم أهمية لا تستند إلى أسس علمية .

الدليل المكتوب أي الوثائق الخطية

والمؤرخ ، بخلاف عالم الانثروبولوجيا الذي يختص بدراسة المجتمعات الامية وبخلاف عالم الآثار الذي تهتمه البقايا الانثوية ، يعنى على وجه الخصوص ،

بالدليل المحفوظ في الوثائق المكتوبة . وتلك الوثائق يمكن ان تقسم إلى فئات كبرى ، كالسير الشخصية ، التي يدونها الناس عن أنفسهم بأنفسهم ، والرسائل ، ووقائع الصحف ، والتقارير المختزلة ، المتعلقة بالهيئات القانونية والتشريعية ، ثم سجلات التجار والحكومة أو المصالح الاجتماعية . ان كلا من هذه الفئات بدورها يمكن ان تقسم إلى مجموعات أصغر ، كما يمكن ان تقوم فروق هامة بين المجموعات الأصغر من الفئات نفسها . فأن رسالة دبلوماسية ، على سبيل المثال ، تختلف في الهدف ، وفي درجة امكانية الاعتماد عليها ، ونوعية المتسلم لها ، عن الخطاب العادي الخاص ، وان مقالاً بقلم المحرر من جريدة ما ، سيختلف اختلافاً بيناً عن رسالة للاوسيتيدرس . وفي المحاولة التالية ، التي نهدف بها إلى تقسيم الوثائق في رتب ، رأينا من المستحب ان نجزيء الفئات الكبرى ، إلى مجموعات أصغر . وكذلك ، فان جهداً سوف يبذل ، لترتيب المجموعات الصغيرة وفق مـ... نزلتها من حيث مراتب الصدق أو درجة امكان الاعتماد عليها . وسنفترض في كل حالة بأن الوثائق التي أمامنا هي وثائق موثوق في صحتها ، وستتوسع في الحديث عن درجة امكانية الاعتماد عليها فيما بعد (انظر الفصلين السادس والسابع) عند مناقشتنا لمقاييس درجة الوثوق بالوثيقة ودرجة صحتها .

قواعد عامة

تكفي في هذا المقام أربع قواعد عامة لتبين لم يمكن ان نفضل مجموعة من الوثائق على مجموعة أخرى . (١) ان الملاحظة الناقصة والذاكرة التي تخطئ ، كما رأينا من قبل ، مسئولتان غالباً عن عدم دقة الدليل . ولما كان الاعتماد ، على وجه عام ، على ما يورده الشاهد يتناسب تناسباً

عكسياً مع انقضاء الزمن بين ملاحظة الحادث ، وتذكر الشاهد له ، فانه كلما كان تدوين الوثيقة قريباً من وقوع الحادث الذي تسجله ، زاد أملنا في فوائدها التاريخية . (٢) ان بعض الوثائق ، قصد بها في الأصل ان تكون سجلات أو مساعدات لذاكرة كاتبها ، وبعضها يدون على انها تقارير تكتب لأشخاص آخرين ، وبعضها يكتب تسويغاً لمسائل خاصة ، وبعضها يكتب على سبيل الدعاوة وهكذا . ولما كانت الوثائق تختلف ، على هذه الشاكلة ، في هدفها فانه كلما كانت نية مؤلفها أكثر جدية من حيث رغبته في تدوين سجل ليس إلا ، ازدادت درجة الاعتماد عليها كمصدر تاريخي . (٣) ثم نظراً لأن الجهد المبذول لتلطيف وقع الحقيقة من ناحية ، أو لزخرفتها ووضعها في اطار أدبي أو خطابي أو تمثيلي من ناحية أخرى ، قابل للازدياد كلما ازداد عدد من يتوقع ان يستمعوا لها ، فكما قل عدد الأشخاص الذين كتبت الوثيقة لاطلاعهم (أي كلما عظمت طبيعة السرية فيها) ، ازداد الأمل في ان تكون محتوياتها مجردة « من الزخرف » . (٤) لما كانت شهادة المراقب المدرب أو الحبير (مثال ذلك جندي محترف يكتب تقريراً عن معركة ، ومراسل له خبرة يتحدث عن مقابلة عقدها مع أحد الأشخاص ، أو شرطي له خبرة طويلة يصف حادثاً ... الخ) تعتبر عادة أفضل من تلك الشهادة التي يدلي بها ملاحظ غير متمرن ، فكما عظمت خبرة المؤلف في المسألة التي يتحدث عنها في تقريره ، كانت درجة الوثوق في ذلك التقرير أكبر .

(١) السجلات المعاصرة

يمكن تعريف السجل المعاصر بأنه وثيقة قصد بها ان تحمل تعليقات

تتعلق بعمل ما أو لمساعدة ذاكرة أشخاص يتصلون اتصالاً مباشراً بعمل ما . وهي تميز عن التقرير من حيث الفترة الزمنية ، والهدف ، وطبيعة محتوياتها السرية . ومن الواضح انه إذا كان السجل توجيهياً أو أمراً (أي تعليمات) ، فهو يكون جزءاً من العملية (أي التعبير عن رغبة أحد المشتركين فيها) والتعبير عن الرغبة كثيراً ما يحدث في الوقت الذي يجري فيه تسجيلها . على انه إذا كان مساعداً للذاكرة أو جاء على شاكلة مذكرة ، فان انقضاء الزمن بين الحادث وتذكر الحادث يصبح عاملاً هاماً في تقرير درجة صحته . ولذلك السبب فان المذكرات يجب ان تعتبر على وجه أدق تقارير أكثر منها سجلات ... لا سيما إذا كانت مذكرات غرضها تنبيه ذاكرة شخص آخر .

(أ) ولعل أقرب أنواع الوثائق الى الصحة ما كان من نوع الاوامر أو التعليمات . وهذا يمكن أن يأتي على شاكلة تعيين لوظيفة ، أو أمر الى بيت تجاري ، أو اقتراح مرسل من وزارة خارجية الى سفرائنا ، أو ملحوظة كتبها قاض بغير اعتناء على ورقة ، طالباً مزيداً من الاستعلامات ، أو رسالة من باحث اجتماعي ، يصدر فيها تعليمات الى أحد مرؤوسيه ، أو قائمة بضائع من دكان يقال الخ . أما مجال الخداع أو الخس في وضوح هدف كاتب هذه التعليمات وكذلك بالنسبة لما يجوز بمخاطره آنذاك ، فذلك مجاله ضيق للغاية ، ولا داعي للتشكك أبداً في صحة مثل هذه الوثائق . على أن مقدار ما نحويه هذه الوثائق من صحة النوايا ، له مقاييس أخرى . (انظر الفصل السابع : الفقرة ٩ وما يليها) .

(ب) وعلى نفس الشاكلة ، فان سجلات الاختزال أو السجلات الفوتوغرافية سواء أكانت خاصة بمحاكم أو بوكالات اجتماعية ، أو بمجالس

التشريع ، أو باذاعات الراديو ، أو بلجان المدارس أو عداوتها ، أو بآية هيئات أخرى تعالج أمور اللغة أو الكلام ، هذه السجلات يمكن الاعتماد عليها على الأقل بما قد قيل فيها . أما حقيقة ما قد قيل ، فيجب أن تعرض على مقاييس أخرى للاختبار . ومهما يكن من أمر ، فإنه من المهم أن نتذكر دائماً ، أنه أحياناً قبل أن تنشر التقارير المتعلقة بالكتابة المأخوذة عن وثائق اختزالية أو فوتوغرافية ، فإنها تتعرض الى الصقل والتصحيح . وعلى هذا ، فإن المؤرخ ، أو العالم النفسي ، أو المحامي ، أو العالم الاجتماعي ، الذي يحسب الاسلوب الادبي ، والاختفاء النحوية ، ويرى فيها المفاتيح لتحرير التوكيد العاطفي ، والانهاك والحيرة أو الجهل ، قد يضل بسهولة ، اذا قبل مثل تلك الكتابة المأخوذة عن الوثائق كما تقدم له (انظر فيما يلي فقرة بعنوان : الوثائق الحكومية - وهي النوع الخامس من الوثائق المكتوبة) ، اي بعد أن تكون قد تعرضت للصقل والتصحيح .

(ج) وأحياناً فإن أوراق الاعمال التجارية والقانونية ، مثل الفواتير ، ودفاتر اليومية ، والطلبات ، والقيودات ، والسجلات الضرائبية والاشتراكات ، وعقود الايجار والوصايا ... الخ ، تكشف معلومات هامة تتعلق بالمؤسسات والبيوع التي تتعامل بها ، وكذلك بالاشخاص الذين يشتركون في تلك المؤسسات أو البيوع . فمثلاً ، يستطيع المرء أن يعرف من اطلاعه على ميزانية المؤسسة ، الكثير مما يتعلق بالحياة الفكرية والاجتماعية لواقع الميزانية ومن الوصية عما كان الموصي يحب ويغض . اما مقدار الثقة التي يمكن أن نوليها مثل هذه الاوراق ، ذات الصلة القانونية ، أو المتعلقة بالمؤسسات التجارية ، فإنها عظيمة بلا ريب ، وذلك ليس لأن الذين يكتبونها لا يكونون في الغالب خبراء فصص ، بل أيضاً نظراً لأن

البيوتات التجارية ، في الغالب لا نحرص على غش نفسها ، ثم ان هنالك قوانين توقفها عن خداع الآخرين ، ان هي ارادت ذلك . وهنا أيضاً يجب أن يميز بين السجل والتقرير . فان كشفاً يضعه المرء في دفاتره السرية ، بخصوص تكاليف ادارة عمله ، قد لا يتفق بالضرورة مع تقريره الذي يقدمه لمصلحة الضرائب حول نفس التكاليف - وهذا الاختلاف لا يكون بالضرورة عملاً غير مشروع .

(د) وكذلك ، فان دفاتر الملاحظات الشخصية ، والمذكرات الخاصة ، التي يارس كتابتها أفراد عديدون ، ولا سيما ما كان منها خاصاً بشخصيات بارزة ، بقصد تذكيرهم بمواعيدهم ، أو القيام بأعمال تتعلق بهم ، أو تدوين أفكار لتذكرها حين تدعو الحاجة ، أو رؤوس اقلام للحديث عنها في خطبة الاسبوع المقبل ، أو تدوينها في كتاب لاصداوه في عام لاحق ، أو بعض المقطعات الادبية الجديرة بالملاحظة ، وغير ذلك كل هذه يمكن الوثوق بها الى حد كبير ، وذلك لأن هؤلاء الاشخاص يكونون على صلة وثيقة بتلك الاشياء ، وهي تكون عادة ذات طابع سري ، وهم عند تدوينها لا يهدفون من وراء ذلك القيام بجهود يقصد به التأثير على الآخرين . ان أمثلة رائعة لهذه الوثائق نجدها في كتاب جيفرسون Jefferson المعروف ودفتر روبسيير Robespierre . ولربما يصبح كل من احتفظ بدفتر مواعيد متواضع أو بفكرة ، أو بدفتر لمقتبسات مفضلة لديه ، ربما يصبح ، (دون قصد وتعمد) مصدراً لوثيقة من هذا القبيل ، وإذا كتب لوثيقته أن تعيش مدى ألف سنة ابتداء من يومنا هذا ، فقد تصبح واحداً من أثن الكنوز التي يقتنيها أحد المؤرخين .

(٢) التقارير السرية

اما التقارير السرية فانها تختلف عن السجلات في انها عادة تكتب بعد وقوع الحادث ، وانها في الغالب تهدف إلى خلق انطباع خاص أكثر من مجرد كونها شيئاً يساعد على التذكير ، وكاتبها أقل صلة بالحوادث ، على الرغم من أن هذه التقارير ، قد لا تكتب بغية اطلاع عدد كبير من الناس عليها . ومن هنا فانها عموماً تأتي أدنى مرتبة من السجلات المعاصرة ، من حيث منزلة الوثوق بصحتها .

(أ) وحيث أن الكثير من التقارير يكتبها خبراء ، فإن من بينها ما تكون درجة الثقة به عظيمة ، نظراً لأنه يكتب لأغراض سرية ، بعيد وقوع الحوادث المشار إليها بوقت قصير مثل الرسائل أو الخطابات العسكرية والديبلوماسية . ويجب أن يميز بين هذه وبين النشرات التي يراد بها « الاستهلاك الشعبي » ، حيث تكون النية في الغالب هادفة إلى الحداد أكثر من الاعلام . ولا نعلم أن أحداً قد بين الصعوبات التي تواجه الضابط العسكري في كتابة تقرير دقيق ، عن تجاربه في حملاته العسكرية ، بصراحة تفوق صراحة ما جاء على لسان الجنرال دوايت ايزنهاور حين قال : « ان قلة الوقت وكثرة الطلبات المستأثرة باتت تباه جميع القواد والضباط أركان الحرب تحول دون تدوين وقائع يومية ، دقيقة بدقيقة ، لكل شيء يحدث . فكثير من الاعمال الهامة يقع اثر اتصال شفوي لا كتابي ، وكثيراً ما تدون الحوادث في سجل . وان الاوامر الخاصة بالمعارك ، حتى ما كان منها لتجمعات كبيرة ، كثيراً ما تكتب بعد ان تكون التعليقات قد صدرت في مؤتمر شامل ؛ ولا تدون مذكرات عن

المباحثات التي تمّ فعلًا. أضف إلى ذلك ، ان حب الاستطلاع من بعد ينشغل بالتفكير وبالفكرة ، لا بالحوادث والنتائج ، حتى انه لمن الجائز ان السكرتير المدقق غاية التدقيق ، لا يستطيع أن يكتب سجلًا واضحاً ، لا نزاع فيه ، لكل الحوادث التي أدت الى القيام بمهمة ما ،^(١).

(ب) يقال ان اليوميات Journal or Diary عندما تكون تلقائية وخالصة ، هي « الوثيقة الشخصية التي يعتد بها » العالم النفساني^(٢) . وهي أيضاً تلق في مرتبة عالية ، كوثيقة تاريخية ، اذا توفر فيها هذان الشرطان . غير ان اليوميات لا تقي في الغالب بهذين الشرطين ، إذ كثيراً جداً ما تحتوي اليوميات ، على الرغم من تسميتها ، بهذا الاسم ، على أشياء توضع تحت تاريخ محدد لم تكن قد تمت الا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن على ذلك التاريخ ، وهكذا فانه من الأدق ان تسمى مذكرات Memoir وفي بعض الاحيان قد يحفظ صاحب اليوميات يومياته للاستهلاك الشعبي ، وذلك في حالة ما إذا كان بعيداً عن هول العيون المطلعة^(٣) . أو لربما يكون قد دون يومياته تسويغاً لتصرفاته (كما فعل فرانكلين أثناء محادثات السلام الفرنسية - الامريكية) وهكذا أفسد عنصر التلقائية فيها . زد على ذلك ان اليوميات تكون دائماً عرضة لخطر عندما تشر (والنشر هو الشكل المعتاد الذي يرى المؤرخ اليوميات فيه) وذلك لخطر هو ان « نحوّر » اليوميات أو أن تشذب لأسباب سياسية أو شخصية ، ويبقى القدر الذي جرى به تعديل هذه اليوميات مخفياً ، حتى يأتي مؤرخ آخر ، ويطلع على المخطوطة الأصلية فيما بعد . وعلى ذلك فان اليوميات التي تختص بأزمات سياسية حديثة في الاقطار الشيوعية تكون مثاراً للشك ، بناء على هذا القول ، لأنها ربما تعرضت لحذف بعض فقراتها أو لاختفاء أسماء

وحوادث بغرض حماية الافراد الذين تمسهم أو لتجنب قضايا التشهير والغذف (٤) .

(ج) وكذلك فان الرسائل الشخصية Personal Letters توضع في مرتبة عالية من مراتب درجة الوثوق بدورها ، إذا كانت تلقائية وخالصة . ولما كانت هذه ، على كل حال ، لا ينتظر كثيراً ان تحتوي على شهادة مراقب ماهر ، فكثيراً ما يكون الهدف منها بيان النفوذ أو احداث التأثير ، ولما كانت غالباً ليست خاصة وسرية ، بل توجه لجميع أفراد الاسرة ولزمرة من الاصدقاء ، ولما كانت تعالج في الغالب كثيراً من التخرصات او الشائعات والمسائل البعيدة ، فانها تقع في مرتبة أدنى إذا نظر اليها كشاهد يقارن بالوثائق من الانواع الاخرى . وكذلك أيضاً فان مراعاة أصول اللياقة والمناسبة في الرسائل الشخصية كثيراً ما تتطلب تعبيرات للملاطفة والاحترام ، قد تخدع القارئ الذي لم يعتد عادات المنطقة التي جاء منها كاتب الرسالة . وكذلك فان الاعتبارات الشخصية قد تتدخل كثيراً بحيث تصبغ عرض الحقائق بصبغة خاصة ، فالطالب الذي يكتب إلى بيته طالباً من والده نقوداً ، أو الحبيب الذي يكتب إلى محبوبته ، قد لا يقول الحقيقة العارية ، على الرغم من ان رسائلها قد تكون متمتعة تماماً بعنصر السرية .

(٣) التقارير العمومية

وتتميز التقارير العمومية عن التقارير السرية ، في المقام الاول ، بعدد الاشخاص الذين ينتظر (أو يراد) لهم قراءتها . ولما كان ذلك العدد

كبيراً ، فان درجة موثوقية هذه التقارير (طبقاً لما أوردناه في القاعدة رقم ٣ من فقرة « قواعد عامة » ص ١١٠) هو أقل من التقارير السرية . ولك ان تقارن ، على سبيل المثال البارز ، التقرير السري الذي يكتبه جنرال إلى وزارة حربيته ، بنفس الطريقة المعتادة التي تصدر بها الوزارة تلك النشرة بغرض الاستهلاك الشعبي . وهناك ثلاثة أقسام رئيسية من التقارير العمومية التي تحتاج منا الى عناية خاصة :

(أ) تقارير ورسائل الصحف التي يقصد المراسل منها نشرها للرأي العام العالمي عامة ، وهي في الغالب أجدر الانواع الثلاثة بالثقة لأن الفترة المنقضية بين وقوع الحادث وتسجيله هي في العادة قصيرة . وعلى كل حال ، فان الامر المجرد الذي يؤدي الى هذه الحسنة - ألا وهو التزام مراسلي الصحيفة بأن يكتبوا تقارير عديدة كل يوم - يؤدي الى السرعة (وبالتالي الاهمال في التحري والتثبت) أو حتى الى اختراع الاشياء . وما يقال عن الرسائل التي ترد في الصحف ينطبق أيضاً على الكتيبات وما شاكلها وذلك في الفترة التي كانت تستخدم فيها مثل هذه الكتيبات لتسد مسد الصحيفة ، لان الصحيفة لم تكن حتى ذلك الوقت قد تطورت الى شكلها الكامل الحالي ، أو في الفترات التاريخية (كالثورة والاحتلال الاجنبي والرقابة الخ) عندما يُلبأ الى وسيلة أسهل من اصدار الصحيفة للعمل ، وذلك عندما توقف الصحف عن الصدور أو يضيق عليها الحقائق .

أما درجة الموثوقية بالنسبة للرسائل التي ترد في صحيفة ما ، فيمكن الحكم عليها في أغلب الاحيان بشهرة وسمعة الصحيفة التي تظهر فيها الرسالة ، أو الوكالة الصحفية التي تصدر عنها . وعلى أية حال ، فان كل رسالة تصدر في صحيفة يجب أن يمر ، ما أمكن ، باختبارات ، سنلخصها فيما بعد ،

(في الفصل السابع) ، تجرى من أجل التحقق من صدقها . على أنه من اليسير والجائز أن تظهر رسالة صادقة في جريدة عرفت في الغالب بسوء سمعتها ، وأن تظهر رسالة غير صادقة في جريدة عرفت في العادة بسمعتها الطيبة . كذلك يجب أن يتخذ الانسان حذره من ميل الجرائد إلى الاعتماد على النقل من بعضها البعض عند ايرادها لبعض الحوادث . فحتى مطلع القرن التاسع عشر كان المراسل الخاص غير معروف تقريباً ، وكانت الجرائد تنقل بصراحة بعضها عن بعض ، وهي الآن تعتمد أكثر على التقرير الوارد من وكالة واحدة للأنباء . ومن هنا فانه ينذر أن نكون مصيبين اذا اعتبرنا أنه نظراً لأن حادثة ما ، قد وردت في جريدتين ، فهي صحيحة ، ما لم يعط اسم المراسلين الصحفيين ، على شريطة أن يكون الاسمان لصحفيين لا تربطها صلة ، وأن يكون كل منهما قد شاهد الحادثة على انفراد . ومع ذلك فان المرء لا يستطيع أن يتأكد من أن ذينك المراسلين (أو الأكثر من اثنين) لم يتعاونوا في صياغة الخبر . ولقد درجت الجرائد في السنوات الاخيرة على أن تجعل من العسير على المرء أن يزن أخبارها ، اذ أنها عقدت تلك المسألة باتباعها أسلوب السياسة في الأنباء ، - أي ابواز الأنباء التي تتفق مع سياسة صاحب الصحيفة ، ودفن ، أو اتباع أسلوب التضليل ، في كتابة العناوين ، أو اعادة كتابة الأنباء التي لا تتفق مع أهوائها^(٥) .

وان ما قلناه هنا عن الرسائل الواردة في الصحيفة لا ينطبق على الصحف بأكملها فالصحيفة تتكون من عدة أنواع مختلفة من الوثائق . فالرسائل الموجهة الى المحرر (والتي هي في معظمها كاذبة) يجب أن تعامل على أنها رسائل شخصية ، وأما الاعلانات فتعامل على أنها وثائق تجارية ، والمثلح

والكاريكاتور تعتبر عادة على أنها نوع من القصص^(٦) ، ومقالات المحررين ، ومراجعات الكتب ، والاعمدة المنقولة عن أخبار الوكالات الصحفية ، وأحياناً العناوين^(٧) ، تعتبر على أنها تعبيرات عن الرأي^(٨) ، وهكذا دواليك .

(ب) وكذلك فإن المذكرات وكتب السير الشخصية ، تندرج تحت قائمة التقارير العمومية ومما يكن من أمر ، فانه من المهم أن يميز بين نوع المذكرات التي يتعرض المؤرخ في العادة لدراستها وبين السير الشخصية التي تكون الوثيقة الشخصية الرئيسية من وجهة نظر العالم الاجتماعي والعالم النفسي ، أو الدليل الشفوي الذي يقدمه الشهود في قاعات المحاكم . فالكائن الحي الذي يقص تاريخ حياته على مرأى أو مسمع من العالم ، أو الذي يدي بشهادته مجيباً على أسئلة المحامي الذي يكون عندئذ قادراً على فحصه فحص دقيقاً بما يوجهه اليه من أسئلة ، وبذلك يقوم ذلك الشخص بناء على تلك الاسئلة باضافة أو بتصحيح أو بتوكيد لأقواله الاصلية ، ان ذلك الكائن الحي ندر أن يتوفر وجوده أمام المؤرخ . ولا يمكن لمؤرخ أن يسعد بمثل هذا الحظ الا أولئك الذين يعالجون الشئون الحديثة نسبياً .

وعندما يساعد الحظ المؤرخ في أن يجد أمامه دليلاً يقوم في شاهد عيان حي ، فان فنه التحليلي يقترب الى حد كبير من العالم النفسي أو المحامي أو العالم الاجتماعي ، ذلك أنه يستطيع عندئذ أن يصل الى معلومات ، عن طريق الاسئلة الشفوية أو عقد المقابلات ، أو من استقراء وثيقة مكتوبة تدعمها الاسئلة الموجهة شفاهاً والمقابلات . ولا تستطيع الشهادة في أية حال أن تفوق قدرة الشاهد أو رغبته في قول الصدق ، وعلى ذلك فانها تكون موضع الاختبارات التي منصفها فيما بعد والمتعلقة بإمكانية تصديق

الشاهد (الفصل السابع) . ومع ذلك فان فرصة اجراء امتحان شخصي لكاتب مذكرات حيّ ، يمكن أن تبسّط الكثير من مشكلات المؤرخين . فهم عندها يملكون تأكيداً شخصياً على صحة الوثيقة وليان معناها ، كما أنه يمكن أن يملأ الفراغ الذي قد نجده في أجزاء متفرقة من الدليل ، وكذلك فان الحكم على كفاءة المؤلف كشاهد عيان قوي على الموضوع ، يصبح أيسر ، وكذلك فان عدم اتفاقه مع الآخرين أو تناقضه معهم يمكن كذلك أن يسوئ أو أن يجذف كلفة . هذا وان المؤرخين ندر أن يستخدموا الاسلوب الذي صال فيه ثوسيديدس Thucydides وجال بكل قدرة ، في مقابله لشهود العيان الأحياء ، ووضعهم موضع الامتحان . ومما يمكن من أمر ، فان المؤرخين الرسميين للتاريخ العسكري الحديث قد استخدموا فن المقابلات استخداماً واسعاً .

ولسوء الحظ فان المؤرخ يعالج عادة تاريخ حياة أشخاص ، كتبوه منذ أمد بعيد ، أو بلغة أخرى هم أبعد من أن يتصل بهم اتصالاً شخصياً . فمن المستحيل والحالة هذه أن يسألهم عما إذا كانت أجزاء خاصة من تاريخهم مبنية على تجربتهم الخاصة أو على تجربة آخرين ، وفيما إذا كانوا متأكدين تماماً من التفاصيل التي يدونونها والتي تناقض أدلة أخرى ، ولم هم متأكدون من ذلك ، وفيما إذا كانت دوافعهم تتحدث عن الحقيقة عارية أو أنهم يدافعون عن قضية خاصة . وانه لمن المستحيل أن يطلب إليهم أن يوضحوا المشتبهات الغامضة وأن يقدموا الحلقات المفقودة اللازمة لربط قصصهم . ومع ذلك فان ذلك النوع من الصعوبة يزداد ، ولا يقل ، حدة في حال المذكرات التي نالت شهرة أوسع من غيرها في التاريخ . ذلك أن مثل هذه المذكرات كان الغرض منها أحياناً أن تجتذب لقراءتها عدداً موفوراً

من الناس ، والكثير منها كتب في أودل العمر عندما كانت الذاكرة قد بدأت تذوي ، وعلى ذلك فإن التفصيلات تصبح غير جدية بالتصديق^(٩) ، وفي كثير من الحالات جاءت تلك المذكرات بمثابة مسوغات أو مجادلات ، وعلى ذلك تجعل اختيارها وترتيبها وتوكيدها للتفاصيل مثير شك عظيم . فعندما نشر ، ونستون تشرشل ، على سبيل المثال ، مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت أصوات الاحتجاج من امريكا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان المشتركة في الحرب قائلة بأنه لم ينصف « الحقائق » انصافاً تاماً . ومما يكن من أمر فان المؤرخ أو العالم النفسي المهتم بالنيابيع الداخلية للوعي يمكن أحياناً أن يجد الشخصية المثالية في سيوة ذاتية أغنى بالمعاني من الشخصية الأكثر واقعية التي تكشف عنها مصادر أفضل^(١٠) . وصحيح كذلك أيضاً أنه من أجل الفهم الصحيح للوثرات الشخصية والعبادات والحرفات ، فان المثالية التي يبدىها المريدون (Disciples) تكون حقيقة تاريخية ذات مغزى يفوق الشخصية الواقعية (انظر الفقرة : ٢٠ من الفصل العاشر) .

على ان هناك مشكلة تصيب المؤرخ بصداع ، ولها ارتباط بأنواع عديدة أخرى من الوثائق ، وتكرر بالحاح في المذكرات التاريخية . وهذه هي ما يمكن ان أسميه مشكلة « كتابة الشبح » فكم من بين الصور العديدة ، لمذكرات نابليون مثلاً قد صنع بكلمات نابليون نفسه ، وكم منها من صناعة سكرتيريه المختلفين ؟ وأي جزء من مذكرات Mémoires Talleyrand قد راجعه المحرر ؟ في السنوات الأخيرة ، عندما أصبح « الشبح الكاتب » والمحرر أكثر احتراماً وعضوين دائمين في نقابة الأدباء ، أصبحت المشكلة أكثر حدة . وهكذا فقد صار بما يزيد في

درجة عدم الوثوق بالمذكرات ، الالتواءات التي تقصد بها أهداف صحفية ، والحذف بقصد تجنب الذوق الرديء ، والتشهير ، أو كشف المعلومات السرية أو الزيادة في الشروح من أجل التأثير الروائي . على ان النظام الذي تطور منذ أمد يسير بين رجال السياسة الامريكيين أمثال Stimson و ستينيوس Stettinius من كتابة مذكراتهم بالتعاون مع مؤرخين لهم شهرتهم ولهم مبادؤهم ، قد يجعل من العسير الجزم بالاشياء التي تعود الى تذكركم هم أنفسهم ، والاشياء الثانوية التي وضعها المؤرخون المتعاونون معهم ، غير ان هذا على الاقل يمثل جهداً أميناً للوصول إلى الدقة والمسئولية التاريخيتين .

(ج) ان التواريخ الرسمية لأوجه النشاط الحديث التي تقوم بها المصالح الحكومية أو البيوتات التجارية أو المنظمات العقائدية ، وغيرها عندما تُنشر (أي لا تقيد كسجلات شخصية أو سرية) تصبح في دورها في عداد التقارير العمومية . ومثل هذه التواريخ كثيراً ما تكتب في ظروف ممتازة للغاية إذ يسمح فيها باستخدام شامل للوثائق الرسمية وتستعين بشهادات الاشخاص الرسميين . غير أنها كطائفة قائمة بذاتها لها وجوه ضعف ملحوظة . ويعود ذلك الضعف جزئياً الى جهد يبذل فيها لكي يجعلها مقبولة لدى جماعات كبيرة ، وذلك بصبغها بصبغة صحفية و « موقوتة » أو « موضوعية » .

ومهما يكن من أمر ، فاننا نذهب أحياناً في الدوائر التاريخية إلى الاعتقاد بأن الماضي القريب ، حتى في أفضل الظروف المواتية للتحري والتحقيق ، لا يشكل موضوعاً طيباً بالنسبة للمؤرخ . وذلك الرأي يقوم في الاساس على أمور ثلاثة يجب علينا ان نعترف بأن فيها بعض الوجهة : (أ) أحسن المصادر (أي أكثرها صلة بالموضوع وأكثرها رسمية) يندر

ان تكون في متناول اليد إلا بعد انقضاء الفترات التي تعالجها ،
 (ب) يصبح عدم التحيز أمراً صعباً للغاية عندما يتحدث المرء عن حوادث
 قريبة العهد ، ونتائج ما زالت قائمة وبحكم عليها ، (ج) ان النظرة الصادقة
 من حيث تمييز الأمر الهام من غير الهام لا تتأني إلا عن حاصل الماضي
 البعيد فقط . وكثيراً ما تدعو الحاجة الى اعادة كتابة التاريخ ، ليس
 فقط (كما سوف نرى) ، لأن الاجيال اللاحقة تغير في نوع الاسئلة ، التي
 ترغب في ان تجد لها جواباً لدى الماضي ، بل أيضاً لأن معلومات جديدة
 تصبح في متناول اليد أو لأن وجهات نظر جديدة تلح على المؤرخ إلحاحاً
 شديداً . فان تاكيتوس Tacitus ، كما تبين البعض ، على الرغم مما جبل عليه
 من حكمة بالغة ، لا يظهر سوى القليل أو حتى لا شيء من نفاذ النظر
 في التطور (المعاصر) للثورة الضخمة التي بلغت أوجها في بناء المسيحية في
 جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية (١١) .

ومع ذلك فعلى الرغم من هذه المناقشات ، فان المؤرخ المهتم بموضوع
 معاصر كثيراً ما يعقد مقابلات مع الاشخاص المعاصرين له ، أو يستغل
 تجربته الخاصة به ، فيما يتعلق بالحوادث المعاصرة (١٢) ، والمؤرخ الرسمي
 تتوفر لديه امكانيات وتسهيلات هائلة للقيام بهذا العمل . وهناك أمثلة
 كلاسيكية كافية سابقة ، بالاضافة الى تاكيتوس على ذلك النوع
 من التحري التاريخي . ولعل المؤرخين الذين يتناولون الشئون الحديثة ،
 يستعملون أساليب مماثلة لما قام به هؤلاء السابقون ، لكي يقدموا لنا
 معلومات تاريخية هامة . وأمثلة السابقين كثيرة ومنهم ثوسيديد
 وسويتونيوس Suetonius وبيد Bede وأينهارد Einhard وماثيو باريس
 Matthew Paris وفرواسار Froissart وكلاريندون Clarendon وفولتير

Voltaire و نابيير Napier ولوي بلان Louis Blanc وسيل Sybel .

وان تعين مؤرخين رسميين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ،
لتدوين تاريخ الهياثات الحربية المعاصرة ، والسياسية ، والعسكرية ، يدل
على أن السلطات الرسمية أقل خشية من هذه الناحية من خشية بعض
المؤرخين . ولقد درج هؤلاء المؤرخون الرسميون في العادة على تجنب
الدعابة وانهم ، على الرغم من أنهم لم يكونوا أحراراً دائماً في قول كل ما
يتمنون قوله ، قد تجنبوا المغالطة المتعمدة . ومما يكن من أمر ، فانه
يكن القول ان التواريخ الرسمية ، كقاعدة عامة ، يجب أن ينظر اليها
بجذر . فهي ليست عرضة لأن تعكس نقاط الضعف الكامنة في
تحريرات الموضوعات التي يقبل الناس عليها فحسب ، بل هي أيضاً مصادر
ثانوية الى حد كبير ، نظراً لأنها مبنية على معلومات لم يصل اليها المؤلف
إلا بقدر محدود ، ان لم تكن في الواقع معتمدة في جملتها على تحليل شهادة
آخرين . وعندما تكون بالفعل مصادر رئيسية فانها تشكو من مثالب
طبيعة المذكرات Memoirs لا سيما من حيث الميل الواضح ، الذي يبدو
فيها ، لاختفاء المعلومات المخرجة ، والتي تعرض للتم ، وما كان منها ذا
طبيعة سرية ، ثم لأنها تحاول تسويغ تصرفات بعينها .

(٤) الاجابات على الاسئلة المكتوبة

ان طريقة استخدام الاجابات على الاسئلة المكتوبة كوسيلة لاستخراج
المعلومات والآراء ليست جديدة كل الجدة . فان الكثير من الجنرالات
(الجنرال واشنطن مثال جيد على ذلك) ، كانوا يطلبون من أركان

حربهم أن يقدموا أجوبة مكتوبة على سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالاستراتيجية ، وكذلك فعل مثل هذا حكام ورؤساء وزارات ، مع موظفي الوزارة في أسئلة تتعلق بالسياسة . وعندما يقصد بالاجابة المكتوبة ، على شاكلة هذه الحالات أن تبين الرأي القائم فقط ، فانها تكون مصدراً موثقاً به للغاية ، فيما يتعلق بمثل هذا الرأي ، لا سيما إذا كانت الأسئلة دقيقة ، والاجابات موزونة وزناً صحيحاً ، وكانت العلاقات الرسمية ما بين السائل والمسئول مضمونة . وعلى كل حال ، فانه حين يقصد بها استخراج معلومات عن الخبرة المتوفرة لدى الشخص الموجه اليه السؤال ، فانه في هذه الحالة يحتمل أن تكون بما لا يعتمد عليها . ولنفرض أن أماناً شخصاً متعلماً تعليماً جيداً يجيب اجابات دقيقة فيما يتعلق بتعليمه المبكر بقدر المستطاع . ان مثل هذا يكون دون ريب مثلاً نادراً على خليط من الظروف المناسبة التي تتيح قدراً كبيراً من الصحة ، غير أن الأجوبة لن تكون فقط عرضة لجميع ضروب الوهن التي ذكرناها حول التحيز الشخصي وخيانة الذاكرة ، بل تتعرض أيضاً كذلك لكل شرور الشك التي ينطوي عليها « السؤال المغرر » . ولو أن نفس الشخص قد طلب اليه أن يتحدث عن تعليمه المبكر في قصة واحدة غير محددة ، فان من الجائز جداً أن يكون ابرازه لبعض الأمور وسكوته عن بعضها الآخر ، مختلفين واكثر كشفاً للحقيقة . ومع ذلك فان مثل هذه الأسئلة المكتوبة ستكشف دون شك عن الكثير من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بطريقة سواها ^(١٣) . أضف إلى ذلك أيضاً أن هذه الأسئلة المكتوبة يراد بها الآن في الغالب محاولة التغلب على المساوئ الكامنة في « السؤال المغرر » ، بافصاحها المجال أمام التعليقات أو « الملاحظات » ، وان مؤرخ « الجامعات في العصور الوسطى » سوف يرهن آلة كتابته ويسافر حيث تقبع أكثر

الارشيفات بعداً وعزلة ليفحص مثل هذه الأسئلة المكتوبة ان وجدت ، ولنقل ، في جامعة بولونا في القرن الثاني عشر . وإذا كان هذا الشخص أحياناً أقل حماساً بخصوص الجهود التي قد تمت مؤرخ المستقبل من أبناء القرن العشرين - عرضياً - بوثائق تشاكلها ، فان ذلك سببه أن اسئلتهم ليست فقط « اسئلة مغررة » بل هي في الغالب مضللة ومحملة ، أو لأن ادعاءات كبيرة تقوم حول ما تعنيه هذه الاسئلة . تدبر بعض « الاستفتاءات الشعبية » الحديثة وبعض التقارير عن « الرجل الأمريكي » التي كانت في الواقع استفتاءات لبعض المجموعات وتقارير عن بعض الذكور فقط ، على الرغم من أنها قد تكون على درجة كبيرة من الموثوقية فيما يتعلق بأولئك الذين استفتوا والذين كتب عنهم .

(٥) الوثائق والتصانيف الحكومية

ييدي الكثير من المؤرخين احتراماً زائداً نحو الوثائق والتصانيف الحكومية وهذا التمييز يشاركهم فيه بعض علماء علمي السياسة والاجتماع . على أنا يجب في هذا المقام أن نتذكر ما قيل من قبل عن التواريخ الرسمية (في الفقرة قبل السابقة) . ويجب علينا أن لا ننسى أن أنواعاً عديدة من الوثائق الحكومية كثيراً ما لا تكون حتى وثائق أصلية . وبما لا ريب فيه أن الوثائق - أساسية وحقيقية واحصائية ومالية - تتوفر عادة في المنشورات الحكومية ليس الا ، ويلزم على هذا أن تؤخذ منها أو أن لا تؤخذ البتة ، ومع ذلك ، فان محررها المسئول ، الذي تتركز في النهاية على سلطاته ربما لم يكن هو جامعها ، وربما كان على جامعها أن يعتمد على عدد غفير من الموظفين الذين هم من الاشخاص ذوي المسئولية المحدودة - وربما كانوا بمن

يستخدمون استخداماً مؤقتاً وأحياناً تكون خبرتهم بأخذ الاحصاءات واضحة الضعف ، وهم كذلك ضعيفون في عملهم سواء أكانوا احصائيين أو مساحين أو فاحصين أو مثنين . وعلى ذلك فإن بعض أنواع المنشورات الحكومية ليست في مصاف المصادر الأولية البتة ، بل هي مجموعات من تقارير لعديد من الجماعين ، ولربما كانت بعيدة بإراحل عديدة عن المشاهدة الفعلية ، التي تطبق في مثل هذه الاحوال ، غير أنها عندما تكون تقارير تسجل ما يدور في جلسات الهيئات الحكومية ، أو القوانين والتنظيمات فإنها حينئذ يمكن بكل جدارة أن توصف بأنها مصادر أولية . وقد تختلف التصنيفات الحكومية عن السجلات الحكومية من حيث الامر الهام التالي ، وهو أنه كلما بعد النشر عن أصل الاشياء المجموعة ، ازدادت امكانية الوثوق بها . فإن مرور الزمن قد يسمح بإجراء تصحيحات في التصنيفات القديمة ويعطي قدراً أكبر من الاهتمام في وضع التصنيف وتحسين أساليب الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك التصنيفات ، وربما أيضاً يخفف من حدة الضغط السياسي على المصنفين .

(أ) فإذا كانت اجراءات الهيئات الحكومية هي سجلات اختزالية أو فوتوغرافية ، فيجب أن نعاملها كما يتنا من قبل (ص ١١٢) . ومما يمكن من أمر فإن مثل هذه الاجراءات كثيراً ما تكون موضع شك من حيث كونها سجلات يعتمد عليها . (١) فهي أحياناً تكتب بعد وقوع الحادثة بوقت طويل جداً . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المجلدات الأولى من جريدة المونيتور *Moniteur* وجميع سجلات المداولات البرلمانية الفرنسية *Archives Parlementaires* . فقد بدأت جريدة المونيتور ، وهي التي أصبحت الجريدة شبه الرسمية لاجتماعات الثورة الفرنسية ، تصدر في تشرين الثاني (نوفمبر)

١٧٨٩ فقط . وبعد هذا التاريخ ذهب المصنفون وصنفوا أعداداً للفتوة الواقعة ما بين شهر مايو إلى شهر نوفمبر . أما السجلات ، وهي التي تتعلق بمداولات الجمعيات التشريعية الفرنسية في الفترة ما بين ١٧٨٩ - ١٨٦٠ ، مع بعض الثغرات أحياناً - فقد وضعت بالفعل في عهد الامبراطورية الثانية . (٢) وحتى عندما يكون المحاضر سجلاً للحوادث حسب وقوعها فإنها أحياناً قد تنطوي على بعض « الحواشي » والاضافات الدخيلة ، وان سجل الكونجرس Congressional Record الذي قد يحشر فيه الاعضاء « خطباً » لم تكن أقيمت البتة ، لمثل صارخ على ذلك النوع من اساءة استخدام الدقة التاريخية . (٣) وكثيراً ما يجري على المحاضر « صقل » من حيث الأسلوب ودقة التعبير ان لم يكن من حيث المحتويات أيضاً ، وهي بغير هذا تكون صادقة . ومثل هذه المعالجة لوقائع الجلسات هو في نظر المؤرخ الذي يعتني بالحياة الفكرية للمستوطنين فيها هو تشويه لها : فذلك أمر يجعل الاضطراب أو الفوضى تبدو هادئة والصراع يبدو مهذباً والت تردد يبدو أمراً متعمداً ، بينما تبدو الاثارة وسوء الخلق وعدم الدقة في التخطيط أموراً قريبة من الحقيقة . وعموماً فانه حيث يبدو من التقارير الخاصة بالمناقشات التي تقوم بين أفراد الهيئات العمومية أو حيث ما وجدت أن المتناقشين قد تكلموا في عبارات سلسلة تامة مستقيمة اللفظ ، يمكن أن يفترض دون تحفظ أنهم قد قرأوا أقوالهم أو صقلوها بعد أن ألقوها ليعدها للنشر ، هذا بالرغم من أن هنالك أمثلة ملحوظة لمكلمين يستطيعون أن يرتجلوا ملاحظات مصقولة سلسلة . وعندما تصنف الوثائق الحكومية أو تصقل أو تطرأ عليها اضافات بالطرق المتقدمة ، فربما تكون أصلية (بمعنى أنها أقدم ما يمكن العثور عليه) بدون أن تكون بالضرورة مصدراً من المصادر الاولى .

(ب) أما القوانين والتنظيمات ، فربما تبدو لأول وهلة وثائق ، هوية مؤلفها مجهولة تماماً ، غير أن تسليط نور الفكر لمدة وجيزة عليها يكشف أنها تعبير عن آمال ، ومخاوف وأوامر ، وتهديدات ، أو تأملات فرد أو مجموعة من الأفراد . فعندما قتلت قنبلة ألمانية وقعت على بيت اللورد ستامب Stamp في شهر نيسان (أبريل) عام ١٩٤١ ، اللورد نفسه وهو رجل المال المعروف ، وزوجته ، وابنه ويلفرد Wilfred ، في بيتهم في كينت قرر مجلس اللوردات أن الابن قد عاش ثانية واحدة بعد مقتل أبيه ، على الرغم من عدم تخلف أي شاهد على قيد الحياة يثبت ادعاء المجلس . ولو أن الوفاة قد أصابت ويلفرد أولاً ، لما كان لورثته أي حق في لقب اللورد ستامب . ولقد جاء قرار مجلس اللوردات معبراً عن رغبته في أن يكون لأرملة ويلفرد وبناته حق الاحتفاظ بالألقاب بحكم حياة ويلفرد لمدة ثانية واحدة بعد وفاة أبيه (١٤) .

وات القوانين الكلفنية الصادرة في جنيف ، والتي نوجب توقيع عقوبات مخيفة على الانحلال الجنسي ، ربما كانت أقل دلالة على السلوك الاجتماعي في جنيف ، منها تصويراً لفلسفة كلفن الاجتماعية . وعلى كل حال ، فإن التكوين الرسمي للقوانين والتنظيمات ، هو دليل على ما تتطوي عليه أصلاً ، أما الدوافع والمشاعر التي تكمن وراءها فهي مسائل يستدل عليها بالاستنتاج فقط .

(٦) التعبير عن الرأي واساليبه

ان مقالات التحرير ، والمقالات ، والخطب ، والكتيبات ، والرسائل

الموجهة الى المحرر والآراء التي يبدئها الرأي العام وما شاكلها ، هامة من وجهة نظر المؤرخ ، سواء أكانت صبغتها فردية أم عمومية . أما من حيث ابرازها للحقيقة أو الواقع فانها ، قد يعتمد عليها وقد لا يعتمد . وأمر ذلك يرجع الى كفاية مؤلفها من حيث كونهم شهوداً عدولاً . والاسئلة ثار فيما يتعلق بصدق هذه الامور ، حتى من حيث كونها معبرة عن الرأي ، الذي يجب أن يبرهن عليه بشاهد او دليل آخر ، ومع ذلك فان مثل هذه الوثائق هي في الغالب أحسن المصادر التي يستطيع المؤرخ الوصول اليها ، تعبيراً عن الرأي .

ولا بد من أن نحذر من الخطر الناشء عن ميل الناس الى الاعتقاد بأن اتفاق أكثر من رأي ، يثبت النقطة التي يتفق عليها ثبات حقيقة واقعة . فلو أن آلفاً من المعاصرين لبراكستيلس Praxiteles ، قالوا بأنه قد كان نحائلاً يتقن فنه ، وأن نفراً قليلاً منهم قالوا بأنه كان نحائلاً رديئاً ، فان ذلك لن يكون سوى استفتاء للآراء ، يبين رأي معظم الافراد الذين استشيروا في الامر ، ولكن لا يقوم دليلاً على أن براكستيلس كان نحائلاً جيداً . ولا ريب في أن أدق استفتاء للرأي العام يقرر درجات الاستفتاء على مسألة ما بين أولئك الذين يمثلهم عينة المقترعين ليس الا ، اذ أنه لا يبين ، ولا يقوم دليلاً على صحة الآراء المقدمة أو على حقيقة المعلومات التي يتضمنها الاقتراع .

أما معرفة مقدار الجودة في نحت براكستيلس أو أي فنان آخر فربما كانت هذه مسألة « لا يمكن تأريخها » . اذ يجب على المرء أولاً أن يحدد الصفات التي تجعل من فنان فناناً جيداً ، ثم نعرف الى أي حد تحلى الفنان نفسه بتلك الصفات . والنقطة الثانية ، ربما كان التحقق منها أمراً

يعتمد الى حد كبير على التعبير عن الرأي أكثر من أن يكون دليلاً يستند الى المراقبة . حتى لو أن مثل هذا الرأي والدليل كانا قد كونا بعناية وحيطة ، فسوف يكون هنالك مجال للخلاف حول ما اذا كان من الصواب أن يبدأ بتعريف الصفات المطلوبة في « النحات الجيد » أولاً ثم فيما اذا كانت النسبة الصحيحة لكل صفة من صفاته قد دخلت في تكوين التعريف . ومثل هذه المشكلات الدوقية يمكن أن يوجد ما يوازها بسهولة في علم الاخلاق . « والاحكام القيمية » كهذه ، كما سنرى (انظر فقرة « القيم المطلقة » في الفصل العاشر) هي روح التاريخ كما يراه بعض المؤرخين ؛ حتى أولئك المؤرخون الذين يغالون في « علميتهم » يعترفون بأن الضعف الانساني يجعل من الصعوبة على المؤرخ أن يتجنب اصدار احكام تتعلق بالجيد والصادق والجميل . غير أنه اذا كان بالامكان اثبات مثل هذه الاحكام فانها لا يمكن ان تقوم على أساس شهادة آراء المعاصرين لها .

والواقع أن هنالك مدرسة من المؤرخين الذين يرون أن القيم والآراء تتغير بتغير فترات التاريخ ، وأن ما يمكن تسويغه مبدأ من مبادئ الذوق الجمالي أو الخلق أو السياسة ، في وقت ما ، يمكن أن يكون أقل تسويغاً في وقت آخر ، وأن نماذج الفكر تتناسب والاحوال المعاصرة المنبثقة عن الجو الثقافي والتاريخي لفترة وزمن ما . وان ذلك الاعتقاد الذي سيني صحة المبادئ المطلقة أو النظام الواحد للتفسير الصادق للتاريخ ، يسمى أحياناً بالنسبية الموضوعية « objective relativism » أو العلاقة التاريخية . وهو تطور ناتج عن القرن التاسع عشر ، ويسمى بـ « التأويل التاريخي » ، historicism ، وذلك ما سنبجته مرة ثانية في الفصل العاشر . وهذا القول ، انما هو رد فعل على اعتقاد أولئك الاشخاص الذين يرون أن

الحقيقة ومعنى الحياة تكمن فقط في الله أو المنطق أو قانون الطبيعة أو المطلق ، واصحابه يفترضون ان الحقيقة ومعنى الحياة يجب أن يوجد في التاريخ. ومثل هذا التأويل التاريخي يصر على علاقة الافكار بالظروف التاريخية (بما تحويه من آراء أخرى) ، وهو يقول بأن الافكار إنما هي مجرد « انعكاسات للظروف الاجتماعية التي نبتت فيها »^(١٥). « والنسبة الموضوعية » ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع الخاص بالمعرفة (Soziologie des Wissens) وهذه الى حد كبير مدرسة فكرية المانية ، وجدت جذورها في هيجل وماركس عن طريق فيبر ودلتي وتريلتش الى مينيكه ومنهام .

ومها يكن من أمر فائنا يجب ان نشير الى ان تريلتش ومنهام يصران على ان تأويلها التاريخي لا ينطوي على النسبية التاريخية الفجة التي يميزانها من الاتصالية relationism ورفضان كل عقيدة تقول بالوصل والكمال الكلي totality . ويحتل ان تنطوي النسبية على قدر من اللاأبالية بالمقاييس الخلقية والذوقية الجمالية . وكذلك فانها تتضمن سوء تقدير ناجم عن أمزجة شخصية ومؤثرات سريعة الزوال لم يبذل المقدر الجهد المناسب ليلخص نفسه منها ، أكثر من قولها بلون ناجم عن ظروف ثقافية ، و « أجواء فكرية » ، و « اطرار ذهنية » ، لا يمكن لأي انسان ان يهرب منها هرباً كاملاً . « أما مسألة الاتصالية هذه أو النسبية الموضوعية ، فانها تهدف الى معرفة تلك المجموعة من المستويات التي تميز أناساً بعينهم أو فترة بذاتها كأحسن ما يكون التمييز . وعلى هذا فان مؤرخي هذه المدرسة ينادون بالبحث عن نوع مختلف من القيم - تلك التي تفسر ايدولوجية الحقب التاريخية تفسيراً موضوعياً »^(١٦).

(٧) القصة والاعنية والشعر

لقد بين وليم جراهام مهنر بوضوح أهمية المؤلفات الأدبية لدى عالم الدراسات الاجتماعية الأمريكي (١٧). ذلك أن لها أهميتها بالنسبة للمؤرخ كالوثائق سواء بسواء. (١) فهي تم عن حب المؤلف وكرهيته وعن آماله وخاوفه. (٢) وهي تمد المؤرخ بشرح لبعض نواحي الطابع المحلي، والبيئة التي ساعدت على تكوين وجهات نظر المؤلف. وعلى سبيل المثال، نقول ان الكثير من معرفتنا بالعادات الاجتماعية الرومانية في عهد اغسطس يرجع الى أشعار فرجيل وهوراس وأوفيد وغيرهم من معاصريهم. وعندما يتحدثنا شوسر Chaucer عن ان رئيسة الدير في قصص «كانتوري» كانت تتكلم اللغة الفرنسية بلهجة مدرسة سترااتفورد أتباو Stratford - atte - Bowo على الرغم من انها لم تكن تعرف لغة باريس الفرنسية، وانها لم تكن لتدع قطعة من الطعام تسقط من بين شفتيها على صدرها، أو لتبلل أصابعها في اثناء المرق، وانها كانت تمسح شفتيها بعناية، وانها لم تكن تترك أية بقعة من الدهن على فئجائها، فاننا لا نعرف مقاييس أصول اللياقة لدى شوسر فحسب، وانما نعرف أيضاً شيئاً عن انجلترا على عهد شوسر. وعندما يجعل شيكسبير عطيل يقول مندهشاً :

... انها لعنة ما يسمى بالزواج
هي التي تجعلنا نسمي تلك المخلوقات الرقيقة (النساء) زوجاتنا،
وليست شهواتنا ! كم تمنيت أن أكون ضفدعاً،
أعيش على البخار المتصاعد من مياه بئر،
لا أن أعيش في كنف شيء أحبه، من أجل مصالح أخرى.

نجد ان كلا من آراء شيكسبير والناس في عصر الملكة اليبابات المتعلقة بالزواج ، تتعكس الى حد ما في هذه الأبيات . ولقد وُضع مؤلف كبير عن عادات الفرنسيين في القرن السابع عشر وهذا المؤلف يعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الأدبية^(١٨) .

ان المختصين من ذوي الخبرة الواسعة فيما يعرف « بالعلوم المساعدة للتاريخ » قد توصلوا الى نتائج مذهلة للغاية ، بها أصبح المؤرخون ، الذين يعملون في ميادين قد عمل فيها هؤلاء المختصون ، في غير حاجة كبيرة الى الاعتماد على المصادر الأدبية وحدها كما كانوا من قبل . فلقد أمدم علماء الكتابات الأثرية بسجلات للكتابات الأثرية المأخوذة من الآثار القديمة ، والمقابر ، وعظام الحيوانات ، وألواح الفخار . أما علماء أوراق البردي فقد استطاعوا أن يقرأوا الافكار والكلمات المسطورة على أوراق البردي المصرية القديمة . وأما علماء الخطوط القديمة ، فقد أعدوا نصوصاً مطبوعة لبراءات ومخطوطات تعود إلى العصور الوسطى تصعب قراءتها إلا على الخبراء . غير انه رغم كل هذا فما زال المؤرخون المختصون بدراسة السلوك الاجتماعي ، والنماذج الثقافية للصين القديمة ، وكذلك لعهود التوراة ، والانجيل ، والتاريخ اليوناني ، والروماني ، والعصور الوسيطة ، لا يجدون إلا مراجع قليلة تفوق مؤلفات كتبت في تلك العصور وتعالج الفلسفة ، والقصة ، والرواية التمثيلية ، والشعر . ومما يكن من أمر فأن المؤرخ لا يجرؤ عادة على استخدام المعلومات التي تحويها هذه المؤلفات إلا إذا كان هنالك ما يؤيدها من الدراسات الأخرى ، لأنه لا يستطيع أن يجد الطابع المحلي إلا إذا تعرف على المحل نفسه جيداً .

(٨) الاساطير الشعبية واسماء الاماكن والامثال

وهذا الامر تبدو صحته واضحة في الاساطير الشعبية ، وان قصص ولیم تل بطل حرب الاستقلال السويسرية الخرافي ، والدكتور فاوستوس ، عراف القرن السادس عشر ، لمي أمثلة طيبة على الاساطير الشعبية ، التي يمكن أن تبثنا بالكثير عن آمال الناس الذين تطورت بينهم هذه القصص وعن خرافاتهم وعاداتهم شريطة أن يكون المؤرخ (أو دارس الاساطير الشعبية) قادراً على التمييز بين النسيج الخرافي والاسس الصحيحة في هذه القصص . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الاساطير العالمية الشهيرة ، سواء تبلورت على شكل ملاحم هومرية أو على شكل أقاصيص في الكتب المقدسة . وكذلك فان للأنثيد الشعبية الاسطورية ، أهمية تاريخية بمائة . ربما يكون صحيحاً أن « الجزار ، والحجاز ، وصانع الشموع » ، قد كانوا أعضاء في أهم نقابات انجلترا في العصور الوسطى ، وأن جاك هورنر الصغير Jack Horner ، كان أحد نبلاء بلاط الملك هنري الثامن ، الشغوفين بالاستيلاء على الاراضي ، غير أن كاتب الاساطير الشعبية الذي يكتشف مثل هذه الاشياء يستفيد من معرفته بالتاريخ أكثر مما يفيد المؤرخ . وكذلك فان اسماء الاماكن تكاد تحتل نفس المقام . فان اسماء مثل باث Bath أو إكس Aix أو آخن Aachen ، قد تساعد على تحديد مواقع أماكن المياه القديمة ، وان الانتشار الواسع للاسماء الفرنسية في جغرافية أمريكا الشمالية ، قد يساعد بدوره على توضيح مغامرات المستكشفين والمستوطنين الفرنسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، غير أنه ربما كانت هذه الاسماء حديثة العهد أيضاً . ثم أن أمثالا خاصة ، قد تكشف عن أشياء محلية لا عن اقتباسات خارجية ، ولكنها عندما تقف بمفردها فانها تكون علامات على

أماكن ليس إلا . ولسوء الحظ ، فانه بالنسبة لكثير من التطورات التاريخية في الازمنة السحيقة ، لا نجد أكثر من مثل هذه الاشارات الضعيفة .

الترابط بين الوثيقة والاطار التاريخي

ويمكننا أن نقول في ايجاز أن المثال ، والاسطورة الشعبية ، وأسماء المكان ، وكذلك القصة ، والاغنية والشعر ، تحتاج الى قالب تاريخي ، لكي يصبح بمقدور المؤرخ أن يستفيد منها . غير أن هذا ينطبق على الوثائق التاريخية عموماً ، سواء كانت قصة أو غير قصة ، وسواء أعدت بقصد أو عن غير عمد ، لبيحها المؤرخ . وفي الوقت الذي لا مرأ فيه بأنها تعكس الى حد كبير الجو الثقافي للإيام التي صدرت فيها أو « روح العصر » (Zeitgeist) فان المؤرخ الذي لا يعرف شيئاً عن تلك العصور الخاصة بدقة ، لا يمكنه أن يعرف بالضبط الى أي حد تأثرت الوثائق بروح العصر أو اختلفت معه أو أثرت فيه . وعلى ذلك يتعم علينا دراسة « روح العصر » لكي نفهم أية وثيقة معاصرة على وجهها الاكمل ، وكذلك فانه صحيح أيضاً أن الوثائق التي ترجع الى فترة معينة ، ستمكن المؤرخ من أن يتفهم روح عصرها .

المصادر الثانوية

كثيراً ما يجد المؤرخ نفسه مضطراً للاعتماد على مصادر ثانوية أي (مؤلفات مؤرخين آخرين) يستعين بها على معرفة الجو المحيط بالوثائق

المعاصرة التي هو بصدد التعرض لها . وهو كثيراً ما يجد أيضاً انه بالقدر الذي يمكنه مصدر ثانوي من فهم وثيقة معاصرة فهماً أفضل ، فان ذلك الفهم الصحيح لتلك الوثيقة المعاصرة ، يمكنه من تصحيح المصدر الثانوي نفسه . وفي النهاية يجد ان خير امتحان لمعلوماته ينبثق عن تحليل نقدي للشواهد المعاصرة للحوادث التي يتصدى لها .

ومن هنا ، كانت القاعدة العامة عند المؤرخ أن يقف موقف التشكك بما يرد حتى في أحسن المصادر الثانوية ؛ وعليه أن يرجع الى هذه المصادر الثانوية في أربعة أغراض لا غير وهي : (١) لكي يستوشد بها على كيفية قبوله الدليل المعاصر والشاهد على مشكلته التي يبحثها على أن يكون دائماً مستعداً لأن يتشكك في المصدر الثانوي كلما ظهر له ان تحليلاً منطقياً للدلائل المعاصرة يصحح المعلومات الواردة في تلك المصادر ، و (٢) لكي يحاول بوساطتها أن يصل الى مصادر جديدة ، و (٣) لكي يأخذ منها اقتباسات أخذتها هي من مصادر معاصرة أو غير معاصرة على شرط ألا تكون مثل هذه متوفرة توفراً أتم في مكان آخر وعلى شرط أن يشك دائماً في دقتها لا سيما إذا كانت مترجمة عن لغة أخرى ، و (٤) لكي يشتق تفسيرات ، ويفترض فروضاً خاصة بمشكلته شريطة ان يكون آخذاً بعين الاعتبار فحصها أو تحسينها ، وان لا يكون قصده قبولها مباشرة بنائاً .

وعلى العموم ، فان القاعدة المتعلقة بمرور الفترة الزمنية تطبق على المصادر الثانوية بخلاف - أو على عكس - تطبيقها على المصادر الأولية . فكلما بعدت المصادر الثانوية عن وقت وقوع الحوادث التي تصفها ، زادت إمكانية الاعتماد عليها . وليس السبب في هذا ان الاعتدال وعدم التحيز

يقلان بسبب بعد الحقبة التاريخية فحسب ، بل أيضاً لأنه بمرور الزمن يزداد احتمال العثور على مادة أوفر . وبالإضافة إلى ذلك فإن الكاتب المتأخر يستفيد من مزية الاستعانة بالمواد والتفسيرات ، التي تحتوي عليها التفسيرات السابقة المتعلقة بموضوعه . ولعله من سوء الطالع حقاً ان المؤرخين المتأخرين ليسوا دائماً على نفس القدر من الكفاية كالمؤرخين الأولين ، فهم في الغالب مجرد كتاب من الدرجة الثانية ، يقتنعون بمجرد حشو كتاباتهم بمنقولات من المؤلفات السابقة لهم دون أن يقدموا دليلاً جديداً أو وجهة نظر جديدة في بحوثهم .

٦] مشكلة أصلية المصدر أو النقد الخارجي

حتى هذا الحد كنا نفترض الصحة في الوثائق التي عالجناها . ومشكلة الصحة هذه يندر ان يتم بها العالم الاجتماعي أو العالم النفسي أو عالم الانثروبولوجيا الذي يعالج عادة كائناً حياً يستطيع أن يراه ، وهو يكتب سيرته ، ويستطيع أن يستجوبه حول النقاط التي تكون موضع الشك . حتى في المحاكم لا تصبح مسألة صحة الوثائق مشكلة صعبة إلا في أحوال نادرة فقط ، عندما لا يستطيع احضار كاتب الكتابة أو شاهدها^(١) . غير ان مثل هذه الأحوال لا تكون نادرة بالنسبة للوثائق التاريخية ، بل هي في الواقع كثيرة بالنسبة للمصادر المخطوطة ، أما أن يقل الشك في الصحة في المصادر المطبوعة ، فذلك يرجع الى أن الذي يقوم بتحريرها يكون محرراً حاذقاً يحرص على تحري صحتها والتثبت من ذلك الأمر .

الوثائق المزورة أو المضللة

ان تزوير وثائق بأكملها أو أجزاء منها أمر لم نجر العادة به ، إلا أنه من الشيوع بحيث يتطلب من المؤرخ الحذر أن يتخذ له الحيلة دائماً . أما

تزيور الوثائق التاريخية فله أسباب عدة . فهي أحياناً تستغل من أجل تثبيت ادعاء أو لقب باطل . ومن الأمثلة البارزة على هذا هبة قسطنطين ، التي كان يُستشهد بها في المناسبات لتدعيم النظرية القائلة بأن البابوات لهم حقوق إقليمية واسعة في الغرب . وفي سنة ١٤٤٠ برهن لورنزو فاللا Lorenzo Valla ، مستعيناً استعانة كبيرة بالاختفاء التاريخية التي تقع في تسلسل الحوادث من واقع للأسلوب والاشارات ، انها كانت هبة مزورة . وأحياناً أخرى تزييف الوثائق من أجل بيعها ، فقد ظهرت رسائل مزورة للملكة ماري انطوانيت (٢) مراراً وتكراراً لهذه الغاية . وقد زور بائع توافيع (اوتوجرافات) من فيلادلفيا اسمه روبرت سبرنج Robert Spring ، ذات يوم مئات من التزيورات الماهرة ، خادعاً بذلك هواة جمع تلك التوافيع . ومن الأمثلة الحديثة المشهورة على التزيور مراسلة ابراهام لنكولن وآن روتلدج Ann Rutledge التي انطلت على مجلة اتلانتيك الشهرية Atlantic Monthly في سنة ١٩٢٨ .

وأحياناً تزور الوثائق لاعتبارات معاشية دون مستوى التزيور المشار اليه . وأحياناً تقوم الحقائق التاريخية على نكتة واقعية ، كما هو الحال في مقالة هـ . ل . منكن H. L. Mencken عن « تاريخ » حوض الاستحمام ، والتي كثيراً ما يشار اليها في الابحاث ، أو رسالة الكسندر وولكوت Alexander Woolcott الساخرة عن اعارة زوج دوروثي باركر (التي لم يرسل أصلها الى السيدة المفروض أنها مرسله اليها البتة ، على الرغم من أنه قد أرسل نسخة الى السيدة المعار اليها) (٣) . وان مذكرات Mémoires مدام دي ايبي Madame d'Épinay هي مثال

بارز على تزوير كتاب كامل ، وقد استطاع هذا الكتاب أن يخدع مؤرخين لهم مكانتهم (٤) .

وأحياناً تكتب وثائق حقيقية لتضليل أشخاص معاصرين بأعيانهم ، ومن هنا يضل بعض المؤرخين اللاحقين لهؤلاء . وقد ضللت عبارة افترض فيها أن قائلها هو الامبراطور ليوبولد الثاني ، وتبين وجهة نظره في الثورة الفرنسية ، ضللت ماوي انطوانيت وبالتالي معظم المؤرخين المدققين ، حتى انكشف أمرها في سنة ١٨٩٤ ، اذ أنها لم ترد على أن كانت أمنيات طيبة ، تفوه بها بعض المهاجرين الفرنسيين في أعقاب الثورة (٥) . وكان يحدث في الايام التي كان يتوقع فيها أن يفتح الجواسيس الخطابات المرسلة بالبريد ، أن يحاول كاتبو الخطابات أن يزوم في الذكاء بأن يلفتوا نظرهم ، أو حب استطلاعهم ، لمصلحة الشخص المتجسس عليه لا الى الجاسوس أو الى مستخدمه (٦) . وفي الوقت الذي كان يمكن أن يحكم فيه الرقباء باعدام كتاب أو بحرقه وبسجن الكتاب الى الابد ، فانه لا يمكن أن يلام المؤلفون اذا فحلوا كتبهم لغيرهم . وعلى سبيل المثال ، فانه من الصعب علينا أن نتأكد من أن بعض الكتب التي كتبها فولتير فعلاً ، ما زالت تنسب الى آخرين غيره ، وعلى هذا فانه يجوز للمرء أن يحرص على الاحتفاظ بقدر كبير من الشك فيما يتعلق بأمر وثيقة ، قد تكون أصلية . وقد قدم لنا برنهام Bernheim قائمة بوثائق كان يظن ذات يوم أنها ليست صحيحة الأصل ، ولكنها الآن مقبولة لا يطعن أحد فيها (٧) . ولعل أمر صعوبة الطعن هذا ، هو الذي أدى بفنسنست ستاريت Vincent Starrett أن يكتب هذه الأبيات تحت عنوان «عقب الكفاح الطويل من أجل الشهرة» :

لا شك أنه من الممتع ، على ما أظن ،
أن تكون المصدر الأصيل
في مسألة من مسائل الأدب أو الدين غامضة ،
كتب امرؤ عنها كتباً غير دقيق في وقت فراغه
ومن بعد هذا وإلى الأبد
يقتبس منها كل من خلفوا فنسنت من المستعيرين للكتب
في ملحوظة هامشية ثابتة (٨)

وبين الحين والحين ينجم تشويه طبيعة الكتب المطبوعة من جراء حيل
المحققين . وما زال السؤال قائماً حول أي من الكتابات الكثيرة المعزوة
إلى الكاردينال ريشليو ، كتبها هو بنفسه أو أملاها ، وكذلك الحال في ما
يسمى مذكرات جان دويت *Mémoires de Jean de Witt* ووثيقة كولبير السياسية *Testament politique de Colbert* فان جزءاً
صغيراً منها كتبه جان دويت ، وكولبير . على أن المذكرات المعزوة
إلى كوندورسيه *Condorcet* وويبر *Weber* أخي ماري انطوانيت بالرضاعة ،
وعديداً من المؤلفات المعزوة إلى نابليون الأول ، هي من وضع أناس
غيرهم . ولا ريب في أن بعض أعداد الجرائد اليومية ، وضعت قبل
تواريجها ، التي تحملها ، بدة طويلة ، وأعداد جريدة المونيتور تعطينا
بعض الأمثلة الطيبة على ذلك (انظر ص ١٢٧ فيما سبق) وان العديد
من مذكرات نابليون اليومية قد ألفها أناس كثيرون من واقع كتاباته .
على أن ظروف تزيف الحقائق التاريخية في حد ذاتها أو تشويهها قد تكشف
في أحيان كثيرة عن معلومات سياسية وثقافية سرية هامة - وهذه
الكشوف لا تنور حول نفس الحوادث والاشخاص كما لو أن هذه الوثائق

المزورة كانت في واقعها حقيقة لا زيف فيها .

اختبار صحة المصدر

ولكي يميز المؤرخ الوثيقة الاصلية من الوثيقة المزيفة أو المحرفة ، يجب عليه أن يستخدم الاختبارات المتبعة في مثل هذا الأمر في التحري البوليسي والقضائي . فبعد أن يصل إلى أفضل تخمين عن تاريخ الوثيقة (انظر الفقرة الأخيرة في الفصل السادس وفترة بعنوان « تعيين التاريخ التقريبي » في الفصل السابع) يختبر المواد الكتابية ليرى فيما إذا كانت متأخرة عن التاريخ الذي ترجع اليه الوثيقة . فالورق كان نادراً في أوروبا في القرن الخامس عشر ، والطباعة كانت مجهولة آنذاك ، وأما أقلام الرصاص فلم يكن لها وجود هناك قبل القرن السادس عشر ، وأما الطباعة على الآلة الكاتبة فلم تختراع إلا في القرن التاسع عشر ، ولم يصل ورق الهند إلا في نهاية ذلك القرن . وكذلك يفحص المؤرخ الخبر بجشاً عن العلامات التي تحدد عمره أولاً باحثاً عن تركيب كيميائي يثبت أنه متأخر عن تاريخ الوثيقة . وبعد أن يبذل جهده في معرفة مؤلف الوثيقة (انظر فقرة « تحقيق هوية المؤلف » في الفصل السابع) ، يتدبر فيما إذا كان بمقدوره أن يتحقق من الخط والتوقيع والخاتم وأصل الورق أو العلامة المائية المميزة في الورق . وحتى عندما تكون الكتابة غير مألوفة للعرض ، فإنه يمكن مقارنتها بعينات موثوق في صحتها . ويمكن الرجوع في هذه الحالة إلى ما يسميه الفرنسيون إيسوجرافيات Isographies أي قواميس السير التي تدون عينات من خط يد كل مؤلف مشهور . ولقد عرف الخبراء الذين يستخدمون الأساليب المعروفة بفن معرفة الكتابة القديمة ، Paleography ،

وحل المستندات القديمة - وكان أول من رتبها هو مابلون Mabillon في القرن السابع عشر (انظر الفقرة : العلوم المساعدة للتاريخ) منذ أمد طويل ، لبعض فترات التاريخ ، أنه في مناطق خاصة وفي أزمنة خاصة كانت الكتابة اليدوية والاسلوب والصيغة التي قامت عليها الوثائق الرسمية ، كانت هذه إلى حد بعيد تقليدية لها قوالب معروفة . لقد كانت الاختتام Soals موضع دراسة خاصة من لدن دارسي الاختتام Sigillographers ، ويستطيع الخبراء اكتشاف الكاذبة منها (انظر الفقرة نفسها) . أما الأسلوب الذي يدل على تاريخ لاحق (سواء استخدمت فيه المصطلحات ، أو الحركات ، أو الترقيم) ، فيمكن أن يكتشفه المختصون الذين لهم دراية بأساليب مثل تلك الوثيقة المعاصرة ^(٩) . وكثيراً ما يكشف هجاء الكلمات ، وخصوصاً أسماء الاعلام والتوقعات (اما لأنها جيدة أو رديئة جداً أو أنها من زمن لاحق) ، عن التزوير ، وكذلك الحال مع القواعد النحوية . كذلك فان الاشارات التاريخية إلى الحوادث (كأن تكون مبكرة جداً أو متأخرة جداً أو سحيقة في القدم) أو تأريخ وثيقة في وقت يكون فيه الكاتب المزعوم في الغالب غائباً عن المكاتب المحدد في الوثيقة ، كل هذا يكشف عن التزوير . وفي بعض الأحيان يلجأ المزور الماهر إلى تتبع أحسن المصادر التاريخية بعناية فائقة ، ويصنع تزويره بالتالي ، في فقرات بعينها ، نسخة طبق الأصل من تلك المصادر المنقول عنها ، وان أمر ذلك المزيف الذكي ليفتضح حين يجري تعديلات في الأصل بحيث يبدو الأصل خلواً من كل خطأ أو انحراف ، وهو أمر غير مألوف عند أدق المؤلفين ، كل هذا يفضح روايته الملفقة ^(١٠) . ومهما يكن من أمر ، فانه عادة إذا كانت الوثيقة محفوظة بحيث يجب أن تكون - مثلاً في سجلات أسرة ، أو بين أعمال متجر أو أوراق محام ،

أو في سجلات مكتب حكومي (ولكن ليس لمجرد أنها في مكتبة أو في مجموعة هاو) ، فان ذلك الحفظ ، (أو تلك الحوزة ، كما يسميها رجال القانون) (١١) ، يجعلنا في الغالب نعتقد أنها وثيقة أصلية .

الوثائق المحرفة

ان الوثيقة التي نجىء مزورة في جملتها أو في جزء كبير منها ، نتيجة جهد متعمد ، لكي تضل وتخدع ، كثيراً ما يكون من الصعب أن نزنها ونبين قيمتها ، ولكنها أحياناً تسبب إشكالاً أقل مما تسببه وثيقة غير موثوق في جزء بسيط منها فحسب ، لأن مثل هذه الأجزاء تنتج في الغالب عن خطأ غير متعمد ، لا عن تزوير مدروس . ومثل هذه الوثائق نجدها غالباً في نسخ لوثائق اختلفت أصولها ، وهي تسبب عموماً عن ذلك النوع من الخطأ الناتج عن الحذف ، أو التكرار ، أو الزيادة ، وهي أمور يعتادها أي شخص قام بأعداد مثل تلك النسخ بنفسه . وهي قد تنجم كذلك عن قصد متعمد في التبسيط والاضافة وتكملة الوثيقة الأصلية لا عن الإهمال . ومثل هذا التبديل قد يتم عن حسن نية في المرة الأولى عندما يتوجه الانتباه الى التدليل على الفروق بين النص الأصلي والقواميس الملحقة بالنص لشرح المفردات الصعبة أو الذبول ، غير ان الناسخين اللاحقين لا يهتمون الاهتمام اللازم بالتنبيه الى مثل تلك الفروق .

ان هذه المشكلة مألوفة للغاية لدى علماء اللغة الكلاسيكيين وكذلك لدى نقاد الكتاب المقدس ، ذلك أنه ندر أن تتوفر لديهم نسخ يقل عمرها عن ثمانية قرون ، وتكون تلك النسخ قد مرت بمراحل عديدة من النسخ

تبعدها عن النسخة الاصلية - أي أنها نسخ عن نسخ ، وأحياناً هي نسخ عن ترجمات منسوخة عن ترجمات مأخوذة من نسخ أخرى وهكذا . ويعطي علماء اللغة لمثل هذه المشكلة المادفة الى ايجاد نص دقيق اسم النقد النصي Textual criticism ، وفي دراسات الكتاب المقدس تسمى أيضاً النقد ذا الحد الأدنى Lower criticism وعلى المؤرخ ان يستعير منه في هذا المضمار من علماء اللغة ومحققي الكتاب المقدس .

تكملة النصوص الناقصة

ان تكملة النصوص الناقصة فن معقد ، غير أنه يمكننا أن نصفه في ايجاز . فأول ما يقوم به المؤرخ هو ان يجمع أكبر عدد ممكن من نسخ النص المشكوك في أمره ، بالقدر الذي تسمح به المثابرة في البحث والتتقيب . ثم بعد ذلك تقارن تلك النسخ وعندئذ يتضح أن بعضها يحتوي على كلمات أو عبارات أو فقرات بأكملها لا وجود لها في النسخ الأخرى . بعدئذ يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : هل تلك الكلمات ، أو العبارات ، أو الفقرات اضافات للنص الاصيل قد وجدت سبيلها إلى بعض النسخ ، أم هل هي محذوفات سقطت من بعض تلك النسخ ؟ وللإجابة على ذلك السؤال لا بد من أن نقسم تلك النسخ إلى واحدة أو أكثر من واحدة من « الأسرات » - أي مجموعات النصوص التي تشبه بعضها بعضاً شياً كبيراً ، وبالتالي يمكن أن تكون مشتقة اشتقاقاً مباشراً أو غير مباشر من نسخة واحدة أصلية لتلك الأسرة . ثم يبذل جهد آخر لعقد مقارنة بين المخطوطات من الاسرة الواحدة . وإذا كانت النسخ التي تنسب إلى نفس الأسرة منسوخة من بعضها البعض ، كما دلّ هذا التقسيم

إلى أسرات داخلية ، فان أقدم واحدة هي في الغالب (ولكن ليس بالضرورة) أقربها إلى الأصل . نستمر في هذه العملية بالنسبة إلى جميع الاسرات . وعندما نصل إلى النسخة الأكثر قرابة إلى الأصل في كل أسرة ، نعتقد مقارنة بين جميع هذه النسخ (الاصلية) وهي مقارنة تكشف في الغالب المفردات والفقرات التي توجد في بعضها ولا توجد في البعض الآخر . ومرة أخرى نجدنا نواجه السؤال التالي : هل هذه المفردات والفقرات اضافات إلى النسخ التي وجدت بها ؟ أم أنها محذوفات سقطت من النسخ الأخرى ؟ وعندئذ تقوم بأعداد الفقرات المضافة أو المحذوفة وتحديددها . ثم ننظر في التغير في الخط ومشاكل تفاوت الاسلوب الزمنية ، وكذلك النحو ، والحركات ، أو تفاصيل الحوادث ، والآراء أو الاخطاء التي يبعد أن تكون من وضع المؤلف الأصلي ؛ كل هذه تكشف عن اضافات عرفت سبيلها إلى الكتاب في وقت متأخر . وعندما يصبح بالامكان أن نعزو الاسلوب ومحتويات الفقرات التي هي قيد البحث إلى المؤلف ، فانه يصبح بالامكان أن يقال ، دون خوف ، إنها كانت أجزاء من مخطوطته الاصلية ، غير أنها سقطت بفعل ناقلين متأخرين . وعندما لا يمكن أن نردها إلى المؤلف ، فانه يصبح بالامكان القول إنها لم تكن أجزاء من المخطوطة الاصلية . وفي بعض الحالات لا بد من تأجيل القرار النهائي حتى يكشف عن عدد اكبر من النسخ . وفي كثير من الأحوال يمكن إعادة النص الاصيل بكليته إلى ما كان عليه أصلاً ، أو إلى شيء قريب من ذلك .

وبطريقة مشابهة لهذه ، يستطيع المرء أن يقيم نصاً قريباً ، أو عين النص في المخطوطة الاصلية ، حتى عندما لا تتوفر لديه أية نسخة كاملة منها . ولقد حاول المؤرخ ولهم جيزيويوخت W.Giesebrecht تليد المؤرخ رانكه

أن يرمم نصاً قال عنه إنه يجب أن يكون أصلاً لعدد من السجلات التاريخية الراجعة للقرن الحادي عشر ، والتي لاحظ فيها وجوه شبه عديدة . وبإضافة الفقرات بعضها إلى بعض ، وهي الفقرات التي بدا أنها تتصدر من السجل التاريخي المجهول ، رد النص إلى ما اعتقد أنه أصله . وبعد مضي ربع قرن من ذلك التاريخ وجد السجل التاريخي الأصلي وتبين أنه كان إلى حد كبير جداً يشبه نص جيزيبرخت .

العلوم المساعدة للتاريخ

ان مشكلة ترميم النصوص لا تزجج مؤرخ اليوم ازعاجاً متكرراً ، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو أن الكثير من الخبراء ، ممن يعملون فيما يسميه المؤرخ بأفانية بـ « العلوم المساعدة للتاريخ » ، يدونه بنصوص معدة اعداداً دقيقاً وثاماً . ومنذ أن عرف جان فرنسوا شامبليون F. Champollion في سنة ١٨٢٢ كيف يحل رموز الكتابة الهيروغليفية ، فان جزءاً من عمل المختصين بدراسة تاريخ مصر القديم ، وعلماء أوراق البردي ، قد أصبح عبارة عن امداد المؤرخ بنصوص وترجمات لنقوش ، وأوراق بردي ، عثر عليها في وادي النيل ، سواء كتبت بهيروغليفية مصرية أو بكتابة مصرية مستديرة أو ديموطيقية أو يونانية . وكذلك فان العلماء المختصين بالدراسات الاشورية قد أخذوا ينشرون ويترجمون ، منذ أن تمكن سير هنري رولنسن H. Rawlinson في عام ١٨٤٧ من حل رموز الكتابة السامرية الفارسية القديمة وفي عام ١٨٥٠ من حل رموز الكتابة السامرية البابلية - أخذوا ينشرون النصوص التي وجدت على قوالب الصلصال المتخلفة عن حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة . وكذلك فان

الدراسات المتعلقة بالكتاب المقدس ، حتى قبل أرازمس ، قد وجهت إلى جعل نص العهد القديم والجديد ، أقرب ما يكونان إلى النص الاصيل ، وإلى أكبر قدر ممكن من الشرح الكامل للحضارتين العبرية والهلنستية اللتين تنعكسان في الكتاب المقدس . ان علم مقارنة اللغات ، كما سبق أن بينا ، يعالج - بين ما يعالجه من أشياء - الاشتقاق من مختلف النصوص ، التي هي من أكثر النصوص صحة ودقة (لا سيما ما كان منها متعلقاً بالآداب الكلاسيكية) . وان عالم الكتابة الاثرية الكلاسيكية يرمم ويحقق النصوص اليونانية واللاتينية المأخوذة من النقوش الموجودة على شواهد القبور ، أو النصب التذكارية ، والعمائر اليونانية والرومانية القديمة . أما عالم الكتابات الاثرية ، فقد صار بمقدوره ، منذ الوقت الذي وضع فيه مابلون Mabillon (ص ١٤٣) أصول علم الكتابة الاثرية ، وحلّ المستندات القديمة ، أن يرجع الكتابات الاثرية من العصور الوسطى ، إلى أصولها الصحيحة ، وكذلك غيرها من الوثائق ، عن طريق الخط الذي كتبت به ، وهذه قد اتضح أنها كانت تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان ، وكذلك عن طريق التقاليد والاشكال المختلفة ذات الطابع الخاص جداً ، وأن ينشروا في يسر نسخاً مطبوعة سهلة القراءة من هذه الوثائق . أما عالم الآثار القديمة ، فهو يحفر الأماكن الأثرية القديمة ويمدّ المؤرخ بعلومات مشتقة من الآثار الباقية كالتماثيل ودور العبادة والحزف والمباني وأدوات البناء . أما علم النميات ، فقد مكن علماء النميات من أن يتأكدوا من صحة قطعة النقود والمعادن وتاريخها ، وجعل بمقدورهم أن يحلوا رموز كتاباتها الاثرية ، وأن يشرحوها . وكذلك فعل علم دراسة الأختام فيما يتعلق بالأختام ، وهو بهذا قد قدّم آلة اختبار اضافية أخرى ، للتدليل

على صحة الوثائق التي ترد بمحتومة في آخرها . أما علماء الرنوك والانساب ، فانها يوهنان على صحة الأرومة وتسلسل النسب ، كما أن علماء الانساب قدموا قواميس للاعلام وجداول للانساب . أما المفهرس فيمدنا بمعلومات فيما يتعلق بالكتب والمؤلفين ، فهو يمدنا بمفهرسات وكتالوجات ، وقواميس اعلام ، ويحقق الكتب والمؤلفات القديمة ، والطبعات الأولى لبعض الكتب ، والمواد النادرة ، ويكشف عن التعريف ، ويبين هوية المؤلفات المجهولة المؤلفين . أما كاتب المعاجم (العالم اللغوي) فيعد المعاجم ، ويبين اشتقاق الكلمات ، وتاريخها ، ويورد أمثلة على اختلاف استعمالها ، وكان كثير من المعلومات التاريخية عرضة للاختفاء حتما ، لو أن علماء اللغة أخفقوا في تدوين أصول اشتقاق كلمات عديدة مثل « نار مشعلة للزينة » bonfire و « نكرة قومية » chauvinism و « الصين » china ، و « المقاطعة » boy-cott و « المحاكمة اعتباطاً » lynch و « وصف الأرض بالخصي » macadamizu (وهذا يعني من التفتيش عن الكلمات في القواميس) . لقد درج العلماء المختصون بالعلوم الاجتماعية منذ أمد قصير ، مثل المربي والانثروبولوجي والعالم النفسي والعالم الاجتماعي ، على نشر قائمة بالأسئلة للاجابة عليها ، واستفتاءات شعبية ، واحصاءات عن تعداد السكان والتطور الاجتماعي ، وغير ذلك . وهذه النتائج التي يتوصل اليها من مثل هذه المواد العلمية والمسماة « الوثائق الشخصية » أو السير الشخصية والناجمة عن جهود العلماء المختصين بالعلوم الاجتماعية كانت - أو سوف تكون - ذات نفع المؤرخ . وما دام عمل المؤرخ يتعلق بالمواد المطبوعة التي يحضرها المهرة من المختصين في « العلوم المساعدة للتاريخ » فانه يتجنب نخطر التلاعب التاريخي العظيم ، وكذلك الخاطر الناجمة عن الوثيقة المحرفة . وهو قد

يتناول منشوراتهم هذه بالتحليل معتمداً على أنها وثائق أصلية ، وهو لا يحتاج سوى أن يقرر مقدار درجة موثوقيتها من حيث محتوياتها .

علم حساب التواريخ الزمنية من حيث هو علم مساعد (للتاريخ)

ان دراسة علم «حساب التواريخ» ، يستط للمؤرخ مسألة حيوية ، وهي مسألة قياس الزمن وضبطه . فعالم حساب التواريخ يشرح التقويم العديدة التي كانت مستعملة في أماكن مختلفة ، في أزمان مختلفة ، ويجعل بمقدورنا أن نحول التواريخ من تقويم الى آخر . وهذا ليس بالأمر البسيط ، لأن تسجيل الزمن قد اختلفت طرقه في تاريخ عالمنا . حتى حين كانت أوروبا الغربية متحدة تحت راية الكاثوليكية ، وشاع فيها استخدام (التاريخ الخاطيء) لميلاد المسيح ، كنقطة البداية التي منها حسبوا تقدم الزمن ، فان عديداً من البلدان كانت تحتفل بالعام الجديد New Year في أيام مختلفة ، وهكذا فإن جزءاً من السنة على الأقل ، لم يكن يعرف الى أية سنة كان ينتمي . وعلى ذلك عمل البابا جريجوري الثالث عشر Gregory XIII ، في القرن السادس عشر ، على اصلاح المزيج الغريب من التقويم المصري والروماني والمسيحي ، الذي كان شائعاً آنذاك ، ومعروفاً باسم تقويم يوليان Julian Calendar ، وذلك بأن جعله يتسق وما عرف من علم فلكي في عهده ، ولكن العالم المسيحي آنذاك ، كان قد انقسم الى يونان ارثوذكس ، وكاثوليك وبروتستانت ، ولم يعمّ اصلاحه في بادئ الامر في البلاد الكاثوليكية . غير أن البلدان البروتستانتية ، قد قبلته بعد ذلك الراحدة تلو الاخرى ، ولم تتقبله الممتلكات البريطانية مثلاً الا في عام ١٧٥٢ ، عندما كان نظام التاريخ القديم يتخلف بمقدار أحد عشر يوماً

عن التقويم الجريجوري (النظام الجديد) ، وعندما كان التقويم القديم ، يسبق الجديد بعام واحد من أول كانون الثاني (يناير) حتى ٢٤ آذار (مارس) ، لأنه كان يجعل رأس السنة الجديدة يبدأ يوم ٢٥ آذار (مارس) . وهذا هو السبب الذي نحتفل فيه بعيد ميلاد واشنطن على أنه حدث يوم ٢٢ شباط (فبراير) ١٧٣٢ ، على الرغم من أن كتاب مواليد عائلته ، يسجله على أنه كان في شباط (فبراير) ١٧٣١ . وان الاقطار الواقعة تحت النفوذ الارثوذكسي لم تقبل عموماً ، التقويم الجريجوري حتى القرن العشرين ، عندما كان تقويمها القديم ، يتخلف بمقدار ثلاثة عشر يوماً ، عن التقويم الجريجوري . وذلك يفسر لماذا لا يزال يشار الى ثورة ١٩١٧ البلشفية على أنها « ثورة اكتوبر » بالرغم من أن الروس يحتفلون بها سنوياً يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) .

واننا نستطيع أن نتجنب خطأين اذا ما تذكرنا أن التقويم الجريجوري ليس فيه السنة « صفر » ، فالقرن الاول بعد الميلاد يبدأ من العام واحد حتى العام مائة ، والقرن التاسع عشر من العام ١٨٠١ حتى ١٩٠٠ ، وأما القرن العشرون فيبدأ من ١٩٠١ وسوف يستمر حتى ٢٠٠٠ ، وعلى هذا فان النصف الاول من القرن التاسع عشر لم ينته الا في منتصف ليل ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٠ (لا ١٨٤٩) ، ونفس هذا القول ينطبق على القرون السابقة مثل ما ينطبق على قروننا . ولنفس السبب ، فان حساباً للفترة الزمنية ، ما بين عام من أعوام قبل الميلاد وعام من اعوام بعد الميلاد يتطلب طرح واحد من مجموعها . وعلى ذلك فان الفترة الزمنية المتقضية ما بين ١/ق . م ، ١/ب . م ، لم تكن عامين بل عاماً واحداً ، والفترة ما بين ٦٣ ق . م ، ١٤ ب . م (أيام أغسطس) هي ٧٦ سنة (بدل ٧٧) . واليوم نجد أن جميع العالم المسيحي ، وكثيراً من الخاضعين للنفوذ الغربي

يستخدمون التقويم الجريجوري ، غير أن بعض الاقوام من غير المسيحيين (كالمسلمين والاسرائيليين) لا زالوا يستعملون تقاويم مشتقة من تقاليدهم الدينية المستقلة . وان محاولة جمعيات الثورة الفرنسية ، أن تتبنى تقويمياً علمياً صادفت معارضة دينية وفشلت ، (بخلاف اصلاحهم للموازين والمقاييس ، عندما ادخلوا النظام المتري) وان اعداد الجداول المقارنة لختلف اساليب تسجيل الزمن ، هي مهمة المشتغل بعلم حساب التواريخ وتسلسلها . وهو أيضاً يعدّ جداول وموسوعات بالاشخاص والحوادث وتواريخها وذلك لكي يجعل فن التحقق (التثبت) من التواريخ أيسر .

تباين المصادر

ان المؤرخ كثيراً ما يعثر على نصين مختلفين أو أكثر لنفس الوثيقة نشرهما خبراء مختصون . وفي التاريخ الحديث آلاف السجلات والمكتبات والاكوام والاقبية وملفات القضاة والمحاكم والاطباء وعلماء الطب النفسي والمتاجر والميئات الاجتماعية وجامعي التوقيعات وبائعها والاسر والملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام والوزارات والجيش والبحريات والاندية والاكاديميات والمحافل والبعثات وغيرها ، وكلها حافلة بالوثائق غير المنشورة وفيها يجد المؤرخ نفسه أمام غير نسخة مخطوطة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وكلها تمثل وثيقة واحدة ، ولكنها ليست نسخة طبق الاصل . ان الحصار الانجليزي للساحل الامريكي ، أثناء حرب الاستقلال الامريكية ، قد جعل من الضروري ارسال ثلاث نسخ أو أربع من رسائل هامة ، من امريكا الى فرنسا ، وان تلك النسخ لم تتفق دائماً في تفاصيلها . وفي المخازن المليئة بالورق المتعلق بالحرب العالمية الثانية ، لا بد من وجود العديد من

المسودات أو النسخ لوثيقة واحدة ، ولا بد أن تكون فيها بعض الاختلافات . في مثل هذه الاحوال يجب على المؤرخ ، كالعالم المختص بمقارنة اللغات ، أن يقرر أية نسخة هي الأقرب الى النسخة الاصلية ، من حيث الفترة الزمنية ، وهذا عادة يسر مسألة البت في الاضافة والحذف وبالتالي في تفسير الاختلافات .

وكذلك أحياناً تكون النسخ المنشورة غير صحيحة ، وبالتالي تصبح المقارنة مع المخطوطة الاصلية أمراً ضرورياً ^(١٢) . وكثيراً ما تكون شروح المصادر وتفسيراتها خاطئة ، ويجب على المرء أن يتذكر دائماً الدرس الذي قرب على المحاكمة التي اتهم فيها البروفسور ج. ب. فوستر G. B. Foster ، الاستاذ بمدرسة اللاهوت ، بجامعة شيكاغو ، حيث اتهم بالهرطقة . فعندما جيء به أمام مؤتمر كنسي متهماً بأنه قد سمى من يؤمنون بالكتاب المقدس لؤماء خبثاء knaves ، اتضح عند الرجوع الى الصفحة المطلوبة من كتابته بأن ما قاله كان « ان ذلك الذي يسمى نفسه مؤمناً بالكتاب المقدس ، هو ساذج بسيط naive » ^(١٣) . بل ان رجلاً معروفاً بالدهاء مثل أندريه فيشنسكي ، الدبلوماسي الروسي تورط في خطأ مشابه ، عندما أعلن أمام الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ ، بأن هنالك خريطة أمريكية موجودة اسمها « الحرب العالمية الثالثة » المسرح الباسفيكي للعمليات الحربية ، ، غير أنه بالرجوع الى الخريطة تبين أن عنوانها هو « خريطة حربية رقم ٣ » تبين منطقة الباسفيكي . ولم تكن تلك الخريطة سوى الخريطة الثالثة المتعلقة بالحرب والتي نشرتها شركة خرائط امريكية ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، (أما الخريطتان الاولى والثانية ، فكانتا تبينان مسرح الحرب في أوروبا) ^(١٤) .

مشكلة المعنى ، تطور معنى الكلمات (السمانتيات)

وبعد أن يكون المؤرخ قد توصل إلى أقرب معنى من معاني النص بالقدر الذي بينته له مصادره ، فإنه يواجه مسألة تقرير معناه . وهذه هي المشكلة التي تسمى في دراسات الكتاب المقدس العلمية ، بالتفسيرات والشرح . وهي أحياناً تتناول الدلالات المختلفة للكلمات أو تطور معنى الكلمات . ومثل هذه المشاكل قد تتطلب استخدام القاموس فحسب ، ولكن ذلك يعني ، كلما تسر الامر ، القواميس المعاصرة لمؤلف الوثيقة أو على الأقل قاموساً مرتبطاً على أسس تاريخية ، ذلك لأن معاني الكلمات كثيراً ما تتغير من جيل إلى جيل . فكلمتا الحرية Liberty والحق right قلما تعنيان أكثر من امتياز privilege في الوثائق الراجعة إلى عصر الاقطاع في أوروبا . وان كلمة بروتيتاري proletarian لم تكن تعني قبل القرن التاسع عشر أكثر من واطيء vile أو غير مهذب vulgar أما لفظ امبريالي Imperialist فقد كان اصطلاحاً بنطوي على الكثير من المديح في العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، بخلاف العقد السادس من القرن العشرين ، واليوم تتغير كلمة ديموقراطية democracy في معناها ، حينما يعبر المرء نهر الاودر شرقاً أو غرباً . وان الاخفاق في تفهم مثل هذه التطورات في المعنى قد يؤدي إلى الخطأ الكامل في فهم تطورات تاريخية هامة .

ثم ان مشكلة تطور معنى الكلمات هذه تشتمل كذلك على استغلال جميع أنواع المعرفة المتوفرة لدى المؤرخ ، والمتعلقة بالخلفية المدروسة وكذلك الشاهد ، لأن الشهود ، ولا سيما الأمين منهم كثيراً ما لا يستخدمون الكلمات

المستعملة في القواميس ، أو أنهم يستخدمون مفردات قاموسية ولكن بمعانٍ ودلالات لا تسمح بها القواميس . أضف إلى ذلك ، ان الفشل في تقدير البيئة العقلية ، التي عاش فيها الشاهد قد تجعل الكلمات التي ينقل بها آماله ، أو خرافاته ، أو أية أفكار أخرى ، تفقد بعضاً من معانيها البعيدة . إن المؤرخ الذي يعرف ان وجود الساحرات من الامور التي يؤمن بها بعض الناس ، وان تدخل الآلهة الساهوي عند آخرين لا يقل عن هذا واقعية ، وان الشياطين والعفاريت والجنيات تسكن عوالم مختلفة ، وان الملكية الفردية مقدسة بالنسبة لبعض ملعونة لدى آخرين ، وان الله يتقبل بعض الناس بحسن طويتهم ، وآخرين بأعمالهم الطيبة ، وان المعجزات هي علامات القداسة في رأي بعض الناس ، وضرب من سلامة النية عند الآخرين - ان المؤرخ الذي يعرف مثل هذه الطرز من التفكير ، ومئات على شاكلتها ، تخالفها أو توافقها ، ، يمكنه وهو مؤرخ حقبة ما ، من ان يتفهم أشياء ، من الممكن ان تفوته لولا هذا التفهم . فهمة المؤرخ هي ان يفهم ، لا ما يمكن ان تعنيه كلمات الوثيقة رسمياً وحسب ، بل أيضاً ماذا كان ينوي شاهده ان يقول فعلاً .

مشكلة المعاني : التفسيرات والشروح

وعندما يصادف المرء غموضاً لغوياً ، فان استفساراً آخر لا بد وان ينشأ نظراً لأن الغموض ، ربما كان ، أو ربما لم يكن عرضياً ، وإلا فما الذي يعنيه ذلك الرجل الذي قال المؤلف : « لن أضيع وقتاً لأقرأ كتابك ؟ » فهل كان يعني ان الكتاب حسن ، يستحق القراءة ، أو ان قراءة الكتاب ، ستكون مضيعة للوقت ، وهو على ذلك لن يقرأه ، أو

انه سيسارع بقراءته ؟ وهل كان الغموض غير مقصود ؟ فاذا كان الرجل ، كما يقال أحياناً ، ساخراً من طراز بنيامين ذراثيلي ، فربما لا يكون الغموض مقصوداً ، غير انه بدون دليل نصي ، يمكن ان يستتج المرء ، بأن الملاحظة قصد بها ان تحمي مهذبة ، على الرغم من انه لم يحسن صياغة عبارتها .

على ان حدة المشكلة التفسيرية تزداد بنوع خاص عندما يشك في ان اخفاء المعنى قد جاء متعمداً . فان الاخفاء المتعمد للمعنى ، لا ينطوي على مجرد مشكلة الدليل والكتابة السرية ، والخطر الذي قد ينشأ عن قراءة تحامل شخص ما ، على انه وثيقة^(١٥) ، بل انها تشمل أيضاً قدراً معيناً من الدراية بالألغاز والأحاجي وخداع الكلمات . ولقد نشرت جريدة نيويورك تايمز ، بعيد غزو الالمان لفرنسا ، عام ١٩٤٠ ، قصيدة من ثمانية أبيات (تجد ترجمتها على ص ١٥٨) ، وهذه قد ظهرت في الاصل في جريدة باريس سوار Paris - Soir ويدي فيها كتبها الفرنسي ، اعجابه الشديد بهتلر ، واحتقاره للانجليز وهي :

Almons et admirons le Chancelier Hitler
L'éternelle Angleterre est indigne de vivre ;
Maudissons et écrasons le peuple d'outremer ;
Le Nazi sur la terre sera seul à survivre.
Soyons donc le soutien du Fuehrer allemand,
Des boys navigateurs finira l'odyssée ;
A eux seuls appartient un juste châtiment ;
La palme du vainqueur attend la Croix gammée.

ولا شك ان أي مؤرخ كان سيخضع حتماً بمعنى هذه القصيدة ومفادها ، من حيث دلالتها على ميول وسلوك كاتبها ونشرها ، لو انه

قرأها كما يبدو من ظاهرها . فهذه القصيدة من ذلك النوع من الشعر المسمى الكسندري Alexandrine . وبتشطير كل بيت منها إلى شطرين ، وقراءة الأسطار الأولى من الأبيات معاً ، ثم قراءة الأسطار الثانية معاً ، ينتج معنى يعاكس تماماً معناها لو قرئت الابيات دون شطرها إلى نصفين ، وبالتالي كانت ترجمة جريئة التايز لها كما يأتي :

بالحب دعنا مدح	هتلر ، المستشار ،
« جون بل ، الحالد	لا يستحق الحياة .
دعنا نلعن ، دعنا نسمع	البطل القائم عبر القنال
فوق الارض فريق النازي	هو الباقي الوحيد في الكفاح
دعنا اذا نحمل العوث	لدى زعيم العصاة الالمانية
لشباب يشق عباب البحر	مستتهي قصة البطولة (الاوروبية)
بجهوده الوحيد	يجرز عقاباً عادلاً
سوف يتم النصر	للمصليب المعقوف

العقلية التاريخية

ويرتبط بتطور معاني المفردات ، ومشكلة الشروح ، ارتباطاً وثيقاً ، مسألة أخرى وهي فهم السلوك في وضعه المعاصر وتذوقه . اننا لنخفق في فهم الوثائق الخاصة حين نحكم على مجتمعات مبكرة بمقاييس خلقية متطورة ومتأخرة عنها ، ونتوقع أحكاماً متوازنة ومسلماً اعتيادياً في أزمان الحرب والثورات والانقلابات ، ونترجم طرق حياة شعب وتقاليده ومستوياته في دراستنا لقطر آخر ، ونعلن استيائنا لتصرف فردي دون ان نحاول فهم

مقاييس البيئة التي وقع فيها ، ولا تتسامع مع « جهالة » هي في حقيقتها معرفة شاملة بمفهوم ثقافة مغايرة وتكيف سليم لها - هذه الاشياء ، وغيرها من الامور ، التي ننطق عندها في وضع الاشخاص في مواضعهم والحوادث في مواضعها التاريخية الخاصة بها ، كثيراً ما تؤدي الى اخفاق المؤرخين لا في تفهم الوثائق الخاصة بهم وحسب بل الى الخطأ المستمر في الاحكام التي يصدرونها على أولئك الاشخاص وتلك الحوادث .

ان القدرة على ان يضع المرء نفسه في مكان الآخرين في الأزمنة الاخرى ، وعلى تفسير الوثائق ، والحوادث ، وتحليل الشخصيات من واقع حالها ومستوياتها وعواطفها (دون ان يتغلى المرء عن مستوياته الشخصية بالضرورة) ، هو ما يسمى أحياناً بالعقلية التاريخية . وهذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطرق التي يسميها العالم النفسي الشعور الداخلي والحدس ، وهي تتطلب المثابرة للسيطرة على ملكة أخرى وتصحيحها وهي ملكة ذات طبيعة «مائلة» ، إلا أنها يمكن بسهولة ان تعمل في اتجاه مضاد - أي هي القدرة على تفسير الماضي بالقياس على تجربة المرء الذاتية (انظر الفقرات ١٣-١٦ من الفصل الحادي عشر) . ففي الوقت الذي تتبع أسئلة المؤرخ التي تدور حول أية فكرة مبكرة ، يتناولها بالدرس ، غالباً ، من واقعه هو نفسه أي قوالبه الذهنية ، ومستوياته ، وتشريعاته ، ومواقفه ، وتقاليده ، وآماله ، فانه على كل حال يجب عليه كمؤرخ ، أن يجيب عليها بما يتفق وحالة موضوعه ، والبيئة التي وجد فيها .

وتتطلب العقلية التاريخية من الباحث أن يخفي شخصيته وأن يقتصر ، على قدر استطاعته شخصية موضوعه ، محاولاً أن يفهم لغة الاخير ، ومثله ، ورغباته وميوله ، وعاداته ، ونوازه ، واتجاهاته ، وخصائصه . قد يبدو

هذا الامر صعباً مناله ، ولذلك فان المؤرخ قلما ينجح في اتقانه . غير ان واجبه في هذه الحالة واضح ، اذا كان همه أن يتفهم ، وأن يحكم دوت تميز على أعمال الآخرين وشخصياتهم ، لا أن ينقدها . وتتطلب العقلية التاريخية من المؤرخ أن يدافع أحياناً عن موضوعه أكثر مما يستطيع الموضوع أن يدافع عن نفسه ، حتى ولو لم يؤمن بالضرورة به . ويجب عليه أن يتفهم موضوعه كما يتفهم الطبيب النفسي مريضه ، أي كأنه يتعمص شخصية موضوعه ، وهذا لا يعني بالضرورة التساهل والتسامح . وهذا الى حد ما ، يشبه ذلك النوع من التفهم ، الذي كان يعجب به أكتون Acton في الصور التي كانت ترممها جورج اليوت لشخصياتها المسرحية : « فكل شخصية منها يجب أن تقول ان القصاصة قد اظهرتها في قوتها وأعطت ، شكلاً عقلياً لدوافع حلتها الشخصية تحليلًا ناقصاً ، وانها وضعت ملامح عارية في تلك الشخصية بما لم تكن هي قد كشفت في نفسها » (١٦) . فاذا صح ما يقوله موريس كوهن ، « فان توسيع آفاقنا وتمكيننا من رؤية وجهات نظر أخرى غير التي اعتدناها أكبر خدمة يمكن للمؤرخ أن يؤديها ، وهو يستطيع تأديتها خير أداء بأن يركز انتباهه في الحقل الخاص ، الذي هو آخذ في درسه ليفهمه » (١٧) .

التحقق من هوية المؤلف والتاريخ

ان الحدس بتاريخ تقريبي للوثيقة ، وبعض التشخيص لهوية مؤلفها المزعوم ، (أو ، على الاقل الحدس بزمانه ، ومكانه ، وعاداته ، وسلوكه ، وطباعه ، وتعليمه ، ومعارفه ... الخ) يكون ، بكل جلاء ، جزءاً أساسياً من النقد الخاص . والا فانه يكون من المستحيل اثبات صحة الوثيقة أو

نفيها بالاستعانة بالطريقة التي تبين ان الوثيقة كتبت في وقت لاحق ،
أو بنوع الكتابة ، أو بالاسلوب ، أو بأن يكون كاتبها غير شاهد عيان ،
أو أية اختبارات أخرى مما يرتبط بزاجه وبشخصه وبأفعاله . غير أن
حدساً مماثلاً للحدس السابق ، أمر لازم للنقد الداخلي أيضاً ، وعلى ذلك
فاننا نوجىء مشكلة التحقق من شخصية المؤلف إلى الفصل التالي (انظر
الفقرة الخامسة وما يليها من ذلك الفصل) .

وبعد أن يكون المؤرخ قد تثبت من صحة النص واكتشف ما كان
ينوي مؤلفه أن يقوله بالضبط ، فانه يكون بهذا قد أثبت شهادة الشاهد
فحسب . ويبقى عليه ان يقرر فيما إذا كانت تلك الشهادة بما يمكن تصديقه
والاخذ به ، وإلى أي حد يمكن ان يمضي في ذلك التصديق ، وهذه هي
مشكلة النقد الداخلي .

٧] مشكلة التصديق او التمدد الداخلي

يهدف المؤرخ أولاً من وراء فحصه للدليل إلى أن يحصل على مجموعة من التفاصيل المتصلة بموضوع أو بسؤال قد كونه في نفسه . ولا يكون للتفاصيل المتفرقة المعزولة إلا أهمية محدودة في حد ذاتها ، وما لم يكن لها ظروف مرتبطة بالموضوع ، أو أن تجد لها مكاناً في الفرض ، فانها تكون ذات قيمة مشكوك فيها . غير أن هذه هي مشكلة تركيب سوف ندرسها فيما بعد^(١) . أما ما يهنا الآن فهو تحليل الوثائق ، من أجل الوصول إلى التفاصيل الصحيحة ، التي يمكن أن نضعها ضمن فرض أو قرينة .

ما هي الحقيقة التاريخية ؟

وفي خلال عملية التحليل ، يتجزم على المؤرخ أن يتذكر دائماً تفاصيل الوثيقة ذات الصلة ببحثه ، أكثر من الوثيقة مجتمعة . وفيما يتعلق بكل تفصيل مفرد يسأل السؤال التالي : أيمن تصديقه والثقة به ؟ ولربما يكون من المفيد أن نشير ثانية إلى أن ما نعينه بقولنا إن تفصيلاً ما قابل للتصديق

أو يمكن الوثوق به ، انه ليس هو ما حدث بالفعل بل انه قريب مما حدث بالفعل ، كما نستطيع أن نصل إليه من فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا^(٣) ، وهذا يعني أن ما وصلنا إليه هو شبيه جداً بما وقع فعلاً . وذلك يعني شيئاً أكثر من مجرد كونه غير محال في حد ذاته ، أو حتى شبه معقول ، ومع ذلك فهو أقل من أن يعني الوصف الدقيق لحادث مضى . وبلغه أخرى فان المؤرخ يقرر أرجحية الصحة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها . وعلى الرغم من وجود ارتباط عظيم بين الأمرين فهما ليسا بالضرورة صنوان . أما فيما يتعلق بالتفاصيل نفسها فان المؤرخين قلما يختلفون ، في الغالب ، في صحتها في ضوء ارتباطها بفحص دقيق للمصادر . بل انه من الجائز أن يستخلص مؤرخان لها نفس القدرة والكفاية والتدريب ، نفس « الحقائق » عندما يفحصان وثيقة واحدة ، وأن يتفقا في النتائج التي يتوصلان إليها . ومن هنا نقول ان معلوماتنا التاريخية الابتدائية تبني دوماً عرضة لايبراد البوهان .

وعلى هذا فان الحقيقة التاريخية يمكن أن توصف على أنها أمر معين مشتق اشتقاقاً مباشراً أو غير مباشر من وثائق تاريخية ومعتبر على أنه موثوق به بعد فحص دقيق طبقاً لقوانين المنهج التاريخي (انظر ما يلي ، الفقرة : ٨) . وعلى هذا فان عدداً متنوعاً من الحقائق لا حصر له من هذا الطراز يعتبر مقبولاً لدى جميع المؤرخين ، ونذكر على سبيل المثال حقيقة ان سقراط كان قد عاش بالفعل ، وأن الاسكندر قد غزا الهند ، وأن الرومان قد بنوا البانثيون ، وأن للصينيين أدباً قديماً (ولكننا هنا لا بد من أن نحدد كلمة قديم ، فهي تحتاج الى تعريف ، قبل أن نعتبر صفة الحقيقة فيها أكيدة) ، وأن البابا إنستنت الثالث قد حرم جون ملك

انجلترا ، وان ميشيل انجلو قد نحت تمثال « موسى » ، وأن بشارك قد عدل بالتلطيف الرسالة الموجهة من امر التي كتبها سكرتير الملك وليام ، وأن البنوك في الولايات المتحدة قد أغلقت في عام ١٩٣٣ لمدة أربعة أيام بناء على أمر من رئيس الجمهورية ، وان البانكيز ★ the Yankees قد كسبوا المباريات العالمية الدولية في سنة ١٩٤٩ . وان « حقائق » بسيطة ومقررة تقريراً كاملاً من هذا القبيل يندر أن يتنازع فيها . فهي سهلة الملاحظة سهلة التسجيل (ان لم تكن بينة من تلقاء نفسها كالباتيون والادب الصيني) ، ولا تنطوي على أحكام تين قيمة ما (اللهم الا فيما يتعلق بقدم الادب الصيني) ، ولا تتناقض مع أي أمر آخر معروف معرفة ثابتة لدينا ، وبخلاف هذا فهي اذن مقبولة منطقياً لا تعمم فيها وتتناول حوادث منفردة .

ومهما يكن من أمر ، فان بعض العبارات التي تبدو بسيطة وسليمة ، تكون محل تساؤل . فاذا كان أحد لا يجادل في حقيقة شخصية سقراط التاريخية ، فان هنالك اتفاقاً أقل فيما يتعلق بشخصية موسى والشخصيات القديمة التي رسمها الادب الشعبي اليهودي . واذا لم يشك أحد في أن ميشيل انجلو قد نحت تمثال « موسى » ، فان نقرأ قليلاً من الناس لا زالوا يظنون أن روايات شيكسبير قد كتبها فرنسيس بيكون ، لا شيكسبير . ومهما يكن من أمر فان الشك فيما يتعلق بالتفاصيل الحقيقية المأمومة ، يمكن ان يكون مرده الى فقدان الدليل القائم على الملاحظات الاساسية أكثر من اختلاف رواية الشهود لتلك التفاصيل . وعموماً فانه في المسائل

(الترجم)

★ فريق البيسبول لمدينة نيويورك بأمريكا .

البيسطة التي لا تكون مدعاة للشك والتي يقوم الشاهد على صحتها بالدليل المباشر ، يمكن في العادة ان توضع الشهادة موضع الاختبار للتثبت من درجة موثوقيتها التي يقنع بها معظم المؤرخين الاكفاء غير المتحيزين . وحالما تشوب الدليل الحذوف والاحكام المبينة للقيمة ، والتعميمات ، وغير ذلك من التعبيرات ، ينفتح المجال للمناقشة ويصبح التناقض متوقفاً . ومن هنا ، فانه يقوم دائماً بجانب العديد من الحقائق التي يقبلها المؤرخون عادة ، حقائق أخرى عديدة يضعونها موضع الأخذ والرد والمناقشة .

الفرض الاستفساري

على المؤرخ ، عند تحليله وثيقة من أجل « حقائقها » المفردة ، ان يقترب منها وهو يحمل في نفسه سؤالاً أو مجموعة من الاسئلة ، دون ان يربط نفسه باتجاه معين . (على سبيل المثال : هل حاول شاؤول اغتيال داوود ؟ ما هي تفاصيل حياة كاتيلان Catiline ؟ من هم رفاق تتكرد Tancred في حملته الصليبية ؟ ما هو تاريخ ولادة ارازمس Erasmus ؟ كم عدد الرجال الذين كانوا في اسطول دي غراس De Grasse في سنة ١٧٨١ ؟ ما هو الاملاء الصحيح لكلمة سيس Sieyès ؟ هل كان هونج سي شوان مسيحياً ؟) ويلاحظ بالطبع انه لا يمكن لأحد ان يسأل حتى أبسط الاسئلة ، مثل هذه ، دون ان يعرف ما فيه الكفاية عن مشكلة تاريخية لكي يسأل الاسئلة التي تدور حولها ؛ واذا توفرت للمرء معرفة كافية ليسأل حتى أبسط تلك الاسئلة ، فان هذا يعني انه لا بد ان تكون لديه فكرة ما وربما بعض الفروض المتعلقة بها ، سواء كان ذلك مفهوماً ضمناً أو واضحاً ، وسواء كان ، تجريبياً ومرناً ، أو معدداً ومحدداً وثابتاً .

أو قد يكون الفرض مكملًا ، على الرغم من انه ما يزال مضرًا وفي صيغة الاستفهام ، (مثال ذلك هل كانت المدينة في العصور الوسطى متطورة عن السوق ؟ لماذا كان منكرو تعميم الاطفال يؤمنون بالحرية الدينية ؟ كيف ساعدت المساهمة في الثورة الامريكية على نشر الافكار الحرة بين الاربستوقراطيين الفرنسيين ؟ لماذا أنكر وودرو ولسون معرفته « بالمعاهدات السرية » ؟) . ان فحوى من نوع خاص نجده مفتوحاً في كل من هذه الاسئلة ، ويفتقر فيه الصحة ، وان ايضاحاً أكثر لذلك الفحوى هو المطلوب وذلك باتباع نهج اضافي من العمل لتحقيقه .

ان وضع الفرض على صورة الاستفهام أحكم من وضعه بطريقة اعلانية ، وذلك لأنه قبل كل شيء يكون أبعد عن الالتزام قبل ان تفحص كل الأدلة . وكذلك أيضاً يمكن ان يساعد بطريقة ما في حل مشكلة ثبوت صحة المادة نفسها (انظر الفقرة الخامسة من الفصل التاسع) ، لأن المواد الثابتة صحتها تنحصر في المواد التي توصل بطريقة مباشرة الى الاجابة على السؤال أو تشير الى انه ليست هنالك إجابة مرضية يمكن الوصول اليها .

البحث عن تفاصيل خاصة بالشاهد أو الدليل

لكل موضوع تاريخي ، كما قد أسلفنا القول ، أربعة وجوه - السيري ، والجغرافي ، والزمني ، والمهني أو العملي . والباحث التاريخي ينظم وثيقته من حيث التفاصيل المتصلة بها أو (الملحوظات ، كما ميسميا في الغالب) بعد ان يحفظ في ذهنه مجموعة من الأسماء والتواريخ والكلمات الهامة

لكل واحد من هذه الوجوه الاربعة . وعلى العموم فانه من الحكمة
بمكان ، ان تدون ملحوظات على المسألة ، التي لها صلة بالموضوع ، سواء بدا
أو لم يبد لأول وهلة انها يمكن قبولها والأخذ بها . ولقد يتضح بمضي
الوقت ان الدليل الكاذب أو الخاطئ نفسه ، ذو صلة بفهم المشكلة التي
يدأب المؤرخ في السعي وراءها .

وبعد ان ينتهي التحري من تجميع ملحوظاته ، عليه ان يبدأ بعد
ذلك في فصل ما يمكن تصديقه بما لا يمكن تصديقه منها . وأحياناً
يتوجب عليه ان يستخلص تفصيلات أصغر من ملحوظاته ، لأن اسماً مفرداً
قد يكشف عن اسم رفيق من رفاق تكرر ، كما وان حرفاً
واحداً قد يبين الاملاء الصحيح لاسم سيس وان رقماً حسابياً
مفرداً قد يدل على العدد الصحيح لبحارة دي غراس ، كما وان
عبارة واحدة قد تبين الدوافع الكامنة وراء انكار ولسن علمه بالمعاهدات
السرية . وفي التحريات الدقيقة ، يندر ان يكون للوثائق بأكملها أهمية ،
فهي تستخدم في الغالب كمناجم نستخلص منها التاريخ الخام ليس إلا .
وكل تنفة من ذلك الخام ، على أية حال ، قد تتطوي على قطع أخرى من
نوعها . وبعبارة أخرى ان الدرجة العامة لموثوقية مؤلف ما تنحصر أهميتها
فقط في اثبات الموثوقية المحتملة لأقواله الخاصة به . ومن ذلك الاسلوب
التحليلي الحذر تنبثق قاعدة هامة : ان طريقة تثبيت صحة كل جزء من
وثيقة يجب ان يتم على حدة بصرف النظر عن الصدق الذي جرى
عليه المؤلف في تأليفه .

تحقيق هوية المؤلف

ولا بد - كما سبق ان بينا القول (ص ١٦٠ و ١٦١) - من معرفة هوية المؤلف بعض الشيء وذلك لاختبار ما عليه الوثيقة من الصحة . وفي خلال تقرير صدق ما في الوثيقة من دقائق لا بد من ان قتم بالخداع والتضليل - مهما بلغت مظاهر الاصلة فيها - حتى تثبت براءتها . وعلى هذا فان الأهمية في اثبات درجة موثوقية المؤلف أي ما هو عليه من صدق ، أمر لا ريب في أهميته . ونحن نعرف اسم المؤلف ، وعندما تتوفر لدينا المعلومات الكافية عن سيرته ، يصعب التعرف على شخصيته عملاً سهلاً نسبياً . ونظراً لأنه في معظم البحوث القانونية والاجتماعية تكون شخصية الشاهد أو المؤلف للوثيقة معروفة لدى الباحث ، فمثل هذه المسألة لا تصبح أمراً شائكاً بالنسبة للمحامين ولعلماء الاجتماع .

اما المؤرخ فكثيراً ما يجد نفسه مضطراً لاستخدام وثائق كتبها أشخاص لا يعرف عنهم شيئاً أو تكون المعلومات المتوفرة عنهم قليلة نسبياً . وان مئات قواميس الاعلام ودوائر المعارف الموجودة أمامه ، لا تقيده ، نظراً لأن اسم المؤلف غير معروف أو ، حتى ولو كان معروفاً ، فانه غير مدون في تلك الكتب . وعلى هذا فعلى المؤرخ ان يعتمد على الوثيقة نفسها ليتعلم شيئاً عن شخصية كاتبها . ولا شك في ان وثيقة واحدة موجزة ، قد تعلمه الكثير بما لم يعلم عن مؤلفها إذا سأل الأسئلة الصحيحة . غير انه من الجائز بالطبع ان تحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل واضحة عن حياة المؤلف ، غير اننا إذا قلنا ذلك ، فانتا بهذا تجاهل السؤال الذي أشرنا اليه . ويجب ان ننبه إلى انه حتى حين تكون الوثيقة خالية من استعمال

ضمير المتكلم ، فاننا يمكن ان نتعلم منها الكثير عن أساليب المؤلف الفكرية في البحث وعن سلوكه الشخصي .

ولنأخذ النص المعتاد للخطاب الذي القاه لنكولن في غيتسبرغ Gettysburg ، ولنفترض على سبيل المثال ، أننا لا نعرف شيئاً عنه ، ولنستقرئ هذا الخطاب . يقول الخطاب : « قبل سبع وعشرين سنة أتى آباؤنا الى هذه القارة بأمة جديدة تؤمن بالحرية وتخلص للرأي القائل بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين . وانا الآن منهمكون في حرب أهلية كبرى ، نختبر فيها اذا كانت الأمة أو أية أمة لها مثل ذلك الايمان ، ومثل تلك العقيدة ، يمكن أن تصبر طويلاً . اننا نتقابل في ميدان معركة كبرى من ميادين تلك الحرب . لقد جئنا لنكرس جزءاً من ذلك الميدان مستقراً أخيراً لأولئك الذين قدموا أرواحهم هنا لكي تعيش تلك الامة . ولا شك أنه من اللائق أن نقوم بهذا ، غير أننا ، بمعنى أعم ، لا نستطيع أن نكرس هذه الارض – لا نستطيع أن نقديسها – لا نستطيع أن نظهرها ، فان الرجال الشجعان ، بمن هم أحياء وبمن ماتوا ، والذين تصارعوا هنا قد كرسوها بأكثر مما نستطيع قوتنا الضعيفة أن تفعله زيادة أو انقاصاً . ان العالم لن يلاحظ ما نقوله هنا ، ولن يتذكره طويلاً ، ولكنه لن ينسى أبداً ما قاموا به هنا . ان علينا نحن الاحياء اذاً أن نكرس أنفسنا هنا الى العمل الذي لم يتم والذي قد طوره أولئك الذين قد حاربوا هنا وأوصلوه الى هذا الوضع النبيل . ان علينا اذاً أن نكرس أنفسنا هنا للعمل العظيم الباقي أمامنا – أن نستمد من أولئك الموتى المكرمين تكريساً زائداً لتلك القضية التي أعطوها آخر وأكبر قدر ممكن من التكريس – أن نقرر هنا في عزم أن أولئك الذين ماتوا لن تكون

ميتهم عبثاً - وأن هذه الأمة ، برعاية الله ، سوف يكون لها ميلاد جديد في الحرية - وأن حكومة منتخبة من بين أفراد الشعب ، وبواسطة الشعب ، تعمل من أجل الشعب ، لن تقنى من على ظهر الارض .

ان فصصاً سريعاً لهذه الوثيقة يكفي ليين بأن مؤلفها ، أثناء كتابتها ، كان يهدف لجعلها خطاباً (« نحن نتقابل » ، « ما نقوله هنا ») ، وأنه كان يكتب اللغة كتابة طيبة ، وأن خطابه كان خطاباً جنائزياً « أننا هنا لتكريس جزء من ذلك الميدان مستقراً أخيراً » ، وأنه ربما كان مواطناً بارزاً ، وأنه ربما كان في الغالب أمريكياً (« آباؤنا » « هذه القارة » ، « أمة جديدة » ، « منذ سبع وثمانين سنة ») ، وأنه كان داعية من دعاة الحرية والمساواة (أو أنه على الاقل أراد من المنصتين اليه ، ان يعتقدوا ذلك) ، وأنه عاش خلال الحرب الاهلية الامريكية ، وأنه كان يتكلم في غيتسبرغ ، أو ربما فكسبرغ Vicksburg (« حرب أهلية كبرى » ، « قبل سبعة وثمانين سنة ») ، وأنه أراد من أنصاره في الحرب أن يعتقدوا أنهم كانوا يحاربون من أجل الديمقراطية (« حكومة الشعب ، اختارها الشعب ، من أجل الشعب ») . وإذا ما نسينا المناظرة التي قامت بين المؤرخين حول عبارة « برعاية الله » وهل قيلت بالفعل أو أضيفت فيما بعد ، فيمكننا أن نقدر بأن قائلها كان مؤمناً بكائن أعلى أو كان يرغب في أن يبدو كذلك .

وهكذا فإنه يبدو من الممكن أن نتعلم الكثير من وثيقة قصيرة عن مؤلفها دون أن نعرف كنهه . وفي حالة خطاب غيتسبرغ هذا ، فان أي مؤرخ مدرب تدريباً حسناً ، قد يكشف شخصية ملقيه أي لنكون ، حتى ولو كان القائل مجهولاً ، وسيكون في مقدوره لو لم يكن قد سمع

مطلقاً بلنكولن أن يعرف ، خلال محاولته للحكم على صدق التفاصيل الواردة في ذلك الخطاب ، بأن من الجائز أن هذا الخطاب العام قد قاله رجل بارز من سكان الولايات الشمالية ، مبوله واضحة في محاربة العبودية ، بعد انتصار رئيسي على الولايات الكونفدرالية ، في الحرب الاهلية الامريكية . وان الكثير من الوثائق الأقل تواضعاً ، والاكثر اقتصاداً ، في استعمال الكلمات ، من هذه الوثيقة ، تكشف عن شخصيات مؤلفيها في يسر أكثر .

تحديد تاريخ تقريبي لوثيقة ما

وسيكون من السهل نسبياً ، حتى ولو كان خطاب غيتسبرغ وثيقة غربية غرابة كلية ، أن نحدد له تاريخاً تقريبياً . فمن الواضح أنه كتب بعد سبعة وثمانين سنة منذ اعلان الاستقلال ، أي في سنة ١٨٦٣ ، غير أن الوثائق الغربية ، التي يمكن تأريخها في مثل هذا اليسر قليلة جداً . فعلى المرء في كثير من الأحيان أن يلجأ إلى الاشارات المعروفة بالنسبة للمؤرخ « كالنقطة التي ليس قبلها » و « كالنقطة التي ليس بعدها » . وهذه النقطة يجب أن تقام على أساس دليل داخلي - بمفاتيح تعطى ضمن الوثيقة نفسها ، فلو أن تاريخ ١٨٦٣ ، لم يكن ضمن خطاب غيتسبرغ ، فان اشارات أخرى ضمن الخطاب يمكن أن تشير بوضوح إلى بداية الحرب الاهلية الامريكية على أنها نقطة البدء لهذه الوثيقة ، ونظراً لأن الحرب كانت بوضوح ما تزال مستمرة عندما كتبت الوثيقة ، فان نقطة النهاية سوف تكون انتهاء الحرب الاهلية . وعلى هذا فان تاريخ هذه الوثيقة يمكن أن يحدد على وجه التقريب ، حتى ولو أن الجملة الاولى كانت قد

ضاعت ، في الفترة ما بين ١٨٦١ ، ١٨٦٥ ، وإذا ما صار بمقدورنا أن نخمن عن طريق معلومات أخرى شيئاً عن « ميدان معركة كبرى » ، فعندئذ يمكننا أن نضيق ذلك الفرق في التاريخ . ان بعض الوثائق قد لا تسمح حتى بتخمين بعيد بين نقطتي البدء والنهاية السابقتين ، غير أنه عندما يكون المؤلف معروفاً لدى المؤرخ ، فان المؤرخ والحالة هذه يكون لديه تاريخ ولادة المؤلف ووفاته ليستدل بها .

الموازنة الشخصية

ان هذا التحليل لخطاب غيتسبرغ (مع تخميننا المزعوم بأن مؤلفه غير معروف) يبين نوع السؤال الذي يسأله المؤرخ في حالة كل من الوثائق المجهولة المؤلف وكذلك المعروفة المؤلف . هل كان المؤلف شاهد عيان للحوادث التي يسردها ؟ وإن لم يكن كذلك فماذا كانت مصادر معلوماته ؟ ومتى كتب الوثيقة ؟ كم هو الزمن الذي مضى ما بين وقوع الحادث وتسجيله ؟ ماذا كان غرضه من الكتابة أو الكلام ؟ من كان جمهوره مستمعيه ولماذا ؟ ان مثل هذه الأسئلة تمكن المؤرخ من أن يجيب على الأسئلة الأهم منها مثل : هل كان مؤلف الوثيقة قادراً على قول الصدق ؟ وإذا كان قادراً ، فهل كان راغباً في أن يفعل هذا ؟ فان قدرة الشاهد ورغبته في اعطاء شهادة يوثق بها بقرره عدد من العوامل في شخصيته وفي وضعه الاجتماعي ، وهي معاً تسمى أحياناً « موازنة الشخصية » ، وهو اصطلاح يطبق على التصويب المطلوب في الملاحظات الفلكية ليسوغ الاخطاء المضادة لبعض المراقبين . وان موازنة المؤرخ الشخصية تسمى أحياناً « محط الاسناد » ، غير أنه ربما كان من الأنسب أن نحدد الاصطلاح الاخير على

فلسفته الواعية أو فلسفات الحياة بالقدر الذي تستطيع هذه الفلسفات به أن تنفصل عن الميول الشخصية والتحيزات التي قد يكون المؤرخ شاعراً بها وقد لا يكون .

قواعد عامة

كثيراً ما يفترض في المحكمة أن كل الشهادة التي يدلي بها شاهد ، على الرغم من أنه يقسم على صحتها ، هي موضع شك إذا صار بمقدور المحامين في الطرف الآخر أن يغمزوا خلقه العام ، أو إذا صار بمقدورهم ، بفحصه الدقيق أو استجوابه ، أن يخلقوا نوعاً من الشك في صدق أقواله ، وحتى في المحاكم العصرية ، يبدو الميل واضحاً إلى تأكيد المبدأ القديم « الكاذب في أمر كاذب في كل أمر »^(٣) . أضف إلى ذلك أن الدليل القائم السماع يستثنى دائماً^(٤) ؛ وإن من الشهود أنواعاً ذوي « امتياز » أو « غير مؤهلين » ، وعلى ذلك فهم غير ملازمين بالشهادة أو بحال بينهم وبينها^(٥) ؛ وينظر إلى الدليل الناتج بطرق خاصة على أنه تعدّ على حقوق المواطنين – مثل تعذيب المتهم لإجباره على الاعتراف ، واستعمال العقاقير ، أو جهاز الكشف عن الكذب – فإنها غير مقبولة في بعض المحاكم . وإن نظام الإثبات القانوني كما يقول جيمس برادلي ثاير James Bradley Thayer « لا يهتم التعريفات الدقيقة ، أو العمليات الأكاديمية الأدق للقدرة المنطقية ... فان قواعده ... تسعى إلى أن تقرر ... لا ما يكون أو ما لا يكون في طبيعته تجريبياً ، بل أن تقرر ، بعد المرور عن تلك المرحلة ، من بين تلك المسائل التجريبية حقاً ما يجب أن يستثنى لهذا السبب الواقعي أو ذاك ، فلا يستمع إليه المحلفون »^(٦) . وتتبع المحاكم ، في النظام الانجليزي

على الأقل ، هذا الافتراض : إذا قدم أحد الطرفين كل الدليل الجائز في مصلحته ، وقدم الطرف الآخر كل الدليل الجائز في مصلحته أيضاً ، فإن الحقيقة سوف تثبت بكل وضوح أمام القاضي والمحلفين ، من تضارب الأدلة أو اتساقها ، حتى ولو كانت بعض أنواع الأدلة بما لا يساهج ؛ وحين يمكن الوصول الى دليل أوضح وأحدث عهداً ، فربما كان الأذى الذي يصيب البريء أقل من الفرص المتاحة لنجاة المذنب بناء على هذا الغرض .

ومها يكن من أمر فان المؤرخ هو صاحب القضية ، وهو المدافع ، وهو القاضي وهو هيئة المحلفين معاً . غير انه كقاض لا يبعد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت إلى القضية بصلة ، فبالنسبة اليه ، يكون أي تفصيل للدليل موضع ثقة - حتى ولو انه يتأتى عن طريق وثيقة تم الحصول عليها بطريقة الخس أو التزوير ، أو انها مزيفة ، أو انها مبنية على شهادة تستند على السماع ، أو انها تتبع من شاهد له مصلحة - ما دامت تستطيع ان تجتاز أربعة فصوص :

١ - هل كان المصدر النهائي للتفصيل (الشاهد الأولي) قادراً على ان يقول الحقيقة ؟

٢ - هل كان الشاهد الأولي راغباً في أن يقول الحقيقة ؟

٣ - هل وردت شهادة الشاهد الأولي بدقة فيما يتعلق بالشهادة التي هي قيد الفحص ؟

٤ - هل هنالك اثبات مستقل للتفصيل الذي هو قيد البحث ؟

ان أي تفصيل (دون النظر إلى المصدر أو المؤلف) يجتاز هذه الفصوص الاربعة هو دليل تاريخي يمكن تصديقه . وما يستحق أن نشير إليه ثانية أن الشاهد الأولي والتفصيل هما موضع الاختبار وليس المصدر كله .

القدرة على قول الصدق

(١) ان القدرة على قول الصدق تركز جزئياً على قرب الشاهد من الحادث . والقرب هنا يستعمل بالمعنيين الجغرافي والزمني . ويبدو أن درجة الاعتماد على شهادة الشاهد تختلف بالنسبة إلى (أ) بعده الشخصي من مسرح الحادث من حيث الزمن والمسافة ، و (ب) بعد الحادث من حيث الزمن والمسافة بالنسبة إلى تسجيله له . وهناك ثلاث خطوات لا بد من ملاحظتها في الدليل التاريخي : الملاحظة ، والتذكر ، والتسجيل (هذا إذا تركنا جانباً فهم المؤرخ نفسه لسجل الشاهد) . وفي كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث ، يمكن أن يضيع شيء من الدليل المحتمل . ان القرب الجغرافي والزمني كذلك بالنسبة للحادث ، يؤثران في الخطوات الثلاث جميعها ، ويساعدان في تقرير القدر الذي سيضيع والدقة التي ستتوفر فيما سوف يتبقى .

(٢) ومن البدهة ان جميع الشهود لا يستوفون في كفايتهم ، حتى ولو كانوا متساوين في قربهم من الحادث . فالكفاية تعتمد على درجة الخبرة ، والحالة العقلية والصحية ، والعمر ، والتعليم ، والذاكرة ، والمهارة القصصية ، الخ ، وان القدرة على تقدير الاعداد على وجه دقيق في

الحوادث التاريخية ، هي بالذات موضع شك . فلقد قال هيرودوتس ان عدد الجيش الذي غزا به احشويرش بلاد اليونان في ٤٨٠ ق.م كان يبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ، غير أنه يمكننا أن نعرف أن عدد الجيش كان أقل من هذا بكثير ، بمجرد حساب بسيط للزمن الذي كان يمكن أن يستغرقه ذلك العدد الهائل من الرجال في عبورهم بحر ثرموبلاي ، حتى لو أنهم لم يلقوا أية مقاومة أثناء عبورهم . ومنذ زمن قريب جداً ، ثار شك حساسي بمائل بالنسبة لرقم أورده أحد المراسلين الصحفيين من موسكو ، عندما قال بأن مليون رجل وامرأة وطفل قد ساروا في استعراض الى الميدان الاحمر في الاحتفال السنوي الثاني والثلاثين الذي جرى بمناسبة ثورة اكتوبر (٧ نوفمبر ١٩٤٩) ، وذلك في استعراض دام مدة خمس ساعات ونصف ، لان اجتياز اكثر من خمسين شخصاً نقطة معينة يحتاج الى ثانية لكي يتم عرض مليون في ظرف خمس ساعات ونصف الساعة^(٧) ، وهذا بالطبع أمر غير معقول . ولقد حذر المؤرخون بالفعل من استخدام أية مصادر تذكر الاعداد قبل نهاية العصور الوسطى ، الا باستثناءات ملحوظة ، نذكر منها على سبيل المثال سجل وليام الفاتح Domesday Book^(٨) . فان الاحتفاظ بعناية بالاحصائيات الهامة ، لم يكن الا وليد نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . وقبل ذلك الوقت ، كانت سجلات الضرائب ، وسجلات الكنائس الناقصة ، التي تدون التعميد والزواج والوفيات ، هي خير ما نعرفه من هذا القليل . وحتى احصائيات الوفيات الناتجة عن المعارك التي وقعت قبل القرن التاسع عشر ، يشك في أمرها ، ولا يزال المؤرخون يختلفون في عدد ضحايا الحروب النابليونية وأحياناً يمتد الاختلاف حتى بعد ذلك التاريخ .

(٣) أما درجة الانتباه واليقظة فهي أيضاً عامل مهم في القدرة على قول الصدق . وهناك قصة مشهورة تين مدى الخطأ الذي ينجم عن عدم الانتباه واليقظة وهي تتحدث عن أن استاذاً في علم النفس كان يعتمد أن يضع أمام طلابه في الفصل ، طالبين يتعاركان ، ويطلب من الجميع بعد انتهاء العراك أن يسجلوا ما رأوه . كانت تقارير الطلاب تأتي بعبارات متضاربة . ولكن ، بما كان غريباً في هذه المسألة أن أحداً من الطلاب لم يلحظ أن الاستاذ كان في وسط تلك المعركة قد قشر ثمرة موز وأكلها . ومن الواضح أن المعنى الكلي لهذه التجربة كان يكمن في العمل الذي مرّ دون أن يلاحظ ، وهو تناول الاستاذ ثمرة الموز ثم أكلها .

لقد كان اهتمام كل طالب ينحصر في دوره في الحادثة ، ومن هنا فان كل واحد أعطى تفسيراً خاطئاً لما حدث . وكذلك الحال مع السحرة ، فانهم يعتمدون على قدرتهم على تحويل انتباه الجمهور عن الأشياء التي يقومون بها ، لكي يعرضوا بعض حيلهم عليه . ان عدم القدرة الانسانية هذه في رؤية الأشياء بوضوح وكلية ، يجعلنا نشك في ما يقدمه حتى أحسن الشهود من أقوال .

(٤) لقد سبق أن ناقشنا الخطر الناجم عن السؤال الذي يتضمن إجابته في طياته (السؤال المغرر) (ص ١٢٥) . ومثل هذه الأسئلة تتضمنها للاجابة المنتظرة تجعل من الصعب على المرء أن يقول الصدق كل الصدق . وكذلك فان المحامين أيضاً يعتبرون السؤال الفرضي « لو فرضنا أنك تتفق معي ، فهل تفعل ما أنا فاعله ؟ » ، والسؤال الجدي أو « المفعم بالاجابة » ، « هل توقفت عن ضرب زوجتك ؟ » ، وكذلك الاجابة التي يدرب عليها المستول ، على انها جميعاً من فصيلة

مقاربة^(٩) . ان مثل هذه الأسئلة قد تصبح مضللة إذا كانت الاجابة عليها تتطلب أن تم « بنعم أو لا » . ويعطينا البورت Allport شرحاً ممتازاً لذلك النوع من المعلومات الحاطة التي يمكن أن نستخلصها من شاهد العيان ، الذي يحدد له سائله الأمور التي يريده أن يصفها له ، فيقول ان باحثاً « جعل خمسين شخصاً يسجلون له وجهة نظرهم في اثر الراديكالية والمحافظة في حياتهم » . وقد استخلص من جميع هذه أن « الراديكالية - المحافظة تكون واحداً من تلك الأشياء المتغيرة التي تدخل في تركيب جميع الشخصيات على وجه التقريب »^(١٠) .

(٥) وفي هذه المسألة الأخيرة ، كان الباحث يدور في حلقة واحدة ، فينتقل من مكان ليدور ويعود اليه من جديد وهكذا .

ولقد قيل كذلك إن واحداً من الاسباب التي جعلت المشاكل الدينية والحوادث الدينية المختلفة ، تال قسطاً كبيراً من عناية تاريخ العصور الوسطى ، ان مراجعها الرئيسية قد كتبها رجال الدين . ولو ان المهندسين المعماريين من رجال العصور الوسطى ، وملوك الاراضي ، والجنود أو التجار ، كتبوا أكثر من رجال الدين ، فلربما كانوا قد سألوا أنواعاً مختلفة من الاسئلة ، وأجابوا عليها وقدموا لنا بالتالي صورة مختلفة عن الحياة في العصور الوسطى . واذا كانت كتابات المفكرين والعلماء في زماننا ستكون المصدر الرئيسي لسجلات عصورنا المستقبلية ، فربما وقع مؤرخو المستقبل في خطأ الاعتقاد بأن العلماء كان لهم أثر أكبر على شئون الانسان في زمننا الحاضر يفوق ما لهم بالفعل . ان هذا النوع من الجدل الدائري يجب ان يقابل باحتياط خاص ، لا سيما عندما يسعى البعض جاهدين لعزو الكتابات المجبولة المؤلف ، إلى كاتب مفترض ، ذلك انه من السهل ان نفترض

ان آراء هذه الكتابات من مميزات الكاتب المزعوم ، اذا كانت تلك المقالات نفسها هي أساس الفروض المتعلقة بمميزات ذلك المؤلف نفسه .

(٦) هنالك مأخذ لا بد من ان نسجله على الوثائق الشخصية وهو يكمن في تمرکزها حول شخص كاتبها . فنحن نتوقع ، حتى من المراقب المتواضع ، ان يقول ما سمعه بنفسه ، وما عمله بنفسه ، كان تلك التفاصيل كانت أهم ما قيل وما تم تنفيذه . وكثيراً ما يستحيل عليه ان يقص قصته على أية طريقة أخرى ، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يعرفها . ان هذه الملاحظة هي نتيجة حتمية للحفاظ المتعلق بالاتباع الذي سبق ان بحثناه . وان الخطاب الشهير الذي ألقاه الكونت ميرابو بعد جلسة محاكمة الملك لويس السادس عشر بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيه) ١٧٨٩ ، تمدنا بمثل واضح على مقدار السهولة التي يمكن ان يقود بها مثل ذلك الحديث عن الذات ، مؤرخاً إلى الضلال . يصف ميرابو (على الرغم انه يتكلم بضمير الغائب) كيف انه قد قال شيئاً عن ضرورة استخدام القوة : « لأننا لن نغادر مقاعدنا إلا على أسنة الحراب » . ولقد فشل في الإشارة إلى ان الكثيرين أيضاً كان لديهم تصميم مماثل في وقت مماثل ، ولربما كانوا قد صاغوه بلغة أكثر اعتدالاً . وعلى ذلك فان المؤرخين قد راحوا ، وهم يعتمدون كثيراً جداً على شهادة ميرابو أحياناً ، يجعلون منه محور البطولة في أزمة يائسة ، أضف إلى ذلك انه من الجائز ان ميرابو لم يكن على هذه الدرجة من الغرابة أو ان الحالة لم تكن سيئة بالقدر الذي عبر به ميرابو عنها (١١) .

وعموماً ، فان العجز عن قول الصدق ، يؤدي إلى أخطاء الحذف لا إلى توريث النفس ، وذلك بسبب الحاجة إلى التمام ، أو نقص التوازن في

عملية الملاحظة ومراقبة سير الامور أو التذكر ، أو السرد التاريخي .
ومثل هذه الاخطاء قد ترسم صورة بعيدة عن الواقع ، لأنها تخط من
قيمة بعض الاشياء الهامة ، أو تفتش في اجراء ذكرها ، وتبالغ في توكيد
تلك الاشياء التي تتحدث عنها وفي ايضاحها .

الرغبة في قول الصدق

وعلى المؤرخ كذلك أن يعالج وثائق يكذب فيها مؤلفوها عن قصد
أو عن غير قصد ، مع أنه يكون في مقدورهم أن يقولوا الصدق . هنالك
أحوال عديدة يميل فيها الناس بطبيعتهم الى عدم الصدق في القول ، وهذه
الاحوال هي التي جعلت التجربة البشرية تجند المحامين والمؤرخين وغيرهم من
يتعاملون بالشاهد والدليل (١٢) ، للكشف عن الصدق .

(١) ومن أوكد القواعد الاولية في تحليل الدليل تلك التي تتطلب
تطبيق الحذر أمام الشاهد المخرض . فغرض الشاهد أو ميله ، يبدو واضحاً
عندما يستفيد هو نفسه من قلب الحقيقة أو عندما يفيد شخصاً آخر أو قضية
أخرى عزيزة عليه . ولعل أنواعاً خاصة من الدعاوة أن تكون أسوأ أنواع
قلب الحقيقة عمداً ، وذلك بقصد الرغبة لافادة قضية ما . وقد كانت كلمة
الدعاوة تطبق في القرن السابع عشر على عمل البعثات التبشيرية الكاثوليكية
بدون حط من قدرها . غير أنها منذ القرن التاسع عشر قد أصبحت
تستعمل لتصف أي نوع من الحركات المختصة بالاقتناع وادوات مثل ذلك
الاقتناع ، ويعنى فيه ما يحيط من الكرامة . ولقد تكون هذه الكلمة
حديثه ، غير أن الدعاوة وأساليبها كانت مألوفة منذ أن بذلت الجهود

لأول مرة للتأثير في الرأي العام .

(٢) وكثيراً ما تكون الفائدة المجتناة من قلب الحقيقة معقولة ، وقد لا يتحقق منها أو يتفهمها الشاهد نفسه . وفي مثل هذه الحالة يكون سبب المراوغة غالباً هو التحيز ، فإذا كان تحيز الشاهد مائلاً مع موضوع شهادته ، فإنه في الغالب يوصف بأنه « تحزب لذلك الموضوع أو انحياز نحوه » *studium* . وإذا كان غير ملائم فقد يسمى تحزباً ضد الموضوع *odium* والكلمتان اللاتينيتان مشتقتان من تصريح قاله تاكيتوس المؤرخ الروماني ، الذي قال بأنه سيكتب تاريخاً دون تحزب لأحد أو ضد أحد (وبذلك وضع مستوى لم يصله سوى قليل من المؤرخين ، بما فيهم تاكيتوس نفسه . وكلمتا *studium* و *odium* ومعناهما التحيز ل أو ضد ، كثيراً ما تعتمدان على ظروف الشاهد الاجتماعية وقد تعلمان بنهج قد لا يكون الشاهد شاعراً به . ويصبح بالتالي من الاهمية بالنسبة للمؤرخ أن يعرف ماذا يمكن أن يكون « محط اسناد الشاهد *Weltanschauung* وكذلك ديانتـه ، وتفكيره السياسي ، وارتباطاته الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعنصرية ، والقومية ، والاقليمية ، والمحلية ، والعائلية ، والشخصية وغيرها من الروابط (أو الموازنة الشخصية) . فإن أياً من هذه العوامل قد تفرض محاباة أو تحاملاً قد يظل دليلاً بظلال كان لولا ذلك من الممكن أن لا تظهر .

(٣) ولقد سبق ان أشرنا (ص ١١٠) إلى ان المستمعين أو القراء الذين من أجلهم صيغت الوثيقة ، يلعبون دوراً هاماً في تقرير القدر من الصدق الذي تتحلى به العبارة . فالرغبة لادخال السرور أو للتخفيف قد تؤدي إلى زخرفة الصدق في القول أو تجنبه . وان المتكلمين في

الاجتماعات السياسية ، والحفلات وكتاب رسائل ونشرات الحرب ، ومنشئي الرسائل ، والمحادثات المهدبة هم من بين المنتجين العديدين لوثائق يحور فيها الصدق بذكاء ، للسبب المذكور آنفاً . وهذا الدافع المرتبط بالمصلحة والانحياز ، وهما كثيراً ما تفرضها الدوافع الاجتماعية ، يختلف عنها من حيث انه في الغالب شخصي وفردى . وهو يقف أحياناً بمفرده على انه تفسير للمراوغة والمواربة .

(٤) وأحياناً يفرض الاسلوب الادبي على الكاتب تضحية الصدق من أجل الاسلوب . وهذا شأن المقاطع الشعرية ذات المغزى وشعارات الحرب والسياسة ، على وجه الخصوص ، مثل (« الدولة أنا » L'état c'est moi ، « الملايين من أجل الدفاع ولا سنت واحد من أجل الضريبة » ، « يموت الحرس ولا يستسلم ») (١٣) ، فلو أزلنا من هذه الاقوال ما لا تحمله من معاني حقيقية ، وذلك حرصاً على الدقة والامانة في ايوار الاخبار ، فانها تفقد روحها وجمالها . وان مؤلفي السير الشخصية ، والرسائل ، لا سيما عندما يكتبون من أجل اللذة الخاصة ، قد يحدون أنفسهم محفوزين إلى تصوير الاشاعة أو القصة وكأنها حقيقة واقعة ، وكثيراً ما نجد القصاصين والمخبرين (خصوصاً إذا كانوا يأملون في ان يستمع لهم جمهور غفير) ، يميلون إلى التعميم والبت في القول أكثر من استخدامهم لبعض الكلمات والاصطلاحات التي هي أقل اثارة ، كالاكثر من كلمة « لو » ، و« لكن » ، و« هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد » ، و« ربما كان من الأسلم ان نقول » (وانظر كذلك الفقرة : ١٣ من الفصل الثامن) .

والقصة أو الحكاية هي بالذات موضع شبهة . فهي كثيراً ما تكون ابتكاراً متأخراً قصد به القاء ملحة على شخصية أو حادثة ذات أهمية خاصة .

وكلما كان سرد القصة عرضياً ، كان مثار شكوك ، إذا لم يستند إلى ما يثبت . ومع ذلك فان وجود قصة ركيكة له دلالة تاريخية في حد ذاته — لأنه يبين نوع الشيء الذي كان الناس يؤمنون به . ومن هنا جاء المثل الايطالي يصف مثل هذه القصص ، بأنها سلسلة حتى ولو لم تكن صادقة .

(٥) وأحياناً يضطر الشهود بقوة القوانين والتقاليد إلى الابتعاد عن الحقيقة الخالصة . فقوانين التشهير ، وما يسمى بالذوق الحسن ، التي تحض على اخفاء الشبه بأشخاص ما زالوا أحياء أو موتى في الروايات القصصية والأفلام السينمائية قد عملت أيضاً على ازالة صفة الدقة من بعض المؤلفات التاريخية وهي صفة كان لا بد من ان تتحلّى بها هذه المؤلفات . وبعض الاشارات العديدة الدقة ، التي نراها في مؤلفات جيرد سباركس Jarod Sparks التاريخية كان سببها كتابته عن شخصيات ما زالت على قيد الحياة وانه كان يستقي معلوماته من شهود أحياء أيضاً ، كانوا يرجونه ان يستخدم في كتابته معلومات محددة خاصة قدموها له (١٤) . ثم ان مراعاة أصول الذوق في الرسائل والمداولات ، وكذلك التقاليد والرسميات في المعاهدات والوثائق العامة ، تتطلب لطفاً وتعبيرات تم عن الاحترام ، وهذه بكل جلاء كاذبة أو جوفاء . وان رواية جيمس موتيجومري المسماة « لا شيء إلا الصدق » Nothing but the Truth الصادرة سنة ١٩١٦ تدور حول مجهود جريء يذله شاب صغير طوال اليوم يتركز في ان لا يقول شيئاً غير الصدق ، ولقد كلفه هذا المجهود ثمناً باهظاً ، إذ فقد تقريباً جميع أصدقائه . ويلعب عالم الدين المسيحي دوراً مماثلاً بالنسبة لتجنب قول الصدق حين يتجنب شرح فكرة الشر ، والمرض ، والموت بأسلوب دينوي

لا ديني . وهذا هو حال الهيئات واللجان ، والجمعيات التي يطلب منها أحياناً بحكم مواد انشائها أو دساقيرها ان تجتمع في فترات محددة ، فيجتمع نفر قليل من أعضائها ، ثم تصدر وقائع اجتماعها وإذا بها مصبوعة بصبغة رسمية أبعد ما تكون عن الواقع ، لأن النفر القليل لن يصدر عن رسمية كتلك التي صورها محضر الجلسة .

(٦) وان الامثلة الكثيرة لعدم الدقة في وضع تأريخ دقيق للوثائق التاريخية تسبب عن الملابس والرسيمات التي ترافق اصدار مثل هذه الوثائق . ونذكر على سبيل المثال النص الرسمي لاعلان الاستقلال المؤرخ « الكونفرس » ، في ٤ يولي (تموز) ١٧٧٦ ، . يجيل للقارئ العادي أن أولئك الذين وقعوا الاعلان كانوا حاضرين في الكونفرس ، وقاموا بذلك العمل في ذلك اليوم . وفي الواقع ان التوقيع الرسمي تم يوم ٢ آب (أغسطس) ١٧٧٦ ، وأن بعض الاعضاء لم يوقعوا الا في تاريخ متأخر عن هذا التاريخ ^(١٥) . وكذلك اعتاد بعض الحكام في العصور الوسطى أن يؤرخوا وثائق على أنها وقعت في مدن بعينها ، على الرغم من أنهم لم يكونوا في تلك المدن في التواريخ المشار إليها . وكذلك فان العادة المتبعة لدى الموظفين ورجال الاعمال ، في الوقت الحاضر ، في ارسال رسائلهم على ورق يحمل عنوان مكاتبهم سواء أكانوا أم لم يكونوا ، وسواء أكتبوها هم أم أملاها ، وهذه تختتم بخاتم الموظف أو أمين سره ، ستجعل أمر معرفة مكان صدورها الحقيقي متعذراً على من سيكتب تاريخ حياتهم في المستقبل . ونفس القول ينطبق على صكوك البنوك ، التي تحمل اسم المدينة حيث يكون البنك والتي يوقعها حاملها في مكان آخر غير المدينة التي بها البنك اذ لا ريب أنه سيتعذر على المؤرخ أن يعرف مكان صدور مثل

ذلك الصك .

(٧) وكثيراً ما يضل الشاهد دربه نتيجة ظن أو أمل خاص يرقب صدوره من اصحاب الحادثة التي يرويها . فأولئك الذين يعتقدون أن الثوار أناس محبوبون لسفك الدماء وأن المحافظين نبلاء لطفاء ، وأولئك الذين يتوقعون أن يكون الشباب وقحاً ، والطاعنون في السن عبوسين ، وأولئك الذين يعرفون في الألمان عدم الرحمة وفي الانجليز عدم المرح ، سيصورون الثوار على أنهم محبوبون لسفك الدماء ، والمحافظين نبلاء لطفاء والشبان وقحاً والمسنين عبوسين والالمان غلاظ القلوب والانجليز بلا مرح . ائنا نجد ان في مثل هؤلاء الشهود نقصاً في تجري الدقة لان عيونهم وآذانهم تكون مغلقة بالنسبة للمشاهدة الطبيعية ، أو نظراً لانهم يفتشون عن شيء محدد بباهم فانهم يجدونه ، أو لانهم عندما يبدأون في عملية التذكر يميلون الى نسيان الامثلة التي لا تؤكد افتراضاتهم وتحاملهم المييت من قبل أو الى التقليل من شأنها . (ان مثل هذا النوع من السلوك لهو ضرب خاص من التحيز ، ويمكن أن نعتبره مجرد قسم ينطوي تحت الفقرة رقم ٢ المشار اليها من قبل) .

★

ان عدم الرغبة في قول الصدق ، سواء أكانت مقصودة أو نابعة من اللاوعي ، تؤدي الى خطأ التعبير عن الحقيقة أكثر من حذف الحقائق . وعندما يكون الشاهد نفسه غير قادر وغير راغب في الوقت نفسه في أن يقول الحق (كما هي الحالة غالباً ، الى حد ما ، على الاقل) فان المؤرخ يواجه وثيقة ترتكب كل اخطاء الحذف والانحياز . ومع ذلك فان عليه

أن يذكر دائماً أن أسوأ شاهد ، قد يقول أحياناً الصدق ، وأن عمل المؤرخ هو استخلاص أية ذرة صدق لها صلة بالموضوع ، إذا كان بإمكانه أن يفعل ذلك .

الظروف الملائمة لقول النصدق

ولحسن الحظ فإن هنالك أحوالاً بعينها تنبئاً للوثيقة الصحيحة الصادقة ، وهي ظروف يستطيع الطلاب الذين يفتشون عن الشاهد الصادق التعرف عليها بسهولة . وهي في الغالب عكس الاحوال التي تخلق الجو الذي يلائم عدم الرغبة في قول الصدق ، وبها تنبئاً الفرصة للشاهد كي يقول الحق وهذه هي الآتية :

(١) عندما يكون مفاد العبارة مسألة لا يباي بها الشاهد ، فأغلب الظن أنه عندئذ يكون غير متحيز وبذلك يسجل الحقيقة صادقة .

(٢) وهنالك موضع آخر يمكن أن يصدق الشاهد فيه وبالتالي يزداد الوثوق بقوله وذلك عندما تجيء عبارته وفيها تحامل على نفسه ، أو على جماعة عزيزة عليه ، أو ضد مصلحته الشخصية . وهذا هو السبب الذي من أجله تعتبر الاعترافات التي يدلى بها في المحاكم ، إذا لم تكن قد استخلصت عن طريق القوة وأفضى بها أشخاص في حالة عقلية سليمة ، تعتبر شاهداً أو بينة ممتازة . وأحياناً ، فإن هذه تقبل في المحاكم حتى دون وجود دليل مباشر سواها ^(١٦) . ومما يمكن من أمر فإن على المؤرخ أن يكون متيقظاً ، ويتأكد من أن هذه العبارة هي بالفعل ومن وجهة نظر الشاهد ، فيها تحامل عليه . ويحضرنا في مثل هذا المقام قضايا مثل ادعاء شارل التاسع

أنه هو المسئول عن مذبحه القديس بارتوليميو ، وأن بيسارك قد أبدى رضاه عن تعديل برقية امز ، ومثل توبة النازيين السابقين أو الشيوعيين عن أخطائهم التي ارتكبوها كما يدعون بدافع من طيش الشباب . فمثل هذه الحالات يجب أن تؤخذ بعين الحذر إذ قد يكون الشاهد فيها يتحدث بنوع لاشعوري من الاشفاق على النفس ، أو حتى ربما كان يهدف للفخر بما ارتكبه لا أن يعترف بالخطأ وتائب الضمير ، ولذلك لزم أن تتبع اختبارات أخرى للتحقق من صدق أقواله .

(٣) وكثيراً ما تكون الحقائق أيضاً شائعة جداً ، ومعروفة لدى الجميع بدرجة تجعل الشاهد لا يستطيع أن يخطئ فيها أو أن يكذب : كأن نتحدث عن ما إذا كان المطر قد نزل في الليلة الماضية ، أو أن مواطناً بارزاً قد اغتيل يوم الثلاثاء الماضي ، أو أن مطراناً مشهوراً كان زير نساء ، أو أن لوردأ مشهوراً كان يمتلك أكبر قطيع من الاغنام في البلاد... الخ . وعندما ينظر إلى هذا القول على أن مثل هذه المسائل مسائل شائعة - وخصوصاً إذا ما كانت معروفة للجميع ، فإن عدم توفر دليل مناقض في مصادر أخرى ، كثيراً ما يعني تأكيد هذه الاشياء . وعلى سبيل المثال فانه من المعروف أن الجنود المتقدمين في السن كثيراً التذمر . فلو أضفنا إلى هذه الحقيقة أن كثيرين من الاشخاص توفرت لهم الفرصة لملاحظة هذه الظاهرة في جيوش خاصة بعينها ، فانتا والحالة هذه نكون على استعداد لان نصدق الرواية التي تقول بأن العديد من الجيش المحارب في صفوف نابليون كانوا من مثل هؤلاء ، حتى ولو كان ما لدينا من دليل عن هذه المسألة لا تتوفر فيه الدقة والكفاية . ولو فرض أن مثل هذه العبارة لا تنطبق على جيش نابليون ، إذن لتصدى لتفنيدها

معاصرون آخرون دونوا تلك الفترة من تاريخ نابليون .

إلا أن هذه العملية العقلية تعتمد على الجدل الذي يقول : « السكوت دليل الرضا » . وان مثل هذه المجادلة يمكن أن يساء استخدامها بسهولة . فيجب أن نهم بالتأكد من أن المسألة التي هي قيد البحث ، على الرغم من أنه يبدو أنها أمر شائع أو معروف ، كان قد نظر إليها نظرة مائلة أناس آخرون قد عاصروها ، كما ويجب التأكد من أنه كان قد توفر لديهم فرصة ليعرفوا شيئاً عن الدليل السابق أو لينقضوه . وعلى سبيل المثال فإنه يسهل في أوقات الخطر والاضطراب التي تتعرض لها البلاد أن يبالغ في تقدير عدد اعداء الدولة ، فإن مجرد وجود الاضطراب والخطر ، قد يؤدي بأولئك الذين لا يسهمون فيه إلى الصمت . وعلى نقيض ما سبق ، فإنه عندما يتوفر سبب وجيه للاعتقاد بأن أمراً هو في غاية الأهمية والطرافة على الرغم من أنه شائع ومعروف للجميع ، فإن الجدل الذي يستند على « السكوت دليل الرضا » يعمل آنذاك بطريقة معاكسة : ذلك أن مجرد عدم الإشارة إلى ذلك الأمر الهام في مصادر أخرى كانت من المنتظر أن تذكره ، قد يجعل هذه الحقيقة مشاكراً للشك . ومهما يكن من أمر ، فإن مجرد « سكوت » هذه المجادلة المبنية على « السكوت دليل الرضا » ، يجعلها تقف في موضع ضعيف من حيث اتخاذها أداة للكشف في معظم الحقائق . ان الذي يجعلنا نصدق العبارات الشائعة عن موضوع أو حادث بنفسه أو نرفضها ليس هو سكوت الأدلة التي تنفي ذلك عنه بل هو تحققنا من أن ذلك الحادث كان ينظر إليه على أنه أمر عادي أو أنه كان أمراً هاماً غير عادي .

(٤) وحتى أحياناً عندما تكون الحقيقة التي هي موضع السؤال غير

معروفة معرفة جيدة، فان أنواعاً خاصة من العبارات تأتي عفو الحاطر وتكون على درجة من الاحتمالية تجعل الخطأ أو الكذب فيها بعيدى الوقوع . فاذا حدثنا نقش قديم مكتوب على طريق بأن وكيلاً للقنصل proconsul قد أنشأ تلك الطريق عندما كان أغسطس يشغل وظيفة الرئيس الأول princeps ، فانه يكون من المشكوك فيه ، حتى بدون نقاش ، أن ذلك الوكيل القنصلي قد أنشأ تلك الطريق بالفعل . ولكنه يكون من الاصعب علينا أن نشك في أن الطريق أنشئت في خلال أشغال أغسطس لوظيفة princeps . واذا أخبر اعلان قراءه بأن صنفى القهوة « أ ، ب ، يمكن أن يشتريها من أي محل بقالة محترم بالاسعار غير العادية ، وهي ٥٥ سنتاً للرطل الواحد » ، فان كل ما يمكن أن يستنتج من الاعلان ، يمكن أن يشك فيه بدون جدال ، اللهم إلا حقيقة واحدة وهي أنه يوجد في السوق نوع من القهوة يسمى « قهوة أ ، ب » . وعلى الرغم من أن رأياً يقول « بأن أرملة وليام جونز هي سيدة أكثر سحراً من السيدة براون » ، قد لا يكون فيه دليل فيما يتعلق بمواهب السيدتين المذكورتين ، غير أنه قد يكون دليلاً على الحالة الجسدية الحسنة لارملة وليام جونز . وحتى أجراً دعاية ، يمكن أن نستخلص منها معلومات موثوقة إذا ما طبقنا عليها بعناية القاعدة المتعلقة بالامر العارض والمحتمل . فعبارة كالآتية تشر في ورقة دعاية تقول : « ان طيرانا قد انتصر على العدو بسهولة » ، إذا وردت بدون ان يدعمها مصدر موثوق غير الدعاية ، يشك فيها ، فيما يتعلق بمجالة الضعف التي يكون عليها مستوى العدو . غير انه يمكن ان نأخذها على علانها ، كدليل على ان العدو يمتلك طيارات (لا سيما وانها ليست فقط عرضية واحتمالية ،

ولكنها أيضاً تقف ضد مصلحة قائلها في هذا الباب) . وكذلك ربما يكون لهذه العبارة أيضاً قيمة كدليل على « اننا » بملك طائرات (على الرغم من ان مثل هذه القيمة لا تكون ذات بال على أساس ان العبارة لم ترد معاكسة أو مضادة لمصلحة قائلها . وعندما يأخذ طرف في أثناء الحرب أو المناظرات الدبلوماسية في نقي دعاية الطرف الآخر ، فاننا لا نستطيع ان نتثبت لا من صحة الدعاية ولا من النفي من مثل هذه المناظرة ولكنه يتضح ان الدعاية أصبحت تستحق بعض الاهتمام من الجانب الآخر الذي كلف نفسه عناء الرد عليها .

(٥) وعندما تكون النماذج الفكرية ومفاهيم شاهد ما معروفة ، وتصدر عنه أقوال بما لا يتفق وإياها ، أو بلغة أخرى اذا جاءت العبارات مناقضة لآمال وارتقابات الشاهد ، فانها تكون على قدر كبير من الصحة . وعلى ذلك ، فان عبارة يصرح بها مراقب سوفيتي تتعلق بأمثلة تدل على رضا الطبقة العاملة في بلد رأسمالي ، أو تصريحاً يدلي به مراقب رأسمالي عن أمثلة من الولاء في بلد سوفيتي سوف يكون له بدون ريب أثر كبير على قارئه . الا انه يجب علينا أن نتذكر دائماً أن الكاذب الحاذق يستطيع أن يدرك هذه الظروف بالقدر الذي يستطيعه معظم المؤرخين . ومن هنا فهو يستطيع أن يخلق جواً من الايجاء بالثقة بما يقول يمكنه به أن يورط الباحث غير الحذر ، ولذلك وجب علينا أن نتأكد من وجود هذه الظروف التي توحي بالثقة في عبارة ما ، وأن لا نقبلها على علاتها دون أي تحييص .

التقول والدليل الثانوي

نعود فنقول ان المؤرخ يعتمد على الدليل الأولي (أي ما قام عليه شاهد عيان) كلما كان ذلك ممكناً . وعندما لا يجد أي شاهد أولي Primary ، فانه يستخدم أفضل شاهد ثانوي يتوفر لديه . وهو يرغب في أن يتوصل ، على خلاف المحامي ، بقدر ما يستطيع ، الى ما حدث فعلاً لا أن يكتشف الشخص الخطيء . واذا كان عليه أن يصدر في بعض الاحيان أحكاماً ، فانه لا يجد نفسه مضطراً في أن يوقع العقوبات ، ومن هنا فانه لا يصطدم بنفس التردد الذي يواجهه القاضي عندما يحاول أن يسمح لنفسه بالاطلال على دليل لا يسمح العرف بدخوله قاعة المحكمة .

وعلى كل حال ، فانه في الحالات التي يستخدم فيها الادلة الثانوية ، لا يعتمد عليها اعتماداً تاماً ، بل هو على العكس يسأل : (١) على أي دليل أولي يبني المصدر الثانوي أقواله ؟ و (٢) هل أورد الدليل الثانوي بدقة الشهادة ، كما جاءت في الدليل الاولي بصفة عامة ؟ و (٣) وان لم يكن كذلك ففي أية تفاصيل أورد ما جاء في الدليل الاولي بدقة ؟ ان الاجابة المرضية على السؤالين الثاني والثالث ، قد تمد المؤرخ بخلاصة ما جاء في الدليل الأولي ، الذي لا يعرف عنه الا ما أثبتته عنه الدليل الثانوي . وفي مثل هذه الحالات يصبح المصدر الثانوي مصدر المؤرخ « الاصيل » ، بمعنى أنه هو « أصل » معرفته . وما دام هذا « المصدر الاصيل » صدى دقيقاً للدليل الأولي ، فانه يختبر صحته كما يفعل عند اختبار الدليل الاولي ذاته .

وهكذا فان الدليل القائم على التقول أو السماع يبقى عند المؤرخ دون

أن يصرف النظر عنه بخلاف حاله في المحكمة ، فهي لا تعيره أي اهتمام لأنه تقول ليس الا . وهو غير مقبول عند المؤرخ ، بالقدر الذي لا يمكن معه أن يقوم على أنه صدق دقيق للدليل الاولي . ولعل مثلاً واحداً يكفي لتوضيح ذلك ، فان مراسلاً من البيت الابيض ، بتوبيخه ما كان قد قاله رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي ، سوف يكون مصدراً أولياً للاعلام عن كلمات الرئيس : لكن نفس المراسل ، عندما يعيد قول الرئيس مأخوذاً عن رواية أحد سكرتيري الرئاسة ، فانه يصبح مصدراً ثانوياً ناقلاً ، وربما لا يؤخذ بأقواله في قاعة المحكمة ، ومع ذلك فان المراسل اذا كان مراسلاً ناجحاً وأميناً ، واذا كان سكرتير الرئاسة كفؤاً وأميناً ، فان تقرير المراسل ، المنقول عن السكرتير ، قد يكون عبارة دقيقة ، لما قاله الرئيس فعلاً . ولا شك في أن أكثر المؤرخين دقة في تحري الحقائق قد يحتفظ بمثل ذلك النوع من الدليل للتثبت منه في المستقبل على وجه أفضل .

الاثبات أو التوكيد

ان احدى الدقائق الاولية التي تستخلص من وثيقة عن طريق منهجي النقد الخارجي والداخلي كما وصفناه حتى الآن ، لا تعتبر حقيقة تاريخية تتصف بالكمال . فعلى الرغم من أن هنالك افتراضاً قوياً بأنها جزئية صادقة ، إلا أن قاعدة المؤرخين العامة (وسنلاحظ في القريب العاجل استثناءات لها) هي أن يعدوا حقيقة " تاريخية " تلك التفصيلات الجزئية التي تعتمد على شهادة مستقلة سندها شاهدان أو أكثر ، من الشهود^(١٧) الثقات ، ليس إلا .

وأهمية استقلال الشهود واضحة لا تحتاج إلى تأكيد . على أنه ليس من السهل دائماً أن تقرر ذلك الاستقلال ، كما تبين بوضوح المناظرة القائمة حول الاتاجيل الثلاثة الاصلية (متى ومرقس ولوقا) . وحيث يتفق أي شاهدين ، فان اتفاقهما قد يكون لانهما يشهدان ، كل على انفراد ، على حقيقة وقع عليها نظرهما ، ولكنه من الجائز أيضاً أنها يتفقان فقط لان أحدهما قد نقل عن الآخر ، أو لان أحدهما قد وقع تحت تأثير الآخر ، أو لان كليهما قد نقل من مصدر ثالث ، أو قد تأثر بسبب ما بذلك المصدر . وما لم يعم الدليل على استقلال هذين الشاهدين كل عن الآخر في شهادته ، فالاتفاق قد يكون تأكيداً لكذب أو خطأ أكثر منه تبييناً لحقيقة .

ومها يكن من أمر ، فانه كثيراً ما يحدث ، لا سيما عند دراسة عصور تاريخية قديمة أن يخفق البحث العلمي العميق في تقديم وثيقتين مستقلتين تدليان بنفس الحقائق . وانه لمن الواضح أيضاً أنه بالنسبة للإجابة على كثير من الاسئلة التاريخية لا سيما من النوع الذي يعنى به دارسو السير ، لا يقوم أكثر من دليل مباشر واحد يدل على ذلك السؤال . أما فيما يتعلق بعواطف فرد خاص وأفكاره ، وميوله ، واحساساته ، وانطباعاته ، وسلوكه ، وانجاساته ، ودوافعه ، وآرائه ، فان الذي يستطيع أن يقدم دليلاً مباشراً ، انما هو ذلك الفرد فحسب ، اللهم إلا اذا كانت هذه الامور ذات دلالات ظاهرية مفهومة بقدر يسمح بأن تكون إشارة أو دليلاً يمكن الاعتماد عليه في تثبيت الحقيقة التاريخية المتعلقة بها . وحتى عندما تكون تلك الامور المتقدمة معروفة بشهادة آخرين ، كان الفرد ، موضع البحث ، قد أطلعهم عليها ، فانها تعتمد نهائياً على فحصه لذات

نفسه . وكاتب السيرة ، في هذا المقام ، لا يكون في وضع يفضل وضع العالم النفسي - بل انه يكون في وضع أسوأ إذا كان شاهده قد توفي ، وبالتالي استحالة عقد مقابلة شخصية معه . ولا بد أن نذكر هنا أن التأريخ في جزء كبير انما هو سير . على ان كاتب السيرة له ميزة واحدة على العالم النفسي - فهو يعرف ما الذي سيفعله الشخص الذي يكتب عنه في مراحل المتألية . وهو اذاً يستطيع أن يجري الاستدلال من الاستجابة الى الحس ، ومن الفعل الى الدافع ، ومن النتيجة الى سببها . فاذا تم له رسم نموذج السلوك الكامل هذا لموضوعه ، فقد يزداد تثبتاً من العمليات النفسية الداخلية للفرد المدروس .

إذا يترتب على هذا أنه يتعمد علينا ، فيما يتعلق بالاقتوال المعروفة ، أو التي يمكن أن يعرفها شاهد واحد فحسب ، أن نكسر القاعدة العامة التي تتطلب وجود شاهدين معتمدين مستقلين من أجل تثبيت صحة عبارة أو قول . ومن هنا وجب علينا أن نفتش عن أنواع أخرى تيسر أمر التثبيت والتوكيد . فالآراء التي يجاهر بها الانسان أو دوافعه ، تقبل والحالة هذه على أنها آراء « نزيهة » أو « دوافع حقيقية » ، إذا جاءت مخالفة لنماذج السلوك « الدارجة » في المجتمع الذي عاش فيه ، ولكنها نجيء متمشية ، في الوقت نفسه مع ما عرف عن طباعه بوجه عام (١٨) . ثم ان مجرد سكوت مصادر أخرى عن حقيقة (أي عدم نقضها) ترد في شهادة تتعلق بأمر شائع ، قد يكون في حد ذاته تثبتاً لتلك الحقيقة (انظر ما سبق ص ١٨٩) . ويفيد ، في حالات أخرى ، في تثبيت صحة وثيقة بعينها ، ما تتحلى به هذه الوثيقة من اعتراف الجميع بصحتها . كما وان شهرة المؤلف في قول الحق ، وبعده عن مناقضة نفسه بنفسه

ضمن وثيقة واحدة ، وغياب نقده من مراجع أخرى ، وابتعاده عن الاخطاء التاريخية الزمنية ، وطريقة انسجام الدليل الذي يسوقه المؤلف مع الحقائق الاخرى المعروفة ، كل هذه عوامل تحسم وتقرر صدق ما يقرره .

والانسجام مع حقائق أخرى تاريخية أو علمية معروفة أو موافقتها يعتبر في الغالب هو الاختبار الفاصل للشاهد ، سواء أكان يتعلق بشاهد أم بعدة شهود . فاذا قيل أن تشليني Cellini رأى السلندر الذي يعيش في النار ، والسايطين ، وهالات وظواهر أخرى فوق طبيعته فان ذلك أبعد من أن يحوز تصديق أي مؤرخ معاصر ، حتى لو أن تشليني كان في أمور أخرى يعد صادقا متساوقا لا تنقض أقواله . ولو أن أقوال تشليني قد أكدها شهود كل على انفراد ، فان المؤرخ سيؤمن فقط بأن تشليني وشهود اثباته ، قد رأوا أشياء خيل اليهم انها كانت سلندر وسايطين وهالات وبالتالي فان المؤرخ المعاصر لن يوافق تشليني على ما قاله . ثم ان معرفة الناس بالتأثير الضئيل الذي قد يؤديه إلهام في ثقب في خزان ، من حيث قدرته على حفظ الخزان من التفتت ، ستكون كافية لتحطيم الثقة في هذه الخرافة الهولندية المشهورة ، حتى ولو جاء شهود ليقسموا على صحة هذه القصة البطولية . (وكذلك يمكن أن يثور الشك نفسه حول القصة القديمة ، التي تقول ان البطاطا قد عرفت سبيلها الى ايرلندا أولاً بعد أن نقلها اليها السير وولتر رالي Walter Raleigh ومنها انتقلت الى إنجلترا ، بمجرد الإشارة فقط الى الحقيقة الآتية ، وهي أن البطاطا الايرلندية ، من نوع مختلف عن البطاطا الانجليزية ^(١٩) . ومها قل القدر الذي نعرفه عن الزمن اللازم انقضاؤه بين سبب ظهور أمر ونتيجة ذلك الظهور ، فان معرفتنا بأن انجازات هامة في علم الانثروبولوجيا قد ظهرت قبل حلول

عام ١٨٥٩ وحوله ، تفيد أن ميلاد الانثروبولوجيا الحديثة ، لا يمكن أن يقال عنه إنه جاء نتيجة لنشر نظرية دارون في النشوء والارتقاء (٢٠) .
ولاسباب واضحة ، يصعب أن نصدق أن عذراء قد وضعت طفلاً في قضية طلاق أصدرتها المحاكم الانجليزية حديثاً .

ولما كانت الصحة العامة في الوثيقة يندر أن تكون أعظم من صحة التفاصيل فيها ، فان توكيدها بقولنا ان الشاهد موثوق في أقواله عموماً ، يكون أمراً توكيدياً ضعيفاً لصحتها . وكذلك الحال اذا أردنا توكيدها معتمدين على « دليل الصمت » أو عامل « الانسجام » أو « الموافقة » مع حقائق أخرى معروفة . فهذه أمور أقرب ما تكون الى « الشاهد الذي تبرزه ظروف الحادث » ، وضعف هذا الشاهد معروف لاي متتبع لمحاضر المحاكم أو قارئ للقصص البوليسية . وعلى الرغم من أننا في القضايا التي نبجسها ، نقترح هذه الاختبارات لتوكيد الدليل المباشر لشاهد واحد فقط ، لا لعدد من المصادر ، فان طبيعتها الظرفية أو الفرضية ، تجعلها موضع شك حتى من حيث ذلك الهدف . ومن هنا ، فان المؤرخين يصرون في العادة على أن يميز التفاصيل التي تستند على شهادة دليل واحد فقط ، بهذا النعت . فيجب أن يشار إليها على النحو التالي ، بقول ثوسيديد : « وأن بلوتارك هو مصدرنا بالنسبة للعبارة التي » ، و « وفقاً لما رواه سويداس » ، و « كما قال ارازمس حرفياً » ، واذا كنا سنصدق بوزول Boswell ، .. الخ .

التحقق في مواجهة الحقيقة

وبما أن مثل هذه الاحتياطات لا تتخذ دوماً ، وبما أن هذه العبارات

الواردة على لسان شاهد واحد لا تعامل دوماً على أساس أنها تأتي في مرحلة أدنى من غيرها ، من حيث دلالتها ، فان النتيجة تكون تناقضاً غريباً . ولا شك في أن الاختلاف بين المصادر يقل عادة فيما يتعلق بالفترات التاريخية المبكرة ، وذلك بالنظر الى قلة عدد المصادر ، اذا ما قيس ذلك بالفترات التاريخية الحديثة . فالمصادر التي تتناول ما حدث منذ الف سنة أو الفين قليلة ، وهي نوعاً ما معروفة ويمكن الحصول عليها بسهولة ، هذا على الرغم من الاطراد المستمر فيما يكشف من المواد الاثرية القديمة ، والكتابات الاثرية ، والاوراق البردية ومن معرفة اصول الخطوط ؛ ثم ان التناقضات القائمة بين هذه المصادر شيء مألوف نسبياً ويسهل في الغالب التوفيق فيما بينها . أما اذا أردنا أن نتناول بالدرس ما حدث في السنة الماضية ، فان المصادر تصبح عديدة جداً ، كما وانها لا تكون دائماً معروفة ، واما التناقض فيما بينها فأمره لم يصبح مألوفاً ولم يتم التوفيق فيما بينها بعد . وانه لمن الاسهل علينا أن نجد بين المجموعات الضخمة التي تحتوي على مواد لم تدرس بعد أو أنها قد درست دراسة محدودة . وهي بما يتعلق بالحوادث التي جرت في الفترات الحديثة — أن نجد شيئاً غير معروف فنقوم بوصفها أو أن نفسر قصة معروفة على ضوء وثائق لم تستخدم في ذلك التفسير ، من أن نقوم بعمل مشابه يتعلق بفترات سحيقة في القدم . وعلى ذلك يمكننا القول بأنه كلما كانت فترة الدراسة تتناول عهداً أحدث صعب علينا القول بأن بحثنا سوف يبقى مدة طويلة دون أن يتعرض له أحد بالنقض ، لان كلا من شدة الجدل واحتمال معالجة الموضوع بطريقة جديدة ، يزداد كلما دنت الفترة الزمنية من حياة المرء نفسه . وعلى ذلك فان درجة اكبر من الاتفاق في الرأي بين المؤرخين والجزم في الاخبار قد

تتوفر في يسر عندما يعوز الدليل المؤرخين أكثر من توفره كاملاً . ولعل أقوى دليل على ما نقوله هو أن المؤرخ يستخلص « حقائقه » من تقييمه التحليلي لشيء اسمه « المصادر » لا لشيء اسمه « الماضي الواقعي » .

٨] تعلّم تقنيّة التاريخ وتعلّمها

أسباب دراسة التاريخ

قد يقرر المرء ان يدرس التاريخ لاسباب عديدة مختلفة ، وسيكون من بين تلك الاسباب حب استطلاع لمعرفة ماضي أسرة المرء أو بيته ، أو الدافع لتفسير أصول ثقافته لنفسه ، أو اهتمام وطني بأصل قطره ، أو الرغبة لفهم الاصول الاجتماعية ، والجو الفكري أو للتفتيش عن أم (أو أب) كاتب أو فنان أو عالم عظيم أو قائد أثار عمل أحدهما الدهشة أو الاعجاب ، أو الأمل بأن فهم التطور السابق لمشكلة جارية ، سيجعل المرء قادراً على ان يفهم ملابسها الحاضرة بصورة أفضل ، أو التفتيش عن « دروس التاريخ » التي سوف تساعد الانسان المعاصر على حل مشكلاته الحاضرة ، أو الرغبة في العثور في الادب التاريخي على شروح واضحة أو ضوابط لجدل أو تعميم ، أو الاندماج مع أي فترة من فترات الماضي من أجلها نفسها ، وأخيراً التفتيش عن مهنة علمية محترمة . وقد لا تستوي جميع هذه الاسباب من حيث كونها حميدة ، غير انه لا يوجد بينها واحد بما يمكن ان يستوجب التعنيف والزجر ، وان المدرس الحكيم ، وهو

يعلم تقنية التاريخ ، لن يثبت مهمة أي واحد من هؤلاء .

وحين يأخذ الطالب في تعلم المنهج التاريخي ، يستحسن ان يكون رائده في ذلك هو رغبته أكثر من دفع المدرس له . وعلى أية حال ، يجب على المعلم ان يصر على الطريقة التي يراها سليمة ولازمة ، أكثر من مجرد السطحية ، إذا وافقه الفرصة لمثل ذلك . فان تقصي الاجابات الجريئة للأسئلة الملحة الآنية ، يهم المجتمع بقدر أكبر من اجابة أسئلة لم تعد تهم المجتمع . وهذه الاسئلة الملحة قد تتناول أموراً محلية أو شخصيات غامضة ، وذلك إذا كان المؤرخ يعتقد ان الاسئلة أهم لديه من الامور أو الشخصيات في حد ذاتها .

الفكرة الدارجة عن التاريخ

يظن طالب التاريخ المبتدئ ان البحث التاريخي ما هو إلا اختيار مواد تاريخية من عدة كتب أو مقالات ، وترتيبها من جديد لكي تصاغ في كتاب آخر أو مقالة أخرى . وان نظامنا المتبع في التدريب التاريخي يعود على الاعتقاد بأن « التاريخ » هو بعض الكتب المقررة أو مجموعة من المصادر أو مجموعة من القراءات الخارجية التي يطلب منه مراجعتها . وأغلب الظن أن « التقرير الفصلي » الذي يتقدم اليه ، لن يعلمه المنهج التاريخي ، كما ينبغي ، لان ذلك التقرير لا يتطلب منه أن يدون أكثر من عرض كتابي مطول لمجموعة أكبر من الكتب قرأها حول موضوع أكثر تحديداً من مثل ما كان سيقوم باعداده من « القراءات الخارجية » السابقة .

وحين يجري التدريب على المنهج التاريخي وفقاً لما يجب أن يكون عليه ،

فان ذلك يختلف عن مجرد الاستظهار للحقائق التاريخية ، او تلخيص الكتب ، أو اجتياز امتحان بعد حفظ الكتب المقررة ، أو اعداد مصادر البحث أو ما قرر عليه من صفحات ليقراها ، اذ المهم هو نوعية الكتابة وليس كميتها . ومن هنا يبدو ان طالب التاريخ يندر أن تتوفر لديه ، اثناء تلقيه المحاضرات ، معرفة بالتاريخ اكثر من أنه منهج أو اسلوب يحاول به المرء أن يجد مخلفات وأدلة تتعلق ببعض الاحداث التاريخية الهامة ، التي يرغب في أن يسأل عنها بعض الأسئلة ، لكي يجمع من تلك الاجابات أكبر قدر من المعلومات التي تتصل بموضوعه ، ثم يزن تلك المعلومات وقيمتها حتى يخرج بأفضل اجابة يستطيعها .

من المستحسن تشجيع حب الاستطلاع لدى الطالب

واذا كنا سنعلم الطالب أن كتابة التاريخ هي أكثر من مجرد اعادة كتابة ما قد كتب بدقة في صفحات الآخرين ، فعليه أن يكون لديه سؤال ذو طبيعة تاريخية ويكون راغباً في أن يجيب عليه . وان الأسئلة « التقليدية العتيقة » مثل ما هي طبيعة العلاقات بين الفرنجة والغال أيام حكم كلوفيس ؟ « وهل يكون روبسيير محباً للخير أو أفاًياً ؟ » أو « ما هي أسباب الحرب الاهلية الامريكية ؟ » أو « هل كانت المانيا مسئولة عن نشوب الحرب العالمية الاولى ؟ » هذه أسئلة ليست جيدة بالنسبة لاهدافه - لا لجرد أنها من الصعوبة بحيث أنها حيرت العلماء الناجحين وقسمتهم الى مدارس متخاصمة ، بل أيضاً لان صفتها الجدلية قد أمدتنا بعين لا ينضب من المراجع الثانوية ، لا يستطيع الطالب الجديد أكثر من مجرد قراءتها ثم يكتفي في النهاية بالاجابات

القديمة .

وان أسئلة دون هذه الاسئلة في الاهمية يرغب الطالب رغبة أكيدة في الاجابة عليها ، تكون أفضل من الاسئلة الرزينة الخطرة التي يريد العالم كله أن يعرف جواباً لها ، تكون أفضل لتعليم المنهج التاريخي لذلك الطالب . وعلى هذا ، فانه إذا كان يرغب في أن يتحرى عن الماضي المتعلق بأمر محلي أو بأحد أسلافه ، وإذا كان يرغب في أن يتعمق أكثر من غيره في التحري عن جريمة وقعت في الماضي السحيق أو فضيحة ، أو اذا توفرت لديه الرغبة في استقصاء المواد الاحصائية لمدينته ، أو الكنيسة التي ينتمي اليها أو بلاده ، أو إذا كانت له رغبة في تحري ظلم مضى كان قد حل بجموعة صغيرة من الناس أو قضية يشعر انه جزء منها ، أو إذا أراد ان يتعمق في مسألة أحاط بها الغموض وأثارت حب استطلاع ، فالتا يجب ان نشجعه على القيام بمثل هذا . ومما يكن من أمر فيجب ان نشبه في وقت مبكر إلى انه بينما تكون نقطة ثقافة لها طابع شخصي أو صفة تاريخية قديمة ، تكون ذات فائدة بمتازة لتطبيق تقنية التاريخ ، فانها ربما لا تتمتع بنفس الفائدة التي ستعود عليه في النهاية سواء من حيث شعوره بالرضا والقناعة الشخصية ، أو الأهمية الاجتماعية ، أو منحه فرصة طبع بحته ونشره . ثم ان خطر الانحياز يبدو في الطريق أمام الطالب ، ويعظم كلما جاء موضوعه مرتبطاً به ارتباطاً شخصياً ، ولكن ذلك يعدله حماسه الزائد في تقصي بحته ، وربما أيضاً حرصه على التوصل الى اجابة صحيحة .

اعانة الطالب على اختيار موضوع

وإذا فرضنا ، ان الطالب لن تكون لديه فكرة ، أو كانت تلك الفكرة غامضة ، عن السؤال الذي يجب ان يسأله ، وهذا هو ما يحدث عند الكثيرين ، فليسوف يستطيع المعلم عندها ان يساعده عندما يتذكر الوجوه الاربعة لاية مشكلة تاريخية . فله ان يسأل عن الشخص أو الاشخاص ، أو المنطقة الجغرافية ، أو فترة من التاريخ ، أو دائرة الاختصاص الانسانية التي هم الطالب أكثر من غيرها . وعلى هذه الشاكلة نستطيع ان نجعل المبتدئ قادراً على ان يكتشف لنفسه ، وربما لأول مرة ، الموضوعات التي يشعر بالمجذاب نحوها .

واذ يوسع ميدان اهتمامه أو يضيقه بالكيفية التي شرحناها من قبل (ص ٧٩-٨٢) ، فانه ربما يستطيع ان يصل إلى سؤال محدود يقدر على تناوله . ويجب على كل من المعلم والطالب ان يذكر في هذه المرحلة من البحث ما لتجنب أنواع معينة من الاسئلة من أهمية : وهي الاسئلة التي تتناول (١) الاحكام القيمة ، (٢) والتناقضات والمقارنات ، والقياسات ، (٣) والاسباب ، والتأثيرات ، والدوافع ، (٤) والكلمات غير المحدودة المعاني أو التي هي محل جدل مثل الغريزة والجنس ، والجو ، والروح ، والطبقة ، (٥) والمفردات الدالة على غاية التطرف مثل : كل ، وأبداً ، وأولاً ، والاكثر ، والاحسن ، (التي تضطر المرء ، خصوصاً إذا جاءت دون اضافة تبيين قيمة أجوبتها ، الى اجراء تحريات واسعة ، كان يمكن ان تعفيه منها كلمات أقل مرونة من تلك الكلمات) .

واذا زاد الموضوع وضوحاً وتحديداً ، عظم مقدار الفائدة التي تجني

من تعليم المنهج التاريخي . فسؤال مثل « كم كان طول أنف كليوباترة » ، بالرغم من كل أخطائه هو موضوع أنسب للطالب من « هل غير طول أنف كليوباترة وجه التاريخ » ؟ والسؤال الأخير أفضل من « هل كان باسكال محقاً عندما قال بأنه لو أن أنف كليوباترة كان اقصر قليلاً ، فإن وجه العالم بأكمله كان قد تغير » ؟ فلو توفر للطالب قدر كاف من معرفته باللغات التي يحتاج إليها في مثل هذا الموضوع ، فربما يجد ان مصدراً ما سوف يمكنه من أن يقرر فيما اذا كان أنف كليوباترة طبعياً ، أو دون الطبيعي ، أو أكبر من الطبيعي ، أو قد يستطيع القول بأن الدليل على ذلك ليس متوفراً في تلك المصادر . غير ان اجابة على السؤال الذي يثير أهمية المقاييس الأنثوية لكليوباترة بالنسبة لتاريخ العالم هو مسألة فيها نظر ، ومن المحتمل أن يختلف باختلاف فلسفات التاريخ ، وان حكماً أصدره باسكال يتطلب بعض المعرفة بفلسفته ، وبعض القدرة على فهم النقد الادبي أيضاً ، ومن الخير للبتيء أن يتوك وجه العالم الى الباسكالين ليتدبروه . ولكي نضمن بأن الطالب سوف يتمرن على استخدام الادوات المعاونة في البحث التاريخي ، مثل الفهارس ومجموعات المصادر ، وكتب الموسوعات ، وقوائم الكتب القومية المعاصرة ، يجب أن يطلب إليه ان يختار موضوعاً يتطلب استشارة غير مصدر واحد ، وعلى سبيل المثال لا يأخذ سؤالاً مثل « ما هو رأي واشنطن في العبودية » ، (بما قد لا يتطلب النظر في أكثر من مجلد جامع لكتابات واشنطن) ، بل الافضل أن يدرس سؤالاً كالآتي : « ما هي وجهات النظر التي كانت قائمة لدى سكان فرجينيا في العقد التاسع من القرن الثامن عشر فيما يتعلق بجزية العبيد ؟ » وحتى نجبر الباحث على أن يقوم بالاطلاع على جميع المادة المتوفرة (مستخدماً أيضاً المصادر الثانوية

في حدود ما بينا عنها على الصفحة ١٣٧) ، يستحسن أن نحدد أفق الموضوع بحيث نجعله من الضيق حتى ليجعل الاجابة المرضية ، اذا كانت ممكنة ، تنطوي على بحث دقيق أيضاً . وعلى ذلك فان سؤالا السابق عن وجهات نظر سكان فرجينيا في تلك الفترة يمكن أن يمحصر بحثنا فيه في وجهات النظر التي كانت قائمة في فرجينيا سنة ١٧٨٤ ، فقط لا غير ، أو حتى في شهر حزيران (يونيه) من تلك السنة . اذ من الواضح أنه كلما ازداد تخصص الموضوع ، الذي هو قيد البحث ، فانه (١) يقل احتمال كون الجواب عليه جاهزاً في بعض المراجع الثانوية ، و (٢) يزداد احتمال أن يكون بمقدور الطالب أن يكتشف جميع المصادر التي تكون في متناول يده وان يتحكم فيها في الوقت المتيسر له للاجابة عليه . ثم انه اذا كانت مفروضاً على الطلبة ان يقدموا أيضاً قوائم بمصادرهم المتعلقة بموضوعاتهم من أولية وثانوية بما يكونون قد انتهوا بالفعل من تدقيقه منها ، وبما لم ينتهوا منه ، والتي لم يكونوا فحصوها لانها لم تتوفر لديهم ، فاننا بهذا نستطيع أن نعرف مقدار استخدامهم للوسائل المساعدة في تحضير قوائم مصادرهم لنتعرف على مدى قدرتهم على التفرقة بين ما هو ثانوي وما هو أصلي منها .

ويمكن ان يوسع الموضوع إذا لزم الامر بحيث يشمل رقعة أكبر ، أو فترة زمنية أطول ، أو عدداً أكثر من الاشخاص ، أو أوجه نشاط أكبر ، اذا بدا ان عدد المصادر سيكون من القلة بحيث لن يسمح للطالب من الانشغال بها بما يفيد على الوجه الاكمل .

وكذلك فان صلة المادة المكتوبة بالموضوع ، وصلاية الموضوع ودقته ، واحكام الانشاء ونمائه ، أمور يمكن كذلك ان تراقب بدقة أوفر ، وذلك بوضع حد لحجم التقرير النهائي - كأن يحدد بعدد الصفحات التي

يمكن ان تقرأ بصوت جهوري في مدى عشرين دقيقة أو أقل . ومن الواضح انه من الافضل ان يقدم تقرير مباشر مقتضب دقيق ، عن ان يكون التقرير طويلاً مملاً ، لان صواب الاسلوب ومنطق الاستتاج ، يمكن ان يحكم عليهما في سر ، إذا حذف الأشياء التي لا تمت للموضوع بصلة كبيرة ، وكذلك اذا كانت الادلة المتصلة بالموضوع قد قومت بعناية فائقة ، وأحكم ايرادها . وتبدو أهمية هذا الامر بوضوح ، اذا كان التقرير سيقراً في قاعة المحاضرات لينقده الطلبة والاستاذ - وهو تمرين نجده غاية التحيز لما فيه من فوائد للطلاب ، من حيث النقد ، وللطالب القارئ من حيث دفاعه عن موقفه . فهذا يستطيع زملاء الطالب ان يتلصوا النقاط التي لا ترتبط بالبحث بصلة كبيرة ، وكذلك المنهج الرديء ، والاسلوب الشاذ ، والحذقة ، وعدم الدقة في المعلومات ؛ والاطفاء الاولى المذكورة ، في هذه المرحلة من التمرين ، لا تقل عن الخطأ الاخير ، ومن واجب المعلم أن يكون قادراً على أن يقدم نقداً لهذا الخطأ الاخير ، ألا وهو عدم الدقة في ايراد المعلومات التاريخية . وأما اذا كانت الموضوعات متنوعة تنوعاً كبيراً لا يستطيع أن يلم بها أستاذ واحد ، فان عليه أن يطلب العون من زملائه الاساتذة ، كل في ميدان تخصصه .

معاونات مصدرية ونصيحة خبير

وعلى الطالب أن يدون في ذاكرته نوع المصادر التي بينها فيما سبق (ص ٨٩-٩٠) ، وعلى المعلم المرشد أن يساعده في هذا الباب ، بأن يطلب منه أن يعدها مكتوبة . وكذلك على الطالب أيضاً ، أن يفكر في عادات أخرى جديدة فيما يتعلق بالمراجع ، واحداها زيارة موظفي المكتبة التي

يعمل فيها ، فهؤلاء الموظفون مدربون على تتبع المواد المصدرية الغامضة ، وعلى الاجابة على الاسئلة البسيطة ، في وقت يقل عن الوقت الذي يستطيع هو فيه الاجابة عليها ، هذا مع أنه إذا كان قد تعرف إلى كتاب Mudge واسمه « الدليل إلى المراجع » Guide to Reference Books وهم يلقبونه « محيط المحيط لدى رجال المكتبات » فانه سيكون دوماً قادراً على العثور على ما يريد بنفسه ، وكذلك يجب عليه أن يستخدم أية مجموعة للفهارس تتوفر في محيطه ، بالاضافة إلى فهرس مكتبته (ونعني بذلك مجموعات الفهارس لغير مكتبة واحدة) . وهذا يشمل استعمال مجلدات مثل :

C.F. Ulrich's Periodical directory, a classified guide to a selected list of current periodicals foreign and domestic (5th ed., New York, 1947).

وكذلك :

Union List of Serials in the United States and Canada (ed. G.M. Mall-koff, 2nd ed.; New York, 1945).

وهذه تين المجلات الجارية في المكتبات الامريكية ، وهذا يمكن المرء من معرفة أي المجلات أو الجرائد تحتويها هذه المكتبة أو تلك . وكذلك يجب أن يعلم الطالب كيف يستشير المختصين عن طريق البريد أو عن طريق عقد مقابلات معهم ، وكذلك أي جامعين للكتب ممن قد يجد لديهم مادة تفيده . فان المصالح الحكومية ، والمراسد الفلكية ، والمكتبات العامة ومكتبات الجماعات ، والمتاحف ودور سجلات المحفوظات ، والمؤسسات شبه العامة ، تقدم في العادة مثل هذه الخدمات للباحثين ، وأما هواة جمع المصادر فهم على جانب كبير من التعاون لو انهم استشيروا . والطالب يهيم ان يتعرف كذلك على أمين المكتبة الذي يقوم بدور تبادل الكتب

مع المكتبات الاخرى واستعارتها منها ، وكذلك تزويده بما قد يحتاجه من أفلام مصغرة لكتب أو مخطوطات توجد في أماكن أخرى سوى مكتبته .

المجلة التاريخية المفترضة

ولا شك انه يجدر بدرس المنهج التاريخي ، ان يزعم وان يزعم له طلابه ، انه محرر مجلة تاريخية ، وانه يطلب من كل واحد في فصله الدراسي ، ان يقدم لها مقالة عن موضوع متفق عليه . وهكذا يصبح المحرر المفترض أو المزعوم والكاتب المفترض في تلك المجلة مرتبطين ارتباطاً أدبياً . ولا شك في ان أي محرر لمجلة علمية يندر ان يكون لديه نفس الفرصة التي تتوفر لأستاذ يقوم فقط بوضع تقديرات لأوراق طلبته دون ان يطلب منهم تحسناً لها . فالمحرر ، تحت الحاح يضطره ليقبل موضوعاً طلب من صاحبه ان يكتبه لمجلته من ناحية ، وتحت الحاح المستويات العالية التي يريد ان يحتفظ بها لمجلته ، يقرأ ويجرر ويعدل ما يقدم اليه من مقالات (مرات إذا لزم الأمر) ، حتى تصل النسخة الأخيرة إلى أحسن حال يمكن ان تكون عليه ، وذلك بتعاون من محررها مع مؤلفها . فإذا قام المعلم بنفس العمل ، تجاه الأوراق المقدمة لمجلته المفترضة ، فان الطالب سيتعلم الكثير عن كيفية تحضير مقالة لمجلة حقيقية ، ومن ثم كيف يكتب فصلاً في كتاب . كذلك فان تصليح ملازم المخطوطة وقراءتها وكتابة التعليقات والحواشي ، وكثيراً من التفاصيل الفنية المتصلة بأعداد المخطوطة ، وكذلك النقاط الدقيقة في المنهج التاريخي ، والمناقشة ، والكتابة ، كل ذلك يمكن ان يعلم بطريقة فعالة على هذا النحو . ولكي يكون المحرر المفترض ذا فعالية كبرى ، فانه يتحتم عليه ان يتوفر لديه

عدد قليل من المسهين المفترضين .

ويجب على المحرر المفترض ، ان يكون على علم باحدى الطرق التي تفضلها مجلة تاريخية ممتازة ، من حيث طباعة المخطوطة ، وأسلوب تدوين الحواشي ، وإشارات قراءة الملائم ، والحركات والترقيم ، وغير ذلك ، حتى يعلم طلبته الثبات على طريقة مفضلة واحدة في الكتابة على الأقل . ولعله من المفيد أيضاً لو ان الأستاذ شرح لطلبة المشكلات التي تنشأ في مراحل النشر ، عن القراءة الحقيقية لمسودات الطبع . ان مناقشة لاعداد فهرس الاعلام ، قد تفيد في توضيح التعقيدات التي ينطوي عليها مثل ذلك الإعداد ، ولكنها كذلك قد توضع للمؤلف المفترض بعض أساليب استخدام الفهارس من أجل البحث التاريخي وكيفية تحضير الامتحانات . والكتابان التاليان يساعدان في اعداد المحرر المفترض للقيام بدوره المشار اليه آنفاً ، وهما :

Manual of Style ... recommended by the University of Chicago Press (11th ed., Chicago, 1949) and John Benbow, Manuscript and Proof (3rd ed., New York, 1948).

معاونات تسعف على التأليف

ان الكتب التي تعالج الاسلوب والتأليف كثيرة جداً . والاسلوب الجيد لا يمكن اكتسابه في الغالب إلا عن طريق الالهام والابحار ، غير ان هناك أدوات أخرى يمكن ان تساعد في هذا السبيل ، ويجب على المعلم ان يصر على استخدام هذه الادوات بكثرة وبالطريقة الصحيحة . ويحمل من يريد ان يحترف الكتابة ان يمتلك بالإضافة إلى قاموس مفردات

جيد ، معجباً (للترادفات ^(١)) ، وقاموساً للاقتباسات ^(٢)) لدعم نقطة ما دعماً بلاغياً) ، ودائرة معارف من مجلد واحد ^(٣)) للرجوع اليها بسرعة إذا اقتضى الأمر) ، وكتيباً يوضح الاستعمالات الصحيحة للغة الانجليزية ^(٤)) وذلك للاسترشاد به في المشكلات النحوية ومسائل الاسلوب المختلف عليها) .

اختيار الكلمات المناسبة والتعبيرات الدقيقة

لما كانت صعوبات التأليف ، لا تختلف في الكتابات التاريخية عنها في الكتابات الاخرى ، فإننا سندرج في هذا المقام ذكر بعض التطبيقات الخاصة بالتأريخ دون غيره . ان الدقة في المعنى ذات أهمية خاصة بالنسبة للمؤرخ لانه يحاول أن ينقل الحقيقة التاريخية عن طريق وسائل غير دقيقة قائمة على التعبير اللفظي . وهو لا يطلب منه أن يخلق حلات وأن يتحرى أجواء فحسب ، وإنما أن يضع أيضاً وصفاً كاملاً ودقيقاً . وان واجبه في استخدام المفردات بدلالاتها الدقيقة ، وتعريف مصطلحاته ، وتجنبه استخدام المرادفات ، التي هي تقريبية أكثر منها ذاتية بالنسبة لما يعنيه ، لها أهمية بالنسبة لوظيفته كمؤرخ أعظم من أهميتها لدى الكاتب الادبي . وهو كذلك ملزم التزاماً خاصاً بأن يتجنب التعميمات الغامضة ، والرمزيات بقدر المستطاع ، ان كان السبب الذي يدفعه الى هذا ينحصر في ميل خاص قد تطبع به . وان عبارات مثل « عامة الاثنيين » و « الطبقة الوسطى » و « الرأي العام » و « رجل العصور الوسطى » و « الروس » ... الخ مما يرد دون ريب في الكتابة التاريخية ، تتحول في سهولة ، الى أعلام وتفتقد طبيعتها المجازية ، وتقصص شخصية لا تتناسب بحال مع قيمتها الحقيقية

كمعدلات تقريبية ، أو نماذج مختارة ، أو غالبية متحلة ، أو عينات عَرَضية .
وان الاكثار من استعمال تعبيرات أدق مثل « اغلبيه معقولة من الاثنيين » ،
قد يبدو شاذاً من ناحية أسلوبية ، غير أن مثل هذه العبارة لو استعملت
أول مرة فإن استعماله من بعد لفظة أوجز مثل « الاثنيين » لن يكون
مضللاً ولا سباً اذا استمر المؤلف بأخذ حذره من خطئها .

التعريفات المناسبة

ان المؤرخ الذي يهمه رد الفعل لدى قارئه سيتجنب إفتراض معرفة
واسعة جداً لدى ذلك القارئ . على أن المبتدئين في الكليات الجامعية ،
كثيراً ما يخفقون في تذكر هذا الامر لأنهم يعتقدون أن قارئهم هو في
الغالب أستاذ على قدر كبير من المعرفة بموضوعهم . وسواء أقام الاستاذ
بدور محرر في مجلة علمية مفترضة ام لم يقم فان في مقدوره مساعدة الطلاب
على أن يتذكروا القارئ العادي ، وذلك بأن يتظاهر أثناء قراءته بأنه لم
يحصل من الثقافة والتعليم إلا على ما تعطيه مدرسة ثانوية عالية . ويجب على
المراء ، ألا يذكر اسم علم ، سواء أكان اسم شخص ، أو مكان ، أو
جماعة رسمية ، أو حادثة ، دون أن يقدم ذلك الاسم في اطار معقول من
التعريف . واذا بدا أن هنالك خطراً من أن يبدو مثل هذا التعريف ،
نوعاً من التعامل أو التعمر ، فان مجرد عنوان يذكر القارئ بوضع ذلك
الشخص ، أو الشيء عند الحديث عنه يكفي ؛ مثال ذلك ، « الرئيس السابق
جون كوينسي آدامز » ، أو أي صفة مناسبة قد تقلل من مظهر التعالي
على القارئ ، بأن يبين أن المؤلف يفترض معرفة القارئ بالاسم الذي
يقدمه - على سبيل المثال ؛ « فان هيل البطل » ، وقياساً على هذا فان

ألقاب الأشخاص كما ترد في السرد ، يجب أن تستعمل في أول مرة تدرج فيها اللهم الا اذا كان من العير جداً أن تكتشف ، عادة ، أو الا ، كما يحدث كثيراً ، أن يكون للشخص عدة ألقاب (واللقب الذي يذكر مع اسمه عادة يصعب تتبعه) ، بحيث أنه اذا ذكرت جميعها ، ستكون مدعاة للشذوذ . ومما يمكن من أمر فانه في مثل هذه الحالات يكفي أن نورد صفة ، أو يورد لقب - على سبيل المثال ، « شخص اسمه مستر جوتز » ، و « الماركيز لافاييت » . ويمكننا أن نستثني من هذه القاعدة الاسماء المشهورة ، التي يمكن أن يعثر عليها في كتب التاريخ المقررة على طلاب المدارس الثانوية العالية .

تحرير الوثيقة

وهناك نقطة ضعف أخرى في الأسلوب يجب أن يحذر المؤرخ المبتدئ من الوقوع فيها ، الا وهي الاقتباس الطويل أو الاقتباس الذي تكرر كثيراً . فالوثائق تصبح بالغة الامة بالنسبة له - وهو محق في هذا - لدرجة أنه قد يحاول أن يسرد تاريخه معتمداً الى حد كبير على الاقتباسات التي يوردها في نصه . فيجب أن يحذر في وقت مبكر من أن المكان لعرض مثل هذه الوثائق هو ذلك القسم المخصص في المجلات العلمية تحت عنوان « وثائق » . والمعلم كمحرر للمجلة الافتراضية ، يمكن أن ينصح بأن يرتب مع بعض مكنتيه الافتراضيين ، اعداد مثل هذه « الوثائق » ، لا سيما اذا كان من الممكن العثور على مواد لم تنشر من قبل وتستحق مثل ذلك المجهود . وان القسم الخاص بالوثائق في بعض المجلات التاريخية يجب أن يتخذ كنموذج للطلاب . كما وان مثل هذه المقالات يجب أن

تضمن ، بالاضافة الى الوثيقة نفسها ، على الاقل مقدمة ، تعطي الوثيقة وضعها التاريخي المناسب ، وتبين لم اعتبرت وثيقة هامة وصحيحة (أو غير صحيحة) ، وكذلك مجموعة من الملحوظات الهامشية تبين اسماء الاعلام وتشرح الفقرات الغامضة .

استخدام الاقتباسات في الكتابة التاريخية

ان اعادة تفسير المؤرخ لما تقوله الوثائق ، يجب أن يكون الهدف الأولي من القصة التاريخية أو العرض التاريخي . فالوثيقة يجب أن لا تقتبس إلا عندما تكون الكلمات الأصلية بعينها هي المرغوب في ايرادها أو عندما يضيف الاقتباس صورة حية أو أثراً بيانياً على كلمات المؤلف . ولا شك أن اهتمام القارئ يفتقر اذا اوردنا له الاقتباسات متتابعة ، اذ ان هذه تكون عادة مادة عسيرة الهضم جداً ، ومن الخير أن تصفى عند تقديمها له . وهذا أمر يمكن اثباته عن طريق ادماج المؤلف لمضمون تلك الاقتباسات في كتابته بعد أن يسكبها في قوالبه الثرية ، هذا اذا لم تتوفر لديه أساليب أكثر فعالية من ذلك لمعالجة أمر هذه الاقتباسات .

تجنب التصنع في الاسلوب

عند المبتدئ استعداد لأن يظن بأن الاساليب البيانية المصطنعة ، تساعد على تحسين أسلوبه . فاستخدام زمن الحاضر بدلاً من الماضي للدلالة على الماضي ، وهو من الاساليب البيانية في اللغة الانجليزية ، قد لا يفيد في الاسلوب التاريخي ، اذ انه لا شيء يكسب السرد لذّة مثل حيوية

الاسلوب اللغوي . ومثل هذا القول يصح أيضاً فيما يتعلق باستخدام المجازات والتشبيهات البديعية إلا البسيط منها فالمجازات اللغوية المعقدة ، تبرز بخطر الكليشيهات واختلاط المجازات . والمؤرخ ميال لاستخدام القياس فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية للتاريخ الطبيعي « كالميلاد والموت ، وتاريخ الجنس . . . الخ » . غير أن هذا الاغراء يجب أن يقاوم فهو قد يعقد الفكر أكثر من أن يبسطه وقد تكون دقته مثاراً للجدل . ثم أننا يجب أن نشير الى أن استخدام الكلمات والاصطلاحات الاجنبية كثيراً ما يأتي متصنعاً ؛ وكما كان بالامكان ، يجب أن تترجم المفردات الدالة على الالقاب كأسماء الشركات ، والبعثات ، واللجان . وهذه الترجمات يجب أن لا تبدو جافية الا اذا كان حاملها كذلك قبل ترجمتها ، فاللغة الفرنسية أو الايطالية أو الالمانية الجيدة لا يترجمها جيداً الا لغة انجليزية جيدة مثلها - واذا لزم الأمر فلا مانع من الابتعاد عن الترجمة الحرفية .

التعبيرات التي تكشف عن الآلة اللغوية

وأخيراً يجب على الطالب (والمحرر المفترض) ، ان يحتاطا ضد « رائحة المصباح » . ذلك ان كتابات المؤرخين تكون عرضة لهذه الاساءة بالذات ، نظراً لحرصهم على ادلائهم بما ينوون التحدث عنه ، وتلخيصهم لما قد قالوه ، ولأنهم لا يقولون أكثر مما تسمح به الأدلة التي بين أيديهم . ومن هنا يكثر استعمالهم لعبارات مثل : « انني أنوي ان أبين أن » ، و « يبقى ان نوضح كيف » ، و « من الأسلم ان نستنتج ان » ، و « ان تحليلاً لما جاء في الكتب التي عاجلت الموضوع بيدي صحة العبارة » ، و « ان هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن » . ويجب على المعلم المشرف

على أسلوب التأليف التاريخي ، ان يؤكد ان عملية تقرير ما هو أمين سليم ، وما هو مضمون ، وما هو معقول لبوضع في مقالة تاريخية ، يجب ان يخطط المؤرخ أولاً في ذهنه قبل ان يضعه على الورق . اما ما يجب ان يتلقاه القارئ ، وما له حق في ان يأخذه فهو الاستنتاج السليم ، والعبارة المبرهنة ، والاعتقاد المعقول ، فالقارئ يتوقع ان لا يرى العملية العقلية للكاتب تعرض عليه . وبدلاً من قولنا « إذا كان تحليلنا للشواهد يسوغ القول بأن القيصر غليوم الثاني كان يأمل في ان يكسب نصراً دبلوماسياً دون حرب في شهر تموز (يوليه) عام ١٩١٤ » ، يكفي ان نورد في بساطة « كان أمل القيصر غليوم الثاني ، ان يكسب نصراً دبلوماسياً دون حرب ، في شهر تموز (يوليه) سنة ١٩١٤ » . وإذا لزم الأمر ، يشار الى المصادر التي تسوغ اختيار العبارة الموجزة في ملحوظة هامشية . ومن الواضح دون ريب انه يصعب على الكاتب ان لا يظهر تحليلاته ، إذا كان يريد الوصول الى نتيجة منطقية ، ذلك انه اذا لم يوجد دليل على صحة نقطة ما ، فان الذي يراد ابرازه في هذه الحالة هو قلة الأدلة ، أو ندرتها ، أو انعدامها وهو ما يجب ذكره . على ان مجرد عدم توفر الدليل لا يسوغ الادلاء بعبارة موجزة تفيد ان شيئاً لم يحدث .

كم مسودة تكتب ؟

قبل أن يبدأ الطالب المؤرخ في كتابته ، يجب عليه أن يخطط المقالة أو الفصل ليخرف بدايته ونهايته ثم ما سيقوله بينها . وحتى عند قيامه بهذا التخطيط ، يجب عليه أن يكتب مستعيناً بما لديه من ملحوظات دونها ، ومن الكتب ، وجراند ، ومقالات ، ونسخ فوتوستاتية ، وأفلام مصغرة ،

وغير ذلك من وسائل جمع المعلومات ، التي يجب أن تكون تحت يده ، وذلك لأن الدقة هي أحد أهدافه الكبرى . وهنا يجب أن نعترف بأن المسودة الأولى ، قد تبدو كأنها ملحوظات موضوعة ومصفوفة مقلوقة رأساً على عقب ، ولا حياة فيها ، هذا على الرغم من أن المؤرخ لن يألو جهداً في وضع مسودته في أعلى قالب من الأسلوب اللغوي .

ولقد تثير المسودة الأولى ، إلى أن التأليف بكلية ، كانت فكرته مخطوطة . ويتضح هذا تماماً عندما يبدو أن النتائج لا تتبع السرد ، ولا تتبع من حوادثه . وفي مثل هذه الحالة ، يستحسن أن تبدأ الكتابة من جديد ، وأن يحمل الذهن أجزاء النتائج منفصلة عن بعضها البعض ، ليبرهن على كل جزء منها في خطوة أثر أختها .

وبعد أن تنتهي المسودة الأولى ، لا بد من أن تعاد قراءتها ، حتى يمكن أن تزد عليها بعض المعلومات ، التي تكون قد أفلتت عند تسويدها ، والتي تكون ذات صلة مباشرة بالموضوع . وفي هذه المرحلة يستحسن أن يبدأ في تنظيم الحواشي المباشرة ، إن لم يكن قد بدىء في ذلك من قبل . ولعل هذه الخطوات ، تجعل المخطوطة مقروءة من لدن مؤلفها ليس إلا ، ولربما ، أن أسعد الحظ ، من لدن طابعها كذلك . ومن هنا لا بد له من إعداد مسودة أخرى جديدة ، حتى تصبح مخطوطته واضحة القراءة وضوحاً كاملاً .

ولعل هذه المسودة الثانية تحمل في طياتها فضيلة واحدة - ألا وهي فضيلة الاكتمال . ولربما تعوزها سلاسة الأسلوب ، ولباقة في الانتقال من نقطة إلى أخرى ، وتنظيم جيد ، ولربما تحتفظ بزيادات ، وتكرر فيها الأفكار ، وتكون في جملتها أطول مما ينبغي . فعلى المؤلف والحالة هذه

أن يباشر في صقل جملة فقراته ، ويصل ما انقطع من أفكار ، وينقل فقرات من مواضعها ، ويحذف ما زاد من كلمات ويعدل في كليشياته (عباراته الدارجة) والمجازات اللغوية المتأبدة . وعليه أن يأخذ حذره من حيث تحديد معنى مصطلحاته ، وأن يعرف الاسماء والاشارات الغامضة ، وأن يقلل من طول اقتباساته وعددها ، ويصقل ترجمته وأن يضع ملحوظاته الهامشية في شكلها النهائي الكامل . ولربما كان عليه في هذه المرحلة أن يعيد النظر في عنوان بحثه ، ليرى فيما إذا كان يلائم ما قد كتبه فعلاً ، وأن يتكرر عنواناً جديداً يبعد عنه التهمة بأن العنوان الذي اختاره من من قبل لا يسوغ الاشياء التي أدرجها تحته . وهو ، بهذه التعديلات ، يكون قد جعل مخطوطته غير مقروءة من جديد ، ولذا لا بد من وضعها بين يدي الطابعة أو الضاربة على الآلة الكاتبة حتى تعيد كتابتها على آلتها .

أما المسودة الثالثة ، فلا بد من أن تكون على أحسن حالة يمكن أن يضعها بها المؤلف . على أنه - وخصوصاً إذا كان قد انقضى وقت طويل بين رجوعه إلى المسودات حتى بات كأن آخر واحدة جديدة عليه - قد يبعد الكثير من الفقرات غير المنسجمة مع الكتابة وتحتاج إلى تبديل وتغيير ، وكذلك ربما بدا له أن بعض المسائل التي كانت تبدو مرتبطة بسياق الحديث في المسودة الثانية ، ربما بدا له أنها لم تعد كذلك . ان هذه المسائل يجب أن تراجع الآن من جديد - وان لزم الأمر ، فلا بد من كتابة مسودة رابعة للصفحات التي تأثرت بالتعديلات الجديدة على الأقل . وكلما طالت الفترات بين المراجعات للمسودات ، كانت نظرة المؤلف أصوب وأدق في كل مسودة عن سابقتها .

صقل آخر مسودة

ان المخطوطة البالغة النظافة ، تكون عادة محل شك . فالمخطوطة النظيفة ، ان تكون تلك التي لا تظهر عليها تصحيحات ، بل تلك التي تبدو عليها اشارات تدل على أن مؤلفها قد قرأ ملازمها ، وراجعها بعناية فائقة . وعليه بالطبع أن يجعل من السير على الطابعين والمحريين (أو على أستاذة في الفصل) قراءة تصحيحاته . إذ يجب أن لا تتوقع من المحرر أن يكون قادراً على وصل عدة اضافات هامشية مع المتن ، لا سيما إذا ما وضعت هذه الاضافات بين السطور أو ربطت بدبوس منفصل أو على ظهر الصفحات . وحيث تكون هذه الزيادات طويلة أو كثيرة العدد ، تجب إعادة طباعة الصفحة التي لم تتل رضى المؤلف .

ان الكثير من المقالات التاريخية والاطروحات يرجع سوء كتابتها إلى : (أ) انقضاء فترات قصيرة جداً بين وضع المسودات ، و (ب) مسودات قليلة للغاية . فقد لا تتساوى جميعاً في سرعة الكتابة ، غير أننا نستطيع جميعاً أن نلقي بكتابتنا في النار ، ونتلّفها حتى نصل إلى نسخة جديدة بأن نظهرها للناس . ومن واجب المحرر المقترض أن يتأكد من أن الطالب ، قد كتب غير مسودة واحدة ، اللهم إلا إذا كانت المقالة الأولى عند تقديمها ، محل رضاء ، وعندها تعكس هذه موهبة فادرة لدى الطالب أو عناية فائقة بتفاصيل الكتابة . ان الابداع التاريخي قد ينبجم عن صفات قلما يجتمع بعضها مع بعض ، غير أن اللامبالاة التاريخية ترجع في الغالب إلى مجرد عدم الرغبة في الاهتمام بصغار الامور . ومع ذلك :

فانه على الرغم من أن الأشياء الصغيرة تضع الكمال ،
فالكمال ليس بالشيء الصغير .

الباب الثالث

نظريّة التاريخ

٩] مشكلات الاختيار والترتيب والتوكيد

يكون المنهج التاريخي منهجاً علمياً إذا قصدنا بلفظ العلمية « القدرة على التثبت من حقيقة يمكن شرحها ، وإذا كنا نعني بكلمة حقيقة تفصيلاً مشتقاً من فحص تحليلي نقدي لوثائق تاريخية ، لا تفصيلاً لحدث ماض . ولحسن الحظ أو لسوءه ، ليست الحقائق غير المتصلة ، النتائج النهائي للتاريخ . ذلك أن هدف البحث التاريخي في حد ذاته ، هو عادة ، وصف مجتمعات عاشت في الماضي ، أو وصف أحوال وأفكار ونظم قديمة ، أو تناول أعمال وحوادث سابقة بالسرد . ويوصف مثل هذا الوصف أو السرد ، في الغالب ، على أنه تاريخ ، وكما قد بينا من قبل فإن الكتابات التاريخية بكليتها ، أو التواريخ ، تسمى أحياناً التدوين التاريخي historiography .

اعادة تعريف التدوين التاريخي

ان معاني جديدة تتصف بها كلمات قد استخدمت من قبل بمعاني أخرى ، هي التي تفسر لنا الفوضى التي تنشأ عند بحث طبيعة التاريخ .

وعلى هذا ، فانه من المستحسن أن نعود فنقول إن المقصود بكلمة تاريخ هو مجهود متعمد يقصد به وصف حادثة قد مضت ، أو مجموعة مترابطة من تلك الحوادث ، وهو ما يشار اليه أحياناً بالتاريخ المكتوب ، وذلك لتمييزه من التاريخ كواقع أي (ماضي البشرية بأكمله سواء أعرفناه أم لم نعرفه) ولتمييزه أيضاً من التاريخ المسجل (أي ذلك الجزء من التاريخ كواقع ، والذي دوتن ، بطريقة ما ، على سجل يمكن أن يعثر عليه ، سواء أعرثر عليه أم لم يعثر بعد) . وان ما عرفناه بتدوين التاريخ يجب أن يشمل أيضاً التاريخ المنطوق ، في وقت لم تعد فيه المحاضرات تقرأ من مخطوطة ، كما كان عليه الحال قبل أن تعرف الطباعة ، لأن إلقاء المحاضرة ، على الرغم من أنه وسيلة أرخص وأكثر تحديداً وأقل خلوداً من الكتاب المنشور هو في حد ذاته نوع من النشر . وكذلك فان عبارة « التدوين التاريخي » عندما يقصد بها الكتابات أو الكتب التي يمكن أن تسمى تاريخية ، يجب أن تميز من نفس الكلمة عندما يقصد بها عملية كتابة التاريخ (أي وضع الحقائق التاريخية المنفصلة التي استخلصت من السجلات معاً بحيث يخرج منها تاريخ بعد تطبيق المنهج التاريخي عليها تطبيقاً دقيقاً) . والصفحات التالية تعالج تدوين التاريخ بهذا المفهوم الأخير الذي أشرنا اليه الآن .

نظريات التحليل التاريخي

ان الهدف الذي كافح من أجله المؤرخون مجتمعين انما هو ايراد سجل كامل ، على قدر المستطاع ، لماضي الانسان . وان هدف التدوين التاريخي باسمى معانيه (وهو أمر ندر التوصل اليه) هو اعادة تصوير الحقيقة

التاريخية كاملة ، بأسلوب لا يجوز على واقع الماضي . وسوف يصبح تدوين التاريخ بهذا المعنى ، لو كان ذلك ممكناً ، علمياً ، أي يهدف الى اكتشاف الحقيقة ووصفها . ومهما يكن من أمر ، فان واقع الماضي ، كما مر بنا ، لا يمكن استرداده كاملاً في تصورنا . ويختلف الخبراء حتى في كيفية رسم صورة تقريبية له . فهناك من يعتقدون أنه يمكن أن تتوصل الى ذلك بطريقة موضوعية ^(١) ؛ وهناك آخرون يعتقدون بأن التدوين التاريخي فن نستقي معلوماته عن طريق الفلسفات الموضوعية والملكات ، والتعلم والذاكرة ^(٢) ؛ ويرى آخرون أن خير طريقة لوضع الاسس التي يقوم عليها أحسن ترتيب للعقائد التاريخية هي التخمينات الجيدة للاتجاه الذي يسير فيه التاريخ ^(٣) . ومن الجائز أن يكون هؤلاء جميعاً مصيبين جزئياً ^(٤) .



وانه من البديهي أن مشكلة كتابة التاريخ ليست بالأمر اليسير . ومهما اختلف نوع العرض أو السرد التاريخي ، فالعقائد التاريخية يجب ان (١) تختار ، و (٢) ترتب ، و (٣) تؤكد او تخفف ، و (٤) توضع بطريقة يبدو فيها تسلسل للسبب والنتيجة . وكل واحدة من هذه العمليات لها تعقيدات الخاصة بها .

مشكلة العلاقات الترابطية

وقد يبدو أن أبسط قاعدة للاختيار ، هي انتقاء ما كان ذا علاقة بالموضوع . على أن هذا لا يفيد سوى أن ينقل صعوبتنا الى تقرير ما هو ذو العلاقة في نظرنا . وهناك طريقة كثيراً ما يشار اليها بالنسبة لمسألة العلاقات هذه ، وهي تنصح بأن ينظر المرء الى موضوعه دائماً على انه جملة

sentence أكثر منه موضوعاً topic . ومن البديهي أن أي موضوع تاريخي يمكن أن يسرد في قالب افتراض قصصي أو وصفي أو سببي . وعلى هذا فان « التجنيد الالزامي خلال الحرب العالمية الثانية » تصبح « أثناء فترة الحرب العالمية الثانية لجأت الامتان س ص في حشد جيوشها الى طريقة التجنيد الالزامي » . ومثل هذا الافتراض قد ثبت صحته أو بطلانه نتيجة للتحريات . فاذا افترض المرء أنه صحيح ، فانه يقبله على أنه افتراض ، يدور حول بحثه . وقياساً على ذلك يسير الامر فيما لو افترض أنه باطل . ويمكن الوصول الى اتفاق ، لو أن المرء اختار فروضاً أخرى ، قد تساعد على اثبات صدق فرضه أو كذبه ، أو أن يعدله وفقاً لما تمليه الفروض المختارة ، وبالتالي ينحاز الى تأكيد حكمه أو يتوقف عن اصداره . ان عملية تحويل الموضوع أو المبحث الى قضية – وقد أشرنا اليها – والقضية الى فرض أو نظرية ، والفرض الى تأكيد ، توضع مشكلة العلائقية ، بتجزئتها الى الاجزاء التي تألفت منها ، وتبين الاشياء من حيث ارتباطها بعضها ببعض ، وتمدنا بوسيلة لاكتشاف العنصر الموحد أو عناصر الحديث التاريخي . وهذا لا يحل المشكلة حلاً جذرياً لانه ، حين نضعه في أبسط صورته لا يزيد على أن يكون : ان ما هو ذو علاقة فذلك هو الذي يكون ذا علاقة بفرض قصصي أو وصفي أو سببي قادر على توحيد الاجزاء في كل مترابط .

الموضوع بمثابة سؤال

والمؤرخ يحاول عادة أن يحل مشكلة العلائقية بطريقة كهذه (مع أنه كثيراً ما لا يكون واعياً للخطوات المنفصلة المنطوية تحتها) . ويمكن تبسيط هذه العملية عادة بتحويل القضايا الى استفسارات . وكما قد بينا من

قبل (ص ١٧٦-١٧٧) ، فان موضوع أي بحث تاريخي يمكن أن يعبر عنه في شكل فرض استفساري . وهكذا فلو أننا احتفظنا بالمثل المدرج من قبل فان الموضوع التجريبي « التجنيد الالزامي أثناء الحرب العالمية الثانية » قد يتحول الى الفرض الاستفساري « الى أي حد استخدم الالزام الاجباري أثناء الحرب العالمية الثانية » ؟ وهذا بوضوح ليس هو السؤال الوحيد الذي يمكن أن يوحى به الموضوع . والصيغة التي يمكن أن يتخذها السؤال ، يمكن أن تقررها الجوانب التي يهتم بها السائل . فلربما فضل أن يسأل السؤال التالي : « ما هي الاقطار التي لجأت الى التجنيد الالزامي ؟ » ، أو كم عدد الاشخاص الذين جندوا إلزامياً ؟ ، أو « كيف كان يجري التجنيد الالزامي ؟ » ، غير أنه اذا كانت جوانب اهتمامه لم تكن قد تكونت تكوناً تاماً بعد ، فانه يستحسن أن يجري تعميمات كالاتية : « الى أي حد ؟ » ، لان مثل هذا التعميم يشمل غيره ، وهو في نفس الوقت لا يورط صاحبه . غير أن تحديداً وتدقيقاً لجوانب الاهتمام ، وبالتالي للسئلة موضع الاستفسار ، يجب أن يتأخر طويلاً ، خشية أن يضع الوقت في جمع المادة ، التي تناسب السؤال الاعم مناسبة أفضل ، ولو أنها غير ذات علاقة وثيقة بالسؤال الاكثر تحديداً ودقة . يبقى على الباحث الآن ان يفتش عن التفاصيل التي سوف تمكنه من الاجابة على استفساره ، وذلك باستئصال شائكة تلك الامور التي لا توصل الى اجابة ، أو توقفه عن إصدار حكمه . ونفس الاعتراض الذي قام على الطريقة التي تستخدم الفرض الموحد (أو القضية الموحدة) يقوم بدوره ضد هذه الطريقة اذا ظن أنها حل كامل لمشكلة العلاقات المترابطة . فهي في النهاية تقول بأن الاشياء ذات العلاقة إنما هي تلك الاشياء ذات العلاقة بالجواب على الاستفسار .

المظاهر الاربعة مقياساً للترابط العائلي

وعندما يصل المؤرخ في نتيجة تحرياته مرحلة الكتابة ، فان القضية الموحدة أو الفرض الاستفساري يجب أن يكونا قد تطورا إلى تأكيد مكتمل المعالم ، وإلا فيجب عليه أن يتوقف عن الكتابة ، اللهم إلا إذا كان ينوي أن يشرح لم لم يعد باستطاعته أن يصل إلى أي نتيجة .

وحين تكون أطروحة البحث مقولة تاريخية - وهي أكثر دقة من الموضوع : يكون لها في الغالب أربعة مظاهر : سيري ، وجغرافي ، وزمني ، وعلمي . ولقد بينا (ص ٦٨) أنه بأعداد قائمة بالأسماء ، والتواريخ والكلمات الهامة الأخرى المرتبطة مع كل من هذه المظاهر ، يمكن أن يقرر اختيار ما يجب تدوينه من ملحوظات ، وهكذا تبسط مسألة العلائق إلى حد ما . وان مجموعة من المفردات الهامة يمكن أن تظهر بوضوح تحت كل من المظاهر الأربعة المشار إليها ، وذلك في موضوع « التجنيد الإلزامي أثناء الحرب العالمية الثانية » . فتحت عنوان السيرة ، يمكن أن ندرج أشخاصاً أو مجموعات من الأشخاص - كأسماء « الجنرال هيرشي » ، و « لجان التحضير » ، و « المجندون » ... الخ .

وتحت عنوان الجغرافيا ، يمكن أن ندرج أسماء الاقطار التي جرى فيها التجنيد الإلزامي ، أو التي نظرت في أمر اجرائه ، وتحت عنوان الزمن تدرج فترة تشريع التجنيد الإلزامي ، وتحت عنوان أعمال أو حرف ، يمكن أن ندرج « التشريع الخاص بالتجنيد الإلزامي » ، « وأساليب التجنيد الإلزامي » ، « والمهن (على سبيل المهن العسكرية والبحرية والطبية والقضائية) التي شملها التجنيد الإلزامي » . وعندما يأتي الوقت الذي يؤدي فيه هذا الموضوع ، إلى ارتباط صاحبه بعنوان أطروحة ،

ولنسمه « نظام التجنيد الالزامي الحربي هو وحده فقط الذي كان يمكن أن يجمع الجيوش اللازمة للتغلب على المانيا في الحرب العالمية الثانية ، - فان هذه الفئات يجب أن تكون قد أصبحت أوضح معالم . وبجذفنا من كل طائفة ، الكلمات الهامة التي لا تتصل بطريقة أو بأخرى بواحد من المظاهر الثلاثة الأخرى ، فاننا نستطيع أن نحفظ بقياس دقيق نوعاً ما ، لفكرة الترابط العلائقي .

الفائدة المحدودة للقضية او الاستفسار الفرضي كوضوع للبحث

ان كلا من الفرض الموحد والفرض الاستفساري يمكن أن يفيد فقط بالنسبة للموضوعات التي تعالج موضوعاً واحداً بحيث يمكن أن تنطوي بنودها تحت قضية واحدة أو استفسار (وأحياناً تحت مجموعة متصلة من القضايا والاستفسارات السببية) . وعلى هذا ، فاننا نستثني جميع الموضوعات التي ليس لها طبيعة قصصية أو وصفية أو سببية بل ترتبط ارتباطاً من حيث الزمن والمكان أو الأشخاص أو بالتحليل فحسب . وان دراسات من هذا النوع قد لا تنطوي على وحدة سببية أو عضوية ، غير ان مشكلة الترابط العلائقي لا تزال تلتصق بها . ومثل هذه الموضوعات تشمل تاريخ منطقة محددة أو فترة محددة أو مجموعة من زعماء الأحزاب أو الحركات ، أو مدارس الفن والفكر أو حركات وتنظييات مشابهة . وعلى أية حال فان التحليل ، بما يتفق مع وجه الكلمات الهامة يمكن ان يفيد ، بالنسبة لموضوعات تركيبية كهذه ، اذا اعتبر كل من العناصر المنفصلة في التركيب موضوعاً منفصلاً يمكن ان توضع محتوياته على انها قضية مفترضة أو فرض استفساري .

وعلى الرغم من المساعدة التي تقدمها القضية الموحدة والفرض الاستفساري ، فإن تقرير ما هو مرتبط بالموضوع ، يكون إلى حد كبير مسألة شخصية بحتة . وباستثناء حالات عدم الارتباط أو الحذف الصارخ ، فإننا يجب ان نترك للمؤرخ وحده ان يقرر اختياره لمعلوماته بنفسه . وهناك قاعدة واحدة لا مراة فيها وهي : اذا كانت المعلومات التاريخية ذات ارتباط علائقي بالموضوع ، فيستحسن الا تهمل على الرغم من انه ، بعد النظر المناسب فيها ، قد تحذف من الكتابة النهائية على أساس انها ليست هامة . وان استعداد رجل القانون لأن يصف الدليل المقام ضد موكله بأنه « غير ذي علاقة بالموضوع ولا يستند على أساس مادي » ، يجب ان يكون بمثابة تحذير للمؤرخ من انه يجب عليه ان يكون دوماً على استعداد لأن يثبت بأن معلوماته ذات علاقة وذات سند مادي .

اساءة استخدام الملاحظات الهامشية (الحواشي) لحل المشكلة العلائقية

ولقد درج الناس على اتباع طريقة ، ليست مع الأسف سليمة ، من أجل تجنب اصدار أحكام صارمة على ترابط المواد التي يجمعونها ويكتبونها . ذلك بأن يضعوا المعلومات المشكوك في أمر ترابطها ، في صورة ملحوظات هامشية . ان مثل هذا العمل يكسب المؤلف مظهراً من مظاهر التقعر والحذلة وهو أمر مسئول الى حد كبير ، عن الاساءة إلى الملحوظة الهامشية . أضف إلى ذلك انه من الضعف وسوء التصرف ، ان تحل مشكلة عدم الترابط ، بأن تحذف المعلومات حذفاً كلياً من النص ، اذا كانت تمت له بصلة أوثق من صلتها بالملحوظة الهامشية . ولقد سبق ان بينا الاستعمال الصحيح للملحوظة الهامشية على صفحات سابقة (٣٢ - ٣٤) .

فائدة القضية أو الاستفسار كمادة للدراسة في موضوع واحد

ان افتراض المرء بأن بحثه هو قضية يجب ان يقيم الدليل على صحتها أو كذبها ، أو انه سؤال يحاول ان يجد الاجابة الصحيحة عليه ، سيجعل معاملة أوضاع مما لو فكر فيه على انه عنوان يدور حوله بحث . فعندما تتناول الموضوعات التاريخية ، على انها عناوين يدور من حولها البحث ، فانها لا تحول دون ادخال أي شيء ضمنها ، بما قد يظن انه يلقي ضوءاً على ذلك العنوان بل ربما شجعت على ذلك . وهذا هو السبب الذي يجعل كتب التاريخ ، في أحيان كثيرة تتوه في لجج البحث المتسع ، وأحياناً تطوي على مناقشات طويلة لبعض التفاصيل التي يكون ارتباطها بالمتن أمراً مشكوكاً فيه إلى حد يجعلها تبدو وكأنها حشرت في الموضوع حشراً ، ويكشف عن ذلك جمل (أو حتى فقرات) استطرادية واضحة المعالم ، اذا لم توضع هذه في الملاحظات الهامشية .

ولإذا كان المؤرخ قد أخفق في فهم الحدود الصحيحة لبحثه ، فيستكشف في وقت قريب انه بذل جهداً كبيراً في تقصي الكثير من التفاصيل التي لا تنسق مع موضوعه . غير انه ربما يضي في غيه مندفعاً بالاعتقاد ، كما اعتاد كثير من المؤرخين ان يفعلوا . بان جميع الحقائق قد خلقت متساوية وانها بحكم اكتشافها قد صار لها حق في ان تقتبس ، وعلى ذلك ، فانه يحشرها في بحثه حشراً على أي نحو . ولو انه حاول اثبات صدق قضية أو كذبها أو الاجابة على سؤال مباشر ، بدلاً من تصويبه سهامه إلى هدف واسع جداً ، فلربما صار بمقدوره ان يتجنب تدوين تفاصيل لا ارتباط لها بموضوعه البتة . ولو انه سأل أسئلة من تلك التي شغلت خاطر الانسانية دوماً ، أو لو انه احتفظ لنفسه دوماً بأسئلة من تلك الأسئلة

الانسانية الخالدة ، عندما كان يسأل أسئلته التي لم ترد على ان تكون بنت ساعتها ، فانه لربما جنب نفسه عناء بحث أمور على أكبر قدر من التفاهة . وهو عندئذ سيتفق مع قول اللورد اکتون : « ان التاريخ يجبرنا على ان نرتبط بالامور الخالدة ونخلصنا من المؤقتة والعاثية »^(٥) . ان هذه التحذيرات لا تنطبق بالطبع على الاحوال التي ينوي المؤرخ فيها ان يكتب وصفاً واسعاً شاملاً لمكان بعينه أو لفترة محدودة ، أو لحركة من الحركات أو سيرة من السير .

مشكلة الترتيب : تحديد الفترات التاريخية

ان أوضح ترتيب للمعلومات التاريخية هو الترتيب الزمني أي حسب الحقب الزمنية . ذلك أن الترتيب الزمني هو تقريباً القاعدة الموضوعية الثابتة التي يركن اليها المؤرخ . وحتى هذا الترتيب الزمني نفسه إنما هو ترتيب موضوعي نسبياً ، لان التقسيم الى حقب يمكن أن يكون تحكيمياً ، وغالباً ما يكون كذلك . ولربما بدت هذه التحكيمية بأجلى صورها عند تقسيم تاريخ الافكار أو الحركات الى حقب تاريخية . وان العبارات الخادعة مثل « عصر الايمان » ، و « الفترة الباروقية » ، و « فترة الاستنارة » ، و « الثورة الصناعية » ، و « عصر ميترنخ » ، و « قرن التقدم » ، قد تؤدي أحياناً الى قدر كبير من الغموض ، أو أنها تعطي معنى أكثر مما يقصد من ورائها من مميزات . اذ أنها سريعاً ما ترسم لنا انطباعاً بأن التطور المميز أو المثالي لم يكن له وجود في أوقات أخرى بنسب واضحة المعالم ، أو بأن العصور المميزة على هذه الشاكلة لا يمكن ان يشار اليها في صحة بأي اسم آخر غير المشار اليه . وان اختيار اصطلاح وصفي لحقبة من حقب التاريخ ، قد يكون أمراً حسناً في انه يكسب تلك

الحقبة « موضع اسناد » بحيث يبرزها بسهولة ، غير ان تلك الميزة يتأبها انها قد تجعلنا نهمل التفتيش -ن « اسنادات » يمكن ان نصف تلك الحقبة بها . ولا يمكن بحال من الاحوال ان يوصف أي عصر بصفة واحدة شاملة . وينجم عن المحاولات التي تهدف الى مثل هذا العمل ، في الغالب ، استخدام غامض ومجازي للمصطلح نفسه .

والواقع ان دراسة التاريخ قد تعرضت إلى مضار كثيرة نتيجة لهذا الاتجاه في وصف حقبة خاصة من التاريخ ، بعنوانين ليست شاملة شمولاً كاملاً لها - لا سيما ما جاء من تقسيم التاريخ الى قديم ، ومتوسط ، وحديث . وهذه التسميات هي في المقام الاول ، تسميات غامضة حتى بالنسبة للتاريخ الأوروبي ، وهي لا تناسب الثقافات الأخرى إلا بقدر أقل منه ، وحتى في الأماكن التي مرت فيها ثقافات أخرى كالصينية أو اليابانية عبر مظاهر من التطور يبدو فيها انتقال مشابه ، من عصر كلاسيكي عبر فترة تؤدي الى حقبة حديثة على شاكلة التاريخ الغربي فان الحقب الزمنية لهذه المظاهر لا تتطابق حتى من بعيد ، مع نظائرها الغربية . وثانياً فان كلمات مثل قديم ، ومتوسط ، تبدو كأنها حكم مسبق على البعد والسكون والقدم ، بما قد يثبت بعد البحث انها متناقضة لو ان جهوداً أخرى ، نبذل في هذا الباب ، دون تشييط . « وان القدر الاكبر من ذلك التاريخ ، الذي اعتدنا ان نسميه قديماً » ، كما قال الدكتور توماس ارنولد ، من مدينة رنبي T. Arnold of Rugby ، « هو في الواقع حديث ، فهو يصف مجتمعاً في مرحلة مشابهة للرحلة الراحنة ، بينما ، من ناحية أخرى ، معظم ما يسمى بالتاريخ الحديث هو في الواقع قديم ، لأنه يرتبط بصفات وأحوال أشياء قد انقضت » (٦) .

ان الحوادث الجارية تشغل صفحات كثيرة من كتب النصوص التاريخية التي بين أيدينا - ولعل تلك الصفحات اكثر بما يخص لتاريخ اثينا في عصر بركليز أو روما في عصر اغسطس أو عصر النهضة في ايطاليا ، غير انه بعد انقضاء جيل منذ الآن ، قد تبدو هذه الحوادث قافية . فمن هو المؤرخ الذي يظن الآن ان أسباب الحرب العالمية الاولى كانت هامة كما ظن الكثيرون من أبناء الجيل الذي عاش ، بين ١٩١٩ ، ١٩٢٩ ؟ ان النظر عبر التاريخ - أي القدرة على رؤية الدور المناسب الذي لعبته مجموعة من الحوادث في تكيف دور الانسان الطويل في هذه الحياة ، لا يمكن تصويره إلا بمرور الزمن . ولذلك السبب ، يصبح من المستحسن لو ان عدداً أكبر من المؤرخين (وليس جميع المؤرخين على كل حال) يتفرغون كلياً لدراسة المشكلات الدائمة ، والنظم المسيطرة ، أو الافكار عبر التاريخ - منذ أول تسجيلها حتى الوقت الحاضر لا دراسة حقب محددة من التاريخ . ولا داعي للقول بأن مثل هذا الاتجاه قائم اليوم ، بدليل ان انتباه المؤرخين قد اتجه الى دراسة أوجه التطور التاريخي ، فهم يدرسون التاريخ الاقتصادي ، وتاريخ الثقافة ، والتاريخ التجاري ، والتاريخ الزراعي وغير ذلك

الترتيب وفقاً للمقاييس أخرى

ان أساليب أخرى للترتيب غير الترتيب الزمني ممكنة ، غير انها بدورها يعثرها بعض النقص . وقد تكون الجغرافيا قاعدة موضوعية للترتيب ، غير انها ليست ثابتة (لأن الحدود تتغير على مدار الزمن ، والأهوار تتغير مجارياً أو تجف ، والبراكين تهدأ ، والموانئ تتحسن ، والقنوات تحفر ،

والمياه تخزن ، والتربة والمناجم ينهكها جهد الانسان ، والنباتات ، والطيور ، والحيوانات ، والطيور الاقليمية تهجر ، والاجواء تخضع لتحدي الناس لها وهكذا) . ومع ذلك فان ترتيباً يقوم على أساس الموقع يكون مرغوباً فيه في بعض الاحيان . وعند معالجة مشكلات تتعلق بالشخصية ، فان الترتيب تبعاً للاشخاص أو مجموعات الاشخاص (مثل الجماعات أو الامم) يفضل غيره . وكذلك عند معالجة نشاطات اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو غيرها ، أو عند محاولة الاجابة على أسئلة قد وضعت مسبقاً ، فان الترتيب القائم على أساس المشكلات أو المنظمات قد يبدو ملائماً .

ومن المناسب ، في هذا المقام ، ان نعيد ذكر نقطة قد أجرينا ذكرها من قبل . فهما كان نوع الترتيب ، ان لم يكن زمنياً ، فالتناقص صنعاً لو اننا أدخلنا ضمن أجزائه الصغيرة صورة زمنية مرنة . إذ ان الالتزام بالزمنية ، قد يربحنا من اعادة قص نفس الحوادث تحت عناوين مختلفة . أضف إلى ذلك ، انه أياً كان سبب حدوث الأمر (انظر الفصل العاشر) ، فانه يكون في الغالب سابقاً للنتيجة على الرغم من انه أحياناً يحدث في نفس الوقت معها ، وعلى ذلك فان ترتيباً زمنياً دقيقاً قادر على ان يكشفها ويوضحها بصورة تفضل اغفال سير الحوادث .

مشكلة التوكيد : الحيز

ان مشكلة التوكيد ، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمشكلات الاختيار والترتيب . فالباحث ، ما لم يأخذ حذره عند جمع معلوماته ، فانه يلقي بنفسه في خطر مزدوج ، إذ يجمع تفصيلات تتعلق بنقاط يرى انها مهمة ، تفوق ما يجمعه بخصوص نقاط يعتقد بأنها غير هامة ، ويسير في ترتيب

معلوماته واستخدامها حيث يعطي النقاط الهامة مكاناً على جانب عظيم من الالهمية أيضاً . وبالإضافة الى ذلك ، فان عليه ان يتخذ قراراً فيما يتعلق بالالهمية النسبية لتلك النقاط ، عندما يبدأ في الكتابة ، دون النظر إلى القدر من الجياد الذي اتصف به موقفه عند اختيار معلوماته وترتيبها ، وذلك لكي يقرر الحيز الذي سيخصصه لكل منها ، ولكي يقرر أيضاً اللهجة التي سيستخدمها في وصفها والحديث عنها . وبإمكانه بالطبع ان يوزع الحيز والتوكيد طبقاً لعدد الملاحظات التي جمعها والمتعلقة بكل تفصيل على حدة . غير ان مثل هذا التوزيع الكمي كثيراً ما يؤدي الى صرف عناية أكبر الى مسائل ملموسة تأفة ، أكثر من أمور غير ملموسة ، على الرغم من انها تمثل ظواهر كبيرة على جانب كبير من الالهمية . ونحن ، على وجه العموم ، نعرف الكثير من المعلومات عن من يحضر الالائم ، في المؤتمرات الدولية ، أكثر من المعلومات التي تتوفر عن المحادثات السرية فيها ؛ وعلى الرغم ، من انه من السهل ان نكدس معلومات عن كثير من العمليات التجارية ، فان دوافع الاشخاص المعنيين بعقد تلك المحادثات ، تستعصي على تحري التحري . ومن هنا فلا يكاد المؤرخ يتجنب توريط نفسه في موضوع أو بحث إلا بصعوبة . وهو اما ان يؤكد - أو يخفف - من تفصيلات ذلك البحث وفقاً لتقييمه لأهميتها في بحثه ذلك . ومثل ذلك التقييم ، شأنه شأن تقدير العلائق الترابطية لا بد من ان يترك إلى التقدير الشخصي الى حد كبير ، وعلى الرغم من ان القراء ، في الغالب ، يمكنهم استكشاف تطرفه في الحكم واستنكاره فاننا نجد مجالاً واسعاً للاختلافات المشروعة بين الجبراء قائمة في حكمهم على ما اذا كانت الدقة في توزيع التوكيد قد روعيت .

مشكلة التوكيد : اللغة

على الرغم مما قد تأتي عليه مشكلة توزيع الحيز من صعوبة ، في المقالة التاريخية ، فانها تكون بسيطة عند مقارنتها بمشكلات التوكيد التي يثيرها اختيار المفردات اللغوية ، وان مثلين قد يكفيان لبيان مواضع الزلل في اختيار الكلمات .

(١) لنفرض أننا اخترنا حقيقتين لا نزاع فيها عن رجل واحد :
(أ) كان جان بول مارا عالماً طبيعياً ، (ب) وكان يؤمن بالارهاب وسيلة للحكم ، في وقت الثورة . من الواضح أن هاتين الحقيقتين يمكن أن توضعاً جنباً الى جنب ، بطرق عديدة ، ولا تكون أياً من هذه الطرق ، كاذبة بالضرورة ، ومع ذلك فان كل واحدة منها ، قد تنطوي على احتمالات تختلف عن الاخرى . مثال ذلك ، « لما كان مارا عالماً طبيعياً ، فانه كان يؤمن بالارهاب » ، أو « على الرغم من أن مارا كان عالماً طبيعياً فانه آمن بالارهاب » ، أو « في الوقت الذي كان فيه مارا عالماً طبيعياً ، كان يؤمن بالارهاب » ، أو « كان مارا عالماً طبيعياً وفي نفس الوقت مؤمناً بالارهاب » ، أو « آمن مارا بالارهاب غير أنه كان عالماً طبيعياً » ، أو « كان مارا عالماً طبيعياً ولكنه آمن بالارهاب » ، وهلم جرا . وان كلمات بريئة غير متحيزة مثل مع أن ، أو بينما ، أو و ، أو لكي ، عندما تستخدم للربط بين حقائق ، قد تتخذ صفة اخبارية أو مضلة .

(٢) وان قصة من الحملة البريطانية ، ضد الفيلد مارشال ايرفن رومل Erwin Rommel في شمال افريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، قد توضح صعوبة أخرى في اختيار الكلمة المناسبة . عاد جنديان بريطانيان الى

مركزهما بعد أن أجهدهما الالقاء والعطش نتيجة لقتال مرير في الصحراء ،
 ووجدنا نصف زجاجة من الماء . فقال أحدهما ، « الحمد لله ، انها نصف
 مليئة » . وقال الثاني متعجباً ، « لعنة الله على الشيطان ، انها نصف
 فارغة » . من الواضح أن كليهما كان دقيقاً في وصفه للحالة ، التي كانت
 فيها كل منها شاهد عيان صادقاً عليها . ترى أية كلمات سيستخدمها مؤرخ
 تلك الحادثة (والحالات المماثلة لها) ؟ لا ريب في أن ذلك الامر لن
 يعتمد على مرانه أو قدرته على النقد ، وإنما على مجموعات من الاعتبارات
 معظمها شخصي .

الرغبة في التفسيرات المتباينة

إن القطع الموسيقية المؤلفة أكثر دقة من الكلمات المكتوبة أو
 المنظومة ، والآلات الموسيقية وسيلة ميكانيكية أدق لعزف قطعة المؤلف
 الموسيقي من العقل الانساني أو اليد أو اللسان عندما يعبر أحدهما عن
 أفكار شاهد العيان . ومع ذلك فإن موسيقيين موهوبين بنفس القدر
 يستخدمان نفس الآلات ، قد يختلفان في تفسيرهما لقطعة موسيقية على
 الرغم من انها قد يتفقان في العزف ، ولربما كانت ذلك الاختلاف أمراً
 مرغوباً فيه . وما الموسيقيون إلا مؤرخون يفسرون أعمالاً ماضية ، لها
 طابع من التخصص . وهذا هو حال الممثلين . وهكذا إذا سمحنا لوجود
 ذلك الاختلاف في التوكيد والتلون في تفسيرات هؤلاء الموسيقيين
 والممثلين ، فإن فروقاً أكبر لا يمكن أن نتجنبها بين المؤرخين الذين هم
 ملزمون على التعبير عن أنفسهم بالكلمات لا بأية وسيلة أخرى . غير أن
 نفس الناقد الذي يرحب بأداء أو أداءين لقطعة موسيقية ألفها موتسارت

Mozart ، أو لرواية هملت ، قد يصر على انه لا يوجد إلا تفسير واحد ، ورواية واحدة لحياة موتسارت أو شيكسبير . ومهما يكن من أمر ، فان ذلك قد يكون اشارة على انه يمتلك مقاييس أكثر لبونة في الناحية الموسيقية أو التمثيلية منها من حيث الامناد التاريخي . فهل يستطيع مؤرخان ، على نفس القدر من الامانة العلمية ، والكفاية ، والمعرفة ، والقدرة التاريخية ، ان يختلفا في حكمهما على مظهر من مظاهر الحياة بالقدر الذي يمكن ان يختلف فيه الموسيقيون على التأويل الموسيقي ، دون ان يكون كل منها قد وقع في خطأ واضح ؟ ان الاجابة على ذلك السؤال تتطلب فحصاً لمشكلات السبب والنتيجة ، ومشكلات التفسير والاستمرار في التاريخ .

١٠ مشكلات السبب والدافع والتأثير

السبب المباشر أو المناسبة

يميل المؤرخون إلى التحدث عن السبب المباشر أو المناسبة المباشرة ، وعن الاسباب البعيدة أو الخفية للحوادث التاريخية . فالسبب المباشر للحرب العالمية الأولى كان هو حادث الغيلة في سيواجيفو ، وللحرب العالمية الثانية كان غزو النازيين لبولندا . أما الأسباب الكامنة وراء الحربين ، فكانت تشمل سياسة القوة ، والفوضى العالمية ، والمنافسات التجارية ، والمطامع القومية ، والخوف المتبادل ، والمطامع الاقليمية للدول التي اشتركت فيها . ويسهل نسبياً الاتفاق على الأسباب المباشرة ، على الرغم من ان اختلاف الرأي بين المؤرخين بخصوص نقطة البداية ، لكثير من الحركات الكبرى ، يبين مدى الاختلاف المتوقع ، حتى من هذا القبيل . وهكذا فان الكثيرين قالوا ان ثورة لوثر ، على سبيل المثال ، بدأت بتعليق رسالة الاحتجاج ذات الخمسة وتسعين مبحثاً ، أو بمنظرة اك Eck ، أو مجلس الديت Diet في ورمس وغيرها . وكذلك الحال مع الثورة الامريكية التي يقال انها قد بدأت بضربة الدمغة ، أو مذبة بوسطن ، أو القوانين الجائرة ،

أو معركة لكسنجتن وكونكورد وغير ذلك ، وأما الثورة الفرنسية فيقال انها بدأت بمجلس النبلاء ، أو دعوة الجمعية العمومية ، أو تكوين الجمعية الوطنية ، أو ميثاق ملعب التنس أو بسقوط الباستيل أو غير ذلك ، والحرب الاهلية الامريكية بدأت بانتخابات ١٨٦٠ ، أو قرار لتكوين بانقاذ قلعة سومتر ، أو قذف قلعة سومتر بالقنابل .

« المناسبة » بمثابة حادث معجل :

ان السبب المباشر (أو المناسبة) كثيراً ما يبدو مشاركاً للمصادفة في طبيعتها : فلو ان ماري ابنة الملك هنري الثامن كانت ولداً ، فلربما لم يرغب هنري في تطليق زوجته كاترين الارغونية ، ولربما لم تم اذن معركة الاصلاح الديني الانجليزية ، ولو ان رسالة لويس السادس عشر قد بلغت كما يجب فلربما لم يكن هنالك ميثاق ملعب تنس ، ومن ثم فلربما لم يتحد أحد العهد البربوني القديم ، وبالتالي لم تقع الثورة الفرنسية ، ولو ان سائق عربة فرانتز فرديناند ، لم يدخل منعطفاً في شارع جانبي في مدينة سيراغيفو ، فلربما لم يصبح ولي العهد هدفاً طيباً للاغتيال ، ولربما ، كان بالامكان تجنب وقوع الحرب العالمية الاولى .

غير ان « السبب المباشر » ليس في الحقيقة سبباً ؛ انه مجرد نقطة في سلسلة من الحوادث ، والاتجاهات ، والتأثيرات ، والقوى التي تبدأ فيها النتيجة في الظهور أمام العيان . ان السبب المباشر هو الحادث المعجل لحدوث الامر كما يعمل سقوط عود من الثقاب على كومة قابلة للاشتعال في اشعالها ، أو سقوط مطرقة على متفجر في احداث الانفجار . وهو بهذا

لما يكون المقدمة لما يعقبها من احداث يمكن ان توصف « بالاسباب » .
ولا شك في ان طريق تقصي الاسباب الافضل ، لا يكون بسؤالنا : ما
الذي يمكن ان يحدث لو ان هذه الحادثة لم تقع ؟ بل : كيف أدت
الظروف إلى مثل هذه الحادثة ؟ كيف يمكن ان يكون مجرد التأخر في
تبليغ رسالة أو الالتفاف الخاطيء في الاستعراض مؤدياً إلى ثورة عالمية أو
حرب عالمية ؟ وعندما نسير على هذا النحر من التفكير ، فالجواب على :
« ماذا يمكن » يصبح عادة أمراً سهلاً ، فكثيراً ما يقتنع المرء بأنه لو لم
يقع هذا الحادث عندئذ ، فان حادثاً آخر ربما أدى إلى نفس النتيجة في
وقت لاحق ، لأن الاتجاهات والتأثيرات والعوامل المقررة لتلك النتيجة ،
كانت ما زالت تؤدي عملها . والوضع لا يكون دائماً على هذا المنوال ،
فان حادثاً مثل وفاة قائد عظيم (مثل كرومويل ، أو لنكولن ، أو لينين)
يبدو أحياناً انه قد أحدث اختلافاً كبيراً في نجاح سياسات حيوية أو
فشلها . ومما يمكن من أمر فان وفاة قائد عظيم ، على الرغم من انها قد
تكون غير متوقعة ، ليست بالحادث التافه البسيط ، وهي شيء يختلف عن
المسار الذي يضرب به المثل ، والذي تسبب ضياعه في سقوط مملكة .
وعموماً ، إذا كان يمكن للمملكة ان تنقل ، بسبب مسار ضائع ، فان
حالة المملكة وليس تاريخ المسار ، هي التي يجب ان تسترعى انتباه
المؤرخ .

مقارنة التاريخ بالعلوم الطبيعية

عندما يناقش المؤرخون مشكلة الأسباب الكامنة وراء وقوع أمر ما ،
فانهم يختلفون أشد الاختلاف وأعنفه ، لان التفسيرات السببية للحوادث

ترتكز الى فلسفات التاريخ ، وهذه الفلسفات لا يوجد لها نهاية ^(١) . وعلى العموم فان الخبراء في علوم أخرى ، يختلفون بدورهم فيما بينهم بالنسبة للتفسيرات الاساسية . ففعل نوع خاص من البكتيريا ، أو المسافة بين نجوم بعينها ، قد يختلف العلماء في تقديرها بين الحين والآخر ، وهذه المعلومات الجديدة قد تحدث تغييراً جذرياً في علم الطب ، أو علم الفلك . غير أنه لا البكتيريا ولا النجوم تتغير بسبب تغير مراقبها ومن يتخلفه من بني جنسه البشر . ولعلنا لا نعرف عن الاشياء التي يجب أن نعرفها ، كما قيل ان توماس اديسون قد قال ، سوى واحد في المليون من واحد في المائة . غير أن ما ينقص علماء الطبيعة من علم ومعرفة ، لن يكون له تأثير على العالم الطبيعي . ومما يكن من أمر ، فان عالم المؤرخ اليوم ، وبجزم الواقع ، يقوم فقط على ما هو مسجل تسجيلاً مباشراً أو على ما يستنتجه من ذلك التسجيل . فعرفته بذلك العالم تقرر جزئياً طبيعة ما يمكن معرفته ، بتقرير أية أجزاء من السجل بالذات ستعال عنايته وبذا يكون حظها من الحفظ أكبر من حظ غيرها . ان التغيرات في تفسير العلوم الطبيعية تعزى عادة الى تجمع المعرفة وتصحيحها ويندر أن تعزى الى ضياع المعلومات ، وأندر من ذلك إلى تغير في الموضوع الذي هو قيد البحث والدراسة . أما في التاريخ فانها كثيراً ما تسبب عن اختفاء المصادر ، وبالتالي اختفاء جزء من العالم التاريخي الذي نعرفه . وفي نفس الوقت فان تاريخاً جديداً يحدث بمرور الأيام واحداً اثر آخر . وعلى ذلك فان المؤرخين ، بعد أن يواجههم هذا النقص الجزئي ، وذلك الكون النامي ، وهو السجل الوحيد الذي يرمز الى العالم الواقعي غير المعروف من التاريخ ، يجدون من الصعوبة بمكان أن يفسروا العالم التاريخي « الواقعي » متذرعين بأية مفاهيم تلقى قبولاً لدى الجميع .

النظريات السببية حتى حركة الاصلاح الديني

ان مؤرخي قدماء المصريين والبابليين واليونان ، في معظمهم ، رأوا في التاريخ ما رآه هيرودوتس في شأن التاريخ ، وهيرودوتس كتب تاريخه « على أمل أن يحفظ به أعمال الناس ، ولكي يمنع الأعمال العظيمة ، والمدهشة ، التي قام بها اليونان والبرابرة (يعني غير اليونان) من أن تفقد ما تستحقه من التمجيد » (٢) . ومن هنا ظن هؤلاء المؤرخون أن السبب الرئيسي للتغير في التاريخ ، هو بسالة عظماء الابطال ، والكهنة ، والملوك . أما التطورات التي لم يستطيعوا تفسيرها بتلك الطريقة ، فكانوا في الغالب يعزونها الى ارادة الالهة . وواكب تلك الفلسفة - وخصوصاً بين اليونان - الاعتقاد بأن التاريخ كان فرعاً من الآداب التعليمية ، مثلما قال ثوسيديد ، « لمن يرغبون في معرفة الماضي معرفة دقيقة من أجل أن يتخذوه ، مفتاحاً للمستقبل » . ودرج العبرانيون والرومان على هذه الافكار أيضاً ، وقد شدد العبرانيون على ضرورة الاعتراف بالوهية اله واحد جبار . واهتم الاقوام الثلاثة بأدوار الصراع التاريخية ، ومن هنا فانهم اعتقدوا بتدخل العناية الالهية أو القدر في شئون الانسان وكيف أنها هي القوة الرئيسية الدافعة في التاريخ .

ولقد أدى أصرار اليهود على توكيد التدخل الالهي المباشر في شئون الانسان الى اعتقاد مسيحي في الفلسفة الغائبة ، فلم تعد كتابة التاريخ في الممالك الغربية في العصور الوسطى الا سبلاً توضيحياً لعمل الانسان الدنيوي كما قام به ، وفقاً لحطة سماوية . وبانشطار العالم الغربي الكاثوليكي الى معسكرين بظهور حركة الاصلاح الديني ، صار التاريخ الغربي (الافرنجي) ،

الى حد كبير ، سلاحيًا جديدًا بين المدارس اللاهوتية المتخاصمة ، ومرة أخرى صار الضعف الانساني والمروءة الانسانية هما خير أساس لتفسير الازمات الدنيوية ، على الرغم من أن التاريخ قد بقي في صلبه لاهوتياً .

العقليون وأسباب التاريخ

ان تطور فكرة الاعتقاد بالله وحده ، وانكار الوحي والانظمة الدينية والايان بالعقل في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كل ذلك قلل من الإشارة الى التخطيط الالهي ، وزاد من الاهتمام بعمل الانسان ومركزه في الكون . وبالتدريج خضعت مسألة ما وراء الطبيعة والوحي الالهي والقدرة على تسلم الوحي التي كانت تقوم بمثابة التفسيرات السببية للتطورات الانسانية الى توكيد جديد لسلطان الامر الطبيعي والامر المنظم المعتاد .

فالفيلسوف هوبز Hobbes ، بين آخرين مثله ، اعتقد ان طبيعة المرء تقوم على المنافسة وأن تنظيماته مشتقة من ضرورة الاستمرار في هذه المنافسة ضمن حدود محتملة . أما لوك Locke فقد وجد - مقتبساً من هوكر Hooker الفطين^(٣) ، وموافقاً على أقواله - ما هو بخلاف ذلك ؛ وجد « أن الحب المتبادل بين الناس كان هو الصفة المسيطرة على المجتمع الطبيعي ، وأن التنظيمات المدنية مشتقة من المنطق ، والرغبة في المحافظة على حريتهم وحقوقهم وامتيازاتهم » . وأما مونتسكيو فقال بأن البيئة الجغرافية قد كيفت وحددت طبيعة الانسان ، وتنظيماته وتقاليده ، وقد قال الفيسوقراطيون بنظرية مشابهة قائمة على « النظام الطبيعي لتنظيمات الانسان » . ورأى فلاسفة فرنسيون آخرون أن الكمال الانساني هو الهدف الذي يميل التاريخ في اتجاهه دون توقف . وقد صارت قصة الانسان

على وجه الارض موضع صراع بين الطبيعة البشرية التي تحب الكمال وبين العداء للنورانية (قارن فولتير) ؛ ولقد كتب فولتير تاريخاً وذلك ليستمر في حربه ضد العداء للنورانية - فيما قال مونتسكيو - د ليمجد ديرو ، كأي راهب بندكتي ،^(٤٠) .

أما كوندورسيه Condorcet ، وهو أحد الفلاسفة الذين تظهر فيهم صفة تحكم العقل في التاريخ بوضوح أكثر من غيره ، فقد أتى بنظرية للكمال الناجم عن الاكتساب المستمر للمعرفة وعن انتصار العقل . أما الفلاسفة الأكثر مادية من بين فلاسفة القرن الثامن عشر (مثل لاميتري La Mettrie وهلفيتيوس Helvétius) فقد رأوا في الطبيعة الانسانية مركباً يتألف من الحب والكراهية ، والآلام والسرور . وأما الفيلسوف الرومانتيكي روسو فاعتبرها مركباً ناتجاً عن الصراع بين الحب الخالص والاشفاق ، بين الانانية ومحبة الغير (الغيرية) ، بين الرذيلة والفضيلة .

فلسفات القرن التاسع عشر

ولقد أظهر القرن التاسع عشر ، بما فيه من فيض القوميات ، والمثاليات الفلسفية ومذهب النفعية ، ومذهب الوضعية ، أظهر سبلاً مختلفة تجاه مشكلة السبب أكثر مما شهدته الفترات السابقة . ففكرة خلق أساسي يتكيف مع الظروف الطبيعية السائدة و د الاوضاع المحلية ، بما فيها التقاليد ، قد استعارها بعض الكتاب الالمان من مونتسكيو ، وكان أبرز هؤلاء هيردر Herder ؛ وزاد عليها سافيني Savigny ووسعها بشكل ملحوظ ، حتى صار مفادها الاقتناع ان هناك في كل أمة صفات ساعدت على صنع

مصيورها . وقد وضع نفس النظرية في فرنسا ميشليه Michelet بعد ان اعتمد اعتماداً كبيراً على فيكو Vico وهو ايطالي معاصر لمونتسكيو . ان هؤلاء الرجال ، باصرارهم على النمو القومي والنظم القومية أعطوا التاريخ ، لا الطبيعة ، المكان الرئيسي في تفسير السلوك الانساني ، وكذلك تقرير مصيره .

كذلك ازدهرت مدارس أخرى للفكر التاريخي في مطلع القرن التاسع عشر . فان الحركة التي قامت ضد مادي القرن الثامن عشر ، قد أكسبت الرومانتيكيين نصراً مؤقتاً . فركزوا مهمهم في العواطف الانسانية على أساس انها القوة الدافعة في تقرير مصير الانسان . وفي نفس الوقت وجدت فكرة التطور دعائها في أمثال الميجلين والسانسيمونيين والكوتيين الذين آمنوا بتناسخ الحضارات أي ان كلًا منها تولد من رماد الحضارة السابقة لها . وكان هيجل يقول بأن حضارة جديدة تقوم كأنها تمثل روحاً جديدة (Zeitgeist) وتأخذ مكان حضارة قديمة أصبحت لا تستطيع ان تلعب دورها في الحياة . اما سات سيمون وكونت فكانا يفكران في مجتمعات يخلف بعضها بعضاً ، وذلك بسبب التزايد في فهم الطبيعة الانسانية والشئون الانسانية وفي زيادة السيطرة عليها . أما كرايل Carlyle فباحترامه « للبطل » وتركيبه فكرة الانهيار الدوري ، والبحث من جديد ، فيمدنا بمثل ممتاز على تعايش الفكرتين في نخلة (٥) واحدة . ثم ان التطور الذي حدث آنذاك لنظرية التطور البيولوجي ، قد قوّى بدوره الاعتقاد في نظرية البقاء للأصلح (دارون وسبنسر) .

التفسير الماركسي للتاريخ

وفي نفس الوقت كان مالثوس Malthus وزملاؤه الاقتصاديون قد طوروا نظرية العوز أو الفاقة ، ومن هنا يكون الكفاح من أجل البقاء في المحيط الاقتصادي . وتبعاً لذلك ربط كلول ماركس النظرية الهيجلية لتعاقب النماذج الحضارية مع الكفاح من أجل البقاء . وكانت النتيجة تفسيره للتغير في التاريخ على أساس تفرده المادية : أي ان السيطرة على طرق الانتاج تقرر أية طبقة ، ومن ثم أية نماذج فكرية ، يمكن ان تسود في أية فترة ما ، غير ان الصراع المستمر بين الطبقات يجب ان يوصل في النهاية إلى انتصار البروليتارية (طبقة العمال) .

القومية والعنصرية

منذ أمد بعيد والنصر يبدو (وربما ما يزال) حليف المؤرخين أصحاب المدارس القومية . ومنذ أن تعرضت « العنصرية » النازية إلى ما تعرضت له ، فإن عدداً قليلاً جداً من المؤرخين يتحدث اليوم عن (الطابع القومي) كأنه شيء بيولوجي موروث . وهم يحرصون على ان يقسموا « العنصر » إلى مجموعات كالقوقازية ، والزنجية ، والمنغولية ، أو أقسام من تلك المجموعات ، كعناصر البحر الأبيض المتوسط ، والعناصر الآلبية ، التي يتفق علماء الانثروبولوجيا على انطباقها عليها . ومهما يكن من أمر ، فإن الاقتناع بأن أنواعاً خاصة من المميزات تختص بجماعات خاصة من الناس ، تقيم في مناطق خاصة ، لا يزال قائماً ؛ وهكذا أصبحت توصف به جماعات خاصة بأوصاف سيئة مثل « حدة الطبع اللاتينية » ، و « القسوة اليابانية » ،

و « الحبث اليهودي » ، و « التقلب الفرنسي » ، و « قساوة القلب الالمانية » ،
و « الفتور البريطاني » ؛ وعلى الرغم من ان مثل هذه الصفات العامة
تكون مدعاة للأسى ، إذا كانت تقوم على أساس حقيقي ، فان فيها جانباً
من الصحة محدوداً إذا كانت تهدف إلى القول بأنه تمت قيم خاصة بين
حضارات خاصة ، بسبب التقاليد والتنظيمات العنصرية ونظام التعليم الرسمي .
ان مثل هذا الوصف - الذي يجد مسوغاً - للطبيعة القومية ، قد يكون
خطأ دون شك إذا لم يفسح مجالاً لاعداد كبيرة في أية دولة أو مجتمع
لا تتفق مع ذلك الوصف كما يفسح المجال لأحوال يمكن ان يخرج فيها
أشد الناس تمسكاً بتلك الأوصاف عن الانصياع للنموذج العام . على انه
منذ زمن هيردر كبر الايمان بوجود « الشخصية القومية » لتكون وسيلة
لاحداث تغيير في التاريخ (سافيني ، وميشليه ، وماكولي ، وساييل ،
وتريتسكه ، وبانكروفت ، وموراس) .

هذه هي في الوقت الحاضر العقيدة المسيطرة السائدة على ما نظن -
على الرغم من انها في معظم الحالات تأتي نتيجة للعقل الباطن - عند معظم
المؤرخين ولا ينافسها الا هؤلاء الذين يدعون عن وعي للفلسفة الماركسية .
وتقوم الحكومات بدعم هذه الفكرة ، بقليل من التشجيع المباشر
للمؤرخين القوميين وبكثير من التشجيع عن طريق العون القومي الذي
ظهر منذ الثورة الفرنسية لدور الوثائق الوطنية ، والمكتبات الوطنية ،
والجمعيات التاريخية الوطنية ، والدوريات التاريخية الوطنية - وفي جميع هذه
يحظى التاريخ الوطني عموماً بالجزء الأكبر من العناية .

التاريخ العلمي

ولقد ظهر للتكاثر في فلسفات التاريخ هذه رد فعل في القرن التاسع عشر أيضاً ، ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا . وأدى في البداية إلى تكوين مدرسة للمؤرخين « العلميين » ، وجميع هؤلاء تقريباً هم عن طريق مباشر أو غير مباشر من تلاميذ رانكه Ranke ، اعتقدوا انه من الممكن ان نعرف كيف « حدث التاريخ بالفعل » دون أية فلسفات سببية أو فقط بفلسفات قائمة ، كل منها تتكيف بنتيجة تاريخية خاصة . وهؤلاء ، ومن وافقهم على فكرتهم يقولون بأن خير فلسفة للتاريخ ليست هي تلك التي تعتنق اعتناقاً كاملاً نظرية السببية ، بل ترى تسلسلاً للسوابق واللاحق . وهم ، على أية حال ، لا يفسرون كيف يصل المرء إلى تسلسل منطقي وزمني يبين السابق من اللاحق في حدث تاريخي ، نظراً للانهاية الأشياء التي تسبق ذلك الحدث وتلحقه . وعلى الرغم من انهم ما زالوا يقومون بخدمة عظيمة من حيث اختبار مجموعات المصادر وجمعها وتحريرها (وهم بهذا يكملون تقليداً علمياً بدأ في القرن السابع عشر) ، فان كتاباتهم لا تصل إلى حظ من الموضوعية العلمية أكبر من حظ أسلافهم . فرانكه نفسه ، على الرغم من انه كان في أول عهده قد تبني نوعاً من وجهة النظر الانسانية في التاريخ ، فانه طور في أخريات أيامه نظرية تاريخية ، بدا انها تقوم على مفهوم الصراع بين الأمم من أجل السيادة والسلطان .

المدرسة التاريخية

ولقد اشتهر حوالي نهاية القرن التاسع عشر ، ولا سيما في المانيا ما

يعرف باسم « المدرسة التاريخية » أو historicism كما يسميها البعض أحياناً . وهذه الحركة الى حد ما كانت بدورها بمثابة رد فعل للتجريدات العقلية التي ذاعت في فترة عصر النور Enlightenment . وقد ذهب عقليو عصر النور الى ما ذهب اليه ديكارت وروسو من أن العقل يفضل التاريخ من حيث كونه مصدراً للمعرفة وأنه حيث يتضارب تجريد منطقي مع تجربة تاريخية ، فإن الخطأ خطأ التاريخ الذي يمكن أن يكون حاصل نتائج غير منطقية أمكن الحصول عليها ، عن طريق تطبيق مبادئ فلسفية خاطئة . وقد رفض أبي سيس Abbé Sieyès الذي وضع من الدساتير أكثر بما وضعه أي انسان بمفرده في التاريخ - رفض أن يكتب مذكراته لانه آمن بأن كل جيل يجب أن يتعلم من تجربته الخاصة ، ولعل هذا يفسر لنا الاخطاء التي وجدت في دساتيره ^(٦) .

وعلى نقض وجهة نظر العقليين ، ادعى اصحاب المدرسة التاريخية مقتنين أثر هيجل وجود تاريخ عالمي يتصف بأنه ذو حركة دائمة مستمرة ، وان التحريات التاريخية التجريبية ، لو وضعت في مكانها الملائم من التاريخ العالمي ، لساعدت في شرح تطوره . وقد شاركوا رانكه أيضاً رأيه القائل بأن الحقائق التاريخية يمكن أن تميز من الزيف بتطبيق دقيق للمنهج التاريخي ، ولكنهم اختلفوا عن أولئك الرانكيين الذين قالوا بأن لا رابط بين البحث التاريخي والتفسير الفلسفي . ومن بين المبادئ الفلسفية التي أكدوها بنوع خاص مبدأ أن التاريخ يجب أن يكون هادفاً للفتيش عن القيم ، وأن يدنا « بتفسير وارشاد في حياتنا الحاضرة » ^(٧) . أما العقل البشري بالنسبة لهم فلم يكن منحة من الطبيعة بل من التاريخ وأن خير طريقة لفهم عملياته انما تم بتطبيق الروح التاريخية على المشكلات الاجتماعية المعاصرة .

وقد طور ولهم دلي Wilhelm Dilthey أحد المبرزين في المدرسة التاريخية ، على هذه الاسس ، نوعاً خاصاً من مدرسة اجتماعية - نفسية لدراسة التاريخ وكتابته وعلى وجه التخصيص لدراسة السير .

التفسيرات الامريكية للتاريخ

كان هريوت آدمز الذي أدخل منهج الحلقات التدريبية الرانكية لتدريب المؤرخين في جامعة جون هوبكنز هو أبرز تلاميذ رانكه من الأمريكيين . ومن ثم انتشرت مدرسة رانكه في الجامعات الأمريكية الأخرى . ويبدو ان آدمز كان يعتقد في طبيعة عنصرية المنجوسكسونية اشتق منها ، إلى حد كبير ، التطور التاريخي الأمريكي . أما فردريك تيرون وهو أحد تلامذة آدمز ، فقد اختلف مع آدمز اختلافاً رئيسياً فيما يتعلق بالمصدر الرئيسي للطبيعة الأمريكية وأصرّ على ان وجود مناطق الحدود ، وما نجم عنها من تقسيم الشعب إلى أقسام ، كان له أثر أكبر بما ورث التاريخ الأمريكي عن أصله الأوروبي . وان المؤرخين المحدثين المهتمين بالهجرة وآثارها على الحضارة الأمريكية ، وكثيرون منهم تلاميذ تيرون ، عادوا ليؤكدوا تلك الأصول الأوروبية ، غير انهم نشروها على نطاق أوسع في القارة الأوروبية نفسها . وينتمي إلى جماعة امريكية أخرى الكاتبان ماهان Mahan الذي لفت انتباه المؤرخين إلى أثر القوة البحرية في تقرير مصير الأمم . وللولايات المتحدة ، بالإضافة إلى هذه المدارس ، مدارس أخرى ثيولوجية (لاهوتية) ، وماركسية ، وجغرافية قدرية ، وقومية ، و « علمية » ، وغيرها من مدارس المؤرخين ^(٨) .

مدرسة تعدد المسبب التاريخي

وهناك مدرسة أخرى من المؤرخين ردت على الأصوات المنبئة من فلاسفة القرن التاسع عشر ، الذين كانوا يدعون بأنهم وجدوا التفسير الوحيد الصحيح للتغير التاريخي ، وهذه المدرسة يمكن أن نسميها المدرسة « التعددية » . فنذ أيام فولتير على الأقل كان هناك اصرار متزايد من أجل كتابة تاريخ « جديد » كرد فعل على ذلك النوع من التاريخ الذي كان يسجل حوادث الاشخاص البارزين واعمالهم . والتاريخ الجديد المطلوب كان يراد منه أن يعالج التطورات الاجتماعية والحضارية والسياسية والاقتصادية – النموذج المتغير المختلف للبشرية والتطور المتنوع للحضارة^(٩) . وينطوي ضمن هذا المفهوم القائم على اكتمال الماضي الانساني الافتراض بأن هناك العديد من التغيرات المقبولة في التاريخ ، وانه ليس هناك تغيير واحد صحيح فقط . والمؤرخون في وقتنا الحاضر يميلون إلى اتخاذ تفسير جمعي متعدد للمسبب التاريخي .

ولا بد من ان نذكر أيضاً ان بعض الفلاسفات القائمة على الوحدة monistic التاريخية قد ظهرت حديثاً . فشبنجار Spengler^(١٠) وتوينبي Toynbee^(١١) يستخدمان تفسيرات تشكيلية (مورفولوجية) للنمو والانهار . أما سوروكن Sorokin فيتبني تفسيراً ابيستومولوجياً كوتشياً (أي تتابع حضارات مختلفة وفقاً لمصادرها من حيث سمر المعرفة) ، بجذف ايمان كومت Comte في التقدم غير المحدود^(١٢) . ولقد قيل ان عديداً من فلاسفة التاريخ المعاصرين أمثال شبنجار ، وتوينبي ، وبرجسن ، وباريتو ، وارتيجا يجاسيه وكروتشي وغيرهم ، يعتقدون في نمو الحضارات وازدهارها وانحلالها ، تلك الحضارات التي لا تستند إلى ايمان بالحلص^(١٣) ، زاعمين

بأن العقل يحمل في طياته بذور دمار التطور الاساسي للحياة المتحضرة ومستندين إلى ايمان لا يسنده العقل سنداً كلياً . غير انهم ، ضمن فلسفتهم المؤمنة ايماناً كلياً بالتشككية ، يتركون مجالاً لسلسلة من الأسباب الأدنى لتعمل عملها (والواقع ان توينبي من بينهم يصر على ذلك) .

جهد حديث لتحريف السبب

ان عدداً محدوداً جداً من الكتاب ما زالوا يصرون على أن مصير الانسان تقرر به بيئته الجغرافية والمناخية فحسب ، أو سعيه وراء القوت أو الخطيئة الاولى . ومنذ أمد قصير أعلنت مجموعة من المؤرخين الامريكيين ، في مجموعة رسمية من الاقتراحات المتعلقة بالدراسات التاريخية في الولايات المتحدة ، أعلنت في البند رقم ١١ من تلك المقترحات قبولهم لفلسفة تعددية فقالوا : ان مصطلح « سبب » حسبما يستعمله المؤرخون ، يجب ... أن يعتبر مجازاً لغوياً ملائماً يصف الدوافع والتأثيرات ، والقوى ، وتداخلات سابقة أخرى لا تزال غير مفهومة تماماً . ويمكن تعريفه كأي حادثة سابقة تجري فيها هو مفترض أن يكون مركباً نتائجاً متشابكاً ويترب على هذا التعريف أن أي « سبب » لا يعمل مطلقاً إلا كجزء من مركب أو من سلسلة . وعلى ذلك فقولنا « السبب » له ما يسوغه عندما يستخدم للدلالة على أن حادثة أو ظاهرة ستحدث ولكن يجب أن يتجنب استخدامه مفرداً ، مفضلين عليه صيغة الجمع « الاسباب » وهي صيغة يجب أن تستعمل بدورها بجذر شديد جداً ^(١٤) . ان هذا هو اقرار ملتبس ، بأن المؤلفين الذين وضعوا هذا الاقتراح قد أشكلت عليهم مشكلة السببية إلى حد ما . فبدلاً من أن يعرفوا ما هي السببية

يقولون بأنها مركب « مفترض » لأشياء « ليست مفهومة فهما كلياً » -
 « لفظ مجازي ملائم » يجب أن يستعمل بحذر شديد جداً . وفي الواقع
 فإن البند السابق لهذا وهو البند العاشر ، يبين حيرتهم بوضوح أكبر وقد
 جاء على النحو التالي :

ان مفهوم السببية قد دخل في السرد التاريخي بشكل أصبحت كتابة
 التاريخ بدونه مجرد فهرسة أو تخطيط زمني للسنين . ومما يكن من أمر ،
 فإن المؤرخين يجب أن يأخذوا حذرهم من أن تحري « السبب » في
 التاريخ ، يجب أن يقوم على تحديد الزامين : (١) الفترة الزمنية الماضية ،
 التي يجب أن نفتش فيها عن تشابك الحوادث السابقة ، (٢) عدد العوامل
 المؤثرة التي يفترض أن تبقى ثابتة وبالتالي لا يجري اختبارها . ومن واقع
 هذين التحديدين فإن السؤال الجدلي حول السبب الاول أو الوحيد هو
 مشكلة ميتافيزيقية وليست تاريخية ^(١٥) . ولقد رفض اثنان من الذين
 وضعوا هذه القضايا أن يعترفوا بهذا البند العاشر قائلين بأنهما يشعران
 « بأن الاصطلاحين (سبب) و (سببية) ، يجب أن لا يستخدماتا
 في الكتابة التاريخية » ^(١٦) . ان اولئك الذين يقولون بأن ارادة الله هي التي
 تحكم العالم ، واولئك الذين يقولون بأن الذي يحكم العالم هو نظام طبيعي ،
 قد يعترضون لأسباب مختلفة على استخدام « السبب » من حيث أنه اذا
 كان كل شيء مقدرأ ، فانه اما أن يكون لا معنى له ، أو أنه ذو
 دلالة على ذاته .

استحسان وجود نظرية للسببية في التاريخ

يجب علينا أن نعتز بأن مشكلة السبب التاريخي ما زالت غير محلولة في جوهرها وأنه بالنسبة لحالة المعرفة الراهنة لدينا ، فإن أي حكم على الفلسفات التاريخية من حيث الصواب أو الخطأ ، والذكاء أو الغباء ، والدقة أو عدم الدقة ، والجودة أو الرداءة ، والفخامة أو الصغر يجب أن تعتمد على مقاييس جدلية . ولا يزال الكثير من المؤرخين يسلكون مسلك النهلستين (العدميين) فيما يتعلق بفلسفات التاريخ : أي أنها جميعها سيئة ، ودعنا لا نتبع واحدة منها . غير أن الخطر يكمن في مثل هذه العدمية . وهو خطر ليس في عدم خضوع ما يكتبون لنظام أو اتساق وحسب (لان النهلستية لا تقدم أية مقاييس للاختيار والترتيب والتوكيد) ، ولكنه خطر انعدام المعنى والمغزى (لان المعلومات التي ترتب بطريقة زمنية أو أبجدية صرف - أي بطريقة النظامين الوحيدين اللذين لا يستندان على فلسفة - يحتمل أن تكون مجرد عبارات عن ماذا دون شروح لماذا أو كيف أو لاي سبب حسن أو رديء) . غير أنه اذا وجد مثل هؤلاء المؤرخين أنفسهم تأييداً ضائعاً ، فإن جزءاً من اللوم يقع على عاتق علماء الاجتماع والفلاسفة . فالتاريخ كفرع من المعرفة التي تعالج الحوادث الماضية لا يبتكر مبادئ عامة (باستثناء الحدود التي سنصفها في الفصل الحادي عشر) . وهو يعتمد على فروع المعرفة المختصة بوضع التعميمات لمبادئه العامة (انظر أول الفصل الحادي عشر) : وكثيراً ما تكون المبادئ العامة لفروع العلوم المختصة بوضع التعميمات ، غير مرضية ، وجدلية أو غامضة ، وهكذا يكون لها تأثير صغير خارج الدوائر التي تناقشها . على أن ذلك ، على أية حال ، لا يعني المؤرخ ان وقف

منها موقف اللامبالي لان النظم الفلسفية ، والقوانين الاجتماعية ، هي وسائل يمكنه من اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر التاريخية .

استحسان وجود كلمات أدق من كلمة « سبب »

ان تعريف السبب على أنه « مجاز لغوي ملائم » يكشف عن بعض الصعوبات المرتبطة به لا عنها جميعاً فالبند الحادي عشر ، الذي اقتبسناه ، عندما يسمى السبب « بالحدث السابق » فانه يعالج بلا ريب ، ذلك النوع من الاسباب الذي سماه الفلاسفة منذ عهد أرسططاليس « السبب الفعال » ، أي السابقة المنتجة لأثر لا يمكن بدونه أن توجد النتيجة المسماة « بالأثر » (١٧) . غير أن بعض الاسباب لا تحتاج لان تكون سابقة . فالتأثيرات على سبيل المثال ، قد تكون مستمرة (كما في الأدب) ، وحتى متبادلة (كما في أسرة الفرد) ، أما الوسائل فيجب أن تكون حادثة في نفس الوقت ، إذا كانت أدوات يتسبب عنها السبب ، وأكثر من هذا إذا كانت هي المادة التي منها يخرج حاصل . ولم يقصر أرسططاليس حديثه على الاسباب الفعالة بل تحدث أيضاً عن الاسباب الصورية والمادية ، والغائية . فالسبب الفعال في بناء بيتي هو البناء ، وسببه الصوري هو تصميم المهندس المعماري ، والسبب المادي هو تكتيل الأشياء التي دخلت في بنائه ، والسبب الغائي هو هدي في أن أمتلك بيتاً (وأن أدفع الثمن) . وتبقى المشكلة معقدة تعقيداً كافياً ، حتى لو أن المرء فكر في السبب على أنه مجرد السبب الفعال ، وحتى لو أنه وافق (والموافقة هنا تسير مع الشروط الموضوعة في البند العاشر السابق) على أن لا يعود في الحال إلى الوراء بالنسبة للزمن ليفتش عن سبب السبب الذي سبب السبب

وهكذا إلى ما لا نهاية ، وفي التفتيش عن أسباب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ ، علينا أن لا نبحث في فيزياء قاعة المرايا في فرساي ، والكيمياء العضوية للاقطاب الاربعة المجتمعين فيها .

وان تحرياً أتم للسبب ، سيجبر المرء على أن يجيب ، ليس فقط على سؤال « كيف » ؟ بل أيضاً على سؤال « لماذا » ؟ فإذا كانت كيف تعني بآية طريقة وبآية وسائل ، فان المرء سيشغل بمسائل حتمية (اجتماعية وطبيعية ، وغيبية ، وغيرها) ، وبالحدث والاتجاهات التاريخية ، وبالاساليب البيولوجية ، والميكانيكية ، والتقنية وغيرها . وحتى حين يبدو أن هذه تنطوي على التطورات التاريخية ، فانه يدخل ضمنها مركب فلسفي . وإذا كانت لماذا تعني لأية أغراض ، فان عوامل سيكولوجية – مثل الاشخاص ، والدوافع ، والاندفاعات ، والتأثيرات الشخصية – يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار . وان علم النفس في حد ذاته ليس بأكثر دقة ومساعدة كعامل مساعد للمؤرخ من الفلسفة . ولربما وجب على المؤرخين ان يستعملوا كلمة مسبب وحتى كلمة أسباب على نطاق محدود ثم ان يجزئوا مفهوم هذه الكلمة إلى الاجزاء التي تتكون منها ، ويستعملوا بدلاً منها الكلمات الاكثر دقة – على الرغم من أنها بدورها قد لا تكون دقيقة للغاية – مثل « هدف » ، « مناسبة » ، « سابقة » ، « وسائل » ، « دوافع » ، كلما كان ذلك ممكناً . وعلى أية حال ، فان الحذر الدائم من هذه المشكلة أمر مستحب إذا أدى إلى جهود شاقة لاستخدام كلمات لها معان سببية ، وذلك لبذل عناية خاصة من أجل استعمال الدقة .

مشكلة الدوافع

ان المدارس الفكرية ، من حيث نظرتها إلى الدوافع الانسانية ، تتصل اتصالاً وثيقاً بالمدارس الفكرية من حيث نظرتها إلى السببية التاريخية . فاولئك الذين يؤمنون بسير الانسانية وفق القدر الاقتصادي (والذي يجب أن يميزه من المادية الماركسية ، أو التفسير التقني) يجب أن يكون لهم بالضرورة ثقة عظيمة في عمل الانسان المستمر لاسباب مصلحة ذاتية ولهم نظرية تقدر أن تنتهي المصلحة الذاتية وتبدأ الغيرية . أما أولئك الذين يؤمنون بالقدر المكتوب ، فيجب أن يؤمنوا بقوة دافعة تنبثق من إيمان داخلي . وأما أولئك الذين يؤمنون بضرورة تبعية الفرد لسلطان الدولة فانهم في الغالب يقبلون وصف هوبز Hobbes للانسان ، بأنه ذو كيان تنافسي وطبيعة محبة للقتال . وأما أولئك الذين يؤمنون بالحرية ، فانهم غالباً يشاركون روسو في ثقته بمحبة الانسان للغير ، وقدرته على اىصال نفسه إلى مرتبة الكمال .

ويستهوي المؤرخين الاعتقاد النامي الآن بين علماء النفس والذي يقول بأن كل عمل انساني له تاريخه الخاص ، لان التعميمات عرضة لان تثبت عدم دقتها عندما تطبق على أفراد بأعيانهم . « فالناس من عدة نواح متشابهون ، لهم حاجات مشتركة في الطعام ، والجنس ، والنشاط ، والمجتمع ، وهناك رغبات مشتركة من أجل الامن ، والتعرف ، والمغامرة ، والاستجابة ، ولكنهم في مطامعهم الكبرى يختلفون وذلك بسبب تقاليد تاريخية خاصة ، وظروف محيطية خاصة ، وتجارب خاصة بكل شخصية على حدة » (١٨) . ان الانسان جماد ، وحيوان ، وكائن بشري . فهو كجماد

له طبيعة وكيمياء . وحيوان له أبعاد ، وتشريح وتركيب عضوي (فسيولوجي) وسيكولوجية . أما كبشر فإن له نواميس ، وظروفاً ، وتقاليده ، ومطامح ، وهو معرض لدوافع نفسية داخلية وخارجية ، وكذلك لتأثيرات سيكولوجية أيضاً . وأما سلوكه كجهاز و كحيوان ، فإنه منفصل إلى حد كبير عن الاعتبارات العقلية ، وأما مسلكه كإنسان ، فإنه قد يكون اما عقلياً أو غير عقلي . وهو في أية حالة تتحكم فيه عوامل جسمية وعضوية كيميائية ، وأسرية ، واجتماعية ، ونفسية . وهي عوامل فسيولوجية واجتماعية تختلط الى حد كبير بقوة الاستمرار أو طاقة الحركة . وربما كان هذا هو السبب الذي لم يجعل دارسي الشخصية (سواء كانوا علماء اجتماعيين أو علماء نفس) يضعون نظرية عامة للدوافع يمكن أن تشفي غليلهم أو غليل دارسي التاريخ^(١٩) . والنظرية الوحيدة التي كثيراً ما يشار إليها هي نظرية توماس Thomas وزفانيكي Znaniecki اللذين يسطران « الرغبات الاربعة » على النحو التالي :

« لكل فرد عدد كبير متنوع من الرغبات ، لا يمكن أن تشبع الا باندماجه في مجتمع . ومن بين النماذج العامة لرغباته قد نذكر : (١) الرغبة في تجربة جديدة ، من أجل دافع جديد ، و (٢) الرغبة في التعرف ، بما في ذلك على سبيل المثال التجاوب الجنسي والتقدير الاجتماعي العام ، وهذه الرغبة يوصل اليها بأساليب تتراوح بين عرض الزينة الى تحقيق الجدارة عن طريق التجربة العلمية ، و (٣) الرغبة في السيطرة أو « العزم من أجل النفوذ » ويوضح ذلك الملكية والطغيان المنزلي ، والاستبداد السياسي ، وهذه مبنية على غريزة الكراهية ، غير أنه يمكن تخفيفها حتى تصل مرتبة الطموح الممدوح ، و (٤) الرغبة في الامن ، وهذه قائمة على

غريزة الخوف ، ويوضحها عن طريق سيلي بؤس الفرد ، اذا أقام في عزلة دائمة أو تحت مقاطعة اجتماعية « (٢٠) .

ومها يكن من أمر ، فان عدد المؤرخين الذين تتوفر لهم دراية بالمصادر النظرية للدوافع الانسانية قليل جداً (٢١) . ومع ذلك فأت الكثيرين منهم لهم دراية أعظم بالتحليل النفسي الذي قال به فرويد (غير أنهم ربما يسيئون استخدامه) . غير أننا ، اذا فحينا جانباً نظريات الشخصية التي يقول بها علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيون (وأحياناً دون أن يعرفوها) فاننا نجد كتاب السيرة في العادة يبنون نظرياتهم متمشية مع الوثائق ، التي تقوم على كل حالة بمفردها . ومهما يكن من أمر ، فان علماء النفس قد جعلوا المؤرخين حذرين من حيث صحة الدافع الواعي وفي نفس الوقت مدركين للاختلافات بين الاسباب « الجيدة » والاسباب « الرديئة » ، وبين الاهداف الظاهرة والدوافع الباطنة (على الرغم من أن المؤرخ يجب أن يستمر في توقعه بأن الانجازات قد تكون حصيلة الاسباب « الجيدة » بقدر ما هي حصيلة الاسباب « الحقيقية » ، ومن الاهداف الظاهرة بما لا يقل عن الباطنة) . ويستخدم كتاب السيرة عموماً اليوم مفهوم التسوية (غير أنهم ربما اساءوا ذلك الاستخدام) (٢٢) . وبالمثل فان الاصطلاحات النفسية كاللاوعي ، والعقد ، والاثر النفسي ، والضيق ، والصدمات ، والتكافؤ ، والتسامي ، والنقل ، والتعرف ، وغيرها من الاصطلاحات ، تصير بالتدريج مألوفة لدى كتاب السيرة ، ويؤمل أن تزيد ألفهم لها .

الخصائص السائدة والشخصية

ولربما كان علماء النفس الاجتماعيون مسئولين إلى حد ما عن تأكيد حديث متجدد ، يدور حول أهمية الزعامة والشخصية ، في الحركات الاجتماعية - وهي أهمية يعترف بها الآن حتى المؤرخون الماركسيون (١٣). وفي الوقت الذي ينفي فيه واحد من أشد ذوي النزعة « الاجتماعية » من بين المؤرخين ، أن المطامع المؤقتة للأفراد يمكن أن تقرر سير الحوادث ، لأن ذلك السير قد قرره ارتباط سوابق لا نهاية لها ، يعترف بأن الجهود الإنسانية تساعد أحياناً على تشكيل الحوادث ، ولو أنها مع غيرها من العوامل الأخرى لا يكون لها تأثير واضح في تغيير نتائجها المحتملة (١٤). نعم ربما لا زال بعض المؤرخين التقليديين يجدون من الصعوبة أن يكتبوا تاريخاً غير مسمى *histoire sans noms* ، غير أنهم أصبحوا أقل تطرفاً ومعاداة لتاريخ الطبقات ، والنظم ، والحركات التي يصبح فيها الأفراد تابعين . ويجب أن لا يستحيل علينا أن نجد المنزلة الوسطى القائمة في مكان ما بين التاريخ غير المسمى ، لدى بعض علماء الانثروبولوجيا والاسم الذي لا تاريخ له ، لدى بعض علماء السيرة .

ان أثر العوامل الخارجية على الشخصية قد عرفه عالم السيرة منذ أمد طويل ، فكتاب رينان Renan المسمى يسوع Jesus يوضع هذه النقطة وهي أيضاً مضمرة في نظرية تين Taine عن الجنس ، واللمحة ، والوسط ، والموهبة المساعدة ، كالعوامل المقررة في التطورات التاريخية . وقد صارت أهمية الوسط في السنوات الاخيرة مقبولة عموماً لدى علماء السيرة المتعمقين في مجتمهم أكثر من غيرهم ، وصار علم السيرة ، الى حد بعيد ، مجهوداً

يبدل لوضع الفرد في وضع اجتماعي ، وسياسي ، وثقافي ، أو اقتصادي أكثر من مجرد سرد قصة شخصية مبتورة . وعلى أية حال فإن درجة الاغراء لا تزال كبيرة أمام كاتب السيرة ليرى ، عن طريق نوع من الانانية المجردة ، عصر الشخص الذي يدرسه من وجهة نظر ذلك الشخص ، وبالتالي يجعله مركزاً عظيماً للعمل أو البحث وبالتالي يجد لتصرفاته المسوغات من حيث المدح (أو الذم) بقدر أكثر من اللازم . وهذا الاغراء يمكن ان يوازنه من ناحية أخرى جهد في سبيل يبذله كاتب السيرة ليتذكر ان الحالة الاجتماعية - الثقافية - الشخصية ربما تعمل في الشخصية على الأقل عملاً يعادل تأثير الشخصية فيها .

تنوع الشخصية

ولا يحتاج المؤرخ المدرب الا أن ينظر في تطوره هو بنفسه ليدرك أن صورة ثابتة للشخصية أو لأفكار أبة شخصية تاريخية قد لا تمثل إلا مدة قصيرة من تاريخ حياته . فالشخصيات تتطور والافكار تنمو ، والسلوك يتغير . ومع ذلك فإن علماء السيرة والباحثين في تاريخ الافكار يستعملون عبارات مثل « طموح قيصر » ، و « سخرية فردريك الأكبر » ، و « فلسفة غاندي » كما لو أنها تصف أشياء ثابتة ، أو على الأقل أشياء بارزة يمكن تذكرها بسهولة . وينبغي الحذر في تحديد الفترة الخاصة من تاريخ الحياة حين تسود فيها مسحة ما - وربما صحّ الحذر حتى في تحديد المناسبة الوحيدة - ، وتزداد الضرورة إلى هذا الحذر عندما تصبح عبارة ما دالة على شيء مكرور راسخ - مثل حديثنا عن حكمة افلاطون ، وقسوة ميسالينا ، وشجاعة ريتشارد قلب الأسد ، ووجه الشر في

بورجياس ، وتردد روسو ، واخلاص واشنجتون ، والحماس الديموقراطي
للافايت ، وقسوة بسمارك . حتى أعظم الشخصيات والعقليات كان لا بد
لها ان تقاسي آلاماً متزايدة ، فإذا تكلم المؤرخ عن شخصياتهم كما لو انها
لم تكن تتنوع ، وانها كانت دائماً كاملة النمو فانه يحمل جزءاً أساسياً من
مهمته . ان ذلك النوع من الخطأ يشبه الافراط في التبسيط الذي يغري
المؤرخين أحياناً في الكتابة من فترة من فترات التاريخ أو عن مجموعة
وطنية كما لو ان لها مظهراً بارزاً واحداً فحسب ، بحيث يجعل الالتفات
إلى مظاهرها الأخرى أمراً غير ضروري (انظر صفحات ٢٣٢ - ٢٣٤
و ٢٤٩-٢٥٠ فيما سبق) .

تعريف التأثير

لقد ذكرنا التأثير آنفاً (مثال ذلك ص ٢٥٣) . وهو بحاجة الآن إلى
ان يعرف بوضوح أزيد إذ هو كما استخدمناه هنا ، يشير إلى « تأثير
ثابت مشكل منصب على فكر مخلوقات بشرية وسلوكها سواء أخذت
جماعة أو أفراداً » . ومن حيث كونه « ثابتاً » و « نتيجة » ، فانه يفتقر
من مثل مناسبة منفردة أو عوامل عابرة ، كالتحريض والاغراء . وأما
من حيث كونه « مشكلاً » و « نتيجة » في آن واحد ، فهو يميز من
بجرد القبول السلي - كان يكون مدرسة حديثة للفكر أو مجموعة مؤقتة
من التأثيرات . ولما كانت كلمة تأثير مستعملة استعمالاً مطاطاً فان صعوبة
لا لزوم لها تنشأ نتيجة لذلك . وهكذا ، إذا قيل ان امرأاً يقع « تحت
تأثير الكحول » ، فليس من الواضح فيما إذا كان صاحبه يخمر لفترة
مؤقتة أو انه مدمن خمر . وكما ترد كلمة تأثير هنا influence ، فان

العبارة ستحمل فقط معنى الفكرة الثانية هنا ، واما بخصوص الفكرة الأولى ، فاننا نقضل استخدام عبارة مثل « تحت المؤثرات المؤقتة للكحول » . والفارق هام جداً بالنسبة للمؤرخ ، لأن الآثار المؤقتة قد تكون أسهل ملاحظة من التشكل المتسبب عن عامل دائم . والكثير من الدراسات التاريخية تحاول ان تقدر تأثير الافراد ، أو الاشياء أو النظم أو الأفكار أو القصص . ولما كانت دلالة التأثير ذات معنى مجرد إلى حد ما ، وليس هنالك مستوى متفق عليه عامة لقياسها ، فان مثل هذا المجهود قد يؤدي إلى خطأ في التقدير أو على الاقل إلى اختلاف بين الخبراء .

التمييز بين الشهرة المكتسبة (الباقية بعد الوفاة) والتأثير

ان الشر و (الخير) الذي يعمل به الناس أو لا يعملونه قد يبقى بعدم وقد لا يبقى . وعلى أية حال شتان بين فحص الشهرة التي نكتسبها شخصية أو حادثة ، وبين تقدير أهميتها كدافع ، أو وازع ، أو قوة مشكلة في الشخصيات الاخرى ، أو الحوادث ، فهنا شيان مختلفان . فالشهرة المكتسبة قد تكون أسطورة (خيالية بأكملها) أو طرافة (مبنية على أصل حقيقي) ، وحتى انها قد تأخذ شكل عبادة ، كمثل عبادة كونفوشيوس في الصين ، وجان دارك في فرنسا ، ولنكولن في الولايات المتحدة ولينين في روسيا ، أو شكل دين كالسيحية والاسلام حيث يبدو بكل وضوح ان الصدق ، والاسطورة ، والخرافة قد امتزجت امتزاجاً بحيث يتعذر فصلها عن بعض وحيث صار الرمز يحتل محل الواقع ، وحيث اعتصرت العقيدة والايمان والتقاليد الكلمة المدونة . غير ان الشهرة المكتسبة للشخصية التاريخية ، ليست بالضرورة مرتبطة بدليل أو انها في حد ذاتها

دليل على أثره المعاصر ، على الرغم من انها قد تكون في حد ذاتها أثراً ملحوظاً . فالمسيحية قائمة إلى حد كبير على شهرة المسيح المكتسبة ، ولكنها ، تاريخياً نتيجة لتأثير بطرس أكثر من عيسى ، ولو ان تروتسكي قد تغلب على ستالين في روسيا ، فان ذلك الجزء من العقيدة اللينينية الذي له أكبر أهمية في روسيا ، سيكون مختلفاً عن ذلك الجزء الذي اختاره ستالين ليكون هو اللينينية الارثوذكسية . والشهرة المكتسبة قد تكون نتيجة للتفريخ سواء أكان ذلك متعمداً أو عفواً الحاضر . فالروس قد شغلوا أنفسهم في وضوح بأهداف دعاوية هدفها وصف أنفسهم ، بـ «الأوائل» في موضوعات زاعمين ان منهم أوائل المخترعين والعلماء فيها . كذلك فان العبقريّة الانجليزية تنمو وتتضخم إذا قيست بعدد البوصات من الكلمات المطبوعة التي احتيج اليها لتصف تلك العبقريّة في دائرة المعارف البريطانية Encyclopaedia Britannica ولكنها تتقلص عندما تقاس بعدد البوصات التي أعطيت لها في دائرة المعارف الكبرى Grande Encyclopédie (٢٥) . ومن الحقائق الغريبة ان يتكفل في بعض حقبة التاريخ وأماكنه المحددة رجال ذوو قدرة و «تأثير» بارزين كأنهم «زرافات» (٢٦) . ومن الجائز على أية حال ، ان تكون هذه «الزرافات» من خلق المؤرخين لا من خلق التاريخ - وبلغة أخرى ان «الزرافات» قد تكون هي حاصل اهتمام حيوي تاريخي لبعض أنواع النشاطات الخاصة . ولو اننا عرفنا أكثر بما نعرف عن عباقرة أقل حياً من غيرهم ، فان هذه «الزرافات» قد تكون أقل أثراً في نفوسنا .

التمييز بين الشهرة والتأثير

من الواضح إذن انه لا يكفي ان نبرهن على ان انساناً ، أو فكرة ،

أو حادثة كان له - أو كانت لها - شهرة في فترة ما ، إذا كان ذكره أو ذكرها قد جرى في وقت لاحق . فمن المفهوم ان أي شخص أو أي شيء قد يجد التعظيم من لدن معاصريه أو يكتسب شهرة فيما بعد ، دون ان يكون له نفوذ في زمنه . وعلى العكس من ذلك فان الزهور التي ولدت لتتورد دون ان يراها أحد ، ربما تكون قد أعطت رحيقها دون علم منا ليستخدم في صنع العسل . وعلى أية حال ، فان مؤرخاً واحداً قد قال بأن الأهمية التي يجب ان تتبناها الشخصية التاريخية في السرد التاريخي « تتناسب مع الأهمية النسبية التي توليها إياها الأدلة التاريخية المختلفة » (٢٧) . وهذا تقريباً يعادل القول بأن الشهرة مرادف للتأثير . وفي الوقت الذي يوجد فيه الكثير من الترابط بين هاتين الصفتين ، فان ذلك الترابط ليس أمراً ضرورياً . فهناك « تأثيرات » مجهولة تماماً بالنسبة للمؤرخين ، وهناك غيرها ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، لا تتناسب إلا قليلاً مع درجة شهرتها ، بل هناك أيضاً « تأثيرات » أخرى يبدو انها تنمو وتتقلص حسب العناية التي يوليها إياها المؤرخ . فان جريمة مثيرة أو رواية هي الفضلى رواجاً في السوق ، سيوليها جميع ناقلي الاخبار « أهمية نسبية خاصة » . والجدل الذي ثار حول بيكني - جلوك Piccini - Gluck عام ١٧٧٧ - ١٧٧٨ ، نال عناية تفوق بكثير جداً تجارب لافوازييه Lavoisier بين طبقات الناس العليا والدنيا والعقلاء والحمقى ، وقد حظيت حادثة عقد الماس باهتمام يفوق الاهتمام الذي ناله الصراع من أجل التسامح مع الهوجونوت في الفترة ما بين ١٧٨٥ - ١٧٨٧ . ومن ناحية أخرى فان القرويين المخمورين والشعراء المنسين والأبطال الذين لم يسفكوا دماً ، قد يستنفذون من حومة النسيان ، وفجأة تقوم دراسة عن « مدى أثرهم » (٢٨) ، وربما ظهر تقدير جديد لأهميتهم بالنسبة للماضي وربما بالنسبة للمستقبل .

قياس التأثير من حيث كونه عملية ذاتية

ان « الامة الموضوعية » (٢٩) لعمل غير معروف أو لفترة تاريخية منسية أمر غير معروف في حد ذاته . فالأهمية التاريخية ليس لها وجود اللهم الا كشيء مجرد يستطيع ان يقدره المؤرخ بصورة نظرية في حال شخصيات وحوادث دونت تواريخها ليس الا . وبالاختصار ، فالتأثير لا وجود له بالنسبة للمؤرخ ، إلا إذا اكتشف سجلاً به ، أو باسم شخص أو شيء له تأثيره . ويمكننا ان نذكر العديد من الامثلة التي توضع هذا القول ، والتي تعتبر اليوم تطورات هامة ، بينما كانت ذات يوم ضائعة بالنسبة للتاريخ ، ومن هنا لم يكن لها « أهمية موضوعية » . يمكن للمؤرخ حتى ان يخمنها الى ان بلغت أخيراً إلى علمه . وان التطورات المهمة حالياً ، يمكن ان تصبح بالتالي ذات أهمية موضوعية أكثر بما يستطيع المؤرخ الحالي ان يقدر . فهل كان تأثير حمورابي الفعلي على النظم القانونية أقل ، لأن المؤرخين قبل رولنسون لم يقرأوا لائحة قوانينه ؟ وهل كان اثر اخناتون على الفكر الديني في العصور التي تلتها غير موجود ، إلا بعد ان حل شامبليون رموز الكتابة الهيروغليفية ؟ وهل تعاضم تأثير أرسططاليس كمعلق سياسي في القرون التي فقدت كتابه المسمى « دستور اثينا » ، لأننا عدنا وكشفناه في مطلع هذا القرن ؟ ترى لو ان بعض المؤرخين القرطاجيين قد بقوا على قيد الحياة ونالوا حظاً من العناية التي نالها المؤرخون الرومان ، أليس من الجائز ان نجد اشارات أكثر إلى قرطاجنة وأهلها في دوائر معارفنا اليوم ، على الرغم من ان أثر قرطاجنة قد لا يكون أكثر بما هو عليه الآن ؟ وهل زاد أثر امريك كروشييه « الموضوعي » ، كداعية من أجل سلام جماعي عندما أخذت عدة كتب

مدرسية تذكره الآن ، وهو الداعية القديم الى مثل هذا العمل الجماعي ؟ هل زاد أثره في هذا المضمار عند الاجيال الواقعة ما بين جيله وجيلنا ؟ وهل كان بوغاشيف مهملاً « موضوعياً » لمجرد انه كان مهملاً حتى جاءت الثورة الروسية ؟ ولو فرضنا انه لسبب ما صار لتحضير الارواح في المستقبل نوع من الالامس العلمية (كما صار للتويم المغناطيسي) ، أفلا يكون « لمدى تأثير » بعض الناس الذين يبدون اليوم بلهاء نوعاً ما ، حقل واسع كبير ؟ واذا عظمت شهرة بعض الناس أو تقصت ، وإذا صار لبعض الناس من هم منسيون منذ قرون أو عشرات السنين الماضية ، شهرة اليوم ، وأصبح بعض المشهورين اليوم منسيين في الغد ، فان ذلك لا يكون مرده أي تغيير في الصفات « الحقيقية » أو « الأهمية الشخصية » ، بل في تغيير وتبدل مصادر المؤرخ وعنايته ، ومعرفة .

التأثير اللاحق ليس صفة جوهرية

ان « تأثير » حادثة ما أو شخص ما على جيل لاحق قد يعتمد ، على الأقل لبعض الوقت ، على الصفة الثقافية السائدة في الجيل المتأثر أكثر من الصفة الجوهرية الملزمة للحدث الماضي أو الشخص الذي مضى . فالفكر على سبيل المثال لا تكون جديدة الا في النادر . فاذا كان لشخص مثل لوك ، أو فولتير ، أو ماركس ، « أثر » كبير ، فان ذلك يمكن أن يعزى لوضوحهم هم أنفسهم ، أو لتقبل الناس لكتاباتهم ، غير أنه من الجائز أيضاً أن يعزى للدرجة الكبيرة من تقبلهم لدى قرائهم بسبب ظروف جديدة طرأت على أولئك القراء . خذ مثلاً للمقارنة « أثر » فرانكلين روزفلت أو جوزيف ستالين أو اليورانيوم ٢٣٥ U 235 . ما هي المقاييس

التي يمكن أن نتخذها سوى الحوادث التي لم تحدث بعد ، لنقول لنا أنها سيكون أكثر تأثيراً : أمثل روزفلت أم مثل ستالين ؟ أم أن مكتشفي اليورانيوم ٢٣٥ ، المجهولين نسبياً الآن ، سيجعلون من الامرين أمراً متساوياً في عدم الفعالية والتأثير ؟ ونحن في مقدورنا بالطبع أن نبذل جهداً لقياس مدى آثارهم ، جميعاً حتى وقتنا الحاضر . ولكن يجب علينا أيضاً أن نتذكر أن تقديرنا « للتأثير » لا يمكن أن يكون أكثر من تخمين لما كان يمكن أن يحدث ، أو ماذا يمكن أن يكون عليه وضع الامور ، لو أن القوة المؤثرة لم تكن قد وجدت أو لو أنها تصرفت كما تصرفت . ان هذه عملية صعبة تتطلب تقديراً لدور كل عامل آخر يمكن أن يكون له دور ، واستبعاد « التأثير » أو على الأقل إيقاف الحكم عليه ، اذا كان بالامكان أن يحل محله منطقياً أي تأثير آخر . وسنعود الى هذه المشكلة عما قريب (انظر الفقرة بعنوان « تخيلات ما وراء التاريخ » فيما يلي ص ٢٧٤ - ٢٧٥) .

العظمة النسبية أو درجة التأثير

ان « التأثير » ليس ذا نوع واحد . فأحياناً نجد أن الانواع المختلفة للتأثير لا يمكن المقارنة بينها أو قياسها . فلو أن أحداً اعتقد على سبيل المثال أن الدكتور جينر Dr. Jenner الذي اكتشف أول لقاح فعال ضد الجدري ، يجب أن يعطى مساحة في كتب النصوص التاريخية أكثر من معاصره نابليون بونابرت ، لأن الطبيب كان رجلاً أعظم (أي أكثر تأثيراً بهذا المعنى) ، فان المرء تواجهه في الحال مشكلة ضمنية في تعريف العظمة . وانه ليدو من تفضيل جينر أن هذا التعريف للعظمة ينطوي على التأثير من

من أجل الخير ، وليس من أجل الشر ، ولذلك سيقاس في هذا الموضع في الغالب بحسب أثره في القضاء على نسبة الوفيات وليس على أثره في زيادتها . ومع ذلك فمن هم الذين يستطيعون أن يحكموا فيما إذا كان أثر نابليون في ناحية واحدة أقل أو أكثر أهمية من أثر جينر في الناحية الأخرى ؟ وتتعقد المسألة أكثر نوعاً ما ، عندما ننظر إلى حقيقة أخرى وهي أنه في بعض الفترات بدا أن نسبة المواليد قد زادت في فرنسا في عهد نابليون .

إننا هنا نعالج مقاييس متساوية (هذا إذا قدرنا أن المعلومات اللازمة للمقارنة قد توفرت لدينا) . وعندما نأتي لتقدير أهمية إصلاحات نابليون أو حروبه ، فما هو المقياس الذي يمكن أن نستخدمه والذي يمكننا من مقارنتها بأهمية اكتشاف الدكتور جينر ؟ ربما يكون ذلك المقياس أثرهما على نسبة المواليد أيضاً . غير أن ذلك الأثر سيكون أثراً غير مباشر وسيطلب طريقة معقدة حدسية لقياسه حتى لو فرضنا جديلاً أن المعلومات التي نريدها قد توفرت لدينا .

التأثيرات العقلية

وإننا إذا تكلمنا على الأقل من حيث الأثر المقارن في نسبة المواليد والوفيات فإننا نعلم ما الذي نعنيه بدرجة التأثير والعظمة حتى عندما لا يكون بمقدورنا أن نقيسها . وكذلك يمكن أن نقارن بين نابليون وجينر من حيث أثرهما على الدخل القومي لفرنسا وإنجلترا وبهذا تكون لدينا صفة إضافية للقياس . لكن ما الذي يمكن عمله لتوضيح مفهوم

التأثير العقلي ؟ كثيراً جداً ما يقنع الباحثون في تاريخ الافكار برسم شبه بين مجموعتين من الافكار فيكون جدلهم قائماً على « من أجل هذا » و « لما هو قائم عند هذا » . ومن الواضح أن هذا غير كاف . فاذا كانت لدى ميلتون آراء تشابه آراء فرجيل أو آراء لفيرسون شابهت آراء كونفوشيوس فهذا ليس معناه أن آراء الرجل الثاني متأثرة بآراء الأول بل يمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل أخرى . ويمكن أن يكون التأثير آتياً لا من سبب مباشر بل ربما من سبب أبعد منه في الزمن ، أو أن تكون عدة مراحل تأثيرية قد مرت بين التأثيرين أو ربما يكون الشخصان متأثرين بشخص ثالث مستقل عنها . وقد يكون الشبه ناشئاً نتيجة لتقليد قديم جداً ودقيق بدرجة تجعل أثره ظاهرياً أكثر منه حقيقياً . وربما يكون التأثير ناجماً عن مجموعة من تجارب متشابهة تعرض لها كل من الشخصين وكان رد فعل كل منها مشابهاً لزميله دون أن يكون الكاتب الاخير مديناً لسالفه بشيء على الإطلاق . وربما يكون التأثير مشتقاً من المشابهة بين الثقافتين والبيئتين العقليتين . وربما صور هذا الامر إمكان أن المشاكل الانسانية المستمرة تعرضت على فكثر أجيال مختلفة ، لها آمال ومفاهيم متشابهة ، ليس الا .

وبالاضافة الى تشابه الفكر يجب أن يقدم الدليل على أن الكاتب الثاني كان بالفعل معرضاً لأفكار الكاتب السابق . وعلى هذا فان الاعتراف منه أمر محجب سواء أجاى على شكل اقتباس ، أو نقل من المصدر السابق أو حتى مجرد إشارة اليه . على أن عدم وجود هذا الاعتراف لا يثبت انعدام التأثير مجال ، كما وأن الاعتراف لا يثبت وجوده ، لأن النقل أو الإشارة الى أقطاب عالمين مثل كونفوشيوس أو فرجيل قد يقصد بها الأثر البياني فصحب - أي بقصد إلbas فكرة مقتبسة لباساً جديداً .

ولابنات أصلية التأثير ، يجب أن نبين أن الآراء المشابهة التي أبرزت في قالب واحد لا يمكن أن تكون قد تولدت في ذهن المفكر المتأخر أو أنه ربما كان من الجائز أن تأتي على شكل أو تأكيد مختلف لو أنها لم تتولد عن المصدر المفروض تأثيرها به أو تتعدل تعديلاً مباشراً أو غير مباشر بذلك المصدر (٣٠) . وإن مثل هذا المثل يتضمن افتراضاً يدور حول الكيفية التي كان يمكن أن تسير الأمور عليها لو أنها لم تسر على الشكل الذي يبدو أنها قد سارت عليه .

تخيلات ما وراء التاريخ

ولا يستطيع المؤرخ أن يتجنب مثل هذه التخيلات بأن يتظاهر أن جميع ما هو مهم بأمره هو ما وقع بالفعل ، وأن تأثيراً يتضح له ، نظراً لأنه توفر لديه البرهان المدعم بالوثائق لإثباته . إذ قلنا ثبت التأثيرات ببرهان وثائقي . لا إنسان يستطيع أن يكون شاهداً على الكيفية التي ظهرت بها نتيجة التأثير ؛ فالشاهد يستطيع أن يسجل رأيه أو حكمه على تلك العملية فحسب . والمؤرخ المتمرس يجب عليه أن لا يحكم بكيفية تمّ تأثير ما دون النظر إلى قدر الدليل الذي قد يتوفر لديه عن ماذا حدث ، حتى يتم له اقناع نفسه ، عن طريق عملية استقراء ، بأن الآثار المفروض لم يحدث بطريقة أخرى .

وإن هذا النوع من التأمل يشمل ما يسمى أحياناً « اللويّات (جمع لو) التاريخية » وما يمكن أن نسميه بحق ، ما وراء التاريخ ، والتخيل يعتمد على أحكام « ليست تاريخية » (أي يمكن أن تفسر

تفسيراً تاريخياً) . فما وراء التاريخ لا يعترف به عادة على أنه جزء من الفكر التاريخي . فلكي يحكم المرء على أهمية شخص أو شيء ، أو عظمته ، أو تأثيره ، فإن عليه أن يسأل ماذا يمكن أن يكون قد حدث لو أنه لم يكن موجوداً . وهذا هو أقرب قدر يمكن أن يصل اليه المؤرخ بالنسبة للعملية في العلوم الطبيعية التي يزيل بها مجري التجربة عاملاً ليقرر فعله في تجربته . والسوء الحظ فانه في الحالة الراهنة للعلم يكاد يستحيل أن نقيم مقاييس موضوعية لمثل هذه التخيلات في التاريخ . فالمؤرخ يستطيع أن يحقق فقط الاشياء التي سجلت بطريقة ما . أما الاشياء الاخرى فهو لا يستطيع معها سوى أن يحمن تخمينات تعرض للجدال والمناقشة . ولهذا السبب لا يدخل ضمن حدوده أن يقرر القدر من الصدق الذي يكمن في تعميم من التعميمات لا يوجد له أية أمثلة مسجلة ، فعلى سبيل المثال « لا يمكن أن تكبت القوة الافكار » . فلو أن فكرة كانت قد قمعت قمعا تاماً ، فإن سجلاتها لا بد وأن تكون قد اختفت ، ومن هنا لا يستطيع المؤرخ أن يعرف عنها سوى القليل جداً . وأفضل ما يستطيع فعله في اختباره لمثل هذه التعميمات يكمن فقط في فحصه القدر الذي تخلف من هذه الافكار بعد شدة القمع الذي تعرضت له - مثال ذلك أفكار القرطاجنيين والولنديين . وهذه المشكلة بالطبع ليست هي نفس المشكلة السابقة على الرغم من أنها مشكلة صعبة للغاية في حد ذاتها . وأقول بعبارة أخرى : لكي تعد المشكلة حتى من مشكلات « ما وراء التاريخ » يجب أن يتوفر فيها أو يرتبط بها بعض الدليل أو بعض من التجربة الانسانية . ولا تقع في صف أي من هاتين الطائفتين الافكار أو التأثيرات أو الاعمال التي اختفت نهائياً ، وإنما هي تقع في مملكة التأمل الخيالي أو التفكير القائم على الأماني ، اللهم

إلا إذا توفرت لدينا تجربة عن الكيفية التي يمكن أن تكون قد اختلفت بها وكيف يمكن أن تعود إلى الظهور .

القيم المطلقة « والنسبة الموضوعية »

لقد علت مؤخراً أصوات في دوائر خاصة من أجل مقاييس محددة توضع لتقييم التجربة التاريخية وكانت هذه أحياناً تأتي على شكل طلب لقيم خلاقية ومفاهيم خالصة . ومن البديهي أنه إذا كان على المؤرخ أن يعرف ما يجب أن يكون وما يتحتم أن يكون في التاريخ ، فمن الخير له أن يحكم بالأثر النسبي للأفراد واللامية النسبية لأفكار وحوادث خاصة . وربما كانت هذه المفاهيم التاريخية الخالصة موجودة « في تعاليم الكتاب المقدس » ، « وأحسن مائة كتاب » ، « والفردية التاريخية » ، « ولوائح الحرية الباقية » ، « وحكمة العصور » - وبلاغة أخرى في تاريخ الآمال الانسانية التي يعبر عنها عن طريق الدين ، والشعر ، والفلسفة ، والفن ، ولإعلانات السياسة الكبرى . أو ، ربما يجب أن يفتش عنها في التفصيل البطيء الماضي اللانهائي ، والذي يقيمه علماء الاجتماع من أجل علم الصحة الاجتماعية (والذي لا يختلف اختلافاً كبيراً عن ما عهدناه معروفاً « بحكمة العصور ») . وعلى الرغم من أن ذلك الشرح يبدو تحقيقه بعيداً جداً في وقتنا الحاضر ، فإنه لا ريب أن هنالك دلالة وأهمية لذلك التفصيل إذ أننا نرى أن تويلنتس ، وماينيكه ومنهام ، وهم أبرز الباحثين في تطور الأفكار ، يؤمنون بأنه يمكن في النهاية أن يتوصل إلى القيم المطلقة^(٣١) . ثم أن بيرد Beard قد أشار إلى أن فكرة النسبية التاريخية ، إذا كان النسييون على صواب ، يجب أن تكون

في حد ذاتها نسبية ، وعلى ذلك فربما كتب عليها بالضرورة أن تموت بدورها (٣٢) .

على أنه في نفس الوقت ، لا بد للمؤرخين من أن يكتبوا مسترشدين بالمقاييس القيمة التي تتوفر لديهم . اننا نستطيع أن نفهم كيف أن بعض المؤرخين يستطيعون أن يناقشوا موضوعات بعينها دون أن يكشفوا عن أنهم ينظرون إليها على أنها حسنة أو سيئة ، أو أنها جميلة أو قبيحة ، ولكننا لا نستطيع أن نفهم أن مؤرخاً جاداً سيناقد أي موضوع ، دون أن يكشف عما إذا كان يرى أنه صحيح أو غير صحيح ، وكما قد بينا من قبل لن يكون بمقدوره أن يختار أو يرتب أو يعطي توكيداً مناسباً ، لعرضه التاريخي ، إلا إذا كان قد اتخذ قراراً حول ما هو مهم وما هو غير مهم فيه . وانه من الجائز بالطبع أن لا يوجد بالضرورة ما يربط الشيء الصحيح بالجيد وبالجميل ، وأنه يبدو لسوء الحظ واضحاً تماماً أن السيء والقيح قد يكونان هامين بصرف النظر عن السوء والقيح . ومن هنا فانه يبدو من الجائز نظرياً للمؤرخ أن يميز بين ما كان صحيحاً وما هو غير صحيح ، والمهم وغير المهم ، مستنداً إلى مقاييس مستقلة عن القيم الخلقية والجمالية . ولربما يكون من الصحيح أن لا يكون أحد من المؤرخين قد نجح بالفعل في القيام بهذا العمل حتى الآن . وإذا كانت قيمهم لم تظهر بوضوح في أحكامهم فانها جاءت مضرة أو أنها صدرت عن اللاوعي . وعلى ذلك فان المشكلة تصبح (وهذا ما سنناقشه عما قريب) هل من الأفضل أن نضع أماننا بمجموعة من القيم الواعية أو أن نكشف عنها دون وعي ، ونحن نصدر الاحكام ؟

المقاييس الكمية والتخمينات الوصفية

وبعد ان أجهد بعض المؤرخين أنفسهم في التحري عن المقاييس الموضوعية للقيم والتأثير ، حاولوا ان يطبقوا مقاييس كمية على استفسارات من نوع : هل كانت الكتب « العظيمة » كتباً ذات نفوذ وتأثير : ولما واجهتهم على سبيل المثال المجادلات القائمة حول المدى الذي يمكن ان تعتبر بمقتضاه الثورة الامريكية والثورة الفرنسية نتيجة للسيادة الفكرية الفرنسية ، رفضوا ان يقفوا مقتنعين بمجرد الصلة بين وجوه التشابه في التطورات الاخيرة وبين وجوه الشبه الأهم بين الافكار الاولى . وعلى هذا فانهم قد حاولوا ان يجدوا دليلاً عددياً لانتشار كتابات مونتسكيو وفولتير وروسو ومن شايعهم من الفلاسفة الآخرين . فقاموا باحصاء طبقات مؤلفات هؤلاء الفلاسفة ، وعدد المرات التي وجدت فيها مؤلفاتهم منفصلة في المكتبات المعاصرة ، والقدر من المرات الذي اقتبست فيه كتبهم أو نقل عنها كتاب ممن جاءوا بعدهم ، ومعلومات مشابهة لهذه^(٢٣) . ان هذه الطريقة طريقة صحيحة سليمة لاختبار ما هو مفروض من ان الكتب لها تأثير يتناسب طردياً مع قيمتها (والكتب هنا ليست بالطبع هي الافكار التي تحويها) . على ان هذه العملية ، مع ذلك تترك الكثير مما يتمنى المرء معرفته دون جواب شاف ، فأولاً ان وجود كتاب في مكتبة لا يعني ان أحداً قد قرأه من ناحية أو أن واحداً فقط هو الذي قرأه من ناحية أخرى . وعلى هذا فان الكتاب الذي يظهر مرة واحدة في فهرس مكتبة ما قد يكون قد قرأه حفنة من القراء ، بينما كتاب ظهر في عدة مكتبات قد لا يكون قرأه أحد البتة . أضف إلى ذلك انه ليس كل من يقرأ كتاباً يتأثر به ، فقد يتركه دون ان يتأثر به على الاطلاق أو حتى

انه قد يثير فيه رد فعل مضاد له . وعلى العموم فان الذي يجب أن نلقت النظر اليه هو ان تأثير الكتب المطبوعة (وربما لا يشمل هذا التقارير العلمية) كثيراً ما يبالغ فيه بسهولة ، فالتأثير كما مرت بنا ، لا يقاس بالضرورة بشيوع الكتاب . فكثيراً ما يعكس الكتاب الشائع سلوكاً سائداً معاصراً أكثر مما يؤثر في قارئه . وهذا الاعتبار بالطبع يرفع من قدر الكتب التي قد أثرت بالفعل في الرأي عند مؤرخ الفكر الانساني . ولا ريب في ان فحصنا لقائمة تبين أكثر الكتب رواجاً في السوق ، توضح ان سبب الرواج ليس مرده القيمة الجمالية أو الحلقية التي يتطلى بها الكتاب .

مشكلة رد الفعل المضاد

وان مظهراً مخادعاً لمشكلة التأثير التاريخي يكمن في رد الفعل الذي يواجهه المؤرخ تجاه سابقة أو شخص معاصر أو حادثة معاصرة . فردود الفعل للحركات الثورية على سبيل المثال قد بلغت حداً كبيراً من الرمزية والادراك بحيث أنه صار بمقدور تروتسكي أن يعنون فصلاً كاملاً (٣٤) ، من هجومه على ستالين بعنوان « الثرميدور السوفيتي » Soviet Thermidor ، على أمل أن القارئ سيتذكر القياس برد الفعل الثرميدوري الذي أعقب عصر الارهاب في الثورة الفرنسية . وقياساً على ذلك فان ظهور وسقوط ديكتاتور متلوأ باعادة السلطات القديمة الى الحكم ، كما حصل مع كرمويل وفابليون ، قد صار نموذجاً مألوفاً يتوقعه الباحثون في تاريخ الثورات . ان مثل هذه التخيلات يمكن أن نلاحظها في خريطة التطورات الثورية وكأنها وديان تعقب قم الثورة . ان تاريخ فرنسا السياسي من ١٧٨٩

حتى وقتنا الحاضر يمكن ان يكون قماً وودياناً متعاقبة . ويعتقد بعض المؤرخين كذلك بأن المؤتمر الدستوري الامريكى لعام ١٧٨٧ كان بمثابة واد من رد الفعل أعقب قمة ثورية اسبق منه . ورد الفعل — أي الميل في الاتجاه المضاد للضغط القائم — هو ظاهرة شخصية كما هو ظاهرة اجتماعية . ولا يحدث الا في النادر فقط أن تخلق شخصية رئيسية ، أو كتاب عظيم ، أو فكرة أصيلة ، أو قصة بارزة ، أو أي محصول آخر بشري ممتاز رد فعل ملائماً بين المعاصرين ، وإذا حدث ذلك ، فانتا نكون على صواب لو عزونا ذلك إلى الدرجة الكبيرة من اتساق ذلك المحصول مع الطراز الثقافي المقبول في ذلك العصر . وهذا هو السبب في أن انجازاً أصلياً حقيقياً قد يهمل في زمنه أو ينادى بسقوطه ، وهذا هو السبب أيضاً في أن يوصف انسان مبدع أحياناً بقولنا انه « سابق لاوانه وزمانه » . وعندما تبدو الافكار أو الاشخاص سابقين لزمانهم بمراحل كبيرة ، فانه ربما لا يكون لهم سوى تأثير قليل أو معدوم سواء أتم ذلك التأثير عن الطريق المباشر أم عن طريق رد الفعل ، وهم يفضون دون أن يتم بهم أهل زمانهم ، لعلمهم يجدون من يقدمهم حتى قدمهم بين الاجيال التالية لجيلهم .

لكن أحياناً يكون لهؤلاء أهمية في عصرهم ، أولاً لان قليلاً من الناس يرحبون بهم وثانياً لان آخريين يثرون عليهم . فالوالدنيون ، والمسيون ، ومنكرو التعميد ، والكارثيون الانجليز ، والسان سيمونيون الفرنسيون ، وأنصار مذهب تحرير العبيد الامريكيون ، ومحرمو الخمر من الامريكيين ، والفوضويون الروس ، يقصون أمثلة بمتازة على حركات صادفت رد فعل مزدوجاً كهذا الذي نتحدث عنه . وأنه لمن الضعب أن نحكم هل

كانت أهمية مثل هذه الحركات كمصادر لتأثير موافق أو ملأثم أعظم من كونها مصادر للآثورة والازعاج . على أن بعضها يمكن أن ينتمي مرة الى هذا النوع ومرة الى الثاني ، بينما يمكن لغيرها أن تجمع الامرين في نفس الوقت . وعلى العموم فإن رد الفعل ضد سابقة وضد تطورات جارية هو أمر متكرر ولافت للنظر فيما يتعلق بالتغيير التاريخي . ويكاد المرء يعتقد بأن الشئون الانسانية لا تختلف عن الفيزياء (الطبيعية) في القانون القائل بأن لكل فعل رد فعل .

كيف نبرهن على وجود التأثير

يبدو لنا الآن أننا نستطيع أن نلخص الاعتبارات التي تبين بوضوح كيف يؤثر شخص أو شيء تاريخي ، أو حادثة (أو مجموعة حوادث) تاريخية ، على غيره أو غيرها . (١) فلو أن أ كان له تأثير على ب ، فيجب أن يكون أ سابقاً لـ ب في ترتيب الزمني أو أنه جاء في نفس الوقت . فعلى سبيل المثال ، ما دمنا نستطيع أن نبين بأن القائد شارنهورشت Scharnhorst البروسي اقترح اصلاح النظام العسكري البروسي قبل عام ١٨٠٨ ، عندما حددت معاهدة مع فرنسا عدد الجيش البروسي ، فإنه يكون من الخطأ الواضح ز نعزو أصل الاصلاحات العسكرية الشارن هورشتية الى ذلك التعديد ، ولكنه قد يكون صحيحاً ، اذا قام دليل آخر ، أن نعزو التعديلات التالية التي طرأت على أفكار شارنهورشت الى ذلك التعديد . (٢) تشابه ب مع أ في التفكير أو في السلوك قد يكون اشارة الى التأثير ، غير أن ذلك التشابه

في حد ذاته لا يكون كافياً للتدليل على ذلك . وكذلك فان عدم التشابه لا يفند التأثير ، لان التأثير ربما كان اثاره واضحة أو رد فعل نجم عنه مجموعة من الافكار أو سلوك لا يمكن تفسيره بغير هذا . (٣) اعتراف بـ بتأثير أ قد يساعد أيضاً في تثبيت التأثير ، غير أن التأثيرات قد تعمل بكفاءة دون أن يُرتاب فيها ، وعلى ذلك دون أن يشار إليها . وان لم يكن ذلك صحيحاً ، فان الكثير من خداع الاعلان والدعاوة يمكن أن ينمى جانباً ، وكذلك يمكن أن تبسط مشكلة النسبة التاريخية إلى حد كبير . ومن ناحية أخرى ، فان التأثير قد يشار اليه في وضوح ومع ذلك فانه يكون تخليلاً أكثر منه حقيقياً ، كما يحدث أحياناً عندما يكشف أشخاص عن ايثار أو طوعية في الناحية الأدبية أو الفنية ، أو عندما يستخدم الكتاب اقتباسات بقصد الاثر البياني . (٤) ولما كانت جميع هذه الاختبارات - ما عدا اختبار الوقت - غير نهائية ، والوقت لا يكون نهائياً الا عندما يقام الدليل على وجود سبق في الحوادث بين السبب والنتيجة ، فان خير دليل على أن ب قد تأثر بـ أ ، حيث يشير أي دليل احتمال قيام هذا الاثر ، اما يكون بأن تقوم باستبعاد الاسباب الظاهرة الاخرى من تفكير ب أو عمله . ويستتبع عادة أن هناك عوامل أخرى لا يمكن أن نقصها كلية . ومن هنا فان التأثير ، باستثناءات نادرة يمكن أن نفهمه على أتم وجه كجزء من أحجية معقدة ، ولا يمكن حلها بسهولة . وان الحذر في هذا المقام من التعقيدات يجعل الاحجية قابلة للفهم ، وقد بدأنا ببداية طيبة لحلها .

١١ المُوَرِّخ ومشكلات الحاضر

لقد سبق ان أشرنا الى ان ال *Gesetzwissenschaft* (وهو فرع العلم المختص بوضع التعميمات) يستخدم قضية خاصة لجرد ان تساعد على فهم مبدأ عام ، بينما ال *Geschichtswissenschaft* (وهو فرع من المعرفة يعالج الحوادث الماضية) يستخدم مبدأ عاماً لجرد ان يساعد على فهم قضية خاصة ^(١) . وان أهمية فهم المبادئ العامة وأهمية معرفة كون الحالات الفردية التي تعالجها تتسق مع أي تعميم أو وصف ، كثيراً ما غابت عن ادراك المؤرخين . وهذا هو السبب الذي من أجله يبدو التاريخ أحياناً شيئاً أكثر بقليل من مجرد علم آثار قديمة ، أو مجهود يبذل لفحص قصة ، على وجه مكتمل ، تعالج شيئاً حصل في الزمن الماضي ربما يكون فيه فائدة واضحة للمؤرخ ، على الرغم من ان المؤرخ لا يستطيع ، أو لا يشعر بأنه قد طلب منه أن يفسر لِمَ يجب ان تكون فيه فائدة لأي شخص آخر . على ان بعض المؤرخين ، ولا سيما بعض الأمريكيين ، قد حثوا مؤرخي العلوم الاجتماعية منذ أمد ليس بالبعيد ، يبذل جهد أوفى لتوضيح التعميمات ، والتقسيمات التي وضعها علماء الاجتماع ، والاقتصاد ، والانثروبولوجيا ^(٢) أو فحصها أو تكييفها أو اقتباسها .

التاريخ ومفاهيم علم الاجتماع

على الرغم من المخاوف المستمرة الذائعة لدى المؤرخين من استخدام تعميمات علم الاجتماع ، فإن ذلك الاستخدام آخذ في الزيادة . فانه ليس من قبيل المصادفة ، على سبيل المثال ، انه قد نما ، منذ فترة وجيزة ، اهتمام زائد بتاريخ المدن ، والسكك الحديدية ، والاعمال التجارية ، وكذلك بتاريخ الاسعار والفكر الاجتماعي ، وتكاليف الحرب الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنظمات الدولية . ويبدو ان المنطقة التي يوجه المؤرخ اليها انتباهه ، تميل الى ان تخضع لقانون العرض والطلب ، فطلب أبواب أخرى من العلم لمعلومات بعينها ، يشجع المؤرخ على ان يحاول اشباع ذلك الطلب . وهو بعمله هذا يحاول (١) ان يكتشف حالات فردية يمكن ان توضح تعميماً من تعميمات علم الاجتماع ، و (٢) ان يكشف حالات فردية تناقض ذلك التعميم ، و (٣) ان يطبق تعميم علم الاجتماع على قضية تاريخية ، أو على سلسلة من حوادث مشابهة . وفي جميع هذه المحاولات الثلاث يحاول المؤرخ ، متعاوناً مع *Gesetzwissenschaft* واحد متصل بها ، ان يخفف أو يؤكد ، أو ان يجد نغماً نشازاً في فكرة عامة مأخوذاً من قوانين اجتماعية أخرى - ويجدوه في العادة الامل بأن يلقي القانون الاجتماعي بعض الضوء على العلاقة السببية القائمة بين الظواهر الطبيعية التاريخية .

اتخاذ التاريخ ضابطاً للتعميمات الاجتماعية

ان ايجاد متناقضات في تعميمات علم الاجتماع وشواذ لتلك التعميمات ، هو احدي الطرق التي يعمل بها المؤرخ على تفهم المجتمع . فانه من السهل

على المعمم ان يدعي بأن الشذوذ قد لا يقوم بعمل سوى اثبات القاعدة .
ومها يكن من أمر ، فان الاستثناء أو الشذوذ كثيراً ما يكون الطريق
الوحيد للخروج من أخلود منطقي ، ذلك ان بعض مفاهيم علم
الاجتماع مبنية على أمثلة تاريخية اختارها المؤرخ (أو العالم الاجتماعي
كمؤرخ) فقط لأنه كان يمه تأثير ذلك المفهوم بالذات . فماركس مثلاً
وقد سبقته الثورة الفرنسية ، وهي أكثر الثورات نفوذاً وتأثيراً قبل أيامه ،
اختارها قبل كل شيء (ولو انها لم تكن معزولة بالتأكيد) في عقله
الواعي ، اختارها على انها هي التي تقدم المثل بأن الكفاح الطبقي كان
هو أساس الثورة . وبوقوع كثير من المؤرخين الذين جاءوا بعد ماركس
تحت تأثيره ، طبقت هؤلاء مفهوم الصراع الطبقي على ثورات أخرى سابقة
ولاحقة ، ووجدوا ان ذلك التطبيق يلائمهم . وصار الكفاح الطبقي بالنسبة
لتلك المدرسة من المؤرخين بالضرورة جزءاً من الثورة : واذا ما اختلفت
حركة عن ذلك النموذج من الفهم للصراع الطبقي ، فانها تكون قد
« خانت » وانما بالتالي ليست ثورة أصلية (٣) . وهكذا تكون دائرة
منطقية محكمة الاغلاق قد رسمت .

ان مثل هذه المناقشة تبدأ من القصة الى المثال ثم تعود الى القضية من
جديد . ويحيى مثل واحد مقبلاً فيقوي المفهوم ، والمفهوم يؤدي الى
اختيار أمثلة أخرى وتفسيرها ، وتجتمع أمثلة متقاربة وبذلك يتكون من
المفهوم تقليد عقلي . ولنتذكر قصة ألبرت (انظر ما سبق
ص ١٧٩) عن الباحث الذي ابتداء من الفرض الفاشل بأن الراديكالية -
المحافظة تكون تنوعاً أولياً للشخصية ، ثم تدرج الى ان طلب من خمسين
طالباً ، ان يكتبوا مذكرات ذاتية عن ذلك الموضوع ، وهو بهذا أصبح

على وشك ان يقع في منطق مغلوطة مشابهة . فاذا أردنا ان نفحص مفهوماً كمفهوم الصراع الطبقي الثوري فحسباً تماماً ، وجب ان ندرسه درساً واعياً ، بقصد ان يتبين المؤرخون امكانية وجود التناقضات والاستثناءات الصحيحة القائمة التي قد توفرت في هذا المفهوم في الماضي . والا فان وجه الخطر يكمن في انه سوف يصعب ان نجري مثل هذا الاختبار بالعناية اللازمة بتطبيقه على ثورات المستقبل ، لأن التقليد سيكون قد أصبح مقبولاً الى درجة كبيرة بين الناس بحيث يؤثر في طبيعة ثورات المستقبل ، أو على أية حال على وصف التطورات المستقبلية بأنها ثورات . وعلاوة على ذلك ، فان العالم الاجتماعي ليس بمقدوره ان ينتظر ، اذا وجد ان هنالك طريقاً أقرب ، تبلغه الى تصحيح هو في حاجة اليه .

ان الكثير مما يماثل هذا النوع من التحليل قد اتبع في صوغ المفهوم الحالي للديكتاتورية . فادموند بيرك ، حين اتخذ المثل الوحيد من ثورة كرمويل وانتحل منطق الخيف ، قرر ان الديكتاتورية العسكرية لا بد وان تتبع الانقلاب الذي تحدثه الثورة . وقد صرنا الآن نسمى الى العثور على حكام ديكتاتوريين يظهرون في أعقاب الثورات ، ولعل مجرد تفتيشنا عن مثل هؤلاء ، يساعد على خلق أوضاع اجتماعية يظهر فيها مثلهم . غير انه اذا كان التعميم خاطئاً ، فاننا سوف نكون فقط قادرين على اكتشاف خطئه بتفتيشنا عن مناقضات وشواذ ، وان نصحها مستعينين فقط بالتعديلات التي تركت مجالاً لمثل هذه التناقضات والاستثناءات لكي تظهر .

وهكذا فاننا نجد أن فائدة المؤرخ ، فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالجهد المبذول لفهم المجتمع ، تصبح فائدة مزدوجة . فهو ليس بمجرد متعهد توصيل معلومات إلى العالم الاجتماعي ، وانما هو (أي المؤرخ) يوفر رقابة

على سلامة مفاهيم علم الاجتماع المتعلقة بالحقب الماضية . وان علماء الاجتماع ، وقد ضاقوا ذرعاً بالمؤرخ الذي يرفض أحب مفاهيمهم اليهم لانه يعرف الشواذ فيها ، يحسنون صنعا لو أنهم تذكروا أن الحالة الصحية لعلم ما ، تتوقف على قدرته على مقاومة التحدي الذي تتعرض له قوانينه ، وعلى قدرته بالتالي على رفض أو اصلاح ما تعرض منها لتحدي ناجح . وعلى المؤرخين ، من ناحية أخرى ، أن يتذكروا بأن المرء لا يستطيع حتى أن يصدر تمديداً صحيحاً ، اذا لم يظهر معرفة للمفهوم الذي يضعه موضع الاختبار . وانه لمن المفروغ منه أن المؤرخ يجب أن لا يكتب عن تاريخ اللاهوت مثلاً أو تاريخ الطبيعيات دون أن يلم باللاهوت والطبيعيات . ومهما يكن من أمر ، فان المؤرخين كثيراً ما كتبوا عن الاسواق ، والتجارة ، والاسعار ، أو عن الشخصية ، والسلوك الاجتماعي ، أو عن الصفات الجنسية ، والثقافية ، اما بدون ان يطلعوا على حصيلة ما كشفه ونشره علماء الاجتماع المختصون في ذلك الموضوع أو بدون أن يتخذوا في كتابتهم موقفاً محدداً من الاختلافات الفكرية المربكة القائمة بين هؤلاء العلماء حول تلك الموضوعات .

التاريخ وعلم النفس

ويمكن أن نضرب مثلاً من مجال العلوم الاجتماعية ، حيث يمكن أن يتم التقدم بطريقة أبسر اذا قام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية والمؤرخين . وذلك المجال هو ميدان الفهم السيكلوجي - أو مدرسة النماذج المثالية السيكلوجية . فعلماء النفس الذين لهم دراية بالمنهج التاريخي والمؤرخون الذين لهم دراية ببيادى علم النفس وتقنيته يستطيعون ، عن طريق دراسة الشخصية من واقع صور الشخصيات التاريخية ، أن يجعلوا

مثل هذا العلم القائم على دراسة الشخصيات أكثر رسوخاً ، وأكثر دقة ، وأكثر تنوعاً . وكما قد أشرنا من قبل (ص ١٩٤-١٩٥) سيتوفر لدى علماء النفس المقروءين بالمعلومات التاريخية ميزة واضحة على زملائهم من علماء النفس الذين يارسون مهنتهم دون ذلك التزود ، بحكم أنه لما كان الأشخاص الذين يعالجونهم في عداد الاموات ، فانهم لا يستطيعون أن يتصرفوا بما يخالف ما يتبأ به لهم معالجهم ، وبالتالي يعاد النظر في تقسيمهم الى طوائف بخالفة . ولقد بدأ تعاون سيكولوجي تاريخي يسير في هذا الاتجاه بالفعل (٤) .

التعميمات التاريخية

أضف الى ذلك ، بأنه يتحتم على المؤرخ أن لا يتردد في اتخاذ تعميماته الخاصة به ، وهو لا يتردد في هذا الا نادراً على الرغم من احتجاجات المحتجين . فاذا وجد أثناء فحصه للكتاب أ ، ب ، ج ، وغيرهم ، بأنهم كانوا ميالين للانضواء تحت تأثير الرأي السائد في أجيالهم المختلفة ، فانه سيكون بلا ريب غير مستفيد من التفاصيل التي توفرت له ، اذا فشل في التوصل الى أن الكتاب عموماً يميلون الى التأثر بالجو الفكري السائد في إياهم . واذا لاحظ أن المناقشات المتكررة الرامية الى الوقوف ضد العبودية في أمريكا كانت في طبيعتها انسانية أكثر منها اقتصادية ، فانه يكون مقصراً في واجبه العلمي ، اذا لم يستنتج بأن معارضة العبودية في أمريكا كانت تقوم على اساس انساني واقتصادي في آن واحد ، واذا كانت تحرياته تقوده الى التعرض الى أنواع اخرى من العبودية غير الامريكية وتكشف عن نفس تفوق عامل الاعتراضات الانسانية على الاقتصادية ،

فانه سيكون مضطراً بحكم مهنته كؤرخ إلى أن يوسع تعميّاته ويزيد من شمولها .

ويشعر بعض المؤرخين بأن زملاءهم يتخطون صلاحياتهم التاريخية عندما يوسع هؤلاء الزملاء تعميّاتهم ، فتصير عالمية الصبغة . وسوف يقف المؤرخون المحاطون متسائلين أمام زميلهم الجريء الذي قد يقول على سبيل المثال ، انه قد تبين له من التدقيق في أمثلة عديدة تتعلق بقيام الحروب بين الدول ، أن وقوع الحروب بين تحالفات متعادلة هو أكثر احتمالاً منه بين تحالفات غير متعادلة . ان مثل هذا الاستنتاج يتصف بصفة العالمية ، ويمكن تطبيقه على المستقبل كما طبق على الماضي ، وربما يشعر زملاؤه المؤرخون بأنه باستنتاجه قد تجاوز الحدود القانونية لمملكة التاريخ . غير أن هؤلاء الزملاء لن يكونوا على نفس القدر من عدم الموافقة ، لو أن تعميم زميلهم الجريء تناول توازن القوى في الزمن الماضي فحسب ، ولربما مالوا الى موافقته على رأيه لو أن النظام أو العملية المنطوية تحت التعميم - على خلاف مشكلة توازن القوى التي ذهب اليها - كانت تتعلق بأمر انتهى ولن يعود . ان المؤرخين يتوقعون من زميلهم المؤرخ أن يصدر تعميّات حول صلاحية النظم السياسية الرومانية القديمة ، والمظهر الاقتصادي للاقطاع ، والحدود المفروضة على السلطات الملكية في فرنسا قبل قيام الثورة ، وطبيعة القومية في القرن التاسع عشر ، أو غيرها من الأشخاص ، والاشياء ، والافكار أو الحوادث التي انقضت منذ أمد طويل . ولو أن المؤرخ المعمم الجريء خاطر بالقول بأن الحروب كانت تقع في الماضي بنسبة أكثر بين تحالفات متعادلة تماماً منها بين الضعيف والقوي ، فان

الحصام الوحيد الذي يقوم بينه وبين المؤرخين الآخرين ستركز آنذاك على احصائياته .

النماذج والمعينات التاريخية

وكثيراً ما يتحدث المؤرخون أيضاً عن النماذج والفئات التاريخية ، ويلتفتون إلى خصائص ومسمات ربما لا تنتمي برمتها إلى عضو واحد من مجموعة خاصة ، ومع ذلك ينظر إليها على أنها طابع يميز مجموعة بأكملها ، فهم يتحدثون عن « تنبؤات الرحي اليونانية » ، « والنبييل الروماني » ، « والفلاح الروسي » ، « والمستبد المستنير » ، « واليعقوبي » ، « والرائد الأمريكي » ، وغير ذلك . ومن الاشياء المدهشة التي لفتت نظر اللورد أكتون Acton في روايات جورج اليوت مهارة المؤلف في « العرض العلمي المستقل لروح شخصيات رواياتها ؛ سواء كانت هذه الروح لراهبة ، أو لمحارب صليبي ، أو لمنكر من منكري التعميد ، أو أحد رجال محاكم التفتيش أو درويش ، أو نهليستي (عديمي) ، أو فارس من فرسان العصور الوسطى ، وكل هؤلاء تصورهم دون أن تزودهم بقوة جاذبية أو إثارة أو مسخ وتغيير^(٥) . وان الذي يطريه اللورد أكتون بحماسة في عملها هذا إنما هو قدرتها على رسم نماذج تاريخية حقيقية وليس خلق شخصيات خيالية . والمؤرخ ، يفضل ، على كل حال ، كلما كان بإمكانه ذلك ، أن يرى أمامه صورة متماسكة صادقة ، أي شخصية تاريخية أصيلة هي ، إلى حد بعيد ، نموذج معقول للجماعة . غير أن الحظ ، وليس الاختيار ، هو الذي يقرر بقاء السجلات التاريخية ، وفي مثل هذه الحالة يندر أن تسمح الطبيعة بالعثور على عينة من تلك الصورة المتماسكة

الصادقة ، التي أشرنا إليها بل يندر بقاء « عينة » طيبة . أما الآن ، وقد صرنا نأخذ كميات أوفر من المواد التاريخية لحفظها ، فقد أصبح من المستحسن اللجوء الى بعض ضروب التنسيق التقنية عند اختيار النماذج في المستقبل . ومما يكن من أمر ، فالمؤرخ اليوم يميل الى استخدام خير الامثلة للاستدلال منه على بقيتها - كأن نأخذ فرداً بارزاً بين جماعة ويكون خلقه مثلاً صادقاً لهم ان أردنا تقدير مشاربهم وسلوكهم . فعلى سبيل المثال يقال : « لو أن لافاييت قد سمح لوكيله بأن يعصر الفلاحين في ممتلكاته ، فان ملاك الأراضي الذين هم على قدر أقل من الشعور الابوي ، لا بد وأن يكونوا قد سمحوا لوكلائهم بأن يكونوا اكثر افراطاً من وكيله » ، أو يقال : « ان فرانكلين روزفلت نفسه قبل أن يموت بدأ يشك في رغبة الروس في الحفاظ على وعودهم ، ولذلك فانه ليس بما يثير الدهشة أن بعض مرءوسيه كانوا شكاكين بدورهم » . ان النماذج التاريخية والامثلة الممثلة ، وخير الامثلة هي تعميمات - وفي بعض الاحيان تكون تعميمات قائمة على مثل مفرد - غير أن المؤرخين لا ينكرونها ، ما دامت تستند الى وثائق مدروسة ومستقاة من الماضي . وهكذا فانه يبدو أنه ، في كثير من الاحيان ، يختلف التعميم التاريخي المقبول عن مفهوم علم الاجتماع من حيث عامل الزمن ليس إلا .

شمول التعميمات التاريخية

يفترض البند السادس عشر للجنة كتابة التاريخ ، المنبثقة عن مجلس الابحاث الاجتماعية ، أن : « للمؤرخين الحق في تكوين تعميمات ذات صلاحية محددة ، تفيد في تفسير الماضي ، وتبقى قائمة حتى يقوم دليل

جديد يدعو الى تعديلها ، (٦) . وتسوق اللجنة الفرض التالي لتسويغ مثل هذا التعميم : « ان العجز في الطرق الزراعية التي اتبعها الفلاحون الامريكيون الاوائل ، سببه أنهم لم يرثوا محصولاً طيباً من الدراسة في هذا المضمار ، وليس سببه بيئتهم الجغرافية والاجتماعية في امريكا ، (٧) . ولا شك أنه لو صح هذا التعميم فانه سيمدنا ، على الاقل ، باستثناء لتعميم آخر يتعلق بتاريخ الولايات المتحدة والذي يفترض فيه صاحبه ، ثيرون : « بأن الثقافة الامريكية جاءت كمحصل لتأثيرات واجهها الامريكيون على مختلف حدود ولاياتهم ، . وعلى هذا ، لو كان التعميم صادقاً ، فانه يوضح كيف أن التحري التاريخي المستمر ، يمكن أن يفيد من حيث كونه رقيقاً على تعميمات أسبق .

وسوف نعود إلى هذا الموضوع عما قليل بعد صفحات (٢٩٧-٣٠٤) . ويكفينا الآن أن نشير إلى أنه مهما تردد المؤرخ في استخلاص قواعد للتنبؤ بالمستقبل والتحكم فيه ، فانه مستعد لان يجري تعميمات حول الماضي . على أن عدداً قليلاً من تلك التعميمات كانت ذات نفع كبير بالنسبة للعالم الاجتماعي ونذكر منها فرض ثيرون Turner السابق الذكر ومؤلف بيرين وبيلو ، Pirenne و Below حول التمدن في العصور الوسطى ، ودراسة بيوري Bury لفكرة التقدم ، ونظرية ماهان Mahan في تأثير القوة البحرية ونظريات رينان Renan وترولتش Troeltsch في التغيير الديني ، ونظريات سومبارت Sombart ، وويبر Weber وتوني Tawney عن أصل الرأسمالية ، ومفهوم توينبي لدور التحدي والاستجابة في خلق الحضارات . وفي الواقع ، فانه أحياناً يصعب أن نقرر فيما اذا كان مؤرخو الافكار

والنظم هم مؤرخين أكثر منهم علماء اجتماع ، لا سيما اذا قاموا بمقارنة الأفكار والنظم في عدة حضارات ، وكذلك ربما لا يهتأ أن يأتي عملهم مبتازاً .

فائدة المنهج التاريخي للعالم الاجتماعي

وكذلك فان المؤرخ يجري أيضاً عدداً كبيراً من التعميمات ذات الطبيعة المنهجية بما يمله دارسو المجتمع ، وهذا في غير صالحهم . وحتى توماس و زنايكي ، قد استخدما في ابحاثها السير والخطابات التي أرسلت الى الصحف دون أن يتحريرا تماماً مدى موثوقيتها أو صدقها . وان علماء اجتماعيين آخرين ، دون هذين العالمين ، يخطئون بشكل أوضح فيما يتعلق بهذا الخصوص . والعلماء الاجتماعيون هم في كثير من الاحيان أعظم ذنباً من المؤرخين عند تناولهم الاستفسار « المضال » ، وهم أيضاً أكثر ميلاً من المؤرخين للرجوع الى الوثائق الحكومية والاعتماد عليها دون تمحيص . وهم كذلك يقبلون التواريخ الرسمية دون أن يربطوا فيها البتة . أضف الى ذلك أنهم أحياناً يستخدمون مصادر تاريخية ثانوية بدون تحليل دقيق وبدون تقييم لاهميتها أو لاهمية المراجع التي اشتقت معلوماتها منها ، أو التدبر اللازم فيما يتعلق بالمدارس الفكرية المتضاربة . ونضرب لذلك مثلاً أن طريق الاستناد في دراسة التاريخ الطبيعي لثورة من الثورات على مؤرخين من الاحرار ، يمكن أن تتنقد على أساس أنها تأخذ وجهة نظر واحدة . وفي الواقع أنه قد أشير - ولعل ذلك لم يكن انصافاً تاماً - الى أنه بينما يندر أن نجد مؤرخاً يقبل ما يرد في مصدر ثانوي إلا على أنه نقطة بداية يوصل الى مصدر أفضل ، نجد أن العالم الاجتماعي قد

يتقبل ذلك المصدر الثانوي دون نقد ، على أنه مصدر للمعلومات . وبالطبع لا يمكن لأحد أن ينتظر من العالم الاجتماعي أن يشق تفاصيله التاريخية من تحليل للمصادر الأولية والاصلية ، ولكن ربما كان عليه أن يكون أكثر نقداً وتحفظاً في استخدام المصادر الثانوية التاريخية « العادية » .

وأحياناً يحمل العالم الاجتماعي المعلومات التاريخية إهمالاً كاملاً . ويشعر المرء في أحيان كثيرة بأنه يعالج مادة مألوفة بطريقة معقدة - فهو مثلاً ، كما قال أحد نقادهم اللاذعين ، ينقذ آلاف الدولارات ليعرف مواقع بيوت الدعارة في وقت يستطيع فيه الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق أبسط لو نظر في مخلفات أقدم عهداً أو تدبر دليلاً أبسط . فإذا كان المؤرخون يتكشفون عن عاطفة خاصة تجاه عالم الآثار القديمة وعادياته ، فإن علماء الاجتماع ليسوا بريئين من تهمة تفضيلهم للاحصائيات ، والكميات ، والمقاييس التي يبدو تطبيقها ، الى حد ما ، بعيداً عن الشمول الاجتماعي والمعنى التاريخي . أضف إلى ذلك أن المؤرخ أحياناً يشعر بعدم ارتياح تجاه بعض التعميمات الاجتماعية مثل تلك التي تتطوي على « نماذج » و « دوائر » بما هو مجرد « اكدياس » او محسنات لفظية أكثر من كونه نظريات واقعية ^(٨) . وأحياناً لا يتساهل العالم الاجتماعي تجاه أمانة جامعي المعلومات الكمية ، مثل تساهله مع جامعي المعلومات الوصفية . وان استخدام مؤلفات كدائرة المعارف البريطانية ، مثلاً ، لقياس الانجاز العلمي ، (وفقاً لعدد الاسطر المخصصة لكل موضوع) ، يمكن أن يسمح به بالنظر لعدم وجود مقياس أفضل ^(٩) ، غير أنه يجب أن لا يفوتنا أن المقاييس الكمية في ظاهرها ، هي إلى حد كبير وصفية . ونفس القول يصح أيضاً على الوحدات التي تقاس بها الحروب والثورات وغيرها ، عندما

تصبح أوصاف كل من وحدات القياس والاشياء المقاسة نفسها ، موضع جدال واختلاف . وليس من قبيل التلطيف على العالم الاجتماعي أن نذكر بأن المؤرخ ، ولو أن هذا أمر يؤسف له ، كثيراً ما يستخدم بدوره ألفاظاً من لغة الكميات مثل كثيراً ما ، وعظيم ، وجداً ، وبارز ، بدون أن يدرك أنه يستخدم لغة الكميات هذه .

الاحتياط ازاء التعميمات التاريخية

يندر أن نضع التعميمات التاريخية موضع الاختبار كما هو الحال في التعميمات في العلوم الطبيعية أو حتى أحياناً في العلوم الاجتماعية إذ أن التعميمات التاريخية لا يمكن فحصها بتجارب عملية . والمؤرخ لا يعرف ، كما قد بينا من قبل ، طريقة تشبه طريقة المختبر ، يستطيع بها المرء أن يجذف أو أن يضيف الى تجربته عنصراً أو أكثر أو عوامل حتى يرى أثرها . وهو لذلك لا يستطيع أن يطبق اختبارات عملية على تعميماته ، وإن كان لا بد من اجراء أي تطبيق كهذا على التعميمات التاريخية ، فيكون ذلك اما بتطبيق الخيال على فئات : « لو » ، وأخواتها « ربما » ، ومشبهاتها (كما شرحنا من قبل فيما يتعلق بما « وراء التاريخ ») ، أو بمقارنة ومناقضة فئات متشابهة من التطورات التاريخية (مثل الحروب ، والديكتاتوريات ، والنمو المدني ، ومستعمرات الحدود) وذلك في مجهود لاكتشاف وجوه الشبه وجوه الاختلاف وتفسيرهما . ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه المقارنات ، مهما بلغ الخلق في تطبيقها ، تقصر عن الملاحظة الفعلية تقصيراً كبيراً . والى هذا المأخذ يمكن أن نضيف تشابك الشؤون الانسانية — من ذلك — مثلاً ، مشكلة الجبر والاختيار

التي استعصت على كل حل ودور المصادقة ، في التاريخ ذلك الدور الذي أسسه فهمه ، وربما عز أن يفهم أبدأ (١٠) . ثم الموضع المشكوك فيه جداً ، والذي يمكن للشخصية والزعماء أن تتبناه فيه ، والجو الاجتماعي المتقلب بين مكان وآخر ، ومن جيل إلى جيل . ل . أضف إلى ذلك أن المؤرخ لا يمكنه أن يتأكد إطلاقاً من أنه قد وضع يده على جميع الحقائق المتصلة بأية مجموعة من الظواهر الطبيعية التاريخية التي يتناولها ، لأن الكثير منها ، يمكن أن يقال عنها إنها ضاعت ضيعة لن تسترد بعدها . ومن هنا فإن أي تعميم ، قد يصدره أي مؤرخ ، لا بد وأن يقوم على معلومات لم تفحص بدقة كاملة ، وناقصة عددياً ، وتفتقر إلى الموضوعية افتقاراً كبيراً . وعلى ذلك فإن مثل هذه التعميمات يجب أن ينظر إليها على أنها لا تتمتع إلا بصلاحيّة محدودة ، وأنها عرضة لتصحيح سريع كلما ظهرت معلومات أوفر أو نقاط أصح بما يوجب بالتالي تصحيحها .

مشكلة التنبؤ

وعلاوة على ذلك ، فإن ظاهرة طبيعية تنطبق انطباقاً فريداً على الكائنات البشرية تجعل من الأفضل للمؤرخ ، أن يحدد تعميّاته ويقتصرها على الحوادث والنظم الغابرة . وإن مجرد الحقيقة القائلة بأن أي تعميم متعلق بسلوك الكائنات البشرية الغابر يعتبر صحيحاً ، قد يؤدي من تلقاء نفسه إلى نموذج جديد من السلوك الذي اتبع لاجل تجنب الناحية السيئة الكامنة في التعميم ، أو زيادة الناحية الطيبة فيه . وعلى المؤرخ النابه عندما تظهر له حالة معاصرة مشابهة لحادثة غابرة ، أن يقصر نفسه على تأكيد نتيجة واحدة من بين عدة نتائج يراها ممكنة . وإن العديد من الأشياء المجهولة

لديه كافية أن تجعله حذراً من التنبؤ بغيرها متحرزاً في ذلك . فحتى الخبراء في عالم التقنية ، لا بد لهم من التقدم بحذر ، عندما يكون العقل البشري هو أحد العوامل المقررة ، وهذا هو ما توصل اليه علماء الذرة مؤخراً في تنبؤاتهم . ومع ذلك فإن المؤرخ يشغل بنوعين من العمليات - سبق طرقهما (ص ٢٨٨-٢٨٩ و٢٩٢) - قد تساعدان الآخرين في التنبؤ ، وقد جرأنا مؤرخين أقل حذراً أحياناً ، بأن يخاطروا بأنفسهم ويخوضوا ميدان التنبؤ . أما هاتان العمليتان فهما رسم القياسات التاريخية ، وتبعية الاتجاهات التاريخية . وهما يعينان بالتقريب ، التاريخ الساكن (أي ما نظر فيه بالقياس مع غيره) والتاريخ المتحرك ، أو باستخدام مصطلح أقدم ، مقارنات « عرضية وطويلة للتاريخ » .

التوقع قياساً على حادث سابق

فالمؤرخ حين يضع حوادث تاريخية متماثلة ، جنباً إلى جنب ، يصبح بمقدوره أن يجد بينها حوادث متشابهة وأخرى متناقضة . وإذا نحى التشابه جانباً ، فإنه يستطيع محاولة البت في الأمور التي تجعلها متشابهة . وإذا استخدم الفرض الأكبر ، وهو أن النتائج المتشابهة تأتي من حوادث متشابهة ، فربما يصبح في مقدوره أن يستنتج بأن الظروف المتشابهة في المستقبل ، قد يتلوها نتائج متشابهة . وفي الدوائر ، التي يمكن أن توصف بأنها أقل أكاديمية ، يمكن أن تسمى مثل هذه الاستنتاجات « دروس التاريخ » . لقد رأينا أن ثوسيديد قد كتب تاريخه بقصد أن يعلم الناس مثل تلك الدروس ، وقد اعتبر توماس جيفرسون هذا الأساس التعليمي في التاريخ لبّ تربية المواطنين وأساسها : « ان التاريخ إذ يعرفهم

بالماضي ، سوف يمكنهم من الحكم على المستقبل ، انه سوف يطلعهم على تجارب أزمنة أخرى وأمم أخرى وسوف يؤهلهم أن يكونوا حكاماً على تصرفات الناس وخططهم ، (١١) .

ولربما كان جيفرسون مفرطاً في تفاؤله ؛ فان ضعفاً واضحاً في مثل هذه العملية من التفكير يكمن في تغير الافكار المتعلقة بالسببية التاريخية التي ناقشناها من قبل (ص ٢٤٥ - ٢٥٥) . ومثل هذه النقطة الضعيفة يفسرها أحياناً نظر المرء في مجموعة من الامثلة المتشابهة في حقبة ماضية ، وذلك لان النتائج معروفة ، والسوابق يمكن أن تستخلص من النتائج . ذلك لان المؤرخ يكون في وضع يستطيع معه أن يتعرف على النتائج اذا سار من النتيجة الى المقدمة التي جاءت بها . وحالما يصبح اليوم هو الامس ، وغداً هو اليوم ، فانه يشعر بأنه قادر على تفسير كيف أت ما حدث بالأمس أو اليوم كان لا بد من أن يحدث ، غير أنه لا يرى أن من اختصاصه محاولة تخمين ما لا بد من أن يقع في الغد من أمور . ولربما يكون الأمر كما قالت « الملكة البيضاء » ، إلى « أليس » : « الذاكرة التي تعمل بالرجوع إلى ما مضى ، تشير إلى نوع ضعيف من الذاكرة » ، ولكن هذه هي الذاكرة التي ينميتها المؤرخون . وعندما لا تكون النتائج واضحة المعالم تماماً ، فان السوابق لا تكون بدورها مرئية الا في غباش ، ولا يجرؤ إلا مؤرخ شجاع على التنبؤ آتئذ .

ومع ذلك فانه قد يبدو أنه إذا كان التعميم يصح على الماضي ، فانه يجب أن يصح ضمن حدود على المستقبل . وعلى سبيل المثال ، فان المقارنة الواضحة بين الثورة الفرنسية والثورة الانجليزية التي سبقتها بقرن ، لم تفت

المعاصرين أمثال بنجامين كونستانت Benjamin Constant وأرماند كاريل Armand Carrel ، وقد كان بمقدورهما أن يجدسا بما سيكون عليه حال نابليون ، وما سيؤول اليه آل بوربون الذين أعيدوا الى عرشهم . وقد أمكن أثناء الحرب العالمية الثانية ، للجنة المؤرخين التابعة لقوة الطيرات في الجيش ، بأن تتنبأ بأنه نظراً لان بروسيا انهارت في سرعة في عامي ١٨٠٦ ، ١٩١٨ بعد هزيمة عسكرية لا قبلها ، فان أحد الاحتمالات التي يمكن توقعها بعد انهزام عسكري آخر ، وليس قبل ذلك ، هو الانهيار السريع لالمانيا . ويجب أن نؤكد أن هذا لم يكن في ميدان التنبؤ أكثر من توقع لواحد من عديد الاحتمالات . واذا ما تركنا السابقة التاريخية جانباً ، فان الانهيار السريع لبروسيا ، ربما كان واحداً من الاحتمالات الجائزة المستقبلية على أي حال . غير أن القياس التاريخي ، أكسب التوقع درجة أكبر من الاقناع بما كان يمكن أن تناله دون ذلك . ومن ناحية أخرى ، لو أنه كان قد تنبىء في حالة المانيا ، بأنها يجب أن تنهار بسرعة نتيجة لهزيمة عسكرية نظراً لأنه كانت هنالك سوابق تاريخية مشابهة ، فان التنبؤ كان يمكن أن يبدو جريئاً للغاية ، وربما لم يكن ليحمل في طياته اقناعاً . وكذلك فانه كان سيهمل عوامل أخرى كانت يجب أن تدخل في الحسبان . وتلك العوامل انطوت ، على مجرد التغير في مسرح الحوادث والشخصيات ، بل أيضاً - وهذا أهم - على الحقيقة الآتية ، وهي ان النازيين أيضاً ، باتباع نفس الطريقة من القياس التاريخي كانوا قد تعلموا ووعوا درس ١٩١٨ ، وكان يمكن أن يعتمد على أنهم قد اتخذوا احتياطات للحيلولة دون انهيارهم نتيجة لهزيمة عسكرية . والحقيقة أن النازيين قد قاموا بذلك بالفعل ، ونجحوا في تأجيل انهيارهم ، حتى صارت هزيمتهم العسكرية كاملة ^(١٢) . ان استخدام النازيين « للتوقع من

السابقة التاريخية ، في هذا المثال يمكن أن يقدم على انه مثل عملي على
 فعالته من حيث المراقبة والضبط ، ان لم يكن من حيث التنبؤ . ومثل
 آخر على الاستخدام العملي للقياس التاريخي نجده في نابليون بونابرت . فقد
 قيل عنه انه كان دائماً يضمن استعداداته لرحلة ما دراسة واعية لتاريخ معظم
 الحملات الحربية الحديثة التي قامت في نفس أرض مسرح الحملة التي ينتويها (١٣) .
 ولكن لو انه كان يقتنع بالقيام بذلك فحسب ، فانه كان يمكن ان يفوقه
 في الذكاء قائد آخر يعمل بخلاف السوابق العسكرية المعروفة ، والقائد
 الذي يعرف أقل قدر عن السوابق يمكن وفقاً لقواعد المنطق ان يكون
 أقوى أعداء نابليون . ولكن نظراً لأنه كان يستطيع ان يكسب المعارك
 بقيامه بما قام به القادة الراجحون من قبله في نفس الميادين ، وبتجنبه أخطاء
 القادة الفاشلين ، فان ذلك الامر كان احدي الامكانيات التي أمكن توقعها .
 وعلى فروض مماثلة لهذا الفرض تقوم الكليات الحربية بتدريس تاريخ
 الحروب السابقة .

ولقد قيل ان باتريك هنري قد قال في خطاب ألقاه في مؤتمر فرجينيا
 ١٧٧٥ ، « انني لا أعرف أي سبيل للحكم على المستقبل الا على ضوء الماضي » .
 وتلك كانت ملاحظة تناسب شخصاً قيل انه كان يظن أن جورج الثالث ،
 كان بإمكانه أن يستفيد مما حدث لقيصر على يد بروتس ، ولشارل الأول
 على يد كرمويل . ولكنه بالرغم من معرفته بقيصر وشارل ، فان هنري
 لم يكن بمقدوره أن يعرف فيما اذا كان جورج الثالث سيستفيد ، أو لا
 يستفيد مما حدث لها . لانه من أجل ذلك كان يحتاج إلى كفاءات غير
 كفاءات المؤرخ . فالتاريخ وحده لم يكن كافياً للتنبؤ ولكنه كان عاملاً
 مساعداً فقط . ولعل جورج الثالث كان يمكن أن يستفيد من المثل . ا .

ولربما كان باستطاعة نابليون أن يستفيد في حملته الروسية من تجربة شارل الثاني عشر ملك السويد من قبله وكذلك كان يمكن لهتلر أن يستفيد من مثل نابليون .

ان مشكلة استخدام المقارنات التاريخية كوسيلة للتنبؤ تكمن في أنه بينما يبدو من الواضح أن الكائنات البشرية يمكن أن تتعلم من التاريخ ، الا أنه لا يمكن أن نعتمد على أنهم سوف يفعلون ذلك أو أنهم لن يفعلوه . فانهم لو استفادوا من التجربة ، فان فرص قيامهم بنفس العمل ، اذا كان ذلك مستحبا ، أو تجنبهم القيام به اذا كان ذلك غير مستحب ، تكون طيبة . ولكن نظراً لانه لا يمكن الاعتماد عليهم ، فان القياسات التاريخية تضع أمامنا معظم الحلول الى السبيل الممكن أكثر من المحتمل ، مع القدرة فقط على التوقع أكثر من التنبؤ ، وأن نأخذ الاحتياطات أكثر من أن نسيطر على الاشياء . ويبين البند الثامن عشر اللجنة كتابة التاريخ المنبثقة من مجلس البحث الاجتماعي هذه النقطة اذ ينص على :

« أن كثيراً من المسائل التي نهم الجمهور لا يمكن الاجابة عليها في جزم من واقع المعرفة التاريخية ، وان المؤرخين حرصاً منهم على الروح العلمية سيتعدون عن تشجيع التظاهر بأنه يمكن أن يجاب على تلك الشاكلة . ومهما يكن من أمر ، فانه في حالات محدودة ، فان المؤرخ ، باستخدامه المعلومات ، والقياسات التاريخية ، المتعلقة بأوضاع معروضة عليه ، قد يشير إلى ظروف طارئة قد يتوقع ان تكون دوجة حدوث واحد أو أكثر منها محتملة جداً » (١٤) .

توسيع الاتجاهات التاريخية

لا يريب أنه قد تم تطور مستمر (وليس بالضرورة تحسن) في مختلف أوجه نشاط البشرية ، فبالرغم من الثغرات المتوقعة فان استمراراً ثابتاً يمكن تتبعه في نمو الرأسمالية ، وتطور التقليد الثوري ، وتكديس الافكار عن الحرب والسلام ، وقيام الملكية وسقوطها ، وارتفاع الاسعار وهبوطها وانتشار أنواع مختلفة من التجارة ونمو النظم الاجتماعية ، وغير ذلك . فاذا كان السبيل الذي سلكه مثل هذه التطورات يمكن أن يوصف بدقة بالنسبة للماضي ، فهل يمكن أن نتبعه دون خطأ في المستقبل القريب ؟ لقد نجح الاقتصاديون إلى حد ما ، معتمدين إلى حد كبير على المعلومات التاريخية ، في وصف فلك التجارة المستقلة . فهل هنالك اذاً أفلاك بمانحة للحرب والسلم والثورة ؟ لقد حاول زوروكين وكوينسرايت ان يجيبا على مثل هذا السؤال ، وهما يعتبران نفسيهما مؤرخين ، غير ان المؤرخ لا يجرؤ على اهمال نوع السؤال الذي يثيرانه . فهل يستطيع التاريخ ان يلقي ضوءاً على مشكلات مثل الشخصية ، والتطور الاجتماعي ، واجتماعية المعرفة ، وتفاعس الحضارة ، والقيم الخلقية والجمالية ؟

درج المؤرخ على اقناع نفسه بتترك مثل هذه الاسئلة للفيلسوف والعالم الاجتماعي . فالحكومات ، عندما تطلب النصيحة فيما يتعلق بالاتجاهات الاجتماعية أو التخطيط ، فانها تطلب من علماء الاقتصاد السياسي ، وعلماء الاجتماع ، أو رجال الاقتصاد ان يعدوا لها التقارير ولكنها ندر ان تسأل المؤرخين . والسبب في ذلك ان المؤرخين على وجه العموم يفضلون ان يمحسروا عملهم ضمن فترات زمنية محددة ، ومناطق جغرافية محدودة ،

يغضون ان يتخطوا حدودها ، لكي يتقصوا أثر تطورات بعيدة الأجل أو اتجاهات أو قياسات ، وهم الى حد بعيد ملزمون بذلك بمقتضى طبيعة متطلبات مجتسمهم ؛ وعندما يأخذ مؤرخ مثل توينبي على عاتقه ان يرتب تاريخ عديد من الحضارات وفقاً لنظريات أو فئات من المشكلات المستديمة مفضلاً اياها عن الفترات الزمنية والمناطق الجغرافية ، فان الذي ييدي استعداداً أكبر للاصغاء اليه والعناية بما يقوله هم علماء الاجتماع والفلاسفة لا زملاؤه المؤرخون .

وعندما يتتعد المؤرخ عن مثل هذه الجهود ، معتقداً انه لا يمكن لانسان بمفرده ان يتقن اتقان الحبير موضوعاً واسعاً كقصة ماضي الانسان بأكمله ، فان غريزته كمؤرخ هي التي تسوغ في الغالب مخاوفه تلك . ولكن المؤرخ أحياناً ، كما تبين ملحوظة الدكتور أرنولد ، المشار اليها سابقاً (١٥) ، ييدي اهتماماً في حالات كثيرة بأشياء قد انتقضت ولم تعد لها أهمية ، سواء أكانت ترجع إلى عهد سحيق أو قريب . ويحمل المشكلات القائمة والانجازات والقيم الانسانية . ان دراسة الآثار القديمة والاهتمام بالماضي من أجل الماضي هي أمور حميدة بلا شك ، ويمكن ان يعيل المجتمع أكثر من بضعة مؤرخين للعمل في دور المحفوظات ، والمتاحف ، والاهداف البيداغوجية . ولكن المجتمع ، على الرغم بما قد يبدو في تصرفه من أمر يؤسف له ، سيسأل المؤرخ حتماً (لا سيما اذا كان يدرس في مدارسنا وكيئاتنا) كيف يمكنه ان يسوغ اجتماعياً انفاقه للوقت والمال ؛ ولا شك في ان الاجابة على هذا التساؤل يجب أن تظهر فهاً للانسان المعاصر ومشكلاته . وانه سيكون من المؤسف حقاً ، فيما يتعلق بالدراسة العلمية التاريخية ، لو ان تاريخ بعض الفترات البارزة وفي

مناطق بعينها قد أهمل ، ولكن ألا يمكن للمؤرخ أن يخصص مكاناً أوفر في حقله التاريخي ، للمشكلات الهامة ، والنظم والتطورات التي شغلت انتباه الانسان في عدة أمكنة مدى فترات طويلة ، والتي يمكن ان تشغله مرة أخرى ؟

«عصرية الدليل»

لقد سبق ان رأينا مدى الأهمية في ان يحاول المؤرخ فهم الاشخاص والحوادث في وضعهم الخاص بهم ، أي «ماضيهم المعاصر» (ص ١٥٨ - ١٦١) . ويحاول المؤرخ أيضاً ان يصل إلى فهمه ذلك مستعيناً بفحص موضوعه من النقطة المفضلة بالنسبة لحاضره هو بنفسه . ان هذه العملية تشابه العمليات التي يسميها علماء النفس : فراسة وفطنة ^(١٦) . والمؤرخ بعد ان يجمع أكبر قدر من التفاصيل التي لها علاقة بمحادثة ماضيه ، يسلط عليها علمه وتجربته الشخصية وذلك لكي يساعداه على رؤية العلاقة القائمة بينها . وهكذا فانه يقوم بعمل قياس نفسي (أو مقارنة) بين ردود فعله العقلية ، على تجربته الخاصة به (بما في ذلك تجربته المستقاة من تجارب الآخرين) ، وبين ردود الفعل العقلية للشخصيات الماضية ، بالنسبة للتجارب الماضية ، التي هي قيد الدراسة ^(١٧) . ان هذا المجموع لتجربته الخاصة هو بديله عن المجموع الماضي الذي اتقضى ، أو «المعادل الاختباري» لذلك المجموع . وهو لا يستطيع ان يفهم وضع الشاهد في مصادره ، والسلوك الذي تصفه تلك المصادر الا بمثل هذا القياس (أو المقارنة) ، وهذا يمكن ان ننقله الى النقطة التي يمكن ان ندخل فيها الماضي التاريخي في ذاكرة المؤرخ الحية ، حتى ليصبح على قدر من الحقيقة ، بالنسبة اليه ، كأنه هو

ماضيه نفسه . وهذا هو المقصود ، الى حد ما ، بالفهم « الشديد المعاصر » للتاريخ . ويرى بعض الفلاسفة والمؤرخين من ذوي الميول الفلسفية ، ان التاريخ الحي بأكمله هو تاريخ معاصر ، وانه « فكر معاصر يدور حول الماضي » ، أو « الحاضر المموت » ، أو « إعادة تطبيق تجربة ماضية » (١٨) .

المفاهيم المختلفة للتاريخ

والى هذا النوع من فهم الماضي على ضوء الحاضر ، يجب ان نضيف أيضاً اعتقاد نفس المدرسة الفكرية بأن المصالح الراهنة تقرر اختيار المؤرخ للموضوع الذي يستحق الدراسة من الماضي ، وكذلك اختيار موظف المكتبة والارشيف لنوع السجلات التي يرى انها جديرة بالحفظ ، وكذلك اختيار الناشر لما يرى أنه يستحق الطباعة . ونظراً لان كل أمة تفهم الماضي في ضوء تجربتها الخاصة ، ونظراً لان كل أمة تبدي اهتماماً بأصل أشياء مختلفة وتطورها ، أصبح لدينا تواريخ قومية مختلفة . وان أي إنسان يشك في أن نفس الحقائق التاريخية يمكن أن تفسر بأمانة (وليس بالضرورة علمياً) بأساليب متباينة تبايناً كبيراً وبواسطة علماء مشهورين ينتمون الى جنسيات مختلفة عليهم أن يقارنوا ، على سبيل المثال ، التواريخ الكندية ، وتواريخ الولايات المتحدة عن حرب عام ١٨١٢ ، أو تواريخ المكسيك والولايات المتحدة ، عن فيرا كروز Vera Cruz لعام ١٩١٤ . ولاسباب مماثلة فان الاجيال المتعاقبة تعيد تفسير الماضي وتعيد كتابة التاريخ . حتى « البتيمة آن » قد تعلمت من معلمة التاريخ قولها : « يجئ إليّ أنها الطبيعة البشرية هي التي تلي كتابة ما هو مألوف وشائع في كل جيل » (١٩) . وهذا لا يعني أن « الحقائق » تتغير ، ولا

يعني أن ما يعتبر جديراً بالاختيار والتوكيد يتغير وربما أيضاً أن النظريات القائمة حول حدوث « الحقائق » تتغير .

وأحياناً يمضي على الموضوع السائد أكثر من جيل حتى يتغير . وات تاريخاً لاوروبا منذ عام ١٩١٤ كتب قبل عام ١٩٣٠ ، ربما يدور حول الصراع من أجل الضمان الجماعي . غير أن مثل هذا الحوار يصبح بحلول عام ١٩٣٩ مجرد نظرية يفترضها الزهاد ، ويمثل صورة جزئية من طرف واحد للحوادث الدائمة في السنوات العشر التي أعقبت ذلك التاريخ والتي أدت الى الانتقال من الضمان الجماعي ، الى الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٥ ، كان من الممكن أن يأمل الناس في أن الكفاح من أجل الضمان الجماعي ، قد يعود من جديد ليصبح الحيط الذي ينتظم التاريخ الاوروبي منذ عام ١٩١٤ (٢٠) . وبعد ذلك ببضع سنين يظن المرء أنه من الانسب أن يصبح محور التاريخ هو حق الدولة *raison d'état* ، وسياسة القوة ، أو ظهور علم الطبيعة الذري . ان الدراسات التاريخية المعاصرة (باستثناء الكتب التي تكون مجرد طبعات جديدة لكتب قديمة ، يرفق بها فصول مكملة لكي نجعلها معاصرة) ستتمركز دون أن يكون لها الخيار حول أصول وأسس تدور حول أكثر التطورات الراهنة لفتاً للنظر . فان انقلاباً في الحوادث بعد بضع سنين أو بعد قرن من هذا التاريخ ، قد يجعل بعض حقائق زمننا المهمة ، والتي لم تسجل تسجيلاً واضحاً وافياً ، هي الحقائق التي سيعنى بها مؤرخو ذلك اليوم عناية زائدة ، وبالتالي فان ما أمكن اهماله من الامور قد يتراءى على أنه حيوي في المستقبل .

قياس الماضي مع الحاضر

ومها يكن من أمر ، فان تأثير الحاضر في فهم الماضي أعمق مما تشير اليه هذه الامثلة البدئية . فان الحوادث المعاصرة لا تتحكم في تخميناتنا بالنسبة لما ينبع من أعمق نقاط التاريخ ، فحسب ، وإنما تؤثر كذلك في فهم حوادث ماضية ذات طبيعة مشابهة ، كما يتضح من استخدامنا لاسلوب القياس التاريخي ، فالازمان السابقة ، بالنسبة لمؤرخ قد عاش عبر أزومات تاريخية ، تكتسب أهمية زائدة . فعلى سبيل المثال ، لو فرضنا أنه لم يتبادر في القياس كثيراً ، فان تجربته بالتضخم المالي الذي ظهر في العقد الثالث من القرن العشرين ، أو العقد الخامس ستجعل من الايسر عليه أن يفهم التضخمات التي مرت بها فرنسا وأمريكا في القرن العشرين . وان النظام الهتلري الجديد ، يجب أن يلقي ضوءاً كاشفاً على النظام الاوروي النازيوني ، وكذلك يجب أن تساعدنا الستالينية على تقريب مفهوم القيصرية والبوليتية منا ، والعكس بالعكس . وان الذي جرب الحرب ، والركود ، والثورة ، قد يكون أقدر على تفسير الحروب في عالم البحر الأبيض المتوسط القديم ، وأقدر على فحص ما أصاب الامبراطورية الرومانية من كساد وركود ، وقد يكون أقدر على تفهم كامل للتطرف الثوري والمؤامرات المضادة للثورة في الازمنة التي أعقبت عصر النهضة الاوروية . وهذا لا يعني بالتالي أن تضخمات الزمن الماضي ، والحكومات الفردية ، والحروب ، والركود ، والثورات ، هي بالضرورة نسخة مطابقة للحديثة منها ، اذ أن هذه قد لا تتشابه في يسر . ولكن هذا يعني فعلاً أن مثل تلك المفاهيم لا يمكن أن يدركها المؤرخ الا باستخدام خياله البناء . فان تضخماً قديماً ، أو حكماً

فردياً ، أو حرباً ، يمكن أن تكون ذات معنى بالنسبة له فقط اذا كانت تشابه أو لا تشابه مفهوماً من نفس نوعها كان قد رسمه في مخيلته .

الماضي في ضوء الحاضر

وجمل القول ، فان هنالك على الاقل ثلاث طرق يقرر فيها الحاضر كيف سيفسر المؤرخ بها الماضي . وأما أولاها فمأخوذ من الميل الطبيعي لدى الانسان لتفهم مسلك الآخرين ، ومن هنا شهادة الآخرين كما يراها المؤرخ في ضوء النماذج السلوكية الخاصة به ، وينجم عن هذا قياسات سيكولوجية (أو مقارنات) بين الأساليب العقلية للمؤرخ وأساليب الشخصيات التاريخية التي يدرسها . وأما الثانية فتزجج الى أن جوه الفكري الخاص به يكون عاملاً فاصلاً في اختياره للمواضيع التي يهدف الى بحثها وتقصيها (ولا داعي لان نذكر توفر معلوماته واختياره وتربيته لها) . وأما الثالثة فتأتي من تحليله للحوادث الجارية ، عوضاً عن المختبر ، فمن سير الحوادث ، وتطورات أيامه الخاصة يستخلص مقاييس تاريخية ينسب معها سير الحوادث والتطورات في الماضي . وهكذا يصبح التاريخ هو « الماضي الحي » وذكرى الانسان الحي ، وله معنى بالنسبة له غير أنه لا تتوفر فيه الا حقيقة موضوعية قليلة ، اللهم الا اذا ورد ما يؤكد ما من تحليل نقدي يقوم على دليل ما زال قائماً من العهد الماضي . « ان حوادث التاريخ لا تمر في استعراض وتتابع أمام المؤرخ ، فهي قد انتهى حدوثها قبل أن يبدأ في التفكير بها . وان عليه أن يعيد خلقها من جديد في مخيلته لتلعب دورها أمامه كما لعب ذلك الدور رجال ساهموا فيها بالطريقة التي يريد هو أن يراها عليها » (٢١) .

وباختصار ، فسواء ساعدنا الماضي على فهم الحاضر أم لا ، فإن الحاضر لا بد أن يكون فهمنا للماضي . أما حذر المؤرخ الدائم فيجب أن يوجه الى عدم تشخيص الحركات ، والنظم الماضية ، بالحركات والنظم الحاضرة ، ذلك أن الطريقة التي نسير عليها لفهم المجهول (الماضي) بالتدرج من المعلوم (تجربتنا الخاصة بنا) هو أمر لا نستطيع التهرب منه الا بشق الانفس (والا وقعنا فيما وقع فيه تين Taine من تحويله كراهيته للشوعيين والكومونيين - المشتركين في كومون باريس عام ١٨٧١ - الى الفلاسفة واليعاقبة ؛ وكما يفعل كثير من المعقنين السياسيين المعاصرين الذين يشخصون ستالين على أنه شديد الشبه بهتلر ونابليون^(٢٢) . ولا يجد المؤرخ أمام مثل هذه التحويرات ، النصف صادقة في الشخصية ، الا خطأ واحداً للدواع ، ذلك هو الوعي التاريخي (انظر ص ١٥٨ - ١٦١) ، والجهد المدروس لفهم الماضي في أوضاعه الخاصة به مما يعمل كضابط للقياس التاريخي والنفسى .

الروح العلمية في التاريخ

يقال أحيانا بأنه نظراً لان التعميمات المتعلقة بالحقائق التاريخية يجب أن تعتبر محدودة الصحة أو الصلاحية ، وأنه نظراً لان أي برنامج سيء يطبق على التاريخ سوف ينطوي على قدر كبير من عنصر الهابطة الشخصية ، وأنه نظراً لان فهم التاريخ يجب أن يعد مجهوداً يقوم به عقل تسيطر عليه الثقافة الحالية أو الحاضرة ، فان أي تفسير للتاريخ لا يختلف عن أي تفسير آخر من حيث الجودة ، وانه ليس هنالك مقياس للصحة التاريخية يفوق غيره . ان مثل هذا الافتراض يهمل عدة مبادئ يحاول المؤرخ ذو

الضمير الحي أن يطبقها في العادة .

فالمؤرخ العالم يشعر أنه ، في المقام الاول ، مسئول عن التمييز بين المشكلات التي يمكن « تأريخها » وتلك التي لا يمكن تأريخها . وات أسئلة خاصة ، على الرغم من أنها تتعلق بماضي الانسان ، لا يمكن أن يجاب عليها باستخدام تحليل المخلفات والشواهد التاريخية . (١) وأبرز ما نجده من هذا النوع تلك الاسئلة التي تتطوي على تقديرات قيمة (سبق بحثها على الصفحات ١٣١ و ٢٧٤ - ٢٧٧) . ولا يستطيع أي انسان أن يحكم على سياسات ، أو أشخاص ، أو نظم ، أو انجازات بشرية على أنها جيدة أو رديئة ، صائبة أو خاطئة ، بشعة أم جميلة ، عظيمة أم حقيرة اللهم الا بمقدار رأيه هو ، والى حد محدود ، بمقدار آراء الآخرين فيها . (٢) وبالإضافة الى ذلك فان تقديراً لحروف الشرط التاريخية هو في أحسن صورة حدس طيب غير أنه من الصعب اثباته بالبرهان . (٣) وعلى نفس الشاكلة فان كون تفسير المرء السببية ، والتأثير ، والدافع ، صحيحاً ، قد يكون مسألة اقتناع داخلي أكثر من كونه استنتاجاً منطقياً قائماً على الدليل وهو لذلك (وليس بالضرورة) أمر معرض تعريضاً كبيراً للنقاش . أما اشتراط وجود مقاييس لدى المؤرخ قائمة على الاخلاق ، والجمال ، وأنواع أخرى من المفاهيم حتى يصبح لتاريخه معنى ، فذلك لا يعني بأن مقاييسه وفلسفاته ، حتى حيناً تكون واضحة ، يمكن اكتسابها بتطبيق دقيق للمنهج التاريخي . ففي هذه المواضع تتضح الروح العلمية من استعداده لفهم الحدود (والامكانات) الكامنة في المنهج التاريخي بقصد المساعدة في اختيار وتحديد المجال الذي قد يتبقى لمن يخالفه على أسس ذات مسوغات . وعلى نفس الشاكلة ، فحيث تكون الاسئلة من النوع الذي « يمكن

تأريخه ، ، فان المؤرخ الذي يحترم الروح العلمية يشعر بأن بعض الاساليب العلمية تلح عليه . (١) فهو يشعر بأنه ملازم يجمع الحقائق الهامة المتصلة بالموضوع ، والتي يستطيع جمعها والتي تلقي ضوءاً على مشكلته آملاً أن يصدر في النهاية حكماً محمداً قائماً على مقرراته . (٢) وهو سيمنع كل جزء من الدليل في المعلومات التي جمعها أهميته الكاملة ولا أقل من ذلك ، وهو يسير في كل هذا مراعيًا أمانته العلمية وضميره . (٣) وهو سيبذل جهداً واعياً ليضغط على ميوله القومية ، والدينية ، والعنصرية ، والحزبية ، والطبقية ، والمهنية ، أو أية اتجاهات أخرى عند إصداره احكامه . وتبقى تعليقات اللورد أكتون ، في هذا المقام ، الى المساهمين في سفر « تاريخ كمبردج الحديث Cambridge Modern History » ، هدفاً مهماً كان تحقيقه صعباً : « أن تكتب كما لو أنك كنت قائماً في خط طول ٣٠ غرباً ، (٢٣) - أي في وسط المحيط الاطلسي في عزلة اجتماعية كاملة . (٤) وفي الحالات التي يكون فيها الدليل غير متوفر أو ، متوفرًا ، ولكنه غير كاف للتوصل الى نتيجة محددة ، فسيحرص على أن لا يعطي اجابات قاطعة ، ولكنه يؤجل اصدار الحكم . (٥) وأخيراً فانه سيبذل كل جهده لتجنب الوصول الى قرارات أو استنتاجات اعتباطية ، وسيحاول أن لا يعرض الا تلك الاستنتاجات التي تتابع منطقياً من الدليل الذي يكون قد عرفه (٢٤) .

ان أدق أنواع التطبيق لهذه المبادئ ، وان أشد الحرص على الواجبات العلمية ، لن يستأصل من المؤرخ ردود فعله التي تتحكم فيها ظروفه ، وذاتيته ، « وحاضره » ، ولكن مهما بلغ كساؤها من الضعف ، فانها محمداً بمقاييس نختبر بها روحه العلمية .

الحواشي والتعليقات

الفصل الاول

(١) اقتبسنا بتصرف من مقالنا المنشور بنفس العنوان في :

Louis Wilson (ed.), *The Practice of Book Selection*
(Chicago: University of Chicago Press, 1940), pp. 101-15.

(٢) قارن :

H.M. Jones, «Patriotism — But How?»
Atlantic Monthly, November, 1938, pp. 585-92.

(٣) انظر :

Royal F. Munger, «Old Bill Suggests»,
January 6, 1939.

وانظر أيضاً : مقال المهر في نفس الجريدة عدد ٤ يناير ١٩٣٩ .

American Historical Review, XXXIX (1934), 219-31. (٤)

(٥) قارن :

C.H. Mallwain, «The Historians' Part in a
Changing World», *ibid.*, XLII (1937), 207-24.

(٦) قارن :

Allan Nevins, «What's the Matter with History?»
Saturday Review of Literature, February 4, 1939, pp. 3-4 and 16.

(٧) اقتبسنا هذه القصيدة باذن من مؤلفتها ماريا مانس . ان مثلاً لطيفاً للخطأ التاريخي غير المقصود قد حدث بالنسبة لهذه القصيدة . فقد اشتمل عليها خطأ الكتاب الذي نشر لجيمس بويد بعد وفاته بعنوان « ثنائي عشرة قصيدة » ، في نيويورك عام ١٩٤٤ ، ولم تعرف ناظمة القصيدة الا بعد نشرها هناك .

(٨) قارن :

Bernard De Voto, «What's the Matter with History?»
Harper's Magazine, CLXXIX (1939), 110.

الفصل الثاني

Méthode historique appliquée aux sciences sociales (Paris, (١)
1901), p. 8.

(٢) هذه العبارة مقتبسة من :

Mathys Jolles, «Lessing's Conception of
History», *Modern Philology*, XLIII (1946), 185.

(٣) قارن :

Proposition I in Merle Curti et al., *Theory and Practice
in Historical Study: a Report of the Committee on Historiography*
(New York: Social Science Research Council Bulletin 54, 1946),
p. 134.

الفصل الثالث

(١) يظهر بعض الاضطراب من استخدام الاصطلاح « المنهج التاريخي »
عند بعض من يستخدمونه في ميادين أخرى (لا سيما الاقتصاد

واللاهوت) ليعني تطبيق المعلومات والابضاحات التاريخية على مشكلاتهم . ولا شك انه بما يسهل مناقشتنا في مجتنا هذا ان نقصر هذا الاصطلاح على الطريقة التي يحال بها الدليل التاريخي عند بحث المعلومات الموثوق بصحتها . ومما يكن من أمر فان المواضيع التي يدرسها المؤرخون في « المنهج التاريخي » لا تشمل عادة الطرق المتبعة في مثل هذا التحليل فحسب ، وانما تستهدف أيضاً توحيد المعلومات وتقديمها في عروض وقصص تاريخية يعتمد عليها .

(٢) يتسبب الخلط كذلك في هذا المقام من ان كتابة التاريخ تستعمل أحياناً بمعنى الفحص النقدي للكتب التاريخية التي تكون قد كتبت من قبل . وهذا ما يحدث عند القاء المحاضرات عن « كتابة التاريخ » بالكليات الجامعية .

Thucydides Translated into English by Benjamin Jowett, (٣)
I (Oxford, 1900), 16 (Bk. I, 22).

(٤) قارن :

John H. Wigmore, *Student's Textbook of the Law of Evidence* (Chicago, 1935), pp. 225-6.

Herbert Blumer, *An Appraisal of Thomas and Znaniecki's* (٥)
«*The Polish Peasant in Europe and America*» («*Critiques of Research in the Social Sciences*», Vol. I; New York, 1939), p. 29.

Gordon W. Allport, *The Use of Personal Documents in Psychological* (٦)
Science (New York, Social Science Research Council, 1941), p. xli.

Robert Redfield, «Foreword» to Blumer, p. viii. (٧)

وقارن : Allport, pp. xli-xiv. يقول Allport ان طرق تقييم الوثائق تختلف بالنسبة للعالم النفسي في ضمير المتكلم عن ضمير الغائب .

فهي تدور حول مصادر المادة ، ودرجة الاعتماد على ملاحظ الحوادث وطرق العرض . أما بالنسبة للمؤرخ ، الذي يحدد معلوماته الابتدائية بقدر ما يستطيع في التفاصيل الرئيسية ، فان تلك الاختلافات تبدو في الغالب كمية اكثر منها نوعية أي ان شخصاً يشترك في معركة سوف يكون لديه في الغالب معلومات أولية أكثر عدداً من مراسل جريدة (الذي ربما كان أقل تعرضاً للوقوع في الخطأ من وجهة نظرنا) . ومع ذلك فان وصفاً بضمير المتكلم يكتبه مساهم ، هو مهم كدليل فقط من حيث التفاصيل التي يوردها المساهم كدليل أولي ، أي أسهم به ، أو كمرشد لدليل أولي ؛ وان وصفاً بضمير الغائب لنفس المعركة يورده مراسل صحفي هو قيم كدليل قائم على نفس النوع من المعلومات فحسب . ويوافق Allport على ان « الوثائق الموردة بضمير المتكلم وضمير الغائب ... تعالج نفس الحالة وانها لذلك إما ان تقف على أقدامها أو تسقط معاً » .
انظر أيضاً : Allport صفحات ١٩ - ٢٠ .

- (٨) انظر : Allport, p. xiii ؛ Blumer ص ٢٩ .
(٩) كان علي ان اخترع هذه الكلمة (Historicable) « كونها تاريخياً » لأبين بها « الشيء الذي يمكن ان يتناوله المؤرخ بالنقد التحليلي » وأرجو ان يلاحظ أنها ليست مرادفاً لكلمة حقيقي « True » أو يمكن الاعتماد عليه « Reliable » أو محتمل « Probable » ولكنها تعني فقط « عرضة للتساؤل كما وانها عرضة للتصديق » .

(١٠) انظر الملاحظة رقم ٧ السابقة .

(١١) انظر :

Havelock Ellis, *Dance of Life* (Boston, 1923).

حيث يعزو المؤلف التفسيرات المختلفة لتأبليون والتي أوردها ويلز وفور
(Ella Faure, H.G. Wells) إلى الاختلاف بين ويلز وفور .

(١٢) قارن :

J. W. Swain, «Edward Gibbon and the Decline of Rome»,
South Atlantic Quarterly, XXXIX (1940), 77-93; John R. Knipfing,
«German Historians and Macedonian Imperialism», *American His-
torical Review*, XXXI (1921), 659-61; Louis Gotischalk, «French
Revolution: Conspiracy or Circumstance» in *Persecution and Liber-
ty, Essays in Honor of George Lincoln Burr* (New York, 1931), pp.
445-52.

وانظر أيضاً :

J. H. Randall and George Haines, «Controlling Assumptions in the
Practice of American Historians», *Muriel Curti et al.*, pp. 17-52, and
H.K. Beale, «What Historians Have Said about the Causes of the
Civil War», *ibid.*, pp. 55-82.

(١٣) قارن :

Allport, pp. 111-12.

حيث نجد مجئاً حول « الوثيقة الشخصية غير المقصودة » .

الفصل الرابع

(١) الخدمات المتعلقة بالمصادر في العلوم الاجتماعية (تقرير مرفوع إلى
مؤسسة كارنيجي من مدرسة مكتبة الحريجين وقسم العلوم الاجتماعية
التابعة لجامعة شيكاغو ، في شهر سبتمبر في سنة ١٩٤٩) ص ٢٦ .

(٢) قارن :

W. S. Holt, «An Evaluation of the Report on Theory and Practice in Historical Study», *Pacific Historical Review*, XVIII (1949), 239-43.

الفصل الخامس

(١) عن كتاب الحملة الصليبية في أوروبا تأليف دويت ايزنهاور . (حقوق النشر ، ١٩٤٨ ، محفوظة لديلي وشركائه) ص ٢٥٦ . قارن نقداً وتحليلاً للكتاب كتبه E. M. Earle في مجلة :

American Historical Review, LIV (1949), 881.

Alhport, p. 95

(٢)

(٣) ومثال ذلك :

William L. Shirer, *Berlin Diary; Journal of a Foreign Correspondent, 1934-1941* (New York, 1941).

(٤) مثال ذلك :

Ambassador Dodd's Diary, 1933-1938, edited by William and Martha Dodd (New York, 1941).

(٥) قارن :

Edgar Lale, *How to Read a Newspaper* (Chicago, 1941), p. 45

(٦) انظر ما يلي ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٧) انظر على سبيل المثال عنوان العمود الثامن في الصفحة الأولى « ديوي يهزم ترومان » في جريدة *Chicago Daily Tribune* ، الطبعة الخاصة

بالولايات المتحدة ، ٣ نوفمبر ١٩٤٨ .

(٨) انظر ما يلي ، ص ١٢٩ - ١٣٢ .

(٩) ان مثلاً واضحاً على كيفية خداع الذاكرة حتى عندما يكون الكاتب صغير السن نسبياً قد خطر ببالي في شخص جوزيف فريمان في كتابه *An American Testament; a Narrative of Rebels and* *Romantics* (New York, 1936), p. 21 ففي تلك الصفحة يشير الكاتب إلى حادثة اشتركت فيها بنفسه وما أذكره عن تلك الحادثة اختلف عن ما يذكره فريمان من بعض النواحي ، وعلى ذلك فقد سألت شاهد عيان آخر عن روايته للقصة . فاختلف الشاهد عن روايتنا . ان مثل هذه الحيل للذاكرة قد تساعد على تفسير سبب تدمير قاض عالم من انه قد أضع معظم حياته المهنية محاولاً ان يكتشف كيف ان أية سيارتين ، كل منها في حالة ميكانيكية جيدة ويسوقها سائق كفاء ، وفي الناحية الصحيحة من الطريق ، تتقابلان وتصطدمان .

(١٠) قارن :

Carl Becker, «The Memoirs and the Letters of Madame Roland», *American Historical Review*, XXXIII (1928), 784-803.

A.V. Dicey, *Lectures on the Relation between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century* (London, 1930), p. xxiv n. (١١)

(١٢) مثال ذلك :

F.J. Turner, *The Frontier in American History* (New York, 1920); W.P. Webb, *The Great Plains* (Boston, 1931); B.E. Schmitt, *Interviewing the Authors of the War* (Chicago, 1930); E.M. House and Charles Seymour (eds.), *What Really Happened in Paris: the story of the peace conference, 1918-1919*, by American

delegates (New York, 1921); Leon Trotsky, *History of the Russian Revolution*, tr. Max Eastman (3 vols; New York, 1932); Winston Churchill, *The Second World War; The Gathering Storm* (Boston, 1948).

(١٣) قارن :

L. V. Koos, *The Questionnaire in Education, a Critique and Manual* (New York, 1928).

(١٤) نيويورك تايمز ، ٩ أكتوبر ١٩٤١ .

(١٥) Karl Mannheim, «Troeltsch, Ernst», *Encyclopaedia of Social Sciences*. Cf. Randall and Haines, «Controlling Assumptions in the Practice of American Historians», *Univ. of Cal.*, pp. 22-3.

(١٦) Ernst Troeltsch, *Christian Thought, Its History and Application*, ed. F. Von Hugel (London, 1923), pp. 105-06.

أما مانهايم في كتابه *Ideology and Utopia* المنشور في نيويورك عام ١٩٣٦ ، فيبدي تناقضاً فيما يتعلق بهذه النقطة . فعلى سبيل المثال نجد يقول في (ص ٧٣) أن « تفسير الثقافة ، وهذا أمر أبعد من أن يستقيم استقامة دائمة ، بفهوم القيم الموضوعية هو فعلاً ميزة غربية للفكر في وقتنا الحاضر » . غير أنه بعد ذلك يعتمد أن يضع نفسه مع ذلك الطراز « من الفهم الاجتماعي للتاريخ » الذي يشكل « الخطوة الأولى في الاتجاه الذي يوصل حتماً الى أسلوب تقييمي وأحكام انتولوجية » (خاصة بعلم الكائنات وحقيقتها) (ص ٨٣) . وكذلك فإن كتاب فردريك ماينيكه *Ideengeschichte* يضم ، بالإضافة الى دراسة للأفكار وتأثيرها بالوضع الذي توجد فيه ، فكرة « الفردية التاريخية » واطراء القيم .

(١٨) قارن :

F.H. Knight, «The Sickness of Liberal Society», *Ethics*, LVI (1946), 90-1.

W.H. McNeill, «The Introduction of the Potato into Ireland», (١٩) *Journal of Modern History*, XXI (1949), 219.

(٢٠) قارن :

F.J. Teggart, *Theory of History* (New Haven, 1925), pp. 105-6.

الفصل الثامن

(١) على سبيل المثال :

Roget's *International Thesaurus* (New York, 1946).

(٢) مثال ذلك :

H.L. Mencken, *New Dictionary of Quotations on Historical Principles* (New York, 1942); John Bartlett, *Familiar Quotations* (ed. Christopher Morley; 12th ed., Boston, 1948).

(٣) وأيضاً :

The *Columbia Encyclopedia* (New York, 1944).

H.W. Fowler, *A Dictionary of Modern English Usage* (٤) (Oxford, 1933).

الفصل التاسع

C.W. McIlwain, «The Historian's Part in a Changing (١) World», *American Historical Review*, XLII (1937), 207-24;

Louis Halphen, *Introduction à l'Histoire* (Paris, 1946).

Carl Becker, «Everyman His Own Historian», *American Historical Review*, XXXVII (1932), 221-36; R.G. Collingwood, *Idea of History* (Oxford, 1946).

C.A. Beard, «Written History as an Act of Faith», *American Historical Review*, XXXIX (1934), 219-31. (٣)

(٤) قارن ص ٢٠ - ٣٨ بما سبق وكذلك :

Louis Gottschalk, «Scope and Subject Matter of History», *University (of Kansas City) Review*, VIII (1941), 75-83.

«Inaugural Lecture on the Study of History», *Essays on Freedom and Power*, ed. Gertrude Himmelfarb (Glencoe, Ill., 1948), p. 5. (٥)

(٦) انظر ترجمته لـ

Vol. I, Appendix I, p. 636, of his translation of *Thucydides* (Oxford, 1820-35); cf. Thayer, I, 181.

الفصل العاشر

(١) قارن :

Bernheim, pp. 1-43 and 685-749; Collingwood, *passim*; Robert Flint, *The Philosophy of History in France and Germany* (New York, 1874); F.J. Teggart, *Theory of History* (New Haven, 1925); Benedetto Croce, *History: its Theory and Practice* (New York, 1921); H.E. Barnes, *History of Historical Writing* (Norman, Oklahoma, 1937); G.L. Burr, «The Freedom of History», *American Historical Review*, XXII (1917), 253-71; J.W. Thompson, *History of Historical Writing* (New York, 1942).

- The History of Herodotus*, tr. George Rawlinson (New York, 1909), 1, 27. (٢)
- Two treatises of government*, Bk. II, Ch. II. (٣)
- (٤) مقتبسة من :
- Adolph Meyer, *Voltaire, Man of Justice* (New York, 1945), p. 312.
- (٥) قارن :
- Hill Shine, *Carlyle and the St. Simonians, the Concept of Historical Periodicity* (Baltimore, 1941).
- C.A. Sainte-Beuve, *Causeries du lundi* (Paris, 1852), V, 173-4. (٦)
- Wilhelm Dilthey, *Einleitung in die Geisteswissenschaften in Gesammlte Schriften*, I (Leipzig, 1922), p. xvi. (٧)
- انظر كذلك ، ما سبق ص ١٣١ - ١٣٢ .
- Randall and Haines, *loc. cit.*, pp. 5-52. (٨)
- (٩) قارن :
- J.H. Robinson, *The New History* (New York, 1912).
- Oswald Spengler, *Decline of the West*, tr. C.B. Atkinson (New York, 1926-8). (١٠)
- A.J. Toynbee, *A Study of History* (London, 1935-9). (١١)
- P.A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York, 1937-41). (١٢)
- Rushton Coulborn, «Historian's Consolation in Philosophy», (١٣) *Southern Review*, VII (1941), 40-51; Rushton Coulborn and W.E.B. Du Bois, «Mr. Sorokin's Systems», *Journal of Modern History*, XIV (1942), 500-21.

Merle Curti et al., p. 137. (١٤)

(١٥) المصدر السابق ص ١٣٦ .

Charles A. Beard and Alfred Vagta, *ibid.*, pp. 136-7, n. 3. (١٦)

(١٧) ان نقاط الضعف في البندين العاشر والحادي عشر ، هي مسئوليتي كما

انها مسئولة زملائي أعضاء لجنة كتابة التاريخ . وفي هذا السفر قد

استفدت من التعليقات الخاصة التي وصلت إلى اللجنة بعد ان نشر

تقريرها ولا سيما تعليقات البروفسور سترونغ . E. W. Strong.

انظر أيضاً مقالته : Fact and Understanding in History

في مجلة : *Journal of Philosophy*. XLIV (1947), 617-25.

وكذلك مقالته : How is Practice of History Tied to Theory,

في نفس المجلة العدد ٤٦ ، ١٩٤٩ ، ص ٦٣٧ - ٤٤ .

Quincy Wright, «The Universities and the World Order», (١٨)

Bulletin of the American Association of University Professors,

XXXII (1947), 50.

{

(١٩) قارن :

Allport, pp. 132-4, and E.M. Hume, *History and its Neigh-*

bors (New York, 1942), p. 179.

W.I. Thomas and Florian Znaniecki, *The Polish Peasant in* (٢٠)

Europe and America (Boston, 1918-20), I, 72-3. Cf. R.E. Park, «The

Sociological Methods of William Graham Sumner, and W.I. Thomas

and Florian Znaniecki» in S.A. (ed.), *Methods in Social Science*

a Case Book (Chicago, 1931), pp. 174-5.

G.W. Allport, *Personality, a Psychological Interpretation* (New (٢١)

York, 1937).

قارن :

E.N. Anderson, «Meinecke's Ideengeschichte and the Crisis in Historical Thinking» in *Historical Essays in Honor of James Westfall Thompson* (Chicago, 1938), pp. 361-96, and C.A. Beard and Alfred Vagts, «Currents of Thought in Historiography», *American Historical Review*, XLII (1937), p. 466-7.

وانظر فيما يلي (ص ٢٥١ - ٢٥٣) .

Folkways: A Study of the Sociological Importance of Usages, (١٧) Manners, Customs, Mores and Morals (Boston, 1907).

Allport, pp. 113-4.

وقارن :

Maurice Magendie, *La Politesse mondaine et les théories* (١٨) *de l'honnêteté en France au XVII^e siècle de 1600 à 1660* (Paris, 1928).

وقارن كذلك :

Max von Boehn, *Modes and Manners*, tr. Joan Joshua (Philadelphia, 1932-6).

الفصل السادس

Wigmore, pp. 326-36. (١)

Lord Acton, *Lectures on the French Revolution* (London, (٢) 1910), pp. 361-4.

(٣) قارن :

C.D. MacDougall, *Hoaxes* (New York, 1940), pp. 302-9;

A. Woolcott: *His Life and* Dorothy Parker : وكذلك : *كتاب*

His World من تأليف : S. H. Adams (نيويورك ، ١٩٤٥) في :

Chicago Sun Book Week (١٠ يونيه ، ١٩٤٥) .

(٤) ان Allan Nevins ، قد بحث بتفصيل عظيم « وثيقة الغش » في

كتابه : *Gateway to History*

(بوسطن ، ١٩٣٨ ، الفصل الخامس ، ص ١١٩ - ١٣٧) .

(٥) Acton, *French Revolution*, p. 119

(٦) قارن :

Lafayette to William Carmichael, March 10, 1785

اقتباس لويس جوتشك في كتابه :

Lafayette between the American and the French Revolution

(Chicago, 1950), pp. 156-7.

(٧) Ernst Bernheim, *Lehrbuch der historischen Methode und der*

Geschichtsphilosophie (6th ed.; Leipzig, 1908), pp. 376-91.

(٨) اقتبست هذه بعد اذن Mr. Starratt .

(٩) قارن :

Marcel Cohen, «Comment on parlait le français en 1700»,

L'Europe, XXV (1947), 18-23.

(١٠) قارن :

They Knew the Washingtons; Letters from a French Soldier

with Lafayette and from His Family in Virginia, tr. Princess Radzi-

will (Indianapolis, 1926); and Henri Béraud, *My Friend Robespierre*,

tr. Slater Brown (New York, 1928).

Wigmore, pp. 330-1.

(١١)

(١٢) مثال ذلك ان النسخة المنشورة لوثيقة هامة فيها يسمى « مؤامرة

كونواي » Conway cabal قد أوردت الكلمتين « مسترلي » على انها

« the he » وعلى هذا جعلت الدور الذي لعبه Francis Lightfoot Lee

في المؤامرة غامضاً لفترة طويلة انظر :

Louis Gottschalk, *Lafayette Joins the American Army* (Chicago, 1937), p. 120 and n. Cf. Louis Gottschalk and Josephine Fennell, «Duer and the Conway Cabal», *American Historical Review*, LLI (1946), 87-96.

Wigmore, pp. 219-20. (١٣)

(١٤) نشرت جريدة نيويورك تايمز. (New York Times, October 3, 1948).
غلاف الخريطة فقط .

(١٥) قارن :

M.R. Cohen and Ernest Nagel, *An Introduction to Logic and Scientific Method* (New York, 1934), pp. 329-34.

(١٦) ٢١ يناير ، ١٨٨١ ،

Herbert Paul (ed.), *Letters of Lord Acton to Mary Gladstone* (New York, 1904), p. 159.

The Meaning of Human History (La Salle, Ill., 1947), p. 28. (١٧)

الفصل السابع

(١) انظر الفصل التاسع .

(٢) انظر ما سبق ص ٥٩ - ٦٤ .

Wigmore, p. 181. (٣)

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٨ - ٢٤٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٢٥ - ١٣٤ ، ٣٥٤ - ٣٦٠ .

Preliminary Treatise on Evidence at the Common Law (Boston, (٦)
1896), pp. 3-4

(٧) رسالة من جون فريزر بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٩ نشرت في نيويورك تايمز بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ .

Seignobos, *Méthode historique appliquée aux sciences sociales*, (٨) pp. 204-5.

(٩) قارن :

Wigmore, pp. 147-50 and 160-2.

Allport, p. 137.

(١٠)

(١١) قارن :

F.M. and H.D. Fling, *Source Problems of the French Revolution* (New York, 1913), p. 129; cf. also pp. 123, 139, 144, and 148.

Wigmore, pp. 176-90.

(١٢)

(١٣) يحتوي كتاب Paul Harsin المسمى *Comment on écrit l'histoire* المنشور في باريس ١٩٣٣ ، الاقتباس الانجليزي ، Berkeley ، ١٩٣٥ (على ملحق يورد فيه عدداً آخر من الامثلة مع نقد تحليلي لأصلها .

Louis Gottschalk, *Lafayette and the Close of the American Revolution*, (Chicago, 1942), p. 252. (١٤)

Carl Becker, *Declaration of Independence* (New York, 1922), pp. 184-5. (١٥)

Wigmore, pp. 305-6.

(١٦)

(١٧) قارن على سبيل المثال: Bernheim ، ص ١٩٥ - ١٩٦ و ٥٤٤ ، وكذلك :

C. V. Langlois ، C. Seignobos في كتابها :

(G. G. Berry : ترجمة) *Introduction to the Study of History*

المنشور في لندن ١٩١٢ ، ص ١٩٩ - ٢٠٥ .

حيث يتم المؤلف اهتماماً خاصاً بالدوافع الانسانية . انظر صفحات
٥٥ - ٩٧ وكذلك ١٩٠ - ٢٣١ . وانظر أيضاً :

W.A. Weiskopf, «Cultural Conflicts and the Political
Community», *Common Cause*, III (1940), p. 51 and n. 3.

Franz Alexander, «Psychology and the Interpretation of
Historical Events» in Caroline Ware (ed.), *The Cultural Approach
to History* (New York, 1940), pp. 48-57. (٢٢)

(٢٣) قارن :

Louis Gottschalk, «Leon Trotsky and the Natural History of
Revolutions», *American Journal of Sociology*, XLIV (1938), 339-54.

Richard Bendix, «Max Weber's Interpretation of Conduct and
History», *American Journal of Sociology*, LI (1946), 525. (٢٤)

Sorokin, II, 141-4. (٢٥)

(٢٦) قارن :

A.L. Kroeber, *Configurations of Culture Growth* (Berkeley,
Calif., 1944).

Halphen, p. 60. (٢٧)

Ibid., p. 59. (٢٨)

(٢٩) المصدر السابق ص ٥٩ .

(٣٠) قارن :

W.T. Jones, «The Term «Influence» in Historical Studies»,
Ethics, LIII (1943), 192-201.

وانظر كذلك الصفحات ٢٧٠ - ٢٧١ فيما سبق .

(٣١) قارن :

A.C. Benjamin, «The Scientific Status of Value Judg-

ments», *LHM* (1943), 212-18; E.S. Brightman et al., «The Problem of an Objective Basis for Value Judgments», in *Science Philosophy and Religion: Third Symposium* (New York, 1943), pp. 1-11; and Philip Frank et al., «The Relativity of Truth and the Objectivity of Values», *ibid.*, pp. 12-32.

وانظر أيضاً ما سبق ص ٢٤٣ - ٢٤٤ في الملاحظة رقم ١٦ .

«Written History as an Act of Faith», p. 225. (٣٢)

(٣٣) مثال ذلك :

Daniel Mornet, *Les Origines Intellectuelles de la Révolution Française* (1715-1787) (Paris, 1933); P.M. Spurrin, *Montesquieu in America, 1760-1801* (University, La.; 1940). Cf. Louis Gottschalk «Philippe Sagnac and the Causes of the French Revolution», *Journal of Modern History*, XX (1948), 137-48.

The Revolution Betrayed (Garden City, N.Y., 1937), Ch. V, pp. (٣٤) 86-114.

الفصل الحادي عشر

Allport, p. 150. (١)

(٢) انظر :

Roy F. Nichols, «Confusion in Historical Thinking», *Journal of Social Philosophy and Jurisprudence*, VII (1942), 334-43;

Gottschalk, «Leon Trotsky and the Natural History of Revolutions», *loc. cit.*; id., «Revolutionary Traditions and Analogies», *University (of Kansas City) Review*, VI (1939), 19-25; id., Causes of Revolution, *American Journal of Sociology*, L (1944), 1-8; Ware, *Cultural*

Approach to History, pp. 3-6; Crane Brinton, *Anatomy of Revolution*, pp. 11-37; Curti et al, pp. 138-40 (Propositions XV-XXI).

(٣) قارن :

Daniel Guérin, *La Lutte de classes sous la Première République: bourgeois et «bras nus»* (1793-1797), (Paris, 1946) and Leon Trotsky, *The Revolution Betrayed* (New York, 1937).

Kimball Young, *Personality and Problems of Adjustment* (٤)
(New York, 1940), pp. 320 and 323.

Jan. 21, 1881, Letters to Mary Gladstone, p. 159. (٥)

Curti et al., p. 138. (٦)

Ibid., p. 140 n. (٧)

(٨) قارن :

Louis Gottschalk, «Potentialities of Comparative History»,
Bulletin of the Society for Social Research, XV (1936) and «A
Critique of Sorokin's Social and Cultural Dynamics», *ibid.*, XVII
(1939); also Edward Shils, *The Present State of American Socio-
logy* (Glencoe, Ill., 1945), p. 62.

(٩) يبدل زوروكين (II, 143 and 152) جهداً كبيراً ليعين ان دائرة المعارف
البريطانية تعطي قدراً غير متناسب للعلماء الانجليز والعلماء المحدثين ،
وان مقاييس الكميات المشتقة منها يجب ان تكون قدراً كبيراً من
الوصفية . انظر كذلك شروطه التي يضعها بخصوص المقاييس الكمية
في عرضه لكتاب Quincy Wright المسمى A Study of War
(مجلدان ، شيكاغو ، ١٩٤٢) في مجلة Ethics ، عدد ٥٣ (١٩٤٣) ،
ص ٢٠٤ ومهما يكن من أمر فان زوروكين يستخدم مثل هذه
المعلومات في أماكن كثيرة .

(١٠) قارن :

Sidney Hook, «Chance, Accident and Contingency», in Curti et al., pp. 115-16;

وانظر ما سبق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(١١) انظر ما سبق ص ٢٤٥ .

Notes on Virginia in A.A. Lipscomb and A.E. Bergh, *The Writings of Thomas Jefferson* (Washington, 1905), I, 207.

(١٢) لربما يجد الطالب تمريناً مفيداً في « التوقع التاريخي » بأن يقارن الطبعة القديمة لهذه الفقرة بالطبعة الحالية انظر :

Louis Gottschalk et al., *The Use of Personal Documents in History, Anthropology and Sociology* («*Social Science Research Council Bulletin 53*») New York, 1945), p. 70 and n. 8.

Spencer Wilkinson, *The Rise of General Bonaparte* (Oxford, (١٣) 1930), p. 149

Curti et al., p. 139. (١٤)

(١٥) ص ٢٣٣ .

Albport, pp. 152-3. (١٦)

(١٧) يقول بلومر ص ٧٤ ان توماس وزفانيكي قد استغصا خططها النظرية الاولى بأسلوب مشابه .

(١٨) ان الكلمات، المشار اليها بالشولات مأخوذة بالتوالي من :

Board, *loc cit.*, p. 219; Becker, «Every Man His Own Historian», *loc. cit.*, pp. 226-7; and Collingwood, p. 282. Cf. Croce, *op. cit.*; R.V. Burks, «Benedetto Croce» in B.E. Schmitt (ed.), *Some Historians of Modern Europe, Essays in Historiography by Former Students of the Department of History at the University of Chicago* (Chica-

go, 1942), pp. 66-99; F.J.E. Woodbridge, *The Purpose of History* (New York, 1916); V.G. Simkhovitch, «Approaches to History», *Political Science Quarterly*, XLIV (1929), 484-5; Collingwood, pp. 205-315; Sidney Hook, «Understanding», in Curti *et al.*, p. 130.

Harold Gray, strip of March 13, 1946, News Syndicate Company, Inc. (١٩)

: قارن (٢٠)

Louis Gottschalk *et al.*, p. 68.

Collingwood, p. 97.

(٢١)

: قارن (٢٢)

Louis Gottschalk, «How Evaluate the Russian Revolution», *Common Cause*, III (1950), 434-9.

March 12, 1898, *Lectures on Modern History* (London, 1906), p. 318. (٢٣)

Curti *et al.*, p. 134.

: قارن (٢٤)

فهرست

صفحة

٧

المساهمون في هذا الكتاب

٩

مقدمة

الباب الاول : مستهدفات المؤرخين

١٥

١ - تقويم الكتابة التاريخية

١٥

التاريخ والوطنية

١٩

التاريخ، والايمان الديموقراطي

٢٠

هل التاريخ فن ام علم ؟

٢٢

التاريخ والفلسفة وعلم الاخلاق

٢٥

التاريخ والاسلوب الادبي

٢٩

الاسلوب الطيب والبحث الجيد

٣٢

استخدام الملاحظات الهامشية

٣٣

اساءة استخدام الملاحظات الهامشية

٣٥

التاريخ وذوق القارئ العادي

٣٦

واجبات مراجعي الكتب

صفحة

٣٩	٢ — العلاقة بين المنهج التاريخي والحياة والتعلم
٣٩	« كل انسان مؤرخ نفسه »
٤٠	مقومات المنهج التاريخي
٤٢	ثبات المنهج التاريخي
٤٣	شمول المنهج التاريخي
٤٤	العلاقات بين التاريخ والدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية
٤٥	العلاقة بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
٤٧	المؤرخ عالما اجتماعيا
٤٨	ثلاثة طرق لدراسة المنجزات الانسانية
٥٠	ما يهم المؤرخ في هذه الطرق الثلاثة جميعا

الباب الثاني : مناهج البحث التاريخي

٥٥	٣ — ما هو التاريخ وما هي المصادر التاريخية
٥٥	معنى « التاريخ »
٥٦	« الموضوعية » و « الذاتية »
٥٨	المخلفات الحضارية كمصادر للتاريخ
٥٩	نقص السجلات يحد من المعرفة التاريخية
٦١	التاريخ وسيلة ذاتية للبحث
٦٣	تعريف المنهج التاريخي والتدوين التاريخي
٦٤	مكان الخيال في الكتابة التاريخية
٦٥	تاريخ المنهج التاريخي
٦٧	المصادر

صفحة

٦٨	التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الاصلية الاخرى
٧١	هدف المؤرخ التفصيلات الأولية لا المصادر الأولية برمتها
٧٢	الوثيقة
٧٣	الوثيقة « الانسانية » والوثيقة « الشخصية »
٧٧	٤ - اختيار الموضوع والبحث عن المعلومات الخاصة به
٧٧	اختيار الموضوع
٧٩	تضييق مجال البحث (الموضوع)
٨١	توسيع مجال البحث (الموضوع)
٨٢	شروط اختيار الموضوع
٨٣	تشابك الدراسات المقارنة
٨٤	معاونات لاختيار الموضوع
٨٥	ملاءمة العنوان للمحتويات
٨٦	كيفية العثور على المصادر
٨٩	المراجع العامة لبحث ما
٩١	تدوين الملاحظات
٩٢	الملحوظة المقتبسة
٩٣	استخدام التصوير الفوتوغرافي
٩٤	الملحوظة الموجزة
٩٥	طرق توفير الجهد ومقابلة المصادر
٩٧	ملحوظات خاصة بالمصادر
٩٨	مادة الملحوظات
١٠٠	ترتيب الملحوظات
١٠١	شرح لتنظيم تاريخي

صفحة

١٠٥	٥ - من أين نستقي المعلومات التاريخية
١٠٥	« الماضي من أجل الماضي »
١٠٦	اتخاذ المخلفات وثائق
١٠٨	الدليل المكتوب أي الوثائق الخطية
١٠٩	قواعد عامة
١١٠	(١) السجلات المعاصرة
١١٤	(٢) التقارير السرية
١١٦	(٣) التقارير العمومية
١٢٤	(٤) الاجابات على الاسئلة المكتوبة
١٢٦	(٥) الوثائق، والتصانيف الحكومية
١٢٩	(٦) التعبير عن الرأي واساليبه
١٣٣	(٧) القصة والافنية والشعر
١٣٥	(٨) الاساطير الشعبية واسماء الاماكن والامثال
١٣٦	الترابط بين الوثيقة والاطار التاريخي
١٣٦	المصادر الثانوية
١٣٩	٦ - مشكلة اصلية المصدر أو النقد الخارجي
١٣٩	الوثائق الزرورة أو المضللة
١٤٣	اختبار صحة المصدر
١٤٥	الوثائق المحرفة
١٤٦	تكملة النصوص الناقصة
١٤٨	العلوم المساعدة للتاريخ
١٥١	علم حساب التواريخ الزمنية من حيث هو علم مساعد (للتاريخ)
١٥٣	تباين المصادر

صفحة

- ١٥٥ مشكلة المعنى ، تطور معنى الكلمات (السمانيات)
 ١٥٦ مشكلة المعاني : التفسيرات والشروح
 ١٥٨ العقلية التاريخية
 ١٦٠ التحقق من هوية المؤلف والتاريخ

٧ - مشكلة التصديق او النقد الداخلي

- ١٦٣ ما هي الحقيقة التاريخية ؟
 ١٦٦ الفرض الاستفساري
 ١٦٧ البحث عن تفاصيل خاصة بالشاهد او الدليل
 ١٦٩ تحقيق هوية المؤلف
 ١٧٢ تحديد تاريخ تقريبي لوثيقة ما
 ١٧٣ الموازنة الشخصية
 ١٧٤ قواعد عامة
 ١٧٦ القدرة على قول الصدق
 ١٨١ الرغبة في قول الصدق
 ١٨٧ الظروف الملائمة لقول الصدق
 ١٩٢ التقول والدليل الثانوي
 ١٩٣ الإثبات او التوكيد
 ١٩٧ التحقق في مواجهة الحقيقة

٨ - تعلم تقنية التاريخ وتعليمها

- ٢٠١ اسباب دراسة التاريخ
 ٢٠٢ الفكرة الدارجة عن التاريخ
 ٢٠٣ من المستحسن تشجيع حب الاستطلاع لدى الطالب

صفحة	
٢٠٥	اعانة الطالب على اختيار موضوع
٢٠٨	معاونات مصدريه ونصيحة خبير
٢١٠	المجلة التاريخية المفترضة
٢١١	معاونات تسعف على التأليف
٢١٢	اختيار الكلمات المناسبة والتعبيرات الدقيقة
٢١٣	التعريفات المناسبة
٢١٤	تحرير الوثيقة
٢١٥	استخدام الاقتباسات في الكتابة التاريخية
٢١٥	تجنب التصنع في الاسلوب
٢١٦	التعبيرات التي تكشف عن الآلة الذهنية
٢١٧	كم مسودة تكتب ؟
٢٢٠	صقل آخر مسودة

الباب الثالث : نظرية التاريخ

٢٢٣	٩ - مشكلات الاختيار والترتيب والتوكيد
٢٢٣	اعادة تعريف التدوين التاريخي
٢٢٤	نظريات التحليل التاريخي
٢٢٥	مشكلة العلاقات الترابطية
٢٢٦	الموضوع بمثابة سؤال
٢٢٨	المظاهر الاربعة مقياساً للترابط العلائقي
٢٢٩	الفائدة المحدودة للقضية او الاستفسار الفرضي كموضوع للبحث
	اساءة استخدام الملاحظات الهامشية (الحواشي) لحل المشكلة
٢٣٠	العلائقية

صفحة

- فائدة القضية او الاستفسار كمادة للدراسة في موضوع واحد ٢٣١
مشكلة الترتيب : تحديد الفترات التاريخية ٢٣٢
الترتيب وفقا لمقاييس اخرى ٢٣٤
مشكلة التوكيد : الحيز ٢٣٥
مشكلة التوكيد : اللغة ٢٣٧
الرغبة في التفسيرات المتباينة ٢٣٨

١٠ - مشكلات السبب والدافع والتاثير ٢٤١

- السبب المباشر او المناسبة ٢٤١
« المناسبة » بمثابة حادث معجل : ٢٤٢
مقارنة التاريخ بالعلوم الطبيعية ٢٤٣
النظريات السببية حتى حركة الاصلاح الديني ٢٤٥
العقليون واسباب التاريخ ٢٤٦
فلسفات القرن التاسع عشر ٢٤٧
التفسير الماركسي للتاريخ ٢٤٩
القومية والعنصرية ٢٤٩
التاريخ العلمي ٢٥١
المدرسة التاريخية ٢٥١
التفسيرات الامريكية للتاريخ ٢٥٣
مدرسة تعدد المسبب التاريخي ٢٥٤
جهد حديث لتعريف السبب ٢٥٥
استحسان وجود نظرية للسببية في التاريخ ٢٥٧
استحسان وجود كلمات ادق من كلمة « سبب » ٢٥٨
مشكلة الدوافع ٢٦٠

صفحة

٢٦٣	الخصائص السائدة والشخصية
٢٦٤	تنوع الشخصية
٢٦٥	تعريف التأثير
٢٦٦	التمييز بين الشهرة المكتسبة (الباقية بعد الوفاة) والتأثير
٢٦٧	التمييز بين الشهرة والتأثير
٢٦٩	قياس التأثير من حيث كونه عملية ذاتية
٢٧٠	التأثير اللاحق ليس صفة جوهرية
٢٧١	العظمة النسبية او درجة التأثير
٢٧٢	التأثيرات العقلية
٢٧٤	تخيلات ما وراء التاريخ
٢٧٦	القيم المطلقة « والنسبة الموضوعية »
٢٧٨	المقاييس الكمية والتخمينات الوصفية
٢٧٩	مشكلة رد الفعل المضاد
٢٨١	كيف نبرهن على وجود التأثير

١١ - المؤرخ ومشكلات الحاضر ٣٨٣

٢٨٤	التاريخ ومفاهيم علم الاجتماع
٢٨٤	اتخاذ التاريخ ضابطاً للتعيميات الاجتماعية
٢٨٧	التاريخ وعلم النفس
٢٨٨	التعميمات التاريخية
٢٩٠	النماذج والعينات التاريخية
٢٩١	شمول التعميمات التاريخية
٢٩٣	فائدة المنهج التاريخي للعالم الاجتماعي
٢٩٥	الاحتياط ازاء التعميمات التاريخية

صفحة	
٢٩٦	مشكلة التنبؤ
٢٩٧	التوقع قياسا على حادث سابق
٣٠٢	توسيع الاتجاهات التاريخية
٣٠٤	« عصرية الدليل »
٣٠٥	المفاهيم المختلفة للتاريخ
٣٠٧	قياس الماضي مع الحاضر
٣٠٨	الماضي في ضوء الحاضر
٣٠٩	الروح العلمية في التاريخ
٣١٣	الحواشي والتعليقات
٣٣٥	فهرست

ف. ب. (١٦٤)

١٩٦٦

طبع على مطابع دار الفد - تلنوں : ٢٢٢٩٢١

هَذَا الْكِتَابُ

« نحاول في هذا الكتاب ان نناقش بطريقة مبسطة أمور التطبيق والاسلوب والنظرية . وبعد ان بدأنا بمناقشة موجزة لطبيعة التاريخ ، مضينا الى النظر في المنهج التاريخي ، ثم الى بعض الملاحظات المتعلقة بمشكلة الاسلوب ، وانتهينا ببحث بعض المسائل النظرية » .

« لقد وضع هذا الكتاب في الاساس لطالب التاريخ في الكليات والجامعات . الا ان حاجات القارئ العام المستقل الذي لا يعنى بأن يكتب التاريخ بنفسه عناية مباشرة بل يرغب في معرفة المقاييس التي يستطيع بها ان يحكم على الكتابة التاريخية - تلك الحاجات كانت على الدوام ماثلة في الذهن . ولقد افترضنا ايضاً طوال الوقت بأن حب القارئ للتاريخ أعمق من معرفته به ، الا ان لديه من المعرفة ما يمكنه من قراءة الكتاب دون حاجة الى مرشد متمرن » .

كتاب جدير بالقراءة

دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ

الثنى : ٥٥٠ ق. ل.